

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

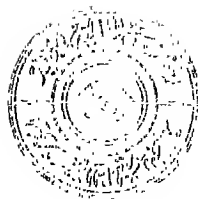
الْبَيْتُ الْكَبِيرُ

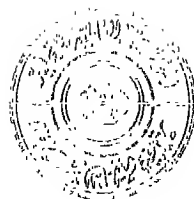
الطَّيْبُ

تَحْقِيقُ مُصَنَّفِ سِرِّهِ

مُؤَسَّسَةُ فِقْهِ الشَّيْخَةِ







التَّابِعُ الْفَقْهِيَّةِ

الطَّهْرَانِ

حُقُوقُ الطَّبِيعِ مُحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

مؤسسة فقير الشيعي

كورنيش الزرعية، بناية الحسين سنة

الطابق الثاني ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

تلكس: ٢٣٢١٢ - غدير

سلسلة النبايع الفقهيّة

الطهارة

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل
الزمني وعلى تحقيقها وإخراجها وعمل قواميسها
على الصنعة محمد بن زيد

الجزء الأول

مشتون فقهية من أربعة وعشرين متنا فقهياً

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المقنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحمزة بن علي	الهداية للخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنعة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكثيري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادريس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن أبي الفضل	المسائل الناصريات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الجلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الجلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد	الجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	المرايم العلوية لسار
اللمعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة السابغ الفقهيّة

موسوعة فقهيّة متكاملة جمعت بين دفتيها أهمّ المتون الفقهيّة
الأصليّة بتحقيق رائع ونقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العالمية لفنّ التحقيق .

تعني الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيئ للباحث والمحقق والأساذ أهل
الطرق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما ينبغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميّزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيّة
الأصليّة لكل المتون الفقهيّة بمثابة الأصول الأساسيّة لتحقيق
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أيرة الطباعات السقيمة .
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهيّة .

تفيد المتخصصين بدراسة الفقه المقارن واختلف الفناوى
على مدى عشرة قرون .

الحمد لله وشكراً...

والله...
كلّ إنسان يؤمن بأنت الشريعة السمحاء الأساس لجميع القوانين في العالم...
والله...

الذين يمتحن بشؤون المجتمعات البشرية وتسير إلى الأضداد عنها طريق
القيم الأسلافية.
والله...

كلّ الذين يعشقون الفقه الأسلامي باختياره أفضل السبل وأنجح القوانين
المستفادة من أصول القرآن للوصول إلى التمام للإنسان في الجوانب
المادية والروحية...
أقرم هذا الجهد المتواضع...

والله يعني - في حقيرة مساعي وسروري وأنا أرى سلسلة النبايع
الفقهية هذه قد خافت النور - الله أنت أقدم بجزيل شكرهم وعظيم
استنائي لكلّ الذين ساهموا من قريب أو بعيد بإنجاز هذا العمل الجليل
من العلماء والفضلاء الذين قدّموا لنا مساهماتهم وشجرتهم الخالصة ،
ومن الأضواء العاملين والمحققين معنا... والعباد لله لهم جميعاً التوفيق
والسداد ولأنت يجرى لهم الثواب وحسن العاقبة...
إنه سميع مجيب .

عليه أصغر مراديد

المهذب

المجلد الأول

٢٥	المقنع في الفقه	١	فقه الرضا
٦٣	المقنعة	٤٥	الهداية بالخير
١٠٣	الانتصار	٩٧	جمل العلم والعمل
١٧٧	الكافي	١٤١	المسائل الناصريّة
٢٢٧	الجمل والعقود	١٩١	النهاية
٢٦١	جواهر الفقه	٢٤١	المراسم العلويّة
٣١٥	فقه القرآن	٢٧٧	المهذب

المجلد الثاني

٣٩١	الوسيلة	٣٧١	غنية الزوّج
٤٤٧	السرائر	٤٢١	إصباح الشيعة
٥٦١	شرائع الاسلام	٥٥١	إشارة السبق
٦٠٥	الجامع للشرائع	٥٨٩	المختصر النافع
٦٧١	اللمعة الدمشقية	٦٣٥	قواعد الأحكام



فتاوى الرضا

المنسوب

للإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين الطيبين الفاضلين الأخيار وسلم تسليماً.

يقول عبد الله على بن موسى الرضا:

أما بعد: إن أول ما افترض الله على عباده وأوجب على خلقه معرفة الوحداية، قال الله تبارك وتعالى: (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ)، يقول: ما عرفوا الله حق معرفته.

ونروى عن بعض العلماء عليهم السلام، أنه قال في تفسير هذه الآية: هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، ما جزاء من أنعم الله عليه بالمعرفة إلا الجنة.

وأروى أن المعرفة: التصديق والتسليم والإخلاص، في السر والعلانية. وأروى أن حق المعرفة أن يطيع ولا يعصى ويشكر ولا يكفر. وروى أن بعض العلماء سئل عن المعرفة، هل للعباد فيها صنع؟ فقال: لا. فقبل له: فعلى ما يسيبهم؟ فقال: من عليهم بالمعرفة، ومن عليهم بالثواب، ثم مكثهم من الحنيفة التي قال الله تعالى لتبنيها صلى الله عليه وآله وسلم: وَأَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، فهي عشر سنن: خمس في الرأس وخمس في الجسد، فأما التي في الرأس: فالفرق والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب والسواك. وأما التي في الجسد فتتف الإبط وتقليم الأظافر وحلق العانة والاستنجاء والختان.

فقه الرضا

وإياك أن تدع الفرق إن كان لك شعر، فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من لم يفرق شعره، فرق الله بمنشار من النار في النار.

فإن وجدت بلة في أطراف إحليلك وفي ثوبك بعد نتر إحليلك وبعد وضوئك، فقد علمت ماوصفته لك من مسح أسفل اثنيك ونتر إحليلك ثلاثاً، فلا تلتفت إلى شيء منه ولا تنقض وضوءك له ولا تغسل منه ثوبك فإن ذلك من الحباثل والبواسير.

ولا تغسل ثوبك ولا إحليلك من مذى ووذى فإنها بمنزلة البصاق والمخاط، ولا تغسل ثوبك إلا بما يجب عليك في خروجه إعادة الوضوء، ولا يجب عليك إعادته إلا من بول أو منى أو غائط أو ريح تستيقنها فإن شككت في ريح أنها خرجت منك أولم تخرج فلا تنقض من أجلها الوضوء إلا أن تسمع صوتها أو تجد ريحها. وإن استيقنت أنها خرجت منك فأعد الوضوء سمعت وقعها أولم تسمع وشممت ريحها أولم تشم. فإن شككت في الوضوء وكنت على يقين من الحدث فتوضاً.

وإن شككت في الحدث، فإن كنت على يقين من الوضوء فلا ينقض الشك اليقين إلا أن تستيقن الحدث، وإن كنت على يقين من الوضوء والحدث ولا تدري أيهما سبق فتوضاً. وإن توضأت وضوءاً تاماً، وصليت صلاتك أولم تصل، ثم شككت فلم تدري حدثت أولم تحدث فليس عليك وضوء لأن اليقين لا ينقضه الشك.

وإياك أن تبعض الوضوء وتابع بينه كما قال الله تبارك وتعالى، أبدأ بالوجه ثم باليدين ثم بالمسح على الرأس والقدمين، فإن فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل أن تتمه ثم أوتيت بالماء فأتممت وضوءك إذا كان ماغسلته رطباً فإن كان قد جف فأعد الوضوء، فإن جف بعض وضوئك قبل أن تتم الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فامض على ما بقى، جف وضوئك أم لم يجف.

وإن كان عليك خاتم فدوره عند وضوئك فإن علمت أن الماء لا يدخل تحته فانزع. ولا تمسح على عمامة ولا على قلنسوة ولا على خفيك، فإنه أروى عن العالم عليه السلام: لا تقيّة في شرب الخمر ولا المسح على الخفين، ولا تمسح على جوربك إلا من عذر أو تلج تحاف على رجلحك.

كتاب الطهارة

ولا ينقض الوضوء إلا ما يخرج من الطرفين، ولا ينقض القيء ولا القلس والرّعاف والحجامة والدّمامل والقروح وضوءاً.

وإن احتقنت أو حملت من الشّيف فليس عليك إعادة الوضوء فإن خرج منك ممّا احتقنت أو احتملت من الشّيف وكانت بالنّفل فعليك الاستنجاء والوضوء، وإن لم يكن فيها نفل فلا استنجاء عليك ولا وضوء. وإن خرج منك حبّ القرع وكان فيه نفل فاستنج وتوضّأ، وإن لم يكن فيه نفل فلا وضوء عليك ولا استنجاء.

وكلّ ما خرج من قبلك ودُبرك من دم وقيح وصديد وغير ذلك فلا وضوء عليك ولا استنجاء إلاّ الآن يخرج منك بول أو غائط أو ريح أو منى، وإن كان بك بول أو غائط أو ريح أو منى وكان بك في الموضع الذي يجب عليه الوضوء قرحة أو دمامل ولم يؤذك فحلّها واغسلها، وإن أضرك حلّها فامسح يدك على الجبائر والقروح ولا تحلّها ولا تعبت بجراحتك. وقد نروى في الجبائر عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: يغسل ما حوّلها، ولا بأس أن يصليّ بوضوء واحد صلوات اللّيل والنّهار ما لم يحدث.

ونروى أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام ذات يوم قال لابنه محمّد بن الحنفية: يا بنيّ قم فائتنى بمخضب فيه ماء للطّهور فأتاه، فضرب بيده في الماء فقال: بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً، ثمّ استنجى فقال: اللّهمّ حصّن فرجى وأعفّه واستر عورتى وحرّمه على النّار، ثمّ تضمض فقال: اللّهمّ لقّنّى حجّتى يوم ألقاك وأطلق لساني بذكرك، ثمّ استنشق فقال: اللّهمّ لا تحرمنى رائحة الجنّة واجعلنى ممّن يشمّ ريحها وروحها وطيبها، ثمّ غسل وجهه فقال: اللّهمّ بيّض وجهى يوم تسودّ فيه الوجوه ولا تسودّ وجهى يوم يبيّض فيه الوجوه، ثمّ غسل يده اليمنى فقال: اللّهمّ أعطنى كتابى بيمينى والخلد فى الجنان بشمالى، ثمّ غسل شاله فقال: اللّهمّ لا تعطينى كتابى بشمالى ولا تجعلها مغلولة إلى عنقى وأعوذ بك من مُقطّعات النّيران، ثمّ مسح برأسه فقال: اللّهمّ غشنى برحمتك وبركاتك وعفوك، ثمّ غسل قدميه فقال: اللّهمّ ثبتّ قدمى على الصّراط يوم تزلّ فيه الأقدام واجعل سعياً فيما يرضيك عنى.

ثمّ التفت إلى ابنه فقال: يا بنيّ فأبما عبد مؤمن توضّأ بوضوئى هذا وقال مثل ما قلت

فقه الرضا

عند وضوئه إلّا خلق الله من كل قطرة ملكاً يسبّحه، ويكبره ويحمده ويهلّله إلى يوم القيامة، وأيّما مؤمن قرأ في وضوئه إنّنا أنزلناه في ليلة القدر، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، ولا صلاة إلّا بإسباغ الوضوء وإحضار النية وخلوص اليقين وإفراغ القلب وترك الاشغال، وهو قوله: فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَنْصِبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ.

باب التخلّي والوضوء:

أقول لك: فإذا دخلت الغائط فقل: أعوذ بالله من الرّجس النّجس الخبيث المخبث الشّيطان الرّجيم. فإذا فرغت منه فقل: الحمد لله الذي أَمَاط عَنِّي الْأَذَى وَهَنَأَنِي طَعَامِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلَوِ، الحمد لله الذي يَسِّرَ الْمَسَاغَ وَسَهَّلَ الْمَخْرَجَ وَأَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى. واذكر الله عند وضوئك وطهرتك فإنّه نروى: إنّ من ذكر الله عند وضوئه طهر جسده كلّه ومن لم يذكر اسم الله في وضوئه طهر من جسده ما أصابه الماء. فإذا فرغت فقل: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ والحمد لله ربّ العالمين. وإن كنت أهرقت الماء فتوضّأت ونسيت أن تستنجي حتّى فرغت من صلاتك ثمّ ذكرت فعليك أن تستنجي ثمّ تعيد الوضوء والصّلاة.

ولا تقدّم المؤخّر من الوضوء ولا تؤخّر المقدّم لكن تضع كلّ شيء على ما أمرت أوّلاً فأوّلاً، وإن غسلت قدميك ونسيت المسح عليهما فإنّ ذلك يجزئك لأنك قد أتيت بأكثر ما عليك.

وقد ذكر الله الجميع في القرآن المسح والغسل قوله تعالى: وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، أراد به الغسل بنصب اللّام. وقوله: وَأَرْجُلُكُمْ، بكسر اللّام، أراد به المسح وكلاهما جائزان الغسل والمسح. فإن توضّأت وضوءاً تامّاً وصلّيت صلاتك أو لم تصلّ ثمّ شككت فلم تدر أحدثت أم لم تحدث فليس عليك وضوء لأنّ اليقين لا ينقضه الشك.

وليس من مسّ الفرج ولا من مسّ القرد والكلب والخنزير ولا من مسّ الذّكر ولا من مسّ ما يؤكل من الزّهومات وضوء عليك.

ونروى: أنّ حبرئيل عليه السّلام هبط على رسول الله صلى الله عليه وآله بغسلين

كتاب الطهارة

ومسحين: غسل الوجه والذراعين بكفّ كفّ، ومسح الرأس والرجلين بفضل الندوة التي بقيت في يدك من وضوئك. فصار الذي كان يجب على المقيم غسله في الحضر واجباً على المسافر أن يتيّم لا غير، صارت الغسلتان مسحاً بالتراب وسقطت المسحتان اللتان كانتا بالماء للحاضر لا غيره.

ويجزئك من الماء في الوضوء مثل الدهن تمرّبه على وجهك وذراعيك أقلّ من ربع مدّ وسدس مدّ أيضاً، ويجوز بأكثر من ربع مدّ وسدس مدّ أيضاً، ويجوز بأكثر من مدّ. وكذلك في غسل الجنابة مثل الوضوء سواء وأكثرها في الجنابة صاع، ويجوز غسل الجنابة بما يجوز به الوضوء إنما هو تأديب وسنن حسن وطاعة أمر للمأمور ليثيبه عليه فمن تركه فقد وجب عليه السّخط فأعوذ بالله منه.

باب الغسل من الجنابة وغيرها:

اعلموا - رحمكم الله - أنّ غسل الجنابة فريضة من فرائض الله جلّ وعزّ وأنه ليس من الغسل فرض غيره. وباقي الغسل سنّة واجبة ومنها سنّة مسنونة إلّا أنّ بعضها ألزم من بعض وأوجب من بعض.

فإذا أردت الغسل من الجنابة فاجتهد أن تبول حتى تخرج فضلة المنيّ في إحليلك، وإن جهدت ولم تقدر على البول فلا شيء عليك وتنظّف موضع الأذى منك وتغسل يديك إلى المفصل ثلاثاً قبل أن تدخلها الإناء، وتسمّى بذكر الله قبل إدخال يدك إلى الإناء، وتصبّ على رأسك ثلاث أكفّ وعلى جانبك الأيمن مثل ذلك وعلى جانبك الأيسر مثل ذلك، وعلى صدرك ثلاث أكفّ وعلى الظهر مثل ذلك، وإن كان الصبّ بالإناء جاز الاكتفاء بهذا المقدار والاستظهار فيه إذا أمكن.

وقد يروى: تصبّ على الصدر من مدّ العنق، ثمّ تمسح سائر بدنك بيديك وتذكر الله فإنّه من ذكر الله على غسله وعند وضوئه طهر جسده كلّهُ، ومن لم يذكر الله طهر من جسده ما أصاب الماء.

وقد نروى: أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً - ويروى: مرّة مرّة يجزئه، وقال: الأفضل

فقه الرضا

الثلاثة، وإن لم يفعل فغسله تام.

ويجزئ من الغسل عند عوز الماء الكثير ما يجزئ من الدهن، وليس في غسل الجنابة وضوء، والوضوء في كل غسل ما خلا غسل الجنابة لأن غسل الجنابة فريضة مجزئة عن الفرض الثاني، ولا يجزئه سائر الغسل عن الوضوء لأن الغسل سنة والوضوء فريضة، ولا يجزئ سنة عن فرض، وغسل الجنابة والوضوء فريضتان فإذا اجتمعا فأكبرهما يجزئ عن أصغرهما.

وإذا اغتسلت بغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل، ولا يجزئك الغسل عن الوضوء فإن اغتسلت ونسيت الوضوء فتوضأ وأعد الصلاة.

والغسل ثلاثة وعشرون: من الجنابة، والإحرام، وغسل الميت، ومن غسل الميت وغسل الجمعة، وغسل دخول المدينة، وغسل دخول دحسرم، وغسل دخول مكة، وغسل زيارة البيت، ويوم عرفة، وخمس ليالٍ من شهر رمضان: أول ليلة منه، وليلة سبع عشرة، وليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، ودخول البيت، والعيدين، وليلة النصف من شعبان، وغسل الزيارات، وغسل الاستخارة، وغسل طلب الجوائج من الله تبارك وتعالى، وغسل يوم غدیر خم.

الفرض من ذلك غسل الجنابة، والواجب غسل الميت وغسل الإحرام، والباقي سنة. وقد يجزئ غسل واحد من الجنابة ومن الجمعة ومن العيدين والإحرام. وقد روى: أن الغسل أربعة عشر وجهًا:

ثلاث منها غسل واجب مفروض، متى مانسبه ثم ذكره بعد الوقت اغتسل، وإن لم يجد الماء تيمم، ثم إن وجدت الماء فعليك الإعادة.

وأحد عشر غسلًا سنة: غسل العيدين، والجمعة، ويوم عرفة، ودخول مكة ودخول المدينة، وزيارة البيت، وثلاث ليالٍ في شهر رمضان: ليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، ومتى مانسى بعضها أو اضطرَّ أوبه علة يمنعه من الغسل، فلا إعادة عليه.

وأدنى ما يكفيك ويجزئك من الماء ما تبل به جسدك مثل الدهن، وقد اغتسل رسول الله

كتاب الطهارة

صلى الله عليه وآله وبعض نسائه بصاع من ماء. وروى: أنه يستحب غسل ليلة إحدى وعشرين لأنها الليلة التي رفع فيها عيسى ابن مريم صلوات الله عليه، ودفن أمير المؤمنين على عليه السلام، وهي عندهم ليلة القدر، وليلة ثلاث وعشرين هي الليلة التي ترجى فيها، وكان أبو عبد الله عليه السلام يقول: إذا صام الرجل ثلاثة وعشرين من شهر رمضان جازله أن يذهب ويحج في أسفاره. وليلة تسع عشرة من شهر رمضان هي الليلة التي ضرب فيها جدنا أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه، ويستحب فيها الغسل.

وميز شعرك بأناملك عند غسل الجنابة فإنه نروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن تحت كل شعرة جنابة، فبلغ الماء تحتها في أصول الشعر كلها وخلل أذنك بإصبعك، وانظر أن لا تبقى شعرة من رأسك ولحيتك إلا وتدخل تحتها الماء.

وإن كان عليك نعل وعلمت أن الماء قد جرى تحت رجلك فلا تغسلها، وإن لم يجر الماء تحتها فاغسلها، وإن اغتسلت في حفيرة وجرى الماء تحت رجلك فلا تغسلها، وإن كان رجلاك مستنقيتين في الماء فاغسلها، وإن عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من الحلال فتجوز الصلاة فيه، وإن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى تغتسل. وإذا أردت أن تأكل على جنبتك فاغسل يديك وتمضمض واستنشق، ثم كل واشرب إلى أن تغتسل، فإن أكلت أو شربت قبل ذلك أخاف عليك البرص، ولا تعد إلى ذلك. وإن كان عليك خاتم فحوّله عند الغسل، وإن كان عليك دملج وعلمت أن الماء لا يدخل تحتته فانزعه.

ولا بأس أن تنام على جنبتك بعد أن تتوضأ وضوء الصلاة، وإن أجنبت في يوم أوليلة مراراً أجزاءك غسل واحد إلا أن تكون أجنبت بعد الغسل أو احتلمت، وإن احتلمت فلا تجامع حتى تغتسل من الإحتلام.

ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وأنت جنب إلا العزائم التي تسجد فيها، وهي: «ألم تنزيل»، و«حم السجدة»، و«النجم»، وسورة «اقرأ بسم ربك». ولا تمس القرآن إذ كنت جنباً أو كنت على غير وضوء، ومس الأوراق، وإن خرج من إحليلك شيء بعد الغسل وقد كنت بليت قبل أن تغتسل فلا تعد الغسل، وإن لم تكن بليت فأعد الغسل.

فقه الرضا

ولابأس بتبعض الغسل: تغسل يديك وفرجك ورأسك، وتؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة، ثم تغسل إن أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح بعدما غسلت رأسك - من قبل أن تغسل جسدك - فأعد الغسل من أوله، فإذا بدأت بغسل جسدك قبل الرأس فأعد الغسل على جسدك بعد غسل الرأس.

ولا تدخل المسجد وأنت جنب، ولا الحائض إلا بمحتازين، ولهما أن يأخذا منه وليس لهما أن يضعا فيه شيئاً لأن ما فيه لا يقدران على أخذه من غيره وهما قادران على وضع مامعهما في غيره.

وإذا احتلمت في مسجد من المساجد فاخرج منه واغتسل إلا أن تكون احتلمت في مسجد الحرام أو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنك إذا احتلمت في أحد هذين المسجدين فتيّم ثم اخرج ولا تمرّ عليهما مجتازاً إلا وأنت متيّم.

وإن اغتسلت من ماء في وهدة وخشيت أن يرجع ماتصبّ عليك أخذت كفاً فصبت على رأسك وعلى جانبيك كفاً كفاً، ثم امسح بيدك وتلك بدتك، وإن اغتسلت من ماء الحمام ولم يكن معك ماتغرف به ويداك أقدرتان فاضرب يدك في الماء وقل: بسم الله، وهذا مما قال الله تبارك وتعالى: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

وإن اجتمع مسلم مع ذمّي في الحمام اغتسل المسلم من الحوض قبل الذمّي، وماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة، وإياك والتّمشط في الحمام فإنه يورث الوباء في الشعر، وإياك والسّواك في الحمام فإنه يورث الوباء في الأسنان، وإياك أن تدلك رأسك ووجهك بالمتزر الذي في وسطك فإنه يذهب بماء الوجه، وإياك أن تغسل رأسك بالطين فإنه يسمّج الوجه، وإياك أن تدلك تحت قدميك بالخزف فإنه يورث البرص، وإياك أن تضع في الحمام فإنه يذيب شحم الكليتين وإياك والاستلقاء فإنه يورث الدبيلة.

ولابأس بقراءة القرآن في الحمام ما لم تُرد به الصوت إذا كان عليك متزر، وإياك أن تدخل الحمام بغير متزر فإنه من الإيمان، وغُضّ بصرك عن عورة الناس واستر عورتك من أن يُنظر إليه فإنه روى أن الناظر والمنظور إليه ملعون، وبالله العصمة.

كتاب الطهارة

باب التيمم:

اعلموا - رحمكم الله - أنَّ التيمم غسل المضطرّ ووضوءه، وهو نصف الوضوء في غير ضرورة إذالم يوجد الماء، وليس له أن يتيمم حتى يأتي إلى آخر الوقت، أو إلى أن يتخوف خروج وقت الصلاة.

وصفة التيمم للوضوء والجنابة وسائر أسباب الغسل واحد، وهو أن تضرب بيدك على الأرض ضربة واحدة ثم تمسح بها وجهك من حدّ الحاجبين إلى الذقن، وروى: أن موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف ثم تضرب بها أخرى فتمسح باليسرى اليمنى إلى حدّ الزند - وروى [من] أصول الأصابع من اليد اليمنى - وباليمنى اليسرى على هذه الصفة.

وأروى: إذا أردت التيمم اضرب كفّيك على الأرض ضربة واحدة، ثم تضع إحدى يديك على الأخرى، ثم تمسح بأطراف أصابعك وجهك من فوق حاجبيك وبقى ما بقى، ثم تضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصل الأصابع من فوق الكف، ثم تمرّها على مقدمها على ظهر الكف، ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى، فتصنع بيدك اليمنى ما صنعت بيدك اليسرى على اليمنى مرّة واحدة، فهذا هو التيمم، وهو الوضوء التام الكامل في وقت الضرورة.

فإذا قدرت على الماء انتقض التيمم، وعليك إعادة الوضوء والغسل بالماء لما تستأنف من الصلاة اللهم إلا أن تقدر على الماء وأنت في وقت من الصلاة التي صليت بها بالتيمم، فتطهر وتعيد الصلاة.

ونروى: أن جبرئيل عليه السلام نزل إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله في الوضوء بغسلين ومسحين: غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين، ثم نزل في التيمم بإسقاط المسحين وجعل مكان موضع الغسل مسحاً.

ونروى عنه عليه السلام أنه قال: ربُّ الماء وربُّ الصّعيد واحد، وليس للمتيّم أن يتيمم إلا في آخر الوقت، وإن تيمم وصلى قبل خروج الوقت ثم أدرك الماء وعليه الوقت

فقه الرضا

فعليه أن يعيد الصلوة والوضوء، وإن مرّ بماء فلم يتوضأ - وقد كان تيمم وصلّى في آخر الوقت - وهو يريد ماءً آخر فلم يبلغ الماء حتى حضرت الصلوة الأخرى، فعليه أن يعيد التيمم لأن مرّه بالماء نقض تيممه.

وقد يصلّي بتيمم واحد خمس صلوات مالم يحدث حدثاً ينقض به الوضوء، وتيمم الجنابة والحائض تيمم مثل تيمم الصلوة، إن الله عزّ وجلّ فرض الطهر، فجعل غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين، وفرض الصلوة أربع ركعات فجعل للمسافر ركعتين ووضع عنه الركعتين ليس فيهما القراءة، وجعل للذي لا يقدر على الماء التيمم مسح الوجه واليدين، ورفع عنه مسح الرأس والرجلين.

وقال الله تبارك وتعالى: فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، والصَّعيد: الموضع المرتفع عن الأرض والطَّيب: الذي ينحدر عنه الماء.

وقد روى أنّه مسح الرجل على جبينه وحاجبيه ويمسح على ظهر كفيه. فإذا كبرت في صلاتك تكبيرة الافتتاح وأوتيت بالماء فلا تقطع الصلوة، ولا تنقض تيممك وأمض في صلاتك.

باب المياه وشربها والتطهر منها وما يجوز من ذلك وما لا يجوز منها:

اعلموا - رحمكم الله - أن كلّ ماء جارٍ لا ينجسه شيء، وكلّ بئر عميق، ماؤها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها، فسبيلها سبيل الماء الجارى، إلّا أن يتغيّر لونها أو طعمها أو رائحتها فإنّ تغيّرت نزحت حتى تطيب، وكلّ غدير فيه من الماء أكثر من كراً لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات، والعلامة في ذلك أن تأخذ الحجر فترمي به في وسطه فإن بلغت أمواجه من الحجر جنبى الغدير فهو دون الكرّ، وإن لم يبلغ فهو كراً، ولا ينجسه شيء إلّا أن يكون فيه الجيف فتغيّر لونه أو طعمه أو رائحته فإذا غيّره لم يشرب منه ولم يتطهر منه إذا وجدت غيره.

وإذا سقط في البئر فارة أو طائر أو سبّور وما أشبه ذلك فمات فيها ولم يتفسخ، نزع منه

كتاب الطهارة

سبعة أدل من دلاء هجر، والدّلوا أربعون رطلا. وإذا نفّس نزع منها عشرون دلوًا، وأروى: أربعون دلوًا، اللهم إلا أن يتغيّر اللون أو الطعم أو الرائحة فينزع حتى يطيب. وروى: لا ينجس الماء إلاّ ذنوفس سائلة أو حيوان له دم.

وقال العالم عليه السلام: وإذا سقط النجاسة في الإناء لم يجوز استعماله، وإن لم يتغيّر لونه أو طعمه أو رائحته مع وجود غيره، فإن لم يوجد غيره استعمل اللهم إلا أن يكون سقط فيه خمر فيتطهر منه ولا يشرب إلا إذا لم يوجد غيره، ولا يشرب ولا يستعمل إلا في وقت الضرورة والتيمم.

وكلما تغيّر فحرم التطهير به جاز شربه في وقت الضرورة، وكل ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهر به ويجوز شربه مثل ماء الورد وماء القرع ومياه الرياحين والعصير والخلّ ومثل ماء الباقي وماء الزعفران وماء الخلق وغيره وما يشبهها، وكل ذلك لا يجوز استعمالها إلا الماء القراح أو التراب.

وماء المطر إذا بقى في الطرقات ثلاثة أيام نجس، واحتيج إلى غسل الثوب منه، وماء المطر في الصحارى لا ينجس، وأروى: أن طين المطر في الصحارى يجوز الصلاة فيه طول الشتو، وإن شرب من الماء دابة أو حمار أو بغل أو شاة أو بقرة، فلا بأس باستعماله والوضوء منه ما لم يقع فيه كلب أو وزغ أو فأرة، فإن وقع فيه وزغ أو هريق ذلك الماء، وإن وقع كلب أو شرب منه أهريق الماء وغسل الإناء ثلاث مرّات، مرّة بالتراب ومرتين بالماء، ثم يحفف، وإن وقع فيه فأرة أو حية أهريق الماء، وإن دخل فيه حية وخرجت منه، صب من ذلك الماء ثلاثة أكف واستعمل الباقي وقليله وكثيره بمنزلة واحدة، وإن وقعت فيه عقرب أو شيء من الخنافس أو بنات وردان أو الجراد وكل ما ليس له دم فلا بأس باستعماله والوضوء منه مات فيه أم لم يميت.

وإن كان معه إناء ان وقع في أحدهما ما ينجس الماء ولم يعلم في أيهما وقع، فليهرقهما جميعًا وليتيمم.

وماء البئر طهور ما لم ينجسه شيء يقع فيه، وأكبر ما يقع فيه إنسان فيموت فانزع منها سبعين دلوًا. وأصغر ما يقع الصعوبة فانزع منها دلوًا واحدًا وفيما بين الصعوبة والإنسان على

فقه الرضا

قدر ما يقع فيها، فإن وقع فيها حمار فانزح منها كراً من الماء، وإن وقع فيها كلب أوسنور فانزح منها ثلاثين دلواً إلى أربعين، «والكرستون دلواً» وقد روى سبعة أدل، وهذا الذي وصفناه في ماء البئر مالم يتغير الماء، وإن تغير الماء وجب أن ينزح الماء كله، فإن كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكثرى عليه أربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة إلى الليل.

فإن توضأت منه أو اغتسلت أو غسلت ثوبك بعد ماتبين وكل آنية صب فيها ذلك الماء غسل، وإن وقعت فيها حية أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق للحية أدلى، وليس لسواها شيء، وإن مات فيها بعير أو صب فيها خمر فانزح منها الماء كله، وإن قطر فيها قطرات من دم فاستق منها دلي، وإن بال فيها رجل فاستق منها أربعين دلواً، وإن بال صبي وقد أكل الطعام استق منها ثلاثة دلاء، وإن كان رضيعاً استق منها دلواً واحداً. وإن أصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مرة ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره، وإن كان بول الغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً، وإن كان قد أكل الطعام فاغسله، والغلام والجارية سواء.

وقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لبن الجارية تغسل منه الثوب قبل أن تطعم وبولها لأن لبن الجارية يخرج من مثانة أمها، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب، ولا من بوله قبل أن يطعم لأن لبن الغلام يخرج من المنكبين والعضدين.

وإن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه مالم يكن مقدار درهم واف. والواف ما يكون وزنه درهماً وثلاثاً، وما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله، ولا بأس بالصلاة فيه. وإن كان الدم حمصة فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون الدم دم الحيض فاغسل ثوبك منه، ومن البول والمني قلّ أم كثر وأعد منه صلاتك علمت به أم لم تعلم. وقد روى في المني: إذا لم تعلم به من قبل أن تصلى فلا إعادة عليك، ولا بأس بدم السمك في الثوب أن تصلى فيه قليلاً كان أم كثيراً، فإن أصاب قلنسوتك وعامتك أو التكة أو الجورب أو الخف مني أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه وذلك أن الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده.

كتاب الطهارة

باب الحيض والاستحاضة والنفاس والحامل ودم القرحة والعذرة والصفراء
إذا رأت وما يستعمل فيها:

اعلم أن أقل ما يكون أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثر ما يكون عشرة أيام فعلى المرأة أن تجلس عن الصلاة بحسب عاداتها ما بين الثلاثة إلى العشرة لا تطهر في أقل من ذلك ولا تدع الصلاة أكثر من عشرة أيام.

والصفرة قبل الحيض حيض وبعد أيام الحيض ليست من الحيض، فإذا زاد عليها الدّم - على أيامها - اغتسلت في كل يوم مع الفجر واستدخلت الكرسفة وشدت وصلت ثم لاتزال تصلّي يومها ما لم يظهر الدّم فوق الكرسف والخرقة، فإذا ظهر أعادت الغسل، وهذه صفة ماتعمله المستحاضة بعد أن تجلس أيام الحيض على عاداتها.

والوقت الذي يجوز فيه نكاح المستحاضة وقت الغسل وبعد أن تغتسل وتنظف لأن غسلها يقوم مقام الطهر للحائض، والنفساء تدع الصلاة أكثره مثل أيام حيضها وهي عشرة أيام وتستظهر بثلاثة أيام، ثم تغتسل فإذا رأت الدّم عملت كما تعمل المستحاضة. وقد روى ثمانية عشر يوماً، وروى ثلاثة وعشرين يوماً، وبأى هذه الأحاديث أخذ من جهة التسليم جاز.

والحامل إذا رأت الدّم في الحمل كما كانت تراه تركت الصلاة أيام الدّم، فإن رأت صفرة لم تدع الصلاة، وقد روى أنها تعمل ماتعمله المستحاضة إذا صح لها الحمل فلا تدع الصلاة، والعمل من خواص الفقهاء على ذلك.

واعلم أن أول ماتحيض المرأة دمها كثير ولذلك صار حدّها عشرة أيام، فإذا دخلت في السنّ نقص دمها حتى يكون قعودها تسعة أو ثمانية أو سبعة وأقل من ذلك حتى ينتهي إلى أدنى الحد وهو ثلاثة أيام، ثم ينقطع الدّم عليها فتكون ممن يست من الحيض.

وتفسير المستحاضة أن دمها يكون رقيقاً تعلوه صفرة، ودم الحيض إلى السواد وله رقة، فإذا دخلت المستحاضة في حدّ حيضتها الثانية تركت الصلاة حتى تخرج الأيام التي تقعد في حيضها، فإذا ذهب عنها الدّم اغتسلت وصلت، وربما عجل الدّم من الحيضة الثانية، والحد بين الحيضتين القرء وهو عشرة أيام بيض، فإن رأت الدّم بعد اغتسالها من الحيض قبل

فقه الرضا

استكمال عشرة أيام بيض، فهو مابقى من الحيضة الأولى، وإن رأت الدم بعد العشرة البيض فهو ما تعجل من الحيضة الثانية، فإذا دام دم المستحاضة ومضى عليها مثل أيام حيضها أتاها زوجها متى شاء بعد الغسل أو قبله.

ولا تدخل الحائض المسجد إلا أن تكون مجتازة ويجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلاة، وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله بمقدار صلاتها كل يوم، وإذا رأت يوماً أو يومين فليس ذاك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات وعليها أن تقضى الصلاة التي تركتها في اليوم واليومين، وإن رأت الدم أكثر من عشرة أيام، فلتعجل عن الصلاة عشرة، ثم تغتسل يوم حادى عشر وتحتشى وتغتسل، فإن لم يثقب الدم القطن صلت صلاتها، كل صلاة بوضوء.

وإن ثقب الدم الكرشف ولم يسلم صلت صلاة الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء، وإن ثقب الدم الكرشف وسال صلت صلاة الليل والغداة بغسل، والظهر والعصر بغسل، وتؤخر الظهر قليلاً وتعجل العصر، وتصلى المغرب والعشاء الآخرة بغسل واحد، وتؤخر المغرب قليلاً وتعجل العشاء الآخرة.

فإذا دخلت في أيام حيضها تركت الصلاة، ومتى ما اغتسلت على ما وصفت حلّ لزوجها أن يأتيها، وإذا رأت الصفرة في أيام حيضها فهو حيض، وإن رأت بعدها فليس من الحيض.

وإذا أرادت الحائض بعد الغسل من الحيض فعلها أن تستبرئ والاستبراء أن تدخل قطنه، فإن كان هناك دم خرج ولومثل رأس الذباب لم تغتسل وإن لم يخرج اغتسلت، وإذا أرادت المرأة أن تغتسل من الجنابة فأصابها الحيض، فلتترك الغسل حتى تطهر، فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للجنابة والحيض، وإذا رأت الصفرة أو شيئاً من الدم فعلها أن تلصق بطنها بالحائط وترفع رجلها اليسرى - كما ترى الكلب إذا بال - وتدخل قطنه، فإن خرج فيها دم فهي حائض وإن لم يخرج فليست بحائض،

وإن اشتبه عليها الحيض بدم قرحة - فربما كان في فرجها قرحة - فعلها أن تستلقى على قفاها وتدخل أصابعها، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من القرحة، وإن خرج

كتاب الطهارة

من الجانب الأيسر فهو من الحيض.

وإن افتضَّها زوجها ولم يرقاً دمها ولا تدرى دم الحيض هو أم دم العذرة فعليها أن تدخل قطنه، فإن خرجت القطنه مطوَّقة بالدم فهو من العذرة، وإن خرجت منغمسة فهو من الحيض.

واعلم أن دم العذرة لا يجوز السَّفرتين، ودم الحيض حارٌّ يخرج بحرارة شديدة، ودم المستحاضة بارد يسيل وهي لا تعلم، وبالله التَّوفيق.

باب غسل الميت وتكفينه:

إذا حضرت الميت الوفاة فلقنه: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والإقرار بالولاية لأمر المؤمنين عليه السلام والأئمة عليهم السلام واحداً واحداً، ويستحب أن يلقن كلمات الفرج، وهي: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، ولا تحضر الحائض ولا الجنب عند التلقين، فإن الملائكة تتأذى بها، ولا بأس بأن يلبا غسله ويصليا عليه ولا ينزلا قبره، فإن حضرا ولم يجدا من ذلك بداً فليخرجا إذا قرب خروج نفسه. وإذا اشتد عليه نزع روحه فحوِّله إلى المصلّى الذي كان يصلّى فيه أو عليه وإياك أن تمسه، وإن وجدته يحرك يديه أو رجليه أو رأسه فلا تمنعه من ذلك كما يفعل جهال الناس، ثم ضعه على مغتسله من قبل أن تنزع قميصه وتضع على فرجه خرقة وتلين مفاصله، ثم تقبده فتغمز بطنه غمزاً رقيقاً وتقول وأنت تمسحه: اللهم إني سلكت حب محمداً صلى الله عليه وآله في بطنه، فاسلك به سبيل رحمتك، ويكون مستقبل القبلة.

ويغسله أولى الناس به أو من يأمره الولي بذلك، وتجعل باطن رجليه إلى القبلة وهو على المغتسل وتنزع قميصه من تحته أو تتركه عليه إلى أن تفرغ من غسله ليستر به عورته، وإن لم يكن عليه القميص ألقيت على عورته شيئاً مما يستر به عورته وتلين أصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق وإن كان يصعب عليك فدعه، وتبدأ بغسل كفيه ثم تطهر ما خرج

فقه الرضا

من بطنه ويلف غاسله على يده خرقة ويصبّ غيره الماء من فوق يديه، ثمّ تضعه ويكون غسله من وراء ثوبه إن استطعت ذلك، ثمّ تبدأ برأسه فتغسله بالماء غسلًا نظيفًا ثمّ اغسل جسده كلّ إلى رجليه بالحرض والسدر غسلًا نظيفًا وتدخل يدك تحت الثوب وتغسل قبله ودبره بثلاث حمديات ولا تقطع الماء عنه، ثمّ تغسل رأسه ولحيته برغوة السدر وتتبعه بثلاث حمديات، ولا تقعه إن صعب عليك.

ثمّ اقلبه على جنبه الأيسر ليبدولك الأيمن ومدّ يدك اليمنى على جنبه الأيمن إلى حيث تبلغ، ثمّ اغسله بثلاث حمديات من قرنه إلى قدمه فإذا بلغت وركه فأكثر من صبّ الماء وإياك أن تتركه، ثمّ اقلبه إلى جنبه الأيمن ليبدولك الأيسر وضع يدك اليسرى على جنبه الأيسر واغسله بثلاث حمديات من قرنه إلى قدمه ولا تقطع الماء عنه، ثمّ اقلبه إلى ظهره وامسح بطنه مسحًا رقيقًا واغسله مرّة أخرى بماء وشيء من الكافور واطرح فيه شيئًا من الحنوط مثل غسل الأول، ثمّ خضخض الأواني التي فيها الماء واغسله الثالثة بماء قراح ولا تمسح بطنه في الثالثة، وقل وأنت تغسله: عفوك عفوك فإنه من قالها عفا الله عنه، وعليك بأداء الأمانة فإنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه: من غسل ميتًا مؤمنًا فأدى الأمانة غفر له، قيل: وكيف يؤدى الأمانة؟ قال: لا يخبر بما يرى، فإذا فرغت من الغسلة الثالثة فاغسل يديك من المرفقين إلى أطراف أصابعك وألق عليه ثوبًا تنشّف به الماء عنه.

ولا يجوز أن يدخل الماء ما ينصب عن الميت من غسله في كنيف ولكن يجوز أن يدخل في بلايع لا يبال فيها أوفى حفيرة، ولا تقلّم أظافيره ولا تقصّ شاربه ولا شيئًا من شعره فإن سقط منه شيء من جلده فاجعله معه في أكفانه، ولا تسخن له ماءً إلا أن يكون الماء باردًا جدًّا فتوقى الميت مما توقى منه نفسك، ولا يكون الماء حارًّا شديدًا وليكن فاترًا، ثمّ تضعه في أكفانه واجعل معه جريدتين: أحدهما عند ترقوته تلصقها بجلده ثمّ تمدّ عليه قميصه والأخرى عند وركه، وروى: أن الجريدتين كلّ واحدة بقدر عظم الذراع تضع واحدة عند ركبتيه تلصق إلى الساق وإلى الفخذين والأخرى تحت أبطه الأيمن ما بين القميص والإزار، وإن لم تقدر على جريدة من نخل فلا بأس أن يكون من غيره بعد أن يكون رطبًا.

وتلقّه في إزاره وحبرته وتبدأ بالشقّ الأيسر وتمدّ على الأيمن ثمّ تمدّ الأيمن على الأيسر وإن

كتاب الطهارة

شئت لم تجعل الحبرة معه حتى تدخله القبر فتلقيه عليه، ثم تعمه وتحنكه فتشقى على رأسه بالتدوير، وتلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ثم تمد على صدره ثم يلفق باللفافة، وإياك أن تعمه عمّة الأعراي وتلقى طرفي العمامة على صدره، وقبل أن تلبسه قميصه تأخذ شيئاً من القطن وتجعل عليه حنوطاً وتحشوبه دبره وتضع شيئاً من القطن على قبله وتكثر عليه من الحنوط وتضمّ رجليه جميعاً وتشدّ فخذه إلى وركه بالمنزر شداً جيداً لئلا يخرج منه شيء.

فإذا فرغت من كفنه حنطه بوزن ثلاثة عشر درهماً وثلث من الكافور، وتبدأ بجبهته وتمسح مفاصله كلّها به وما بقي منه على صدره وفي وسط راحته، ولا تجعل في فمه ولا في منخريه ولا في عينيه ولا في مسامعه ولا على وجهه قطعاً ولا كافوراً، فإن لم تقدر على هذا المقدار كافوراً فأربعة دراهم فإن لم تقدر فمثقال لأقل من ذلك لمن وجده، ثم احمله على سريره وإياك أن تقول: ارفقوا به وترحموا عليه أو تضرب يدك على فخذك فإنه يحبط أجرك عند المصيبة، ولا تتركه وحده فإن الشيطان يعبث به في جوفه.

ولا بأس أن تغسله في قضاء وإن سترت بشيء أحبّ إلى، وإن حضر قوم مخالفون فاجهد أن تغسله غسبل المؤمن واحف عنهم الجريدة، فإن خرج منه شيء بعد الغسل، فلا تعد غسله ولكن أغسل ما أصاب من الكفن إلى أن تضعه في الحده، فإن خرج منه شيء في الحده لم تغسل كفنه ولكن قرضت من كفنه ما أصاب من الذي خرج منه ومددت أحد الثوبين على الآخر، ولا تكفنه في كتان ولا ثوب إبريسم وإذا كان ثوب معلم فاقطع علمه، ولكن كفنه في ثوب قطن ولا بأس في ثوب صوف، ولا بأس أن ينظر الرجل إلى امرأته بعد الموت وتنظر المرأة إلى زوجها، ويغسل كلّ واحد صاحبه إذا ماتا، وإن مسّ ثوبك ميتاً فاغسل ما أصاب.

وإذا حضرت جنازة فامش خلفها ولا تمس أمامها وإنما يؤجر من تبعها لا من تبعته، وقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام: إن المؤمن إذا دخل قبره ينادى: ألا إن أول حبايك الجنة وأول حباء من تبعك المغفرة، وقال عليه السلام: اتبعوا الجنازة ولا تتبعكم فإنه من عمل المجوس، وأفضل الشيء في اتباع الجنازة ما بين جنبى الجنازة وهو مشى الكرام الكاتبين،

فقه الرضا

ولا تترك تشييع جنازة المؤمن فإن فيه فضلاً كثيراً، وربّع الجنازة فإن من ربّع جنازة مؤمن حطّ عنه خمس وعشرون كبيرة، فإذا أردت أن تربّعها فابدأ بالشقّ الأيمن فخذ به بيمينك ثمّ تدور إلى المؤخّر فتأخذه بيمينك ثمّ تدور إلى المؤخّر الثاني وتأخذه بيسارك ثمّ تدور إلى الملقّم الأيسر فتأخذه بيسارك ثمّ تدور على الجنازة كدور كفى الرّحا.

وإذا حملته إلى قبره فلا تفاجيء به القبر فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة ونعوذ بالله من هول المطلع ولكن ضعه دون شفير القبر واصبر عليه هنيهة ثمّ قدّمه إلى شفير القبر، ويدخله القبر من يأمره وليّ الميت إن شاء شفّعاً وإن شاء وترّاً، وقل إذا نظرت إلى القبر: اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النيران، فإذا دخلت القبر فاقرأ أم الكتاب والمعوذتين وآية الكرسي، فإذا توسّطت المقبرة فاقرأ أهلكم التكاثر واقرأ منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى، فإذا تناولت الميت فقل: بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملّة رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثمّ ضعه في لحده على يمينه مستقبل القبلة وحلّ عقد كفنه وضع خدّه على التراب، وقل: اللهم جاف الأرض عن جنبه وأصعد إليك روحه ولقّه منك رضواناً، ثمّ تدخل يدك اليمنى تحت منكبه الأيمن وضع يدك اليسرى على منكبه الأيسر وتحركه تحريكاً شديداً وتقول: يا فلان بن فلان، الله ربك ومحمد نبيك والإسلام دينك وعلى وليك وإمامك، وتسمّى الأئمّة واحداً بعد واحد إلى آخرهم عليهم السّلام ثمّ تعيد عليه التلقين مرّة أخرى، فإذا وضعت عليه اللّبن فقل: اللهم آنس وحشته وصلّ وحدته برحمتك، اللهم عبدك ابن عبدك ابن أمتك نزل بساحتك وأنت خير منزل به، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه واغفر له إنك أنت الغفور الرحيم، وإن كانت امرأة فخذها بالعوض من قبل اللحد وتأخذ الرجل من قبل رجله تسله سلاً فإذا أدخلت المرأة القبر وقف زوجها من موضع يتناول وركها.

فإذا خرجت من القبر فقل وأنت تنفض يديك من التراب: إنّا لله وإنا إليه راجعون، ثمّ احث التراب عليه بظهر كفّيك ثلاث مرّات وقل: اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله، فإنّه من فعل ذلك وقال هذه الكلمات كتب الله له

كتاب الطهارة

بكل ذرة حسنة، فإذا استوى قبره فصب عليه ماءً وتجعل القبر أمامك وأنت مستقبل القبلة وتبدأ بصب الماء من عند رأسه وتدور به على القبر ثم من أربع جوانب القبر حتى ترجع من غير أن تقطع الماء، فإن فضل من الماء شيء فصبه على وسط القبر، ثم ضع يدك على القبر وأنت مستقبل القبلة، وقل: اللهم ارحم غربته وصل وحدته وآنس وحشته وآمن روحته وأفض عليه من رحمتك واسكن إليه من برد عفوك وسعة غفرانك ورحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه، ومتى مازرت قبره فادع له بهذا الدعاء وأنت مستقبل القبلة ويداك على القبر.

وعزّ وليّه فإنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من عزّى أخاه المؤمن كسى في الموقف حلةً، ويستحب أن يختلف عند رأسه أولى الناس به بعد انصراف الناس عنه ويقبض على التراب بكفيه ويلقنه برفع صوته فإنه إذا فعل ذلك كفى المسألة في قبره، والسنة في أهل المصيبة أن يتخذ لهم ثلاثة أيام طعام لشغلهم في المصيبة، وإن كان المعزّي يتيمًا فامسح يدك على رأسه، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من مسح يده على رأس يتيم ترحمًا له كتب الله له بكل شعرة مرّت عليه يده حسنة، وإن وجدته باكيًا فسكته بلطف ورفق فإنه أروى عن العالم عليه السلام أنه قال: إذا بكى اليتيم اهتز له العرش، فيقول الله تبارك وتعالى: من هذا الذي بكى عبدي الذي سلبته أبويه في صغره وعزّى وجلالى وارتفاعى في مكانى لأسكته عبد مؤمن إلا أوجبت له الجنة.

وإذا أردت أن تغسل ميتًا وأنت جنب فتوضأ وضوء الصلاة ثم اغسله وإذا أردت الجماع بعد غسل الميت من قبل أن تغتسل من غسله فتوضأ ثم جامع، وإن مات ميت بين رجال نصارى ونسوة مسلمات غسله الرجال النصارى بعد ما يغتسلون، وإن كان الميت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين ونسوة نصرانية اغتسلت النصرانية وغسلتها، وإن كان الميت مجذورًا أو محترقًا فخشيت إن مسسته سقط من جلوده شيئًا، فلا تمسه ولكن صب عليه الماء صبا، فإن سقط منه شيء فاجمه في أكفانه، وإن كان الميت أكيلة السبع فاغسل ما بقى منه فإن لم يبق منه إلا عظام جمعتها وغسلتها وصليت عليها ودفنتها.

وإن كان الميت مصعوقًا أو غريقًا أو مدخنًا صبرت عليه ثلاثة أيام إلا أن يتغير قبل

فقه الرضا

ذلك فإن تَغَيَّرَ غَسَلَتْهُ وَحَنَطَتْهُ وَصَلَّيْتَ عَلَيْهِ وَدَفَنْتَهُ، وَإِنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ فَاغْسِلْهُ وَكَفِّنْهُ وَثَقِّلْ رِجْلَيْهِ وَأَلْقِهِ فِي الْبَحْرِ، وَمَتَى مَسَسَتْ مَيِّتًا قَبْلَ الْغَسْلِ بِحَرَارَتِهِ فَلَاغْسِلْ عَلَيْكَ فَإِنْ مَسَسَتْهُ بَعْدَ مَا بَرَدَ فَعَلَيْكَ الْغَسْلُ، وَإِنْ مَسَسَتْ شَيْئًا مِنْ جَسَدِ أَكِيلَةِ السَّبْعِ فَعَلَيْكَ الْغَسْلُ إِنْ كَانَ فِيهَا مَسَسَتْ عَظْمًا وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَظْمٌ فَلَاغْسِلْ عَلَيْكَ فِي مَسِّهِ، وَإِنْ مَسَسَتْ مَيِّتَةً فَاغْسِلْ يَدَيْكَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ غَسْلُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْكَ ذَلِكَ فِي الْإِنْسَانِ وَحَدَهُ.

وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُحَرَّمًا غَسَلْتَهُ وَكَفَنْتَهُ وَصَلَّيْتَ عَلَيْهِ وَغَطَّيْتَ وَجْهَهُ، وَعَمَلْتَ بِهِ مَا تَعْمَلُ بِالْحَلَالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْرَبُ إِلَيْهِ كَافُورٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ قَتِيلَ الْمَعْرَكَةِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَمْ يَغْسَلْ وَدُفِنَ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا بِدَمَائِهِ وَلَا يَنْزَعُ مِنْهُ مِنْ ثِيَابِهِ إِلَّا مِثْلَ الْخَفِّ وَالْمِنْطَقَةِ وَالْفُرُودِ وَتَحْلَلُ تَكْتُهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهِ لَمْ يَنْزَعُ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ يَحِلُّ الْمَعْقُودُ، وَلَمْ يَغْسَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ رَمَقٌ ثُمَّ يَمُوتُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ غَسَّلْ كَمَا يَغْسَلُ الْمَيِّتَ وَكَفِّنْ كَمَا يَكْفِنُ الْمَيِّتَ وَلَا يَتْرِكْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ثِيَابِهِ، وَإِنْ كَانَ قَتِيلًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ غَسَّلْ كَمَا يَغْسَلُ الْمَيِّتَ وَضَمَّ رَأْسَهُ إِلَى عُنُقِهِ وَيَغْسَلْ مَعَ الْبَدَنِ كَمَا وَصَفْنَاهُ فِي بَابِ الْغَسْلِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ غَسْلِهِ جَعَلَ عَلَى عُنُقِهِ قِطْعًا وَضَمَّ إِلَيْهِ الرَّأْسَ وَشَدَّ مَعَ الْعُنُقِ شَدًّا شَدِيدًا.

وَإِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَوْلَاهَا يَتَحَرَّكُ فِي بَطْنِهَا شَقَّ بَطْنَهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ وَأَخْرَجَ الْوَلَدَ وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فِي جَوْفِهَا وَلَمْ يَخْرُجْ أَدْخَلَ إِنْسَانٌ يَدَهُ فِي فَرْجِهَا وَقَطَعَ الْوَلَدَ بِيَدِهِ وَأَخْرَجَهُ، وَرَوَى أَنَّهُا تَدْفَنُ مَعَ وَلَدِهَا إِذَا مَاتَ فِي بَطْنِهَا، وَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ فَتَوَضَّأَتْ ثُمَّ اغْتَسَلَتْ كَغَسْلِكَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَإِنْ نَسِيتَ الْغَسْلَ فَذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ فَاغْتَسَلْ وَأَعِدْ صَلَاتَكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ غَسْلَ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ لَا تَدْعَاهَا فِي السَّفَرِ وَلَا فِي الْحَضَرِ، وَيَجْزِيكَ إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَكَلِمًا قَرَبَ مِنَ الزَّوَالِ فَهُوَ أَفْضَلُ، فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْهُ فَقُلْ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَطَهِّرْ قَلْبِي وَأَنْقِ غَسْلِي وَاجْعَلْ لِي لِسَانًا ذَكَرَكَ وَذَكَرَ نَبِيِّكَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاجْعَلْ لِي مِنَ التَّوَابِينَ وَمِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَإِنْ نَسِيتَ الْغَسْلَ ثُمَّ ذَكَرْتَ وَقَتَ الْعَصْرِ أَوْ مِنَ الْغَدِ فَاغْتَسَلْ، وَاجْعَلْ لِي عُرْفَةً قَبْلَ الزَّوَالِ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ الْمَرْأَةَ وَكَانَ السَّقَطُ تَامًا غَسَّلْ وَحَنَطْ وَكَفِّنْ وَدَفِنْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا فَلَا يَغْسَلُ وَيَدْفَنُ بِدَمِهِ، وَحَدَّ إِتِمَامَهُ

كتاب الطهارة

إذا أتى عليه أربعة أشهر، وإن كان الميت مرجوماً بدىء بغسله وتحنيطه وتكفينه ثم رجم بعد ذلك وكذلك القاتل إذا أريد قتله قوداً، وإن كان الميت مصلوباً أنزل من خشبته بعد ثلاثة أيام وغسل ودفن، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام.

والسنة أن القبر يرفع أربعة أصابع مفرجة من الأرض وإن كان أكثر فلا بأس ويكون مسطحاً لأن يكون مسنناً، وإذا رأيت الجنازة فقل: الله أكبر الله أكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله كل نفس ذائقة الموت هذا سبيل لا بد منه إن الله وإنا إليه راجعون، تسليماً لأمره ورضاء بقضائه واحتساباً لحكمه وصبراً لما قد جرى علينا من حكمه، اللهم اجعله لنا خير غائب ننتظره.

المقنع في الفقه

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

بَابُ الْوُضُوءِ

إذا أردت دخول الخلاء فقتع رأسك وأدخل رجلك اليسرى قبل اليمنى وقل: بسم الله وبالله ولا إله إلا الله. اللهم لك الحمد. اعصمني عن شر هذه البقعة وأخرجني منها سالماً وحلّ بيني وبين طاعة الشيطان وإذا فرغت من حاجتك فقل: الحمد لله الذي أَمَاط عَنِّي الْأَذَى وَهَنَّأَنِي طَعَامِي وَشَرَابِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلْوَى. وَلَا تَطْمَحْ بِبَوْلِكَ مِنَ السَّطْحِ وَلَا مِنَ الشَّيْءِ الْمَرْتَفِعِ فِي الْهَوَاءِ. وَلَا تَبِلْ قَائِماً مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَفَاءِ.

وَلَا تَسْتَنْجِ بِيَمِينِكَ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَفَاءِ وَلَا تَطْلُ جُلُوسَكَ عَلَى الْخَلَاءِ فَإِنَّهُ يورث البواسير وَاثَقَّ شَطُوطُ الْأَنْهَارِ وَالطَّرِيقُ النَافِذَةُ وَتَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُشْتَرَةِ وَمَوَاضِعُ اللَّعْنِ وَهِيَ أَبْوَابُ الدُّورِ. وَرَوَى لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَغَوِّطُ فِي ظِلِّ النَّزَالِ وَمَنَابِعُ الْمَاءِ الْمُنْتَابِ وَالسَّادُ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ.

وَلَا تَسْتَنْجِ وَعَلَيْكَ خَاتَمُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ حَتَّى تَحْوَلَهُ. وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ اسْمُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ لَا تَنْزَعَهُ. وَإِذَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ مِنَ الْخَلَاءِ فَأَخْرِجْ رِجْلَكَ الْيَمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى وَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَخْرَجَ عَنِّي مِنَ الْأَذَى فِي يَسَرٍّ وَعَافِيَةٍ، يَا هَلَا نِعْمَةً.

فَإِذَا أَرَدْتَ الْوُضُوءَ فَاغْسِلْ يَدَكَ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً وَمِنْ الْغَائِطِ مَرَّتَيْنِ وَمِنْ النَّوْمِ مَرَّةً وَعَلَيْكَ بَوْضُوءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنِّي رَوَيْتُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً ذَاتَ يَوْمٍ، وَعِنْدَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي بَانَاءُ مِنْ مَاءٍ اتَّوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ: فَأَتَانَاهُ، فَأَكْفَى بِيَدِهِ

المقنع

اليسرى على يده اليمنى وببده اليمنى على يده اليسرى. ثم قال: بسم الله والحمد لله الذى جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً. ثم استنجى فقال: اللهم حصن فرجى وعفّه وأستر عورتى وحرمنى على النار ثم تمضمض؛ فقال: اللهم لقنى حجتى يوم ألقاك وأطلق لسانى بذكرك. ثم استنشق؛ فقال: اللهم لا تحرم على ريح الجنة وأنجعلنى ممن يشم ريحها وروحها وطيبها. ثم غسل وجهه؛ فقال: اللهم بيض وجهى يوم تسودّ فيه الوجوه ولا تسودّ وجهى يوم تبيضّ فيه الوجوه. ثم غسل يده اليمنى؛ فقال اللهم أعطنى كتابى يمينى والخلد فى الجنان بيسارى وحاسبى حساباً يسيراً. ثم غسل يده اليسرى؛ فقال اللهم لا تعطينى كتابى بشألى ولا تجعلها مغلولة إلى عنقى وأعوذ بك من مقطّعات النيران. ثم مسح رأسه؛ فقال: اللهم غشنى برحمتك وظللنى تحت عرشك يوم لا ظلّ إلا ظلك. ثم مسح على قدميه فقال: اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام واجعل سعياً فى ما يرضيك عني. ثم رفع رأسه إلى محمد؛ فقال: يا محمد من توضأ مثل وضوئى هذا وقال مثل قولى، خلق الله من كل قطرة ملكاً يقدره ويسبّحه ويكبره، فيكتب الله تبارك وتعالى له ثواب ذلك إلى يوم القيامة.

واعلم أن الوضوء مرّة. واثنيتين لا يؤجر. وثلاثة بدعة.

وإن قلت فذكرت بعد ما صلّيت أنّك لم تغسل ذكرك فاغسل ذكرك وأعد الوضوء للصلاة. وكان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ للصلاة، لا يترك أحداً يصبّ عليه الماء. فسئل عن ذلك؛ فقال: لا أحبّ أن أشرك فى صلاتى أحداً ولا ينقض وضوئك إلا من أربعة أشياء: من بول أو غائط أو ريح أو منى وما سوى ذلك من القيء والقلس والقيلة والحجامة والرّعاف والوذى والمذى، فليس فيه إعادة وضوء. وكلّ ما لم يجب فيه إعادة الوضوء، فليس عليك أن تغسل ثوبك منه.

وإن نسيت أن تستنجى بالماء وقد تمسحت بثلاثة أحجار حتى صلّيت: ثم ذكرت وأنت فى وقتها فاعد الوضوء والصلاة. وإن كان قد مضى الوقت، فقد جازت صلاتك. فتوضأ لما يستقبل من الصلاة.

وإن قلت، فاصاب فخذك نكتة من بولك فصّلّيت ثم ذكرت أنّك لم تغسله

كتاب الطهارة

فَأَغْسِلْ وَاعِدِ الصَّلَاةَ.

ولا بأس أن تمسّ عظم الميت إذا جاوز سنة. وإن أصاب ثوبك من بول الخشاشيف فاغسل ثوبك. وروى أنه لا بأس بخمره ما طار وبوله. ولا تصلّ في ثوب أصابه ذرق الدجاج. وإن وقعت فارة في الماء ثم خرجت فمشت على الثياب فاغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره انضحه بالماء. ولا بأس بدم السمك في الثوب أن يصلّي فيه، قليلاً كان أم كثيراً. وإن أصاب عمامتك أو قلنسوتك أو تكتك أو جوربك أو خفك مني أو بول أو دم أو غائط، فلا بأس بالصلاة فيه، وذلك أن الصلاة لا يتم في شيء من هذا وحده.

وكل شيء طاهر إلا ما علمت أنه قدر. وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: لبن الجارية وبولها، يغسلان من الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله لأن لبن الغلام يخرج من المنكين والعضدين. وروى في امرأة ليس لها إلا قميص واحد ولها مولود يبول عليها. أنها تغسل القميص في اليوم مرة. وإن وقع ثوبك على حمار ميت فليس عليك غسله ولا بأس بالصلاة فيه.

وإذا توضأت المرأة، فالقت قناعها عن موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليها ويجزئها في سائر الصلاة أن تدخل إصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلتقى عنها قناعها.

ولا بأس أن تصلي بوضوء واحد صلاة الليل والنهار كلها ما لم تحدث. وإن غسلت يمينك قبل الوجه، فاغسل وجهك ثم أعد على اليمين. وإن غسلت يسارك قبل يمينك، فاغسل يمينك ثم اغسل يسارك. وإن مسحت على رجلتك قبل رأسك، فامسح رأسك ثم أعد المسح على رجلتك.

وإن توضأت فانقطع بك الماء قبل أن تتم الوضوء فأتيت بالماء، فاتم وضوءك إذا كان ما غسلته رطباً، وإن كان قد جفّ فأعد وضوءك. وإن جفّ بعض وضوءك قبل أن تتم الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فاغسل ما بقى جفّ وضوءك أو لم يجف. ولا تنق في شرب المسكر والمسح على الخفين أحداً.

وإذا استيقظ الرجل من نومه ولم يبيل فلا بأس بأن يدخل يده في الماء قبل أن

المقنع

يغسلها. وإذا بال فلا يجوز له أن يدخل يده في الماء حتى يغسلها. ولا تتوضأ بسور الحايض ولا تشرب منه. وإذا توضأت قدور الخاتم في وضوءك، وإن علمت أن الماء لا يدخل تحته فحوّله. وإذا اغتسلت من الجنابة فحوّله. وإن نسيت حتى قمت في الصلاة فلا آمرك أن تعيده.

وإن أصابك نضح من طشت فيه وضوء فاغسل ما أصابك منه إذا كان الوضوء من بول أو قدر. وإن كان وضوءك للصلاة فلا يضرّك. ولا بأس أن تتوضأ من الماء إذا كان في زق من جلدة ميتة. ولا بأس بأن تشربه ولا بأس بأن تتوضأ من فضل المرأة إذا لم تكن جنباً ولا حائضاً. وإن وجدت ماء نقيعاً تبول فيه الدواب فتوضأ منه وكذلك الدّم السائل في الماء وأشباهه. ولا بأس أن تدخل في الصلاة ويدك غمرة ولا تتوضأ. وإن نمت وأنت جالس في الصلاة، فإن العين قد تنام والأذن تسمع. فإذا سمعت الأذان فلا بأس إنما الوضوء ممّا وجدت ريحه أو سمعت صوته.

وإن استيقنت أنك توضأت وأحدثت، فلا تدري سبق الوضوء الحدث، أم الحدث الوضوء، فتوضأ. ولا تبعض الوضوء وتابع بينه كما أمرك الله. وإن شككت بعدما صليت فلم تدر توضأت أم لا، فلا تعد الوضوء ولا الصلاة. ومتى شككت في شيء وأنت في حال أخرى فامض ولا تلتفت إلى الشك إلا أن تستيقن.

ومتى ما تكشفت لبول أو غير ذلك فقل: بسم الله فإن الشيطان يغض بصره عنك حتى تفرغ. وسئل أبو الحسن الرضا عليه السلام: ما حد الغائط؟ فقال: لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها.

ومتى توضأت فاذكر اسم الله فإن من توضأ فذكر اسم الله، طهر جميع جسده. وكان الوضوء إلى الوضوء كفارة لما بينها من الذنوب. ومن لم يسم لم يطهر من جسده إلا ما أصابه الماء. وروى أن من توضأ فذكر اسم الله فكأنما اغتسل.

واعلم أن من توضأ وتمنل كتبت له حسنة. ومن توضأ ولم يتمنل حتى يجف كتبت له ثلاثون حسنة. وروى أن من توضأ للمغرب، كان وضوؤه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في نهاره إلا الكبائر. وافتح عينيك إذا توضأت، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: افتحوا

كتاب الطهارة

عيونكم عند الوضوء؛ فلعلها لا ترى نار جهنم. ولا تضع الماء في الشمس للوضوء والغسل فإن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على عائشة وقد وضعت قمقمها في الشمس. فقال يا حميراء ما هذا؟ قالت: أغسل رأسي. قال: لا تعودي، فإنه يورث البرص. وإذا اغتسلت فاغتسل بصاع، وإذا توضأت فتوضأ بماء. وصاع النبي صلى الله عليه وآله خمسة أمداد والمد وزن مائتين وثمانين درهماً والدرهم وزن ستة دنانير والدانق وزن ست حبات والحبة وزن حبتين شعير من أواسط الحب لامن صفاره ولا من كباره، جملة وزن الخمسة امداد الماء ألف وستمائة وخمسون درهماً.

باب السواك وفضله

لاتدع السواك فإن فيه اثني عشر خصلة: هو من السنة ومطهرة للنفوس ومجلاة للبصر ويرضى الرحمن ويبيض الأسنان ويذهب بالحفر ويشد اللثة ويشهي الطعام ويذهب بالبلغم ويزيد في الحفظ ويضاعف الحسنات وتفرح به الملائكة ولكل شيء طهور، وطهور الفم السواك. وصلاة تصلّيها بسواك أفضل عند الله من سبعين صلاة تصلّيها بلا سواك وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستاك لكل صلاة. وقال في وصيته لأمر المؤمنين عليه السلام: عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة. وروى أنه قال: إن أفواهكم طرق القرآن، فطهروها بالسواك.

باب التيمم

إعلم أنه لا تيمم الرجل حتى يكون في آخر الوقت، فإذا تيمم أجزءه أن يصلّي بتيممه صلوات الليل والنهار، ما لم يحدث أو يصيب ماء. وإذا مرت بماء ولم تتوضأ، رجاء أن تقدر على غيره، فأعد التيمم فقد انتقض بنظرك إلى الماء. وإذا تيممت وصلّيت، ثم وجدت ماء وأنت في وقت الصلاة بعد، فلا إعادة عليك وقد مضت صلاتك فتوضأ لصلاة أخرى. وإذا تيممت ودخلت في صلاتك ثم أتيت بماء فانصرف وتوضأ ما لم تركع. وإن كنت قد ركعت فامض فإن التيمم أحد الطهورين.

المقنع

فاذا تيمّمت فاضرب بيدك على الأرض مرّة واحدة وانفضها وامسح بها بين عينيّك إلى اسفل حاجبيّك ثمّ تدلك إحدى يديك بالأخرى فوق الكفّ قليلاً. وقد روى أنّه تضرب يديك على الأرض مرّة واحدة ثمّ تنفضها فتمسح بها وجهك ثمّ تضرب بيسارك الأرض فتمسح بها يمينك من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثمّ تضرب بيمينك الأرض فتمسح بها يسارك من المرفق إلى أطراف الأصابع.

وإن كنت في حال لا تقدر إلّا على الطّين، فلا بأس أن تتيّم منه إذا لم يكن معك ثوب جاف ولا لبد تنفضه وتتيّم به. وإن كنت في مفازة ومعك إداوة من ماء وأنت على غير طهر فتَمَسِّحُ بالصّعيد واترك الماء إلا أن تعلم أنّك تدرك الماء قبل أن يفوت وقت الطهور. وإن كنت وسط زحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا تستطيع الخروج من المسجد من كثرة النّاس، فتيمّم وصلّ معهم ثمّ تعيد إذا انصرفت. وإن كنت في سفر ومعك ماء ونسيت فتيمّم وصلّيت، ثمّ ذكرت قبل أن يخرج الوقت، فاعد الوضوء والصّلاة. وإن كان معك إناء آتٍ وقع في أحدهما ما ينجس الماء ولم تعلم في أيّها وقع، فاهرقها جميعاً وتيمّم. وإذا احتلمت في المسجد الحرام وفي مسجد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم فتيمّم ولا ترم في المسجد الا متيمماً. ولا بأس أن تمرّ في سائر المساجد وأنت جنب، ولا تجلس فيها.

باب ما يقع في البئر والأواني من النّاس والبهائم والطّير وغير ذلك
إعلم أنّ الماء كلّّه طاهر إلّا ما علمت أنّه قدر، وأكبر ما يقع في البئر الانسان فانزح منها سبعين دلوّاً إذا مات، وأصغر ما يقع في البئر الصعوبة، فاستق منها دلوّاً واحداً، فإن وقع في البئر بغيراً وصبّ فيها خمر فانزح الماء كلّّه، فإن وقع في البئر عذرة فاستق منها عشرة دلاء، وإن ذابت فيها، فاستق منها أربعين دلوّاً إلى خمسين دلوّاً. وإن بال فيها رجل، فاستق منها أربعين دلوّاً. فإن بال فيها صبيّ قد أكل الطهام فاستق منها ثلاثة دلاء. وإن كان رضيعاً فاستق منها دلوّاً واحداً، فإن وقع فيها كلب أو سنور، فأنزح منها ثلاثين دلوّاً إلى أربعين دلوّاً وقد روى سبعة دلاء، فإن وقع فيها دجاجة أو حمامة، فاستق منها سبعة دلاء وإن وقع فيها حمار فاستق منها كراً من الماء.

كتاب الطهارة

والكرّ ما يكون ثلاثة أشبار طول في عرض ثلاثة أشبار في عمق ثلاثة أشبار. وروى أن الكرّ ذراعان وشبر في ذراعين وشبر. وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة. وروى أن الكرّ ألف ومأتا رطل. وإن قطر في البئر قطرات من دم، فأستق منها عشرة دلاء. وإن وقعت فيها فار، فانزح منها دلوًا واحدًا. وأكثر ما روى في الفارة إذا تفسّخت سبعة دلاء. وإن وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين، فلا بأس بالوضوء منها وليس عليك أن تنزح منها شيئاً. وإن وقعت فارة في حبّ دهن فأخرجت قبل أن تموت، فلا بأس أن تبيعه من مسلم فتدهن به. وإن وقعت في البئر شاة، فانزح منها سبعة ادلّوه. وإن وقعت فارة في خابية فيها سمن أو زيت فلا تأكله. وإن وقعت في البئر فارة أو غيرها من الدواب، فهات فجعجن من مائها، فلا بأس بأكل ذلك الخبز إذا أصابته النار، وفي حديث آخر: أكلت النار ما فيه. وإذا وقع في البئر سام أبرص، فحرّك الماء بالدلو فليس بشيء.

وروى عبد الكريم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في بئر استقى منها، فتوضّأ به وغسل به الثياب وعجن به ثم علم أنه كان فيها ميتة: أنه لا بأس ولا يغسل منه الثوب ولا تعاد منه الصلاة. وفي حديث آخر: أكلت النار ما فيه، وإن وقع في البئر قطرة دم أو خمر أو ميتة أو لحم خنزير، فانزح منها عشرين دلوًا، وإن غيّر الريح فانزح حتى يطيب. وإذا أكل الكلب أو الفارة من الخبز أو شياه، فأترك ما شياه وكل ما بقى ولا بأس أن تتوضّأ من حياض يبال فيها إذا كان لون الماء أغلب من لون البول، وإذا كان لون البول أغلب من لون الماء، فلا تتعرض منه.

وإذا أصبت جرذا في إناء، فاغسل ذلك الإناء سبع مرّات. فان وقعت في البئر خنفساء أو ذهاب أو جراد أو غملة أو عقرب، أو بنات وردان، وكلّ ما ليس له دم، فلا تنزح منها شيئاً. وكذا لو وقعت في السمن والزيت. والعظاية إذا وقعت في اللبن. حرم اللبن ويقال أن فيها السم.

وإذا كانت بئر وإلى جانبها الكنيف، فإن مجرى العيون كلّها مع مهبّ الشمال. فإذا كانت البئر النظيفة فوق الشمال والكنيف أسفل من ذلك، لم يضرّها إذا كان بينها أذرع.

المقنع

فإن كان الكنيف فوق النظيف فلا أقل من اثني عشر ذراعاً. وإن كانت تجاهها بحذاء القبلة، وهما يستويان في مهبّ الشمال، فسبعة أذرع.

وإن وقع رجل في بئر مخرج فلم يمكن إخراجَه، فلا يتوضّأ في ذلك البئر وتعطلّ وتجعل قبراً، وإن أمكن إخراجَه اخرج و غسل ودفن، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: حرمة الرجل المسلم ميتاً كحرمة حيّاً سواء.

وإن أردت أن تجعل إلى جنب بالوعة بئراً فإن كانت الأرض صلبة، فأجعل بينها خمسة أذرع. وإن كانت رخوة فسبعة أذرع. وروى أن كان بينها ذراعاً فلا بأس وإن كانت مبخرة إذا كانت البئر أعلى الوادي.

فإن قطرت قطرة خمر أو نبيذ مسكر في قدر فيه لحم ومرق كثير، اهريق المرق أو أطعم أهل الذمة أو الكلب، ويغسل اللحم ويؤكل. وإن قطر في القدر قطرة دم فلا بأس، فإنّ الدّم تأكله النار، وإن قطر خمر أو نبيذ في عجين فقد فسد ولا بأس أن تبيعه من اليهود والنصارى بعد أن تبين لهم، و الفقّاع بتلك المنزلة. فإن وقع كلب في إناء أو شرب منه، اهريق الماء و غسل الإناء ثلاث مرّات: مرّة بالتراب ومرّتين بالماء، ثمّ يجفّف.

باب الغسل من الجنابة وغيرها

اعلم أنّ غسل الجنابة فرض واجب، وما سوى ذلك سنّة. فإذا أردت الغسل من الجنابة، فاغسل يديك ثلاثاً ثمّ استنّج، وضع على رأسك ثلاث أكفّ من ماء، وميّز الشعر بأناملك حتّى يبلغ أصل الشعر كلّ ولا تدع شعرة من رأسك و لحيتك حتّى تدخل الماء تحتها. فإنّي رويت أنّه من ترك شعرة متعمداً لم يغسلها من الجنابة فهو في النار. ثمّ صب الماء على رأسك وبدنك مرّتين و اممر يديك على بدنك كلّ وخلّل اذنيك بإصبعيك وكلّمأ أصابه الماء فقد طهر.

فإن أصابتك جنابة بالليل و اغتسلت فأصبحت و وجدت بنوبك جنابة. فلا إعادة عليك إن كنت قد نظرت ولم تر شيئاً، وإن لم تطلب فعليك الإعادة وإذا دخلت الحمام ولم يكن عندك ما تغترف به و يداك قدرتان، فأضرب يدك في الماء وقل: بسم الله وبالله.

كتاب الطهارة

وهذا لما قال الله عز وجل: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. وإذا دخل الحمام فأغتسلت وأصاب جسدك جنباً أو غيره فلا بأس. وإذا اجتمع المسلم واليهودي والنصراني، اغتسل المسلم قبلهما من الحوض، وإن كان بك جروح أو عروق وأجنب، فلا تغتسل إن خفت على نفسك. ولا بأس أن يغتسل المرء وزوجها من إناء واحد ولكن تغتسل بفضله ولا يغتسل بفضلهما.

ولا بأس أن تقرأ القرآن كله وأنت جنب الآ عزائم التي يسجد فيها، وهي سجدة لقمان وحَم السجدة والنجم وسورة اقرأ باسم ربك. ولا يجوز لك أن تمس المصحف وأنت جنب. ولا بأس أن يقلب لك الورق غيرك وتنظر فيه وتقرأ. ولا تتوضأ بفضل الجنب والمحائض. ولا بأس أن يتناولوا من المسجد ما أرادوا ولا يضعان فيه شيئاً لأن ما فيه لا يقدران على أخذه من غيره، وهما قادران على وضع ما معها في غيره. ولا تأكل ولا تسرب وأنت جنب حتى تغسل فرجك وتتوضأ فإنك إذا فعلت ذلك خفف عليك البرص. قال أبو عبد الله عليه السلام: إنني أكره الجنابة حين تصفر الشمس وحين تطلع وهي صفراء. وإن اغتسلت من الجنابة ووجدت بللاً، فإن كنت بليت قبل الغسل فلا تعد الغسل، وإن كنت لم تبل قبل الغسل فأعد الغسل. وفي حديث آخر، إن لم تكن بليت فتوضأ ولا تغتسل، إنما ذلك من الحيائل. وإن احلمت المرأة فأنزلت فليس عليها غسل. وروى أن عليها الغسل إذا أنزلت، فإن لم تنزل فليس عليها شيء.

و أعلم أن غسل الجنابة والحيف واحد، فإذا حاضت المرأة وهي جنب فلا يضرها أن لا تغتسل من الجنابة حتى تطهر. وإذا أجنبت ولم تجد الماء فتيمم بالصعيد. وإذا وجدت الماء فاغتسل وأعد الصلاة. وروى إن أجنبت في أرض ولم تجد إلا ماء جامداً ولم تخلص إلى الصعيد، فصل بالنمسخ. ثم لا تعد إلى الأرض التي يوبق فيها دينك. وإن عرقت في ثوبك وأنت جنب حتى يبتل ثوبك، فانضحه بتيء من ماء وصل فيه. وقال الذي رحمه الله في رسالته إلى: إن عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من حلال، فحلال الصلاة إليه، وإن كانت الجنابة من حرام، فحرام الصلاة فيه وإذا أرتس الجنب في الماء إرتماساً واحدة أجزاء ذلك من غسله. فإذا دخلت الحمام فلا تدلك

المقنع

رأسك ووجهك بمنزلة فإنه يذهب بماء الوجه، ولا تدلك تحت قدميك بالخزف فإنه يورث البرص. ولا تستلق على قفاك فيه فإنه يورث داء الدبيلة. ولا تضطجع فيه فإنه يذيب شحم الكليتين. ولا تدخله بغير منزر فإنه من الإيمان. وإن رأيت في منامك أنك تجتبا مع ووجدت الشهوة فانتبهت ولم تر بثيابك ولا في جسدك شيئاً، فلا غسل عليك. وإن وجدت بلة أيضاً إلا أن يسبقك الماء الأكبر. ولا بأس أن يختضب الجنب ويجنب وهو مختضب ويحتجم ويذكر الله ويتنور ويذبح ويلبس الخاتم وينام في المسجد ويمرّ فيه. ويجنب أول الليل وينام إلى آخره. ولا بأس بقراءة القرآن في الحمام ما لم تردّ به الصوت. ولا بأس بأن تنكح فيه. وتغسل رأسك بالطين فإنه يسمع الوجه. ولا تتمشط فيه فإنه يورث وباء الشعر. ولا تستك فيه فإنه يورث وباء الأسنان وإن جامعته مفاخدة حتى تهريق الماء، فعليك الغسل وليس على المرأة، إنما عليها غسل الفخذين. وإن اغتسلت في وهدة وخشيت أن يرجع ما ينصبّ عنك إلى الماء الذي تغتسل منه، أخذت كفاً وصبته أمامك وكفاً عن ميمك، وكفاً عن يسارك وكفاً خلفك، واغتسلت منه.

باب الحائض والمستحاضة والنفساء ورؤيتهن الدم

وغسلهنّ وما يجب عليهن من الصلاة وتركها

اعلم أن أقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام. فإذا حاضت المرأة عشرة أيام أو دون ذلك بيومين واستمرّ الدم بها، فهي مستحاضة. وإن انقطع الدم اغتسلت وصلّت، فإن كان حيضها تسعة أيام أو ثمانية أيام حائضاً دائماً مستقيماً ثم تحيض ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم فترى البياض لا صفرة ولا دمًا، فإنها تغتسل وتصلّي وتصوم. فإذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة. فإذا رأت الطهر صلّت. وإذا رأت الدم فهي مستحاضة قد انتظمت لها أمرها كله. فإن رأت الدم أكثر من عشرة أيام، فلتقعد عن الصلاة عشرة أيام وتغسل يوم حادى عشرة وتحشّى، فإن لم يثقب الدم الكرسف صلّت صلاحها كلّ صلاة بوضوء، فإن غلب الدم الكرسف ولم يسلم، صلّت صلاة وصلاة الغداة بغسل، وسائر الصلوات بوضوء. وإن غلب الدم الكرسف وسال، صلّت صلاة الليل وصلاة الغداة بغسل، والظهر

كتاب الطهارة

والعصر بغسل تؤخر الظهر قليلاً وتعجل العصر وتصلّى المغرب والعشاء الآخر بغسل واحد تؤخر المغرب قليلاً وتعجل العشاء الآخر إلى أيام حيضها. فإذا دخلت في أيام حيضها تركت الصلاة، فإن رأت المرأة الصفرة في أيام الحيض فهو حيض وإن رأت في أيام الظهر فهو طهر. فإذا رأت الصفرة في أيام طمئتها، تركت الصلاة لذلك بعد أيامها التي كانت تقعد في طمئتها ثم تغتسل وتصلّى. فإن رأت صفرة بعد غسلها، فلا غسل عليها. يجزئها الوضوء عند كلّ صلاة وتصلّى. فإن طمئت المرأة بعد ما تزول الشمس ولم تصلّ الظهر، فليس عليها قضاء تلك الصلاة. وإذا رأت الصفرة والشيء ولا تدرى أظهرت أم لا، فلتلتصق بطنها بالحائط ولترفع رجلها اليسرى كما ترى الكلب يفعل إذا بال وتستدخل الكرسي، فإن كان دم خرج ولومثل رأس الذباب فإن خرج فلم تطهر، وإن لم يخرج فقد طهرت. وإذا رأت الدم خمسة أيام والظهر خمسة أيام أو ترى الدم أربعة أيام، والظهر ستة أيام فاذا رأت الدم لم تصل. وإذا رأت الظهر صلت، تفعل ذلك ما بينها وبين ثلاثين يوماً، فإذا مضت ثلاثون يوماً ثم رأت دمًا صبيًا إغتسلت واستشرفت واحتشت بالكرسي في وقت كلّ صلاة، وإذا رأت صفرة توضأت وإذا طهرت المرأة عند العصر فليس عليها أن تصلّي الظهر إنما تصلّي الصلاة التي تطهر عندها. وإذا رأت الحبل الدم فعليها أن تقعد أيامها للحيض. فإذا زاد على الأيام الدم، استظهرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة.

وإن ولدت المرأة قعدت عن الصلاة عشرة أيام إلا أن تطهر قبل ذلك، فإن استمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام، فإذا كان يوم حادى عشر، اغتسلت واحتشت واستشرفت وعملت بما تعمل المستحاضة. وقد روى أنها تقعد ثمانية عشر يوماً وروى عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: إن نساءكم ليس كالنساء الأول؛ إن نساءكم أكبر لحماً وأكثر دمًا فلتقعد حتى تطهر. وقد روى أنها تقعد ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً. وإذا وقع الرجل على امرأته وهي حائض، فإن عليه أن يتصدق على مسكين بقدر شعبه وروى إن جامعها في أول الحيض فعليه أن يتصدق بدينار، فإن كان في وسطه فنصف دينار وإن كان في آخره فربع دينار، وإن جامعته أمتك وهي حائض تصدقت بثلاثة

المقنع

امداد من طعام.

واعلم أنّ دم العذرة لا يجوز الشفرتين. ودم الحيض حار يخرج بحرارة شديدة ودم المستحاضة بارد يسيل منها وهي لاتعلم، وإذا إستبه على المرأة دم الحيض ودم القرحة فربما كان في فرجها قرحة، فعليها أن تستلقى على قفاها وتدخل إصبعها، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من القرحة، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن افتضها زوجها ولم يرق دمها ولا تدرى دم الحيض هو أم دم العذرة، فعليها أن تدخل القطنه، فإن خرجت القطنه مطوقة بالدم فهو من العذرة وإن خرجت القطنه منغمسة فهو من الحيض. وإذا صلّت المرأة من الظهر ركعتين فحاضت، قامت من مجلسها ولم يكن عليها إذا طهرت قضاء الركعتين. وإن كانت في صلاة المغرب وقد صلّت ركعتين فحاضت، قامت من مجلسها. فإذا طهرت قضت الركعة.

باب غسل الميت وتكفينه وتحنيطه وتشيعه ودفنه والصلاة عليه

إذا دخلت على مريض فقل: اعيذك بالله العظيم ربّ العرش العظيم من شرّ كلّ عرق نعار ومن شرّ حرّ النار سبع مرّات. فإذا صار في حال النزع فلقنه كلمات الفرج وهي لا إله إلاّ الله الحليم الكريم، لا إله إلاّ الله العلى العظيم، سبحان الله ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع وما فيهنّ وما بينهنّ وربّ العرش العظيم. فإن عسر عليه نزعه واشتدّ عليه، فحوّله في مصلاه الذي كان يصلّي فيه أو عنده، وقرأ عند رأسه: والصّافات صفّاً. حتّى تتمّها، فإنّها لم تقرأ عند كلّ مكروب إلاّ عجل الله راحته وإذا قضى فقلّ: إنا لله وإنا إليه راجعون. اللهم اكتبه عندك من المخبتين وارفع درجته في عليين واخلفه على عقبه في الغابرين ونحتسبه عندك ياربّ العالمين ولا يجوز أن يحضر الجنب والحائض عند التلقين لأنّ الملائكة تتأذى بهما. ولا بأس بأن يليا غسله ويصليا عليه ولا ينزلا قبره. فإن حضراه عند التلقين ولم يجدا من ذلك بدءاً، فليخرجا إذا قرب خروج نفسه، وإياك أن تمسّ الميت إذا كان في النزع.

كتاب الطهارة

صفة غسل الميت

أن تصب الماء في إجانة كبيرة، ثم يلقى عليها السدر ويأخذ رغوته في طشت. ثم ينوم الميت على سرير مستقبل القبلة، ثم ينزع القميص عن رأسه إلى موضع عورته ويغطى به ولا يكشف عن العورة. ثم يؤخذ من الماء ثلاث حمديّات ثم يقلب ميامنه فيصب عليه ثلاث حمديّات من قرنه إلى قدمه. ثم يقلب مياسره فيصب عليه ثلاث حمديّات من قرنه إلى قدمه. فهذا الغسل الأول. ثم يجعل الماء في الأجانة بعدما تنظف من ماء السدر، ويلقى في الماء شيء من جلال الكافور وشيء من ذريرة ثم يغسل كما غسل من السدر، فإذا فرغ من ماء الكافور، غسل الأواني بماء القراح وفعل به كما فعل به في ماء السدر والكافور ثم يغسل القوم أيديهم إلى المرفقين، ثم يؤخذ قطناً ويلقى عليه الذريرة ويجعل على مقعدته ثم يستد فخذيه بخرقه على مقعدته ويستونق الفطن بهذه الخرقه، ثم يكفن في قميص غير مزرور ولا مكفوف. وإزار يلف على جسده بعد القميص ثم يلف في حبر يائي عبرى أو ظفارى نظيف. والكافور السائغ للميت أوقية، والوسط أربع مناقيل وأقلّة مثقال. ويجعل على جنبه وعلى فيه وموضع مسامعه، ويلقى فضل الكافور على صدره، ويجعل معه جريدتان خضرا وان من النخل: أحدهما على جنبه الأيمن ما بين ترقوته إلى صدره والاخرى فوق القميص وتحت الإزار على يساره في ذلك المكان. فإذا فعل ذلك به وضع على السرير أو على الجنازة وحمل.

فإذا حضرت جنازة فامش خلفها ولا تمس أمامها، فأما يؤجر من يتبعها لا من تبعته، فإنه روى اتبعوا الجنازة ولا يتبعكم فإنه من عمل المجوس وروى إذا كان الميت مؤمناً فلا بأس أن يمشی قدام جنازته، فإن الرحمة يستقبله، والكافر لا تتقدم جنازته، فإن اللعنة تستقبله، وقال النبي صلى الله عليه وآله: أميران وليسا بأميرين، ليس لمن تبع جنازة أن يرجع حتى تدفن أو يؤذن له، ورجل يحج مع امرأة ليس له أن ينفر حتى تقضى مناسكها. واعلم أن من غسل ميتاً مؤمناً، فقال إذا قلبه: أَللّهُم هذا بدن عبدك المؤمن وقد أخرجت روحه منه وفرقت بينها. فعفوك عفوك. غفر الله له ذنوب سنة إلا الكبائر. وقال أبو عبد الله عليه السلام: من غسل ميتاً مؤمناً فادى فيه الأمانة غفر له. قيل: وكيف يؤدى فيه

المقنع

الأمانة، قال: لا يخبر بما رأى.

وإذا مات الميت، وقد كان دخل وقت الصلاة وهو حيّ ثم مات، فليقض عنه وليه تلك الصلاة. وإذا مات ميت وهو جنب، فإنه يغسل غسلاً واحداً يجزى عنه لجنبته ولغسل الميت، لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة. وإن كان الميت مجدوراً أو محترقاً فخشيت أنك إذا مسسته سقط من جلده شيء، فلا تمسه، ولكن صب عليه الماء صباً فإن سقط منه شيئاً فاجعه في اكفانه. وإن كان الميت محرماً غسلته وفعلت به ما تفعل بالمحلّ إلا أنه لا يمسّ طبيّاً. وإن كان الميت أكله السبع فاغسل ما بقى منه. وإن لم يبق منه إلا عظاماً جمعتها وغسلتها وصليت عليها ودفنتها. وإذا ماتت جارية في السفر مع الرجال، فلا تغسل وتدفن كما هي بشياها إن كانت بنت خمس سنين، وإن كانت بنت أقل من خمس سنين فلتغسل وتدفن. وإذا مسست ميتة، فاغسل يدك وليس عليك غسل إنما يجب ذلك في الإنسان وحده.

ولا بأس بأن ينظر الرجل إلى امرأته بعد الموت، وتنظر المرأة إلى زوجها، ويغسل كل واحد منهما صاحبه إذا مات والمرجوم يغسل ويحنط ويكفن ثم يرجم بعد ذلك. وكذا القاتل إذا أريد قتله قوداً والمرأة إذا ماتت في سفر وليس معها ذو محرم فأنها تدفن كما هي بشياها. وكذلك الرجل إذا لم يكن معه رجال ولا ذو محرم دفن كما هو بشياها. والمصلوب ينزل عن الخشبة بعد ثلاثة أيام ويغسل ويدفن، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام.

الصلاة على الميت

فاذا صليت على الميت فقف عند صدره وكبر وقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة. وكبر الثانية وقل: اللهم صل على محمد وآل محمد وارحم محمدًا وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد، كافضل ما صليت وباركت وترجمت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد. وكبر الثالثة وقل: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات. وكبر الرابعة. وقل: اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به. اللهم إننا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا. اللهم إن كان محسنًا فزد في

كتاب الطهارة

إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه و اغفر له. اللهم اجعله عندك في أعلى عليين واخلف على أهله في الغابرين وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين. وكبر الخامسة ولا تبرح حتى ترى الجنائزة على أيدي الرجال. وسئل بعض الصادقين عليهم السلام ولم يكبر على الميت خمس تكبيرات فقال: إن الله عز وجل فرض على الناس خمس صلوات وجعل للميت من كل صلاة تكبيرة.

و أعلم أن أولى من يتقدم للصلاة على الجنائزة من يقدمه ولي الميت. وإذا كان في القوم رجل من بنى هاشم فهو أحق بالصلاة عليه إذا قدمه ولي الميت فإن تقدم من غير أن يقدمه الولي فهو غاصب. ولا بأس بأن تصلي وحدك على الجنائزة. وإذا صلى رجلان على جنازة، قام أحدهما خلف الإمام ولم يقم بجنبه. ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي على قبر أو يقعد عليه أو يبنى عليه. فإذا صليت على امرأة فقف عند صدرها، والمحترق يصلي عليه ويصب الماء عليه صباً ويدفن ولا بأس أن يصلي الجنب والحائض على الجنائزة. إلا أن الحائض تقف ناحية ولا تختلط بالرجال وإذا اجتمع جنازة رجل وامرأة و غلام ومملوك، فقدم المرأة إلى القبلة وأجعل المملوك بعدها وأجعل الغلام بعد المملوك، وأجعل الرجل بعد الغلام مما يلي الإمام. ويقف الإمام خلف الرجل فيصلي عليهم جميعاً صلاة واحدة. وإذا كبرت على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين، فوضعت جنازة أخرى معها، فإن شئت كبرت ألان عليهما جميعاً خمس تكبيرات. وإن شئت فرغت من الأولى وأستأنفت الصلاة على الثانية وإذا صليت على جنازة وكانت مقلوبة فسوها وأعد الصلاة عليها. وروى إذا اجتمع ميتان أو ثلاثة موتى أو عشرة، فصل عليهم جميعاً صلاة واحدة تضع ميتاً واحداً، ثم تجعل الآخر إلى إلية الرجل. ثم تجعل رأس الثالث إلى إلية الثاني شبه المدرج. تجعلهم على هذا ما بلغوا من الموقى. وقم في الوسط وكبر خمس تكبيرات. تفعل كما تفعل إذا صليت على واحدة.

باب الصلاة على الطفل

أعلم أن الطفل لا يصلي عليه حتى يعقل الصلاة فإن حضرت مع قوم يصلون

المقنع

عليه، فقل: اللهم اجعله لنا ولأبويه فرطاً.

باب الصلّاة على من لا يعرف مذهبه

وإذا لم تعرف مذهب الميت فقل: اللهم إن هذه النفس أنت أحييتها وأنت أمتها
اللهم ولها ما تولّت وأحشرها مع من أحبّت

باب الصلّاة على المستضعف

وإذا صلّيت على المستضعف، فقل: اللهم أغفر للذين تابوا واتبّعوا سبيلك وقهم
عذاب الجحيم.

باب الصلّاة على المنافق

وإذا صلّيت على المنافق، فقل بين التكبيرة الرابعة والخامسة: اللهم أخز عبدك في
عبادك وبلادك. اللهم أصله أشدّ نارك. اللهم أذقه حرّ عذابك، فإنّه كان يوالى أعداءك
ويعادى أوليائك. ويبغض أهل بيت نبيّك. فإذا رفع فقل: اللهم لا ترفعه ولا تزكّه.

باب زيارة القبور

وإذا زرت قبر المؤمن، فقل: اللهم أرحم غربته وصل وحدته وأنس وحشته وأمن
روعته واسكن إليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان
يتولاه.

وعزّولّى الميت فإنّه روى عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: من عزّى مؤمناً
كسى في الموقف حلّة يفخر بها. وروى عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنّه قال: مامن مؤمن ولا
مؤمنة يضع يده على رأس. يتيم ترحماً له إلّا كتب الله له بعدد كلّ شعرة مرّت عليها يده
حسنة. وقال أبو عبد الله عليه السّلام: ما من عبد مؤمن مسح يده على رأس يتيم رحمة له، إلّا
أعطاه الله تبارك وتعالى بكل شعرة نوراً يوم القيامة. وروى أنّ اليتيم إذا بكى اهتزّ له

كتاب الطهارة

العرش؛ فيقول الله جلّ جلاله: من هذا الذي أبكى عبدي الذي سلبته أبويه في صغره؟ فوعزّني وجلالي وارتفاعي في علوّ مكاني لا يسكته عبد مؤمن إلاّ أوجبت له الجنة.

الهيأة الخيرية

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

بَابُ الْمَاءِ

الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قذر. ولا ينجس الماء إلا ما كانت له نفس سائلة. ولا بأس أن يتوضأ بماء ألورد للصلاة ويغتسل به من الجنابة فأما الذي تسخنه الشمس فهو لا يتوضأ به ولا يغتسل ولا يعجن به لأنه يورث البرص وأما الماء الاجن والذي قد ولغ فيه الكلب والسنور فانه لا بأس بأن يتوضأ منه ويغتسل الا أن يوجد غيره فيتز به. ولا بأس بالوضوء من فضل الجنب والحائض.

وكل ما يؤكل لحمه ولا بأس بالوضوء مما شرب منه. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل شيء يجتر فسوره حلال ولعابه حلال. وإن أهل البادية سألو رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: إن حياضنا هذه تردّها السباع والبهائم والكلاب فقال لهم: لها ما أخذت بأفواهها، ولكم سائر ذلك. ولا يجوز الوضوء بسور اليهودي والنصراني ولد الزنا والمشرک وكل من خالف الإسلام.

وإذا كان الماء كراً لم ينجسه شيء. والكر ثلاثة أشبار طويلاً في عرض ثلاثة أشبار في عمق ثلاثة أشبار. وماء النهر واسع لا يفسده شيء وماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري، إذا كان له مادة.

وأكبر ما يقع في البئر الإنسان فيموت فيها ينزع منها سبعون دلواً. وأصغر ما يقع فيها الصعوة. ينزع دلواً واحداً. وفي ما بين الإنسان والصعوة على قدر ما يقع فيها.

وإن وقع فيها ثور أو بعر أو صب فيها خمر، ينزع الماء كله. وإن وقع فيها حمار

الهداية بالخير

نزع منها كَرٍّ من ماء. وإن وقع فيها كلب أو سنّور نزع منها ثلاثون دلوّاً الى أربعين دلوّاً. وإن وقعت فيها دجاجة أو حمامة نزع منها سبع دلاء. وإن وقعت فارة نزع منها دلو واحد، وإن تفسّخت فسبع دلاء.

وإن بال فيها رجل نزع منها أربعون دلوّاً، وإن بال فيها صبي قد أكل الطعام نزع منها ثلاثة دلاء. وإن كان رضيعاً نزع منها دلو واحد. وإن وقعت فيها عذرة أُستسقى منها عشرة دلاء. وإن ذابت فيها فأربعون دلوّاً الى خمسين دلوّاً.

والثّوب إذا أصابه البول غسل بماء جارٍ مرّة. وإن غسل بماء راكد فمرّتين، ثم يعصر. وبول الغلام الرّضيع يصبّ عليه الماء صبّاً، وإن كان قد أكل الطّعام غسل والغلام والجارية في هذا سواء. وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السّلام أنّه قال: لبن الجارية وبولها يغسل منه الثّوب قبل أن تطعم لأنّ لبنها يخرج من مثانة أمّها. ولبن الغلام لا يغسل منه الثّوب قبل أن يطعم وبوله لأنّ لبن الغلام يخرج من المنكبين والعضدين.

وأما الدّم إذا أصاب الثّوب فلا بأس بالصّلاة فيه، ما لم يكن مقداره مقدار درهم وافٍ وهو ما يكون وزنه درهماً وثلاثاً، وما كان دون الدّرهـم الوافي فقد يجب غسله ولا بأس بالصّلاة فيه.

و دم الحيض إذا أصاب الثّوب فلا يجوز الصّلاة فيه قليلاً كان أو كثيراً. ولا بأس بدم السّمك في الثّوب أن يصلّي فيه قليلاً كان أو كثيراً.

وكلّ ما لا تتم الصّلاة فيه وحده، فلا بأس بالصّلاة فيه إذا أصابه قدر مثل العمامة والقلنسوة والتكة والجورب والخفّ.

باب الوضوء

السّنة الدّاخلية في دخول الخلاء أن يدخل الرّجل رجـله اليسرى قبل اليمنى

كتاب الطهارة

ويغطي رأسه ويذكر الله عز وجل.

ولا يجوز التغوط على شطوط الأنهار والطرق النافذة وأبواب الدور وفيء النزال وتحت الأشجار المثمرة. ولا يجوز البول في جحور الهوام ولا في الماء الراكد ولا بأس بالبول في ماء جارٍ ولا يجوز أن يطمح الرجل ببوله في الهواء. ولا يجوز أن يجلس للبول والغائط، مستقبل القبلة ولا مستديرها ولا مستقبل الريح ولا مستديرها، ولا مستقبل الهلال ولا مستديره.

ويكره الكلام والسواك للرجل وهو على الخلاء. ورؤى أن من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته. والسواك على الخلاء يورث البخر، وطول الجلوس على الخلاء يورث البواسير.

وعلى الرجل إذا فرغ من حاجته أن يقول «الحمد لله الذي اإماط عني الأذى وهنأني الطعام، وعافاني من البلوى».

فإذا أراد الاستنجاء، مسح بأصبعه من عند المقعدة إلى الانثيين ثلاث مرّات ثم من الانثيين إلى رأس الذكر ثلاثاً ثم ينتر ذكره ثلاث مرّات. فإذا صب الماء على يده للاستنجاء، فليقل «الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً». ويبدأ بذكره ويصب عليه من الماء شيء ما عليه من البول يصبه مرتين. هذا ادنى ما يجزى. ثم يستنجى من الغائط ويغسل حتى ينقي مآثمه.

ولا بأس بذكر الله على الخلاء لأن ذكر الله حسن على كل حال ومن سمع الأذان وهو على الخلاء فليقل كما يقول المؤذن. ولا يجوز للرجل أن يستنجى بيمينه إلا إذا كانت بيساره علة. ولا يجوز أن يبول قائماً من غير علة، لأنه من الجفاء.

ويكره للرجل أن يدخل الخلاء ومعه مصحف فيه القرآن أو درهم عليه اسم الله إلا أن يكون في صرة. ولا يجوز له أن يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله فإن دخل وهو عليه فليحوه عن يده اليسرى إذا أراد الاستنجاء.

فاذا أراد الخروج من الخلاء، فليخرج رجله اليمنى قبل اليسرى، ويمسح يده

الهداية بالخير

على بطنه، ويقول: الحمد لله الذي عرّفني لذّته وأبقى قوّته في جسدي وأخرج عني أذاه، يا لها من نعمة. ثلاث مرّات.

و الوضوء مرّة مرة. وهو غسل الوجه و اليدين ومسح الرأس والقدمين. ولا يجوز أن يقدم شيئاً على شيء. يبدأ بالأوّل فالأوّل؛ كما أمر الله عزّ وجل. ومن توضّأ مرّتين لم يؤجر، ومن توضّأ ثلاثاً فقد أبدع. ومن غسل الرجلين فقد خالف الكتاب والسنة. ومن مسح على الخفين فقد خالف الكتاب والسنة. ولا يجوز المسح على الخفين والعمامة والجورب. ولا تقيّة في ثلاث أشياء. في شرب المسكر والمسح على الخفين ومتعة الحجّ.

و حدّ الوجه الذي ينبغي أن يتوضّأ، ما دارت عليه الوسطى والإبهام. و حدّ اليدين إلى المرفقين. و حدّ الرأس مقدار أربع أصابع من مقدّمة الرأس والمسح على الرجلين إلى الكعبين.

فإذا توضّأت المرأة ألقت قناعها عن موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليه. ويجزئها في سائر الصلوات أن تدخل إصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلمس قناعها.

والمضمضة والاستنشاق ليستا من الوضوء. وهما سنة؛ لا سنة الوضوء؛ لأنّ الوضوء فريضة كلّها، ولكنّها من الحنيفية التي قال الله عزّ وجل لنبيّه صلى الله عليه وآله: وَأَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا. وهي عشر سنن؛ خمس في الرأس وخمس في الجسد: فأما التي في الرأس، فالمضمضة والاستنشاق والسواك وقصّ الشارب والفرق ممّن طول شعر رأسه. وروى أنّ من لم يفرق رأسه فرقه الله عزّ وجلّ بمنشار من النار. وأما التي في الجسد، فألاستنجا والختان وحلق العانة وقصّ الأظافر ونتف الإبطين.

وكلّ من شكّ في الفرض وهو قاعد على حال الوضوء فليعد. ومن شكّ في الوضوء وقد قام عن مكانه، فلا يلتفت إلى الشكّ، إلّا أن يستيقن.

ومن استنجى على ما وصفناه، ثم رأى بعد ذلك بللاً فلا شيء عليه. وإن بلغ

كتاب الطهارة

السَّاقُ فلا ينقض الوضوء ولا يغسل منه التَّوْبُ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحَبَائِلِ وَالْبَوَاسِيرِ.
ولا ينقض الوضوء إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ مَنًى أَوْ رِيحٍ
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ مَذًى وَوَذَى جَمِيعاً، وَقَيْءٍ وَقِلَسٍ وَرَعَافٍ وَحِجَامَةٍ وَدُمَامِيلٍ
وَجُرُوحٍ وَقُرُوحٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَانَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.
ولا يجوز تبعض الوضوء، وقال النبي صلى الله عليه وآله: افتحوا عيونكم
عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم. ولا بأس أن يصلي الرجل بوضوء واحد
صلوات الليل والنهار كلها ما لم يحدث.

باب السَّوَاكِ

قال النبي صلى الله عليه وآله: السَّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ. وكان أبو الحسن عليه
السَّلام يستاك بماء البورد. وفي السَّوَاكِ اثْنَا عَشَرَ خَصْلَةً. هُوَ مِنَ السَّنَةِ وَمَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ
وَمَجْلَلَةٌ لِلْبَصْرِ وَيَرْضَى الرَّحْمَنُ وَيَبْيِضُ الْأَسْنَانُ وَيَذْهَبُ بِالْحَفْرِ وَيَشُدُّ اللَّثَّةَ وَيَشْهَى
الطَّعَامَ وَيَذْهَبُ بِالْبَلْغَمِ وَيَزِيدُ فِي الْحَفِظِ وَيَضَاعَفُ الْحَسَنَاتُ وَتَفْرَحُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ.

باب التَّيْمَمِ

من كان جنباً أو على غير وضوء وجبت الصَّلَاةُ وَلَمْ يَجِدْ الْمَاءَ، فَلْيَتَيَمَّمْ كَمَا
قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» وَالصَّعِيدُ الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ وَالطَّيِّبُ الَّذِي يَنْحَدِرُ
بَعْنَهُ الْمَاءُ.

والتَّيْمَمُ هُوَ أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَيَنْفُضَ بِهَا وَيَمْسَحُ
بِهَا جَبِينَهُ وَحَاجِبِيَهُ وَيَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ.
وَالنَّظَرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْقُضُ التَّيْمَمَ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ بَتَيْمَمٍ وَاحِدٍ

الهداية بالخير

صلوات اللّيل والنّهار كلّها ما لم يحدث أو يصب ماء. ومن تيمّم وصلى ثم وجد الماء، فقد مضت صلاته. فليتوضأ لصلاة أخرى.

ومن كان في مفازة ولم يقدر على التّراب وكان معه لبد جاف، نفذه وتيمّم منه أو من عرف دابّته. ومن أصابته جنابة، فخاف على نفسه التّلف إن اغتسل، فإنّه إن كان جامعاً فليغتسل وإن أصابه ما أصابه. وإن إحتمل فليتمّم.

والمجدور إذا أصابته جنابة يؤمّم، لأنّ مجدوراً أصابته جنابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فغسل فمات. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أخطأتم لم لا تيمّموه.

باب الأغسال

ألّغسل في سبعة عشر موطناً: ليلة سبعة عشر من شهر رمضان وليلة تسعة عشر منه وليلة إحدى وعشرين والعيدين وإذا دخلت الحرمين ويوم تُحرم ويوم الزّيارة ويوم تدخل البيت ويوم التّروية ويوم عرفة وغسل الميّت وغسل من غسّل ميتاً أو كفّنه أو مسّه بعد ما يبرد ويوم الجمعة وغسل الكسوف إذا احترق القرص كلّهُ؛ وإذا استيقظ الرّجل ولم يصلّ فعليه أن يغتسل ويقضى الصّلاة.

وغسل الجنابة فريضة. قال الصّادق عليه السّلام: غسل الجنابة والحيض واحد. وروى: أنّ من قصد مصلوباً فنظر إليه، وجب عليه ألّغسل عقوبة. وروى أنّ من قتل وزعاً فعليه ألّغسل. والعلّة في ذلك أنّه يخرج من الذّنوب فيغتسل عنها.

وكلّ غسل من الأغسال فيه وضوء إلّا غسل الجنابة، لأنّ كلّ غسل سنّة إلّا غسل الجنابة. وغسل الحيض فريضة مثل غسل الجنابة، فإذا اجتمع فرضان فأكبرهما يجزى عن أصغرهما.

ومن اغتسل بغير جنابة فليبدء بالوضوء ثمّ يغتسل. ولا يجزيه الغسل

كتاب الطهارة

عن الوضوء، لأن الغسل سنة و الوضوء فريضة ولا يجوز سنة عن فرض.

باب غسل الجنابة

إذا أردت الغسل من الجنابة فاجهد أن تبول ليخرج ما بقي من إحليلك من متى ثم اغسل يديك ثلاثاً من قبل أن تدخلها الإناء. ثم أستنج وأنق فرجك. ثم ضع على رأسك ثلاث أكف من ماء وميز الشعر بأناملك حتى يبلغ الماء أصل الشعر كله. وتناول الإناء بيدك وصبه على رأسك وبدنك مرتين. وامرر يدك على بدنك كله وخلل أذنك بإصبعك، وكلما أصابه الماء فقد طهر، واجهد أن لا يبقى شعرة من رأسك ولحيتك إلا أن يدخل الماء تحتها فإنه روى أن من ترك شعرة من الجنابة فلم يغسلها متعمداً فهو في النار.

وإن شئت أن تمضمض وتستنشق فافعل وليس ذلك بواجب. لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن، غير أنك إذا أردت أن تأكل أو تشرب قبل الغسل، لم يجوز لك إلا أن تغسل يديك وتمضمض وتستنشق، فإنك إن أكلت أو شربت قبل ذلك خيف عليك البرص.

وروى إن ارتمس الجنب في الماء ارتماساً واحدة، أجزاءه ذلك من غسله. وإن أجنب في يوم أو ليلة مراراً أجزاء لك غسل واحد، إلا أن تكون تجنب بعد الغسل أو تحتلم.

فإن احتلمت فلا تجامع حتى تغتسل من الاحتلام. ولا بأس بذكر الله تعالى وقراءة القرآن للجنب والحائض، إلا العزائم التي يسجد فيها وهي سجدة لقمان وحَم السجدة والنجم وسورة إقبراً باسم ربك، ولا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو على غير وضوء بعد الغسل.

الهداية بالخير

ومن خرج من إحليله بعد الغسل شيء، وقد كان بال قبل أن يغتسل، فلا شيء عليه. وإن لم يكن بال قبل أن يغتسل فليعد الغسل.

ولا بأس بتبويض الغسل، تغسل يديك و فرجك و رأسك وتؤخر غسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح بعد ما غسلت رأسك، من قبل أن تغسل جسدك، فأعد الغسل من أوله إلى آخره.

ولا يدخل الجنب والحائض المسجد إلا مجتازين ولهما أن يأخذا منه وليس لهما أن يضعا فيه، لأن ما فيه لا يقدران على أخذه من غيره. وإن احتلمت في مسجد من المساجد فأخرج منه واغتسل. إلا أن يكون احتلامك في المسجد الحرام أو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فأنك إذا احتلمت في أحد هذين المسجدين تيممت وخرجت ولم تمس فيها إلا تيمماً.

والجنب إذا عرق في ثوبه، فإن كانت الجنابة من حلال، فحلال الصلاة فيه. وإن كانت من حرام، فحرام الصلاة فيه.

باب غسل الحيض

أقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة أيام. فإن رأت الدم يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض، ما لم ترى الدم ثلاثة أيام متواليات. وعليها أن تقضي الصلاة التي تركتها في اليوم أو اليومين.

فإن رأت الدم أكثر من عشرة أيام، فلتقعد عن الصلاة عشرة أيام، وتغسل يوم الحادى عشر وتحتشى؛ فإن لم يثقب الدم الكرسف، صلت صلاتها. كل صلاة بوضوء. وإن ثقب الدم الكرسف ولم يسيل، صلت صلاة الليل وصلاة الغداة بغسل. والظهر والعصر بغسل تؤخر الظهر قليلاً وتعجل العصر. وتصلّى المغرب والعشاء الآخرة بغسل واحد. تؤخر المغرب قليلاً وتعجل العشاء الآخرة إلى أيام

كتاب الطهارة

حيضها. فإذا دخلت في أيام حيضها تركت الصلوة. ومتى اغتسلت على ذلك حل لزوجها أن يأتيها.

وإذا أرادت الحائض الغسل من الحيض، فعليها أن تستبرأ والاستبراء أن تدخل قطنه فإن كان هناك دم خرج ولو كان مثل رأس الذباب. فإن خرج لم تغتسل وإن لم يخرج اغتسلت.

وقال الصادق عليه السلام «يجب على المرأة إذا حاضت، أن تتوضأ عند كل صلاة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله مقدار صلاتها كل يوم». والصفرة في أيام الحيض، حيض. وفي أيام الطهر طهر. ودم العذرة لا يجوز الشفرتين ودم الحيض حار يخرج بحرارة شديدة ودم المستحاضة بارد يسيل منها وهي لا تعلم.

باب النفساء

قال الصادق عليه السلام إن أسماء بنت عميس الخثعمية نفست بمحمد بنت أبي بكر في حجة الوداع. فأمرها النبي صلى الله عليه وآله أن تقعد ثمانية عشر يوماً. فأيما امرأة طهرت قبل ذلك، فلتغتسل، ولتصل. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أيما امرأة مسلمة ماتت في نفاسها، لم ينشر لها ديوان يوم القيامة.

باب غسل الجمعة

قال الصادق عليه السلام: غسل يوم الجمعة سنة واجبة. على الرجال والنساء، في السفر والحضر. وروى أنه رخص في تركه للنساء في السفر لقلة الماء.

الهداية بالخير

وَالْوُضوءُ فِيهِ قَبْلُ الْغَسْلِ.

وقال الصادق عليه السّلام: إن نسيت الغسل أو فاتك لعة، فاغتسل بعد العصر أو يوم التّسبّيت. وقال عليه السّلام: إذا اغتسل أحدكم يوم الجمعة، فليقل «اللّهم اجعلني من التّوابين، واجعلني من المتطهرين».

والعلة في غسل الجمعة أنّ الأنصار كانت تعمل في نواضحها وأموالها. فإذا كان يوم الجمعة حضروا في المسجد، فتأذى الناس بأرياح أباطهم. فأمرهم النّبىّ صلى الله عليه وآله بالغسل فجرت بذلك السنّة. وقال الصّادق عليه السّلام غسل يوم الجمعة طهور وكفّارة لما بينها من الذّنوب من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة.

باب غسل الميّت

الميّت يلقن عند موته كلمات أفرج وهبى. لا إله إلاّ الله الحليم الكريم. لا إله إلاّ الله العلىّ العظيم. سبحان الله ربّ السّموات السّبع وربّ الأرضين السّبع وما فيهنّ وما بينهنّ وربّ العرش العظيم وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين ولا يجوز أن يحضر الحائض والجنب عند التّلقين لأنّ الملائكة تتأذى بهما. فإن حضرا ولم يجدوا من ذلك بدءاً فليخرجا إذا قرب خروج نفسه.

وسئل الصّادق عليه السّلام عن توجيه الميّت فقال: يستقبل بباطن قدميه القبلة ويغسل الميّت أولى الناس به أو من يأمره الوليّ بذلك ويقطع غاسل الميّت كفنه. يبدأ بالنمط فيبسطه ويبسط عليه الحبرة وينثر عليها شيئاً من الدّريّة ويكثر منه ويكتب على قميصه وإزاره وحبره والجريدة: فلان يشهد أن لا إله إلاّ الله . ويلفها جميعاً ويعد متزراً. ويأخذ جريدتين خضراوين رطبتين، طول كلّ واحدة على قدر عظم الذّراع.

فإذا فرغ من أمر الكفن، وضع الميّت على المغتسل وجعل باطن رجله إلى

كتاب الطهارة

أَلْقِبْلَةَ وَيَنْزِعَ الْقَمِيصَ مِنْ فَوْقَ إِلَى سَرَّتِهِ وَيُتْرَكْهُ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْ غَسْلِهِ يَسْرَ بِهِ عَوْرَتَهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَلْقَى عَلَى عَوْرَتِهِ مَا يَسْتَرُهَا بِهِ وَيَلِينُ أَصَابِعَهُ بِرَفْقٍ فَإِنْ تَصَعَّبَتْ عَلَيْهَا فَلْيَدْعُهَا، وَيَمْسَحْ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ مَسْحًا رَفِيقًا.

وَقَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى: أَبْدَأْ بِيَدَيْهِ فَاغْسِلْهُمَا بِثَلَاثَ حَمِيدَيَاتٍ بِمَاءِ السَّدْرِ. ثُمَّ تَلَفَّ عَلَى يَدِكَ الْيَسْرَى خُرْقَةً تَجْعَلُ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْحَرَضِ وَهُوَ الْأَشْنَانُ وَتَدْخُلُ يَدُكَ تَحْتَ الثَّوْبِ وَيَصَبُّ عَلَيْكَ غَيْرُكَ الْمَاءَ مِنْ فَوْقَ، وَتَغْسِلُ قُبْلَهُ وَدُبْرَهُ وَلَا يَقْطَعُ الْمَاءَ عَنْهُ. ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِرَغْوَةِ السَّدْرِ وَبَعْدَهُ بِثَلَاثَ حَمِيدَيَاتٍ. وَلَا تَقْعُدْهُ. ثُمَّ أَقْبِلْهُ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرَ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْإِيْمَنُ وَمَدِّ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى جَنْبِهِ الْإِيْمَنِ إِلَى حَيْثُ بَلَغَتْ. ثُمَّ اغْسِلْهُ بِثَلَاثَ حَمِيدَيَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَلَا تَقْطَعُ الْمَاءَ عَنْهُ. ثُمَّ أَقْبِلْهُ إِلَى جَانِبِهِ الْإِيْمَنِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْإَيْسَرُ وَمَدِّ يَدَهُ الْيَسْرَى عَلَى جَنْبِهِ الْإَيْسَرَ إِلَى حَيْثُ بَلَغَتْ. ثُمَّ اغْسِلْهُ بِثَلَاثَ حَمِيدَيَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَلَا تَقْطَعُ الْمَاءَ عَنْهُ. ثُمَّ أَقْبِلْهُ إِلَى ظَهْرِهِ وَامْسَحْ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا وَاغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَشَيْءٍ مِنْ جَلَالِ الْكَافُورِ مِثْلَ الْغَسْلَةِ الْأُولَى. وَخَضْخَضِ الْأَوَانِي الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ وَاغْسِلْهُ الثَّلَاثَةَ بِمَاءِ الْقِرَاحِ وَلَا تَمْسَحْ بَطْنَهُ ثَالِثَةً. وَقُلْ وَأَنْتَ تَغْسِلُهُ: اللَّهُمَّ عَفُوكَ عَفُوكَ. فَإِنَّهُ مِنْ فَعَلِ ذَلِكَ عَفَى اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ غَسَلَ مُؤْمِنًا مَيِّتًا، فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ: قِيلَ وَكَيْفَ يُؤَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةُ؟ قَالَ: لَا يَخْبُرُ بِمَا يَرَى وَحَدَّهُ إِلَى أَنْ يَدْفِنَ الْمَيِّتَ. وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَمْسَةٌ يَنْتَظِرُ بِهِمْ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرُوا: الْغَرِيقُ وَالْمَصْعُوقُ وَالْمَبْطُونُ وَالْمَهْدُومُ وَالْمَدْخَنُ. وَالْمَجْدُورُ وَالْمَحْتَرَقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَسْلُهَا صَبًّا عَلَيْهَا الْمَاءَ صَبًّا وَيَجْمَعُ مَا سَقَطَ مِنْهَا فِي أَكْفَانِهَا.

باب السّنة في الكافور

قال الصادق عليه السّلام: السّنة للميّت في الكافور وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً. والعلة في ذلك أنّ جبرئيل عليه السّلام أتى إلى النّبي صلى الله عليه وآله باوقية كافور من الجنّة فجعله النّبي صلى الله عليه وآله ثلاثة أثلاث؛ ثلثاً له وثلثاً لعلّى عليه السّلام وثلثاً لفاطمة. فمن لم يقدر على وزن ثلاثة عشر درهماً وثلث كافور. حنط الميّت بأربعة دراهم. فإن لم يقدر فمثقال واحد لا أقلّ منه لمن وجده.

باب تشييع جنازة المؤمن

قال الصادق عليه السّلام: من شيّع جنازة مؤمن حُطّ عنه خمس وعشرون كبيرة، فإن ربّعها خرج من الذّنوب. وقال الصادق عليه السّلام: أوّل ما يتحف به المؤمن أن يغفر لمن تبع جنازته. وروى أنّ المؤمن ينادى ألا أوّل حبائك الجنّة وأوّل حباء من تبعك المغفرة.

باب الصّلاة على الميّت

إذا صليت على ميّت فقف عند رأسه وكبرّ وقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله أرسله بالحقّ بشيراً ونذيراً بين يدي السّاعة. ثمّ تكبّر الثانية وتقول: اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد وارحم محمداً وآل محمّد وبارك على محمّد وآل محمّد كأفضل ما صلّيت وباركت وترحمّت على إبراهيم وآل إبراهيم؛ إنّك حميد مجيد. ثمّ كبر الثالثة وقل: اللهم أغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات. ثمّ كبر الرابعة وقل: اللهم

كتاب الطهارة

عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بك وأنت خير منزل به. اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا. اللهم إن كان محسناً، فزد في إحسانه. وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه وأغفر له. اللهم اجعله عندك في أعلى عليين. وأخلف على اهله في الغائبين. وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين، ثم كبر الخامسة ولا تبرح من مكانك حتى ترى الجنائزة على أيدي الرجال.

وإذا صليت على المرأة فقف عند صدرها. وإذا صليت على المستضعف، فقل: اللهم أغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم. وإذا لم تعرف مذهب أمتي، فقل: اللهم إن هذه النفس أنت أحيتها وأنت أمتها، اللهم ولها ما تولت وأحشرها مع من أحببت.

وإذا صليت على ناصب فقل بين التكبيرة الرابعة والخامسة: اللهم أخز عبدك في عبادك وبلادك. اللهم أصله أشد نارك وأذقه حرّ عذابك فإنه كان يوالى أعداءك ويعادى أولياءك ويبغض أهل بيت نبيك. فإذا رُفِعَ فقل: اللهم لا ترفعه ولا تزكّه. والطفل لا يصلي عليه حتى يعقل الصلاة، فإن حضرت مع قوم يصلون عليه، فقل: اللهم اجعله لأبويه ولنا فرطاً.

باب القول عند النظر إلى القبر

قال الصادق عليه السلام: إذا نظرت إلى القبر فقل «اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النيران».

باب إدخال أمتي القبر

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لكل شيء باب وباب القبر عند رجلى

الهداية بالخير

أَلَمِيَّت. وَالْمَرْأَةُ تَوُخِّدُ بِالْعَرَضِ مِنْ قَبْلِ اللَّحْدِ، وَالرَّجُلُ مِنْ قَبْلِ رَجْلَيْهِ يَسْلُ سَلًّا
وَيَدْخُلُ أَلَمِيَّتَ الْقَبْرِ مِنْ يَأْمُرُهُ وَلِيَّ أَلَمِيَّتٍ؛ إِنْ شَاءَ شَفَعًا وَإِنْ شَاءَ وَتَرًا.

باب ما يقال عند دخول القبر

✕

قال الصادق عليه السلام: إذا تناولت أَلَمِيَّتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

باب وضع أَلَمِيَّتَ فِي اللَّحْدِ

قال الصادق عليه السلام: إذا وضعت أَلَمِيَّتَ فِي لَحْدِهِ، فَضَعْهُ عَلَى يَمِينِهِ
مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ وَحَلِّ عَقْدَ كَفْنِهِ وَضَعْ خَدَّهُ عَلَى التَّرَابِ.

باب ما يقال إذا وضع أَلَمِيَّتَ فِي اللَّحْدِ

قال الصادق عليه السلام: يَقُولُ مَنْ يَضَعُ الْمِيَّتَ فِي لَحْدِهِ اللَّهُمَّ
جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِيهِ وَصَعِدْ إِلَيْكَ رُوحَهُ وَلَقَّهِ مِنْكَ رِضْوَانًا. ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى
عَلَى مَنْكَبِهِ الْأَيْسَرِ وَيَدْخُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ مَنْكَبِهِ الْيُمْنَى وَيَحْرُكُهُ تَحْرِيكًا شَدِيدًا وَيَقُولُ:
يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، اللَّهُ رَبُّكَ وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ وَالْإِسْلَامُ دِينُكَ وَالْقُرْآنُ كِتَابُكَ وَالْكَعْبَةُ قَبْلَتُكَ
وَعَلَى وَلِيِّكَ وَإِمَامِكَ وَيُسَمِّي الْأَثَمَةَ وَاحِدًا وَاحِدًا إِلَى آخِرِهِمْ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى
الْقَائِمِ، أُنَمِّتُكَ أَثَمَةً أَهْدَى الْأَبْرَارِ حَشْرَكَ اللَّهُ مَعَهُمْ. ثُمَّ يَعِيدُ عَلَيْهِ التَّلْقِينَ مَرَّةً
آخَرَى.

كتاب الطهارة

باب ما يقال عند وضع اللبن عليه

قال الصادق عليه السلام: إذا وضعت اللبن على اللحد، فقل: اللهم انس وحشته وصل وحدته وارحم غربته وامن روعته واسكن إليه من رحمتك رحمةً واسعةً يستغنى بها عن رحمة من سواك. واحشره مع من كان يتولاه. وتقول متى زرت قبره هذا القول.

باب ما يقال عند الخروج من القبر

قال الصادق عليه السلام: إذا خرجت من القبر، فقل وأنت تنفض يديك من التراب: إنا لله وإنا إليه راجعون. ثم احث التراب عليه بظهر كفيك ثلاث مرات وقل: اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك. هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله فأبتمن فعل ذلك وقال هذه الكلمات، كتب الله له بكل ذرة حسنة.

باب صب الماء على القبر

إذا أستوى قبر الميّت فصب على قبره الماء وتجعل القبر أمامك وأنت مستقبل القبلة. وتبدأ بصب الماء من عند رأسه وتدور به على قبره من أربعة جوانب حتى ترجع إلى الرأس من غير أن تقطع الماء. فإن فضل من الماء شيء فصبه على وسط القبر. قال الصادق عليه السلام: الرش بالماء على القبر حسن. يعني في كل وقت:

باب زيارة المؤمن

قال الرضا عليه السلام: من زار قبر مؤمن، فقرأ عنده إنا أنزلناه سبع مرّات، غفر الله له ولصاحب القبر. ومن يزور القبر يستقبل القبلة ويضع يده على القبر إلا أن يزور إماماً، فإنه يجب أن يستقبله بوجهه ويجعل ظهره على القبلة.

باب التعزية

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: التعزية تورث الجنة. وروى أن من مسح يده على رأس يتيم ترحماً له، كتب الله له بعدد كل شعرة مرّت عليها يده، حسنة. وروى أنه من عزّى حزيناً، كسى في الموقف حلّةً يجبر بها.

باب القول عند دخول المقابر

قال الصادق عليه السلام لما أشرف أمير المؤمنين عليه السلام على أهل القبور، قال: يا أهل التربة، يا أهل الغربة. أمّا الدور فقد سكنت وأمّا الأزواج فقد نكحت وأمّا الأموال فقد قسّمت. فهذا خبر ما عندنا فما خبر ما عندكم؟ ثم التفت إلى أصحابه فقال: لو أذن لهم في الكلام، لأخبروكم أنّ خير الزاد التقوى.

المقنعة

في الأصول والفروع

للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن النعمان الحارثي
البغدادى المعروف بابن المعلم

٣٣٦ - ٤١٣ هـ

باب فرض الصّلاة:

والصّلاة عمود الدّين بعد المعرفة بالله ورسوله والأئمة الرّاشدين عليهم السّلام وماقدّمناه من توابع ذلك في الفرض العامّ على كافّة المكلفين، وهى خمس صلوات في اليوم واللّيلة على ترتيب مخصوص. وهى أفضل الفرائض بعد المعرفة بما ذكرناه، والعمل بها واجب على ما شرحناه ووصفناه. وليس يصحّ أداؤها في الشّرع إلّا بالطّهارة لها من الأحداث وأنا مقدّم على الشّرح الذى تُعرف به أحكامها ذكر الأحداث الموجبة للطّهارات ثمّ مبيّن بعده مفروض الوضوء والغسل والتّيّم للأحداث وشافع ذلك بما يليه من تفصيل أحكام الصّلوات وأوصافها وما يدخل في أبوابها من السّنن والواجبات، وأجعل القول في المفروض بعد ذلك من الشّرع على نظام يقتضى بعضه بعضاً في التّرتيب ليعرف كلّ فضل منه في مكانه على البيان إن شاء الله.

باب الأحداث الموجبة للطّهارات:

وجميع ما يوجب الطّهارة من الأحداث عشرة أشياء: النّوم الغالب على العقل والمرض المانع من الذّكر كالمرّة التى ينغمر بها العقل والإغماء والبول والرّيح والغائط والجنابة والحيض للنساء والاستحاضة منهنّ والنّفاس ومسّ الأموات من النّاس بعد برد

المقنعة

أجسامهم بالموت وارتفاع الحياة منها قبل تطهيرهم بالغسل. وليس يوجب الطهارة شيء من الأحداث سوى ما ذكرناه على حال من الأحوال.

باب الطهارة من الأحداث:

والطهارة المزيله لحكم الأحداث على ضربين: إحداها غسل والاخر وضوء. والغسل من الجنابة وهي تكون بشيئين: أحدهما إنزال الماء الدافق في النوم واليقظة وعلى كل حال، والآخر بالجماع في الفرج سواء كان معه إنزال أم لم يكن، والغسل من الحيض للنساء إذا انقطع الدم منه عنهن، وفي الاستحاضة إذا غلب الدم عليهن. وسأبين أحكام ذلك في موضعه إن شاء الله. ومن النفاس عند آخره بانقطاع الدم منه، والغسل للأموات من الناس واجب، والغسل من مسهم على ما قدمناه أيضا واجب. وما سوى هذه الأحداث المقدم ذكرها فالوضوء منه واجب دون الغسل.

باب آداب الأحداث الموجبة للطهارات:

ومن أراد الغائط فليتردد موضعا يستتر فيه عن الناس بالحاجة، وليغط رأسه إن كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة أيضاً إلى دماغه، وهو سنة من سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه إظهار الحياء من الله تعالى لكثرة نعيمه على العبد وقلة الشكر منه، فإذا انتهى إلى المكان الذي يتخلى فيه قدم رجله اليسرى قبل اليمنى وقال: بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثم ليجلس ولا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها ولكن يجلس على استقبال المشرق إن شاء أو المغرب، ولا ينبغي له أن يتكلم على الغائط إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك أو يذكر الله تعالى فيمجده أو يسمع ذكر الرسول صلى الله عليه وآله ويصلي عليه وعلى أهل بيته الطاهرين عليهم السلام وما أشبه ذلك مما يجب في كل حال ولا ينع الإنسان منه على حال.

فإذا فرغ من حاجته وأراد الاستبراء فليمسح بإصبعه الوسطى تحت أنثيه إلى أصل

كتاب الطهارة

القضيب مرتين أو ثلاثاً ثم يضع مسبحته تحت القضيب وإبهامه فوقه ويمرهما عليه باعتماد قوى من أصله إلى رأس الحشفة مرتين أو ثلاثاً ليخرج ما فيه من بقية البول. ولبهرق على يمينه من الماء قبل أن يدخلها الإناء فيغسلها مرتين ثم يولجها فيه فيأخذ بها منه الماء للاستنجاء فيصبه على مخرج النجس ويستنجى بيده اليسرى حتى تزول النجاسة منه بزوال أثرها، ويختتم بغسل مخرج البول من ذكره إن شاء الله، فإذا فرغ من الاستنجاء فليقم ويمسح بيده اليمنى بطنه وليقل: الحمد لله الذي أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى وَهَنَأَنِي طَعَامِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلَوِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مَا أَغْتَذِي بِهِ وَعَرَّفَنِي لَذَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جَسَدِي قُوَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ يَا هَلا نِعْمَةَ يَا هَلا نِعْمَةَ يَا هَلا نِعْمَةً لَا يَقْدِرُ الْقَادِرُونَ قَدْرَهَا، ثم يقدم رجله اليمنى قبل اليسرى لخروجه إن شاء الله.

ولا يجوز التغوط على شطوط الأنهار لأنها موارد الناس للشرب والطهارة ولا يجوز أن يفعل فيها ما يتأذون به، ولا يجوز أيضاً التغوط على جواد الطرق مثل ما ذكرناه من الأذى به، ولا في أفنية الدور، ولا يجوز تحت الأشجار المثمرة ولا في المواضع التي ينزلها المسافرين من ظواهر القرى، ولا يجوز في مجارى المياه ولا في الماء الراكد. وإذا دخل الإنسان داراً قد بُنيَ فيها مقعد للغائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يضره الجلوس عليه وإنما يكره ذلك في الصحارى والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة.

وإذا كان في يد الإنسان اليسرى خاتم على فصه اسم من أسماء الله تعالى أو خاص أسماء أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام فلينزعه عند الاستنجاء ولا يباشر به النجاسة ولينزعه عن ذلك تعظيماً لله تعالى ولأوليائه عليهم السلام.

ولا يجوز السواك والإنسان على حال الغائط حتى ينصرف منه، ومن أراد البول فليزدد له موضعاً ويجتنب الأرض الصلبة فإنها تردُّه عليه، ولا يستقبل الريح ببوله فإنها تعكسه فتردُّه على جسده وثيابه، ولا يجوز البول في الماء الراكد ولا بأس في الماء الجارى واجتنابه أفضل، ولا يجوز لأحد أن يستقبل بفرجه قرص الشمس والقمر في بول ولا غائط، وإذا أراد الاستبراء من البول فليصنع بمسح تحت الأثنين والقضيب ما وصفناه في باب الاستنجاء من الغائط ليخرج بقايا البول منه ثم ليغسل موضع خروجه منه، وأدنى ما يجزئه لطهارته

المقنعة

من البول أن يغسل موضع خروجه بالماء بمثل ما عليه منه وفي الإسباغ للطهارة منه ما زاد على ذلك من القدر إن شاء الله.

ومن أجنب فأراد الغسل فلا يدخل يده في الماء إذا كان في إناء حتى يغسلها ثلاثاً وإن كان وضوءه من الغائط فليغسلها قبل إدخالها فيه مرتين على ما ذكرناه، ومن حدث البول يغسلها مرة واحدة قبل إدخالها الإناء وكذلك من حدث النوم، فإن كان وضوءه من ماء كثير في غدير أو نهر فلا بأس أن يدخل يده من هذه الأحداث فيه وإن لم يغسلها، ولو أدخلها من غير غسل على ما وصفناه في المياه المحصورة في الآنية لم يفسد ذلك الماء ولم يضر بطهارته منه إلا أنه يكون بذلك تاركاً فضلاً ومهملاً سنة، فإن أدخل يده الماء وفيها نجاسة أفسده إن كان راكداً قليلاً ولم يجز له الطهارة منه، وإن كان كرّاً - وقدره ألف رطل ومائتا رطل بالعراقي - لم يفسده وإن كان راكداً، ولا يفسد الماء الجارى بذلك قليلاً كان أو كثيراً، وليس على المتطهر من حدث النوم والريح استنجاء وإنما ذلك على المتغوط، ومن بال فعليه غسل مخرج البول دون غيره وكذلك الجنب يغسل ذكره وليس عليه استنجاء مفرد لأن غسل ظاهر جسده يأتي على كل موضع يصل الماء إليه منه إن شاء الله.

باب صفة الوضوء والفرض منه والسنة والفضيلة فيه:

وإذا أراد المحدث الوضوء من بعض الأشياء التي توجب من الأحداث المقدم ذكرها فمن السنة أن يجعل الإناء الذي فيه الماء عن يمينه ويقول حين ينظر إليه قبل إدخال يده فيه: الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً، ثم يقول: بسم الله وبالله؛ ويدخل يده اليمنى في الإناء فيأخذ ملء كفه من الماء فيتمضمض به ثلاث مرات ويقول: اللهم لقني حاجتي يوم القاك وأطلق لساني بذكرك، ثم يأخذ كفاً آخر فيستنشق به ثلاثاً، ويقول: اللهم لاتحرمني طيبات الجنان وأجعلني ممن يشم ريحها وروحها وريحانها، ثم يأخذ كفاً آخر فيضعه على وجهه من قصاص شعر رأسه ويمر يده على ما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً منه إلى محادر شعر ذقنه طولاً، ثم يأخذ كفاً آخر فيغسله به مرة أخرى على الصفة التي ذكرناها ويقول وهو يغسل وجهه: اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود

كتاب الطهارة

وَجَهَى يَوْمَ تَبَيُّضَ فِيهِ الْوُجُوهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا آخَرَ مِنَ الْمَاءِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيُدِيرُهُ إِلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَغْسِلُ بِهِ يَدَهُ الْيُمْنَى مِنْ مَرْفَقِهِ إِلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ شَعْرَ ذِرَاعِهِ بَغْسَلِهِ، وَيَأْخُذُ كَفًّا آخَرَ فَيُدِيرُهُ إِلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَغْسِلُ بِهِ يَدَهُ الْيُمْنَى مَرَّةً ثَانِيَةً كَالْأَوَّلَةِ سِوَاهُ وَيَسْبِغُ غَسْلَهَا حَتَّى يَدْخُلَ الْمَرْفَقُ فِي الْغَسْلِ وَيَقُولُ وَهُوَ يَغْسِلُهَا: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَالْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ بِشِمَالِي وَحَاسِبُنِي حِسَابًا يَسِيرًا وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا، ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا آخَرَ مِنَ الْمَاءِ بِيَمِينِهِ فَيَغْسِلُ بِهِ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنَ الْمَرْفَقِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ كَمَا غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّعْرَ بَغْسَلِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا آخَرَ فَيَغْسِلُهَا بِهِ مَرَّةً أُخْرَى وَيَقُولُ وَهُوَ يَغْسِلُهَا: اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَيَّ عُنُقِي، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى بِمَا فِيهَا مِنَ الْبَلَلِ فَيَمْسَحُ بِهَا مِنْ مَقْدَمِ رَأْسِهِ مَقْدَارَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٍ مِنْ نَاصِيَتِهِ إِلَى قِصَاصِ شَعْرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَسْتَقْبِلُ بِالْمَسْحِ شَعْرَ رَأْسِهِ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَبِرَّكَاتِكَ، ثُمَّ يَضَعُ يَدَيْهِ جَمِيعًا بِمَا بَقِيَ فِيهَا مِنَ الْبَلَلِ عَلَى ظَاهِرِ قَدَمَيْهِ فَيَمْسَحُهَا جَمِيعًا مَعًا مِنْ أَطْرَافِ أَصَابِعِهَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَيْضًا وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمِي عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَاجْعَلْ سَعْيِي فِيكَ يَرْضَاكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. وَالْكَعْبَانِ هُمَا قَبْتَا الْقَدَمَيْنِ أَمَامَ السَّاقَيْنِ مَا بَيْنَ الْمَفْصَلِ وَالْمِشْطِ وَلَيْسَا الْأَعْظَمُ الَّتِي عَنْ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ مِنَ السَّاقَيْنِ الْخَارِجَةُ عَنْهَا كَمَا يَظُنُّ ذَلِكَ الْعَامَّةُ وَيَسْمُونَهَا الْكَعْبَيْنِ بَلْ هَذِهِ عِظَامُ السَّاقَيْنِ وَالْعَرَبُ تَسْمِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا طَنْبُوبًا، وَالْكَعْبُ فِي كُلِّ قَدَمٍ وَاحِدٌ وَهُوَ مَا عَلَامَتُهُ فِي وَسْطِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِذَا فَرَغَ الْمُتَوَضِّئُ مِنْ وَضُوئِهِ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

وَوُضُوءُ الْمَرْأَةِ كَوُضُوءِ الرَّجُلِ سِوَاهُ إِلَّا أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَبْتَدِئَ الْمَرْأَةُ فِي غَسْلِ يَدَيْهَا بَعْدَ وَجْهِهَا بِبَاطِنِ ذِرَاعَيْهَا وَيَبْتَدِئَ الرَّجُلُ بَغْسَلِ الظَّاهِرِ مِنْهَا، وَمَرْخُصٌ لِلْمَرْأَةِ فِي مَسْحِ رَأْسِهَا أَنْ تَمْسَحَ مِنْهُ بِأَصْبِعٍ وَاحِدَةٍ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْهُ وَتَدْخُلَ إصْبِعُهَا تَحْتَ قَنَاعِهَا فَتَمْسَحَ عَلَى شَعْرِهَا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَقْدَارَ أَثْمَلَةٍ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَتَنْزِعَ قَنَاعَهَا فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ وَالْمَغْرَبِ فَتَمْسَحَ عَلَى رَأْسِهَا بِمَقْدَارِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْهُ حَتَّى تَكُونَ

المقنعة

مسبغة لطهارتها بذلك - وإنما رخص لها في الصلوات الثلاث المذكورة أن تمسح رأسها من تحت القناع لرفع المشقة عنها بنزعه في هذه الأوقات - ووجب عليها إيصال المسح إلى حدّه وإن كان ذلك لا يتم إلا بنزع القناع في وضوء المغرب والغداة لأن من عادة النساء أن يضعن ثيابهنّ في هذين الوقتين فلا يشقّ عليهنّ مسحه على الإسباغ.

ومن توجّاه على ما شرحناه وقال في وضوئه ما أثبتناه فقد أتى بالفرض والسنة، ومن ترك المضمضة والاستنشاق في الوضوء لم يخلّ تركه بطهارته إلاّ أنّه يكون تاركاً فضلاً، ومن غسل وجهه وذراعيه مرّة مرّة أدى الواجب عليه، وإذا غسل هذه الأبعاد مرّتين مرّتين حاز به أجراً وأصاب به فضلاً وأسبغ وضوءه بذلك واحتاط لنفسه، وليس في المسح على الرأس والرجلين سنة أكثر من مرّة وهو الفرض لأنّه مبنّى على التخفيف وتثنيته موجبة للتثقيل وربما أشبه إعادة المسح الغسل بالإسباغ فلذلك لا يجوز المسح أكثر من مرّة واحدة. وإن توجّاه الإنسان فقال على وضوئه من الكلام ما شرحناه أصاب السنة والفضيلة وإن لم يقل شيئاً منه لم يضرّ ذلك بفرضه وإن كان تاركاً عملاً طيباً يؤجر عليه.

والوضوء قربة إلى الله تعالى فينبغي للعبد أن يخلص النية فيه ويجعله لوجه الله عزّ وجلّ وكلّما فعل فيه فضلاً وأصاب به سنة كان أكمل له وأعظم لأجره فيه وأقرب إلى قبوله منه إن شاء الله ومن توجّاه وفي يده خاتم فليدره أو يحركه ليدخل الماء تحته، فإن كان الخاتم ضيقاً لا يمكن تحريكه فلينزعه عند الوضوء، وكذلك الحكم في الدملج عند الطهارة المفترضة بالغسل والسير نوع من الحلّى يكون في عضد الإنسان لحرز وأشباهه. وليس يضرّ المتوضّئ ما رجع من الماء الواقع إلى الأرض أو غيرها على ثيابه وبدنه بل هو طاهر، وكذلك ما يقع على الأرض الطاهرة من الماء الذي يستنجى به ثم يرجع عليه لا يضرّه ولا ينجس شيئاً من ثيابه وبدنه إلاّ أن يقع على نجاسة ظاهرة فيحملها في رجوعه عليه فيجب عليه حينئذ غسل ما أصابه منه.

ولا يجوز التفريق بين الوضوء فيغسل الإنسان وجهه ثم يصبر هنيئة ثم يغسل يديه بل يتابع ذلك ويصل غسل يديه بغسل وجهه ومسح رأسه بغسل يديه ومسح رجليه

كتاب الطهارة

بمسح رأسه ولا يجعل بين ذلك مهلة إلا للضرورة بانقطاع الماء عنه أو غيره مما يلجئه إلى التفريق، وإن فرّق وضوءه للضرورة حتى يحفّ ماتقدّم منه استأنف الوضوء من أوله، وإن لم يحفّ وصله من حيث قطعه، وكذلك إن نسي مسح رأسه ثم ذكره وفي يده بلل من الوضوء فليمسح بذلك عليه وعلى رجليه، وإن نسي مسح رجليه فليمسحها إذا ذكر ببلل وضوءه من يديه، فإن لم يكن في يديه بلل وكان في لحيته أو حاجبيه أخذ منه ماتندى به أطراف أصابع يده ومسح بها رأسه وظاهر قدميه وإن كان قليلاً، فإن ذكر مانسيه وقد جفّ وضوءه ولم يبق من نداوته شيء فليستأنف الوضوء من أوله ليكون مسح رأسه ورجليه بنداوة الوضوء كما قدّمناه.

ويجزى الإنسان في مسح رأسه أن يمسح من مقدّمه مقدار إصبع يضعها عليه عرضاً مع الشعر إلى قصاصه، وإن مسح منه مقدار ثلاثة أصابع مضمومة بالعرض كان قد أسبغ وفعل الأفضل كما ذكرناه، وكذلك يجزئه في مسح رجليه أن يمسح على كلّ واحدة منها برأس مسبّحته من أصابعها إلى الكعبين، وإذا مسحها بكفّه كان أفضل. ولا يجوز لأحد أن يجعل موضع المسح من رجليه غسلًا ولا يبدّل مسح رأسه بغسله كما لا يجوز أن يجعل موضع غسل وجهه ويديه مسحاً بل يضع الوضوء مواضعه فيغسل الوجه واليدين ويمسح بالرأس والرجلين ولا يتعدّى أمر الله عزّ وجلّ إلى خلافه، فإن أحبّ الإنسان أن يغسل رجليه لإزالة أذى عنها وتنظيفها أوتبريدها فليقدّم ذلك قبل الوضوء ثم ليتوضأ بعده ويختتم وضوءه بمسح رجليه حتى يكون بذلك ممتتلاً أمر الله تعالى في ترتيب الوضوء، فإن نسي تنظيف رجليه بالغسل قبل الوضوء أو أخره بسبب من الأسباب فليجعل بينه وبين وضوءه مهلة ويفرق بينهما بزمان - قلّ أم كثر - ولا يتابع بينه ليفصل الوضوء المأمور به من غيره أن شاء الله. وليس في مسح الأذنين سنة ولا فضيلة، ومن مسح ظاهر أذنيه وباطنهما في الوضوء فقد أبدع. وغسل الوجه والذراعين في الوضوء مرّة مرّة فريضة وتثنيته إسباغ وفضيلة وتثليته تكلف، ومن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزوراً، ولا يجوز للمسح بالرأس في الوضوء أكثر من مرّة واحدة وكذلك مسح الرجلين لأنه موضوع على التخفيف، ولا يستأنف للمسح ماءً جديداً بل يستعمل فيه نداوة الوضوء بالغسل على ما قدّمناه، ومن أخطأ في الوضوء فقدّم

المقنعة

غسل يديه على غسل وجهه رجع فغسل وجهه ثم أعاد غسل يديه وكذلك إن قدم غسل يده اليسرى على يده اليمنى وجب عليه الرجوع إلى غسل يده اليمنى وأعاد غسل يده اليسرى وكذلك إن قدم مسح رجله على مسح رأسه رجع فمسح رأسه ثم أعاد مسح رجله، فإن ترك ذلك حتى يجف ماوضاه من جوارحه أعاد الوضوء مستأنفاً ليكون وضوءه متتابعاً غير متفرق إن شاء الله.

ومن كان جالساً على حال الوضوء لم يفرغ منه فعرض له ظن أنه قد أحدث ماينقض وضوءه أوتوهم أنه قدم مؤخراً منه أوآخر مقدماً منه وجب عليه إعادة الوضوء من أوله ليقوم من مجلسه وقد فرغ من وضوئه على يقين لسلامته من الفساد، فإن عرض له شك فيه بعد فراغه منه وقيامه من مكانه لم يلتفت إلى ذلك وقضى باليقين عليه، فإن تيقن أنه قد انقض بحدث يفسد الطهارة أوبتقديم مؤخراً أوبتأخير مقدماً أعاد الوضوء من أوله على الاستئناف، وإن تيقن أنه قد تطهر وتيقن أنه قد أحدث ولم يعلم أيهما سبق صاحبه وجب عليه الوضوء ليزول الشك عنه فيه ويدخل في صلاته على يقين من الطهارة، ولو كان على يقين من الطهارة وشك في انتقاضها فليعمل على يقينه ولا يلتفت إلى الشك وليس عليه طهارة إلا إذا تيقن الحدث وكذلك إن كان على يقين من الحدث وشك في الطهارة فالواجب عليه استئناف الطهارة ليحصل له اليقين بها، ولا تجزئه صلاة مع شك في الطهارة لها فينبغي أن يعرف هذا الباب ليكون العمل عليه.

باب الأغسال المفترضات والمسنونات:

والأغسال المفترضات ستة أغسال، والأغسال المسنونات ثمانية وعشرون غسلًا، فأما المفترضات من الأغسال، فالغسل من الجنابة، والغسل على النساء من الحيض، والغسل عليهن من الاستحاضة، والغسل عليهن من النفاس، والغسل من مس أجساد الموتى من الناس بعد بردها بالموت وقبل تطهيرها بالغسل، وتغسيل الأموات من الرجال والنساء والأطفال مفترض في ملة الإسلام.

وأما الأغسال المسنونات فغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة على الرجال والنساء، وغسل

كتاب الطهارة

الإحرام للحجّ سنة أيضاً بـاختلاف، وكذلك أيضاً غسل الإحرام للعمرة سنة، وغسل يوم الفطر سنة، وغسل يوم الأضحى سنة، وغسل يوم الغدير سنة، وغسل يوم عرفة سنة، وغسل أول ليلة من شهر رمضان سنة، وغسل ليلة النصف منه سنة، وغسل ليلة سبع عشرة منه سنة، وغسل ليلة تسع عشرة منه سنة، وغسل ليلة إحدى وعشرين منه سنة، وغسل ليلة ثلاث وعشرين منه سنة مؤكّدة، وغسل ليلة الفطر سنة، وغسل دخول مدينة الرسول صلى الله عليه وآله لأداء فرض بها أو نفل سنة، وغسل دخول مكة لمثل ذلك سنة، وغسل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله سنة، وغسل زيارة قبور الأئمة عليهم السلام سنة، وغسل دخول الكعبة سنة، وغسل دخول المسجد الحرام سنة، وغسل المبالهة سنة، وغسل التوبة من الكبائر سنة، وغسل صلاة الاستسقاء سنة، وغسل صلاة الاستخارة سنة، وغسل صلاة الحوائج سنة، وغسل ليلة النصف من شعبان سنة، وغسل قاضي صلاة الكسوف لتركه إياها متممداً سنة، وغسل المولود عند ولادته سنة.

باب حكم الجنابة وصفة الطهارة منها:

والجنابة تكون بشيئين: أحدهما إنزال الماء الدافق في النوم واليقظة وعلى كلّ حال، والآخر بالجماع في الفرج سواء أنزل المجامع أو لم ينزل. فإذا أجنب الإنسان بأحد هذين الشيئين فلا يقرب المساجد إلّا عابر سبيل، ولا يجلس في شيء منها إلّا للضرورة، ولا يمسّ اسماً لله تعالى مكتوباً في لوح أو قرطاس أو فصّ أو غير ذلك، ولا يمسّ القرآن. ولا بأس أن يقرأ من سور القرآن وآيه ما شاء إلّا أربع سور منه فإنّه لا يقرأها حتّى يتطهر - وهي سورة سجدة لقمان وحم السجدة والنجم إذا هوى وقرأ باسم ربّك الذي خلق - لأنّ في هذه السور سجوداً واجباً ولا يجوز السجود إلّا للطاهر من النجاسات. بخلاف

وإذا عزم الجنب على التطهر بالغسل فليستبرأ بالبول ليخرج ما بقى من المني في مجاريه، فإن لم يتيسر له ذلك فليجتهد في الاستبراء بمسح تحت الأثنيين إلى أصل القضيب وعصره إلى رأس الحشفة ليخرج ما لعله باقٍ فيه من نجاسة ثم يغسل رأس إحليله ومخرج المني منه، وإن كان أصاب فخذه أو شيئاً من جسده منيّ غسله، ثم ليتمضمض ثلاثاً

المقنعة

ويستنشق ثلاثاً سنةً وفضيلةً ثم يأخذ كفّاً من الماء بيمينه فيفيضه على أمّ رأسه ويغسله به ويميز الشعر منه حتى يصل الماء إلى أصوله، وإن أخذ بكفّيه الماء فأفاضه على رأسه كان أسبغ، فإن أتى على غسل رأسه ولحيته وعنقه إلى أصل كتفيه وإلاّ غسله بكفّ آخر ويدخل أصبعيه - السّابّتين - في أذنيه فيغسل باطنهما بالماء ويُلحِق ذلك بغسل ظاهرهما، ثم يغسل جانبه الأيمن من أصل عنقه إلى تحت قدمه اليمنى بمقدار ثلاث أكفّ من الماء إلى ما زاد على ذلك، ثم يغسل جانبه الأيسر كذلك ويمسح بيديه جميعاً سائر جسده ليصل إلى جميعه الماء. وإن أفاض الماء على نفسه بإناء يستعين به فليصنع كما وصفناه من الابتداء بالرأس ثم ميامن الجسد ثم مياسره وليجتهد ألاّ يترك شيئاً من ظاهر جسده إلاّ ويمسّه الماء. والغسل بصاع من الماء - وقدره تسعة أرطال بالبغداديّ - وذلك إسباغ ودون ذلك مجزئ في الطّهارة وأدنى ما يجزئ في غسل الجنابة من الماء ما يكون كالدهن للبدن يتمسّح به الإنسان عند الضّرورة لشدة البرد أو عوز الماء. وليس على الجنب وضوء مع الغسل، ومتى اغتسل على ما وصفناه فقد طهر للصلاة وإن لم يتوضّأ قبل الغسل ولا بعده، وإن ارتس في الماء للغسل من الجنابة أجزأه عن الوضوء للصلاة. وكلّ غسل لغير جنابة فهو غير مجزئ في الطّهارة من الحدث حتى يتوضّأ معه الإنسان وضوء الصّلاة قبل الغسل. وإذا وجد المغتسل من الجنابة بللاً على رأسه إحليله أو أحسّ بخروج شيء منه بعد اغتساله فإنّه؛ إن كان قد استبرأ بما قدّمنا ذكره من البول أو الاجتهاد فيه فليس عليه وضوء ولا إعادة غسل لأنّ ذلك ربّما كان ودياً أو مذياً وليس تنقض الطّهارة بشيء من هذين، وإن لم يكن استبرأ على ما شرحناه أعاد الغسل.

وينبغي للجنب أن لا يدخل يده الإناء حتى يغسلها ثلاثاً على ما قدّمناه، ويسمّي الله تعالى عند اغتساله ويمجّده ويسبّحه، فإذا فرغ من غسله فليقل: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَزَكِّ عَمَلِي وَاجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، وغسل المرأة من الجنابة كغسل الرّجل في التّرتيب تبدأ بغسل رأسها حتى توصل الماء إلى أصول شعرها - وإن كان مشدوداً حلّته - ثم تغسل جانبها الأيمن ثم جانبها الأيسر. وينبغي لها أن تستبرئ قبل الغسل بالبول، فإن لم يتيسّر لها ذلك لم يكن عليها شيء. والجنب إذا ارتس

كتاب الطهارة

في الماء أجزأه لطهارته ارتقاسة واحدة، ولا ينبغي له أن يرتس في الماء الراكد فإنه إن كان قليلاً أفسده ولم يطهر به وإن كان كثيراً خالف السنة بالاغتسال فيه، ولا بأس بارتقاؤه في الماء الجاري واغتساله فيه.

باب حكم الحيض والاستحاضة والنفاس والطهارة من ذلك:

والحائض هي التي ترى الدم الغليظ الأحمر الخارج منها بحرارة. فينبغي لها إذا رأتها أن تعزل الصلاة ولا تقرب المسجد إلا بمجئها كما ذكرنا في باب الجنابة، ولا تمس القرآن ولا اسماً من أسماء الله تعالى مكتوباً في شيء من الأشياء، ولا يحل لها الصيام، ويحرم على زوجها وطؤها حتى تخرج من الحيض وينقطع عنها دمها.

وأقل أيام الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وأوسطها ما بين ذلك، ومتى رأت المرأة الدم أقل من ثلاثة أيام فليس ذلك بحيض وعليها أن تقضي ما تركته من الصلاة، وإن رأت أكثر من عشرة أيام فذلك استحاضة وأناأين حكمها أن شاء الله.

وينبغي للحائض أن تتوضأ وضوء الصلاة عند أوقاتها وتجلس ناحية من مصلاها فتحمد الله وتكبره وتهللّه وتسبحه بمقدار زمان صلاتها في وقت كل صلاة، وليس عليها إذا طهرت قضاء شيء تركته من الصلوات لكن عليها قضاء ما تركته من الصيام، فإذا انقطع دم الحيض عن المرأة وأرادت الطهارة بالغسل فعليها أن تستبرئ بقطنة تحملها ثم تخرجها؛ فإن خرج عليها دم فهي بعد حائض فلتترك الغسل حتى تنقي، وإن خرجت نقيّة من الدم فلتغسل فرجها ثم تتوضأ وضوء الصلاة وتبدأ بالمضمضة والاستنشاق ثم تغسل وجهها ويديها وتمسح برأسها وظاهر قدميها، ثم تغتسل فتبدأ بغسل رأسها ثم جانبها الأيمن ثم جانبها الأيسر كما وصفناه في غسل الجنابة، فإن تركت المضمضة والاستنشاق في وضوئها لم تخرج وفعله أفضل.

ومن وطأ امرأته وهي حائض على علم بحالها أثم ووجب عليه أن يكفر إن كان وطؤه في أول الحيض بدینار - وقيمته عشرة دراهم فضة جيّداً - وأول الحيض أول يوم منه إلى الثالث الأول من اليوم الرابع منه - وإن كان وطؤه في وسطه ما بين الثالث الأول من اليوم

المقنعة

الرَّابِع منه إلى الثَّلَاثين من اليوم السَّابِع منه كَفَّر بنصف دينار - وقيمته خمسة دراهم - ، وإن كان وطؤه في آخره ما بين الثَّلَاث الأخير من اليوم السَّابِع إلى آخر اليوم العاشر منه كَفَّر بربع دينار - وقيمته دُرْهَمَان ونصف - واستغفر الله عزَّ وجلَّ، هذا على حكم أكثر أَيَّام الحيض وابتدائه من أوائلها؛ فمأسوى ذلك ودون أكثرها فبحساب ما ذكرناه وعبرته. فإن لم تعلمه المرأة بحالها فوطأها على أنها طاهر لم يكن عليه حرج ولا كفارة وكانت المرأة بذلك آثمة عاصية لله عزَّ وجلَّ. وإذا انقطع دم الحيض عن المرأة وأراد زوجها جماعها فالأفضل له أن يتركها حتى تغتسل ثم يجامعها، فإن غلبته الشهوة وشقَّ عليه الصَّبْر إلى فراغها من الغسل فليأمرها بغسل فرجها ثم يطأها وليس عليه في ذلك حرج إن شاء الله.

وأما الاستحاضة فهي التي ترى في غير أَيَّام حيضها دمًا رقيقًا باردًا صافياً فعليها أن تغسل فرجها منه ثم تحتشى بالقطن وتشدَّ الموضع بالخرق ليمنع القطن من الخروج؛ فإن كان الدَّم قليلاً ولم يرشح على الخرق ولا ظهر عليها لقلته كان عليها نزع القطن عند وقت كل صلاة والاستنجاء وتغيير القطن والخرق وتجديد الوضوء للصلاة، وإن رشح الدَّم على الخرق رشحاً قليلاً ولم يسيل منها كان عليها تغيير القطن والخرق عند صلاة الفجر والاستنجاء بالماء ثم الوضوء للصلاة والاعتسال بعد الوضوء لهذه الصلاة وتجديد الوضوء وتغيير القطن والخرق عند كل صلاة من غير اغتسال، وإن كان الدَّم كثيراً فرشح على الخرق وسال منها وجب عليها أن تؤخِّر صلاة الظهر عن أوَّل وقتها ثم تنزع الخرق والقطن وتستبرئ بالماء وتستأنف قطناً نظيفاً وخرقاً طاهرة تتشدَّد بها وتتوضأ وضوء الصلاة ثم تغتسل وتصلّي بغسلها ووضوئها صلاتي الظهر والعصر معاً على الاجتماع، وتفعل مثل ذلك للمغرب والعشاء الآخرة وتؤخِّر للمغرب عن أوَّل وقتها ليكون فراغها منها عند مغيب الشَّفَق وتقدِّم العشاء الآخرة في أوَّل وقتها، وتفعل مثل ذلك لصلاة الليل والغداة، فإن تركت صلاة الليل فعلت ذلك لصلاة الغداة، وإذا توضأت واغتسلت على ما وصفناه حلَّ لزوجها أن يطأها، وليس يجوز لها ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء. والمستحاضة لا تترك الصلاة والصَّوم في حال استحاضتها وتركها في الأَيَّام التي كانت تعتاد الحيض قبل تغيير حالها بالاستحاضة.

كتاب الطهارة

وأما النِّفَساء فهي التي تضع حملها فيخرج معه الدَّم فعليها أن تعتزل الصَّلَاة وتجنب الصوم ولا تقرب المسجد كما ذكرناه في باب الحائض والجنب، فإذا انقطع دمها استبرأت كاستبراء الحائض بالقطن، فإذا خرج نقيًّا من الدَّم غسلت فرجها منه وتوضأت وضوء الصَّلَاة ثم اغتسلت كما وصفناه من الغسل للحيض والجنابة، وإن خرج على القطن دم أخرت الغسل إلى آخر أيام النِّفاس وهو انقطاع الدَّم عنها. وأكثر أيام النِّفاس ثمانية عشر يومًا، وقد جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النِّفاس مدة الحيض وهو عشرة أيام وعليه أعمل لوضوئه عندي، فإن رأت النِّفَساء الدَّم يوم التاسع عشر من وضعها الحمل فليس ذلك من النِّفاس وإنما هو استحاضة فلتعمل بما رسمناه للمستحاضة وتصلّي وتصوم، وكذلك إذا رأت الحائض دمًا في اليوم الحادي عشر من أول حيضها اغتسلت بعد الاستبراء والوضوء وصَلَّت وصامت فذلك دم استحاضة وليس بحيض على ما قدمناه. ويكره للحائض والنِّفَساء أن يخرجن أيديهن وأرجلهن بالحناء وشبهه مما لا يزيله الماء لأن ذلك يمنع من وصول الماء إلى ظاهر جوارحهن التي عليها الخضاب، وكذلك مكروه للجنب الخضاب بعد الجنابة وقبل الغسل منها، فإن أجنب بعد الخضاب لم يخرج بذلك، وكذلك لا حرج على المرأة أن تختضب قبل الحيض ثم يأتيها الدَّم وعليها الخضاب؛ وليس الحكم في ذلك بالحكم في استنائه مع الحيض والجنابة على ما بيناه.

باب التيمم وأحكامه:

وإذا فقد المحدث الماء أوقف ما يصل به إلى الماء أحوال بينه وبين الماء حائل من عدوٍّ أوسع أو ما أشبه ذلك أو كان مريضًا يخاف التلف باستعمال الماء أو كان في برد أحوال يخاف التلف باستعمال الماء أو كان في برد أحوال يخاف على نفسه فيها من الطهور بالماء فليتيمم بالتراب كما أمر الله تعالى ورخص فيه للعباد فقال جلَّ اسمه: وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، والصَّعيد هو التراب وإنما سُمِّي صعيدًا لأنه يصعد من الأرض على وجهها، والطَّيب منه ما لم تعلم فيه نجاسة.

ويستحبّ التَّيَمُّم من الرُّبَى وعوالى الأرض التى تنحدر عنها المياه فإنَّها أطيب من مهابطها. ولا يجوز التَّيَمُّم بغير الأرض ممَّا أنبتت الأرض وإن أشبه التُّراب في نعومته وانسحاقه كالآشنان والسَّعد والسَّدر وما أشبه ذلك، ولا يجوز التَّيَمُّم بالرَّمَاد ولا بأس بالتَّيَمُّم من الأرض الجصِّيَّة البيضاء وأرض الثَّورة، ولا يتيمَّم بالزَّرنيخ فإنَّه معدن وليس بأرض يكون ما علا فوقها منها تراباً.

وإذا حصل الإنسان في أرض وحلة وهو محتاج إلى التَّيَمُّم ولم يجد تراباً فلينفذ ثوبه أو عرف دابَّته إن كان معه دابةٌ أولد سرجه أو رحله؛ فإن خرج من شيء من ذلك غبرة يتيمَّم بها، وإن لم تخرج غبرة فليضع يديه على الوحل ثم يرفعها فيمسح إحداها على الأخرى حتَّى لا يبقى فيها نداوة وليمسح بها وجهه وظاهر كفَّيه.

فإن حصل في أرض قد غطاها التَّلج وليس له سبيل إلى التُّراب فليكبَّره وليتوضَّأ بمائه، فإن خاف على نفسه من ذلك وضع بطن راحته اليمنى على التَّلج وحركها عليه تحريكاً باعتدال ثم رفعها بما فيها من نداوة يمسح بها وجهه كالدهن ثم يضع راحته اليسرى على التَّلج ويضع بها كما صنع باليمنى ويمسح بها يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع كالدهن ثم يضع يده اليمنى على التَّلج كما وضعها أولاً ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه إلى أطراف الأصابع ثم يرفعها فيمسح بها مقدَّم رأسه ويمسح ببلل يديه من التَّلج قدميه ويصلَّى إن شاء الله. وإن كان محتاجاً في التَّطهير إلى الغسل صنع بالتَّلج كما صنع به عند وضوئه من الاعتدال عليه ومسح به رأسه وبدنه كالدهن حتَّى يأتي على جميعه، فإن خاف على نفسه من ذلك آخر الصَّلَاة حتَّى يتمكَّن من الطَّهارة بالماء أو يفقده ويجد التُّراب فيستعمله ويقضى ما فاته إن شاء الله.

فإن كان في أرض صخر وأحجار ليس عليها تراب وضع يديه أيضاً عليها ومسح وجهه وكفَّيه كما ذكرناه في تيمِّمه بالتُّراب وليس عليه حرج في الصَّلَاة بذلك لموضع الاضطراب ولا إعادة عليه. ومتى وجد المتيمَّم الماء وتمكَّن منه ولم يخف على نفسه من الطَّهور به لم يجز الصَّلَاة حتَّى يتطهَّر به وليس عليه فياصلَّى بتيمِّم قضاء.

ومن احتلم فخاف على نفسه من الغسل لشدة البرد أو كان به مرض يضره معه

كتاب الطهارة

استعمال الماء ضرراً يخاف على نفسه منه تيمم وصلى، وإذا أمكنه الغسل اغتسل لما يستأنف من الصلاة، وإن أجنب نفسه مختاراً وجب عليه الغسل - وإن خاف منه على نفسه. ولم يجزه التيمم؛ بذلك جاء الأثر عن أئمة آل محمد عليهم السلام.

والمتيمم يصلى بتيممه صلوات الليل والنهار كلها من الفرائض والنوافل ما لم يحدث شيئاً ينقض الطهارة أو يتمكّن من استعمال الماء، فإذا تمكّن منه انتقض تيممه ووجب عليه الطهور به للصلاة، فإن فرط في ذلك حتى يفوته الماء أو يصير إلى حال يضرب به استعمال الماء أعاد التيمم إن شاء الله. ومن فقد الماء فلا يتيمم حتى يدخل وقت الصلاة ثم يطلبه أمامه وعن يمينه وعن شماله مقدار رمية سهمين من كل جهة إن كانت الأرض سهلة؛ وإن كانت حزنة طلبه في كل جهة مقدار رمية سهم، فإن لم يجده تيمم في آخر أوقات الصلاة عند اليأس منه ثم صلى بتيممه الذي شرحناه.

ومن قام إلى صلاة بتيمم لفقد الماء ثم وجده بعد قيامه فيها فإنه؛ إن كان كبر تكبيرة الإحرام فليس عليه الانصراف من الصلاة، وإن لم يكن كبرها فلينصرف وليتطهر بالماء ثم ليستأنف الصلاة إن شاء الله. ولو أن متيمماً دخل في الصلاة فأحدث ما ينقض الوضوء من غير تعمّد ووجد الماء كان عليه أن يتطهر بالماء ويبني على ما مضى من صلاته ما لم ينحرف عن القبلة إلى استدبارها أو يتكلم عامداً باليس من الصلاة، فإن أحدث ذلك متعمداً كان عليه أن يتطهر ويستأنف الصلاة من أولها.

باب صفة التيمم وأحكام المحدثين فيه وما ينبغي لهم أن يعملوا عليه من الاستبراء والاستظهار:

وإذا بال الإنسان وهو غير واجد للماء فليستبرئ من البول بما وصفناه في باب الطهارة ليخرج ما بقى منه في مجاربه، ثم ينشّف بالخرق إن وجدها أو بالأحجار أو التراب، ثم يضرب بباطن كفيه على ظاهر الأرض وهما مبسوطتان قد فرّق بين أصابعهما ويرفعهما فينفضهما، ثم يرفعهما فيمسح بها وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف انفه ثم يرفع كفه اليسرى يضعها على ظاهر كفه اليمنى فيمسحها بها من الزند إلى أطراف الأصابع ويرفع كفه

المقنعة

اليمنى فيضعها على ظاهر كفه اليسرى فيمسحها بها من الزند إلى أطراف الأصابع وقد حلّ له بذلك الدخول في الصلاة.

فإن كان حدثه من الغائط استبرأ بثلاثة أحجار طاهرة لم تستعمل في إزالة نجاسة قبل ذلك، يأخذ منها حجراً فيمسح به مخرج النجوى، ثم يلقيه ويأخذ الحجر الثاني فيمسح به الموضع ويلقيه، ثم يمسح بالثالث. ولا يجوز له التطهر بحجر واحد. ويتتبع مواضع النجاسة الظاهرة فيزيلها بالأحجار، ثم يصنع في التيمم كما وصفناه من ضرب التراب بباطن كفه ومسح وجهه وظهر كفيه وقد زال عنه بذلك حكم النجاسة كما قدمناه. وإن كان المحدث جنباً يريد الطهارة استبرأ قبل التيمم بما بيناه فيما سلف، ثم ضرب الأرض بباطن كفيه ضربة واحدة فمسح بها وجهه من قصاص شعره إلى طرف أنفه، ثم ضرب الأرض بها ضربة أخرى فمسح باليسرى منها ظهر كفه اليمنى وباليمنى ظهر كفه اليسرى وقد زال عنه حكم الجنابة وحلت له الصلاة، وكذلك تصنع الحائض والنفساء والمستحاضة بدلاً من الغسل إذا فقدن الماء أو كان يضرّ بهنّ استعماله. والمحدث بالنوم والإغماء والمرة، يتيمم كما ذكرناه في باب المحدث بالبول والغائط ويدخل بذلك في الصلاة.

ومتى وجدّ واحدٌ من سميناه الماء بعد فقدّه أو تمكّن من استعماله تطهر به حسب ما فاتته إن كان وضوءاً فوضّوه وإن كان غسلاً فغسل، والفرق بين التيمم بدلاً من الغسل والتيمم بدلاً من الوضوء ما بيناه من أنّ المحدث لما يوجب طهارته بالغسل إذا لم يقدر عليه تيمم بضربتين إحداها لوجهه والثانية لظاهر كفيه والمحدث لما يوجب طهارته بالوضوء يتيمم بضربة واحدة لوجهه وبإيديه.

والميت إذا لم يوجد الماء لغسله يمهّ المسلم كما ييمم الحيّ العاجز بالزّمانة عند حاجته إلى التيمم من جنبته، فيضرب بيديه على الأرض ويمسح بها وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه ويضرب بها ضربة أخرى فيمسح بها ظاهر كفيه ثم يتيمم هو لمسه بمثل ذلك سواء.

كتاب الطهارة

باب المياه وأحكامها وما يجوز التطهر به وما لا يجوز:

قال الله عز وجل: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، فكل ماء نزل من السماء أُنْبِغ من الأرض عذبًا كان أو ملحًا فإنه طاهر مطهر إلا أن ينجسه شيء يتغير به حكمه، والجاري من الماء لا ينجسه شيء يقع فيه من ذوات الأنفس السائلة فيموت فيه ولا شيء من النجاسات إلا أن يغلب عليه فيغير لونه أو طعمه أو رائحته وذلك لا يكون إلا مع قلة الماء وضعف جريه وكثرة النجاسة.

وإذا وقع في الماء الرأكد شيء من النجاسات وكان كثرًا وقدره ألف رطل ومائتا رطل بالبغدادى. وما زاد على ذلك لم ينجسه شيء إلا أن يتغير به كما ذكرناه في المياه الجارية، هذا إذا كان الماء في غدير أو قليب وشبهه، فأما إن كان في بئر أو حوض أو إناء فإنه يفسد بسائر ما يموت فيه من ذوات الأنفس السائلة وبجميع ما يلاقيه من النجاسات ولا يجوز التطهر به حتى يظهر، وإن كان الماء في الغدران والقلبان وما أشبههما دون ألف رطل ومائتا رطل جرى مجرى مياه الآبار والحياض التي يفسدها ما وقع فيها من النجاسات ولم تجز الطهارة به.

ولا يجوز الطهارة بالمياه المضافة كماء الباقي وماء الزعفران وماء الورد وماء الآس وماء الأشنان وأشباه ذلك حتى يكون الماء خالصًا مما يغلب عليه وإن كان طاهرًا في نفسه وغير منجس لما لاقاه. ولا يجوز الطهارة أيضًا بالمياه المستعملة في الغسل من النجاسات كالحيض والاستحاضة والنفاس والجنابة وتغسيل الأموات. ولا بأس بالطهور بماء قد استعمل في غسل الوجه واليدين لوضوء الصلوات وبماء استعمل أيضًا في غسل الأجساد الطاهرة للسنة؛ كغسل الجمعة والأعياد والزيارات، والأفضل تحرى المياه الطاهرة التي لم تستعمل في أداء فريضة ولا سنة على ما شرحناه.

ولا تجوز الطهارة بأسار الكفار من المشركين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين وأسارهم هو مفضل في الأواني مما شربوا فيه أو توضؤا به أو مسوه بأيديهم وأجسادهم. ولا يجوز التطهر بسور الكلب والخنزير ولا بأس بسور الهر فإنه غير نجسة، وإذا ولغ الكلب في الإناء وجب أن يهرق ما فيه ويغسل ثلاث مرات - مرتين منها بالماء ومرة

المقنعة

بالتراب تكون في أوسط الغسلات الثلاث - ثم يجفف ويستعمل.

ولا بأس بالوضوء من فضلة الخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم وما شربت منه سائر الطيور إلا ما أكل الجيف منها فإنه يكره الوضوء بفضلة ما قد شرب منه، وإن كان شربه منه وفي منقاره أثر دم وشبهه لم تستعمل في الطهارة على حال. والمياه إذا كانت في آنية محصورة فوقع فيها نجاسة لم يتوضأ منها ووجب إهراقها، وليس ينجس الماء شيء يموت فيه إلا ما كان له دم من نفسه فإن مات فيه ذباب أو زنبور أو جراد وما أشبه ذلك لم ينجس له نفس سائلة لم ينجس به.

باب تطهير المياه من النجاسات:

وإذا غلبت النجاسة على الماء فغيرت لونه أو طعمه أو رائحته وجب تطهيره بنزحة إن كان راكداً أو برفعه إن كان جارياً حتى يعود إلى حاله في الطهارة ويزول عنه التغير. ومن توضأ منه قبل تطهيره بما ذكرناه أو اغتسل منه لجنابة وشبهها ثم صلى بذلك الوضوء والغسل لم تجزئه الصلاة ووجب عليه إعادة الطهارة بماء طاهر وإعادة الصلاة، وكذلك إن غسل به ثوباً أو ناله منه شيء ثم صلى فيه وجب عليه تطهير الثوب بماء طاهر يغسله به ولزمه إعادة الصلاة.

وإن مات إنسان في بئر أو غدير ينقص ماؤه عن مقدار الكبر ولم يتغير ذلك الماء فليزح منه سبعون دلواً وقد طهر بعد ذلك، فإن مات فيها حمار أو بقرة أو فرس أو شياها من الدواب ولم يتغير بموته الماء نزح منه كبر من الماء - وقدره ألف رطل ومائتا رطل - فإن كان ماء البئر أقل من ذلك نزح كله، وينزح منها إذا ماتت فيها شاة أو كلب أو خنزير أو سنور أو غزال أو ثعلب وشبهه في قدر جسمه أربعون دلواً، وإذا مات فيها دجاجة أو حمامة وما أشبهها نزح منها سبع دلاء، وإذا مات فيها فأرة نزح منها ثلاث دلاء؛ فإن تفسخت فيها أو انتفخت ولم يتغير بذلك الماء نزح منها سبع دلاء، وإن مات فيها بعير نزح جميع ما فيها، فإن صعب ذلك لغزارة مائها وكثرته تراوح على نزحها أربعة رجال يستقون منها على التراوح من أول النهار إلى آخره وقد طهرت بذلك، فإن وقع فيها خمر - وهو الشراب

كتاب الطهارة

المسكر من أى الأصناف كان - نزع جميع ما فيها إن كان قليلاً، وإن كان كثيراً تراوح على نزعها أربعة رجال من أول النهار إلى آخره على ما ذكرناه، فإن بال فيها رجل نزع منها أربعون دلو، فإن بال فيها صبى نزع منها سبع دلاء، فإن بال فيها رضيع لم يأكل الطعام بعد نزع منها دلو واحد، فإن وقع فيها عذرة يابسة ولم ندب فيها وتقطعت نزع منها عشر دلاء؛ وإن كانت رطبة أودابت وتقطعت فيها نزع منها خمسون دلو، فإن ارتمس فيها جنب أولاها بجسمه وإن لم يرتس فيها أفسدها ولم يظهر بذلك ووجب تطهيرها بنزع سبع دلاء، وإن وقع فيها دم وكان كثيراً نزع منها عشر دلاء، وإن كان قليلاً نزع منها خمس دلاء، فإن وقع فيها حية فماتت نزع منها ثلاث دلاء، وكذلك إن وقع فيها وزغة أو مات فيها عصفور وشبهه نزع منها دلو واحد، وإن وقع فيها بحر غنم أو إبل أو غزلان وأبواها لم ينحس بذلك وكذلك الحكم في أرواث وأبوال ما يؤكل لحمه فإنه لا يفسد الماء به ولا ينحس به التوب والجسد بملاقاته إلا الذرق الدجاج الجلالة خاصة فإنه إن وقع في الماء القليل نزع منها خمس دلاء، وإن أصاب التوب أو البدن وجب غسله بالماء.

والإناء إذا وقع فيه نجاسة وجب إهراق ما فيه من الماء وغسله، وقد بينا حكمه إذا شرب منه كلب أو وقع فيه أو ماسه ببعض أعضائه فإنه يهرق ما فيه من ماء ثم يغسل مرة بالماء ومرة ثانية بالتراب ومرة ثالثة بالماء ويحفف ويستعمل، وليس حكم غير الكلب كذلك بل يهرق ما فيه ويغسل مرة واحدة بالماء.

ومن أراد الطهارة ولم يجد إلاماً نجساً بشيء مما ذكرناه فلا يتطهر به ولا يقربه وليتيمم لصلاته، فإذا وجد ماء طاهراً تطهر به من حدثه الذى كان يتيمم له واستقبل ما يجب عليه من الصلاة به وليس عليه إعادة شيء مما صلى بتيممه على ما قدمناه.

ولابأس أن يشرب المضطر من المياه النجسة بمخالطته الميتة لها والدم وما أشبه ذلك. ولا يجوز له شربها مع الاختيار، وليس الشرب منها مع الاضطرار كالنظير بها لأن التطهر قربة إلى الله عز وجل والتقرب إليه لا يكون بالنجاسات ولأن المتوضئ والمغتسل من الأحداث يقصد بذلك التطهر من النجاسة ولا تقع الطهارة بالنجس من الأشياء ولأن المحدث يجد في إباحته للصلاة التراب بدلاً من الماء ولا يجد المضطر بالعطش في إقامة

المقنعة

رمقه بدلاً من الماء غيره ولو وجد ذلك لم يجوز له شرب ما كان نجساً من المياه. ولو أن إنساناً كان معه إناء ان فوقع في أحدهما ما ينجسه ولم يعلم في أيها هو، يحرم عليه الظهور منها جميعاً ووجب عليه إهراقها والوضوء بقاء من سواهما، فإن لم يجد غير ما أهرق منها من الماء تيمم وصلى ولم يكن له استعمال ما أهرقه منها، وحكم ما زاد على الإنائين في العدد إذا تيقن أن في واحد. منها نجاسة على غير تعيين حكم الإنائين سواء.

باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات:

وإذا أصاب ثوب الإنسان بول أو غائط أو منى لم يجوز له الصلاة فيه حتى يغسله بالماء قليلاً كان ما أصابه أو كثيراً، فإن أصاب ثوبه دم وكان مقداره في سعة الدرهم الوافي الذي كان مضروباً من درهم وثلث ووجب عليه غسله بالماء ولم يجوز له الصلاة فيه، وإن كان قدره أقل من ذلك وكان كالحمصة والظفر وشبهه جاز له الصلاة فيه قبل أن يغسله. وغسله للصلاة فيه أفضل اللهم إلا أن يكون دم حيض فإنه لا يجوز الصلاة في قليل منه ولا كثير وغسل الثوب منه واجب وإن كان قدره كراس الإبرة في الصغر.

وإن كان على الإنسان بثور يرشح دمها دائماً لم يكن عليه حرج في الصلاة فيما أصابه ذلك الدم من الثياب وإن كثر رخصة من الله تعالى لعباده ورفع عنهم الحرج بإيجاب غسل الثياب عند وقت كل صلاة، وكذلك إن كان به جراح ترشح فيصيب دمها وقيحها ثوبه فله أن يصلي في الثوب وإن كثر ذلك فيه لأنه لو ألزم غسله للصلاة لطال عليه ذلك ولزمه تجديد غسله وإزالة ما فيه عند وقت كل صلاة ولحقه بذلك كلفة ومشقة وربما فاته معها الصلاة وربما لم يكن مع الإنسان إلا ثوب واحد فلا يتمكن مع حاجته إلى لبسه من تطهيره وقت كل صلاة ولو غسله عند الصلاة ثم لبسه رطباً للحقته النجاسة بلبسه وهو في الصلاة فلم ينفك منها في حال ولم يقدر على تأدية فرضه من الصلاة بحال، وكذلك حكم الثوب إذا أصابه دم البراغيث والبق فإنه لا حرج على الإنسان أن يصلي فيه وإن كان ما أصابه من ذلك كثيراً لأنه لو ألزم غسله عند وقت كل صلاة لحرج به ولم يتمكن منه لمثل ما ذكرناه وقريب منه في الاعتبار ألا ترى أن الإنسان ربما لم يكن له أكثر من ثوب واحد

كتاب الطهارة

فيه ينام وفيه ينصرف لحوائجه ودم البراغيث والبقّ ممّا لا يمكن الإنسان دفعه عن نفسه في كلّ حال وهو متى غسل ثوبه ثم لبسه للصلاة لم يأمن حصوله فيه وهو مشغول بها فأباح الله تعالى عبادة الصلاة في قليل ذلك وكثيره رفعاً للمسقة عنهم ورخصة لهم على ما شرحناه.

وإذا مسّ ثوب الإنسان كلب أو خنزير وكانا يابسين فليرش موضع مسّها منه بالماء، وإن كانا رطبين فليغسل مامسّاه بالماء، وكذلك الحكم في الفأرة والوزغة يرشّ الموضع الذي مسّاه بالماء من الثوب إذا لم يؤثّر فيه، وإن رطباً وأثّر فيه غسل بالماء، وكذلك إن مسّ واحد ممّا ذكرناه جسد الإنسان أو وقعت يده عليه وكان رطباً غسل ما أصابه منه، وإن كان يابساً مسح بالتّراب. وإذا صافح الكافر المسلم ويده رطبة بالعرق أو غيره غسلها من مسّه بالماء، وإن لم تكن فيها رطوبة مسحها ببعض الحيطان أو التّراب.

ويغسل الثوب من ذرق الدّجاج خاصّة ولا يجب غسله من ذرق الحمام وغيره من الطّير التي يحلّ أكلها على ما بينناه، ويغسل الثوب أيضاً من عرق الإبل الجلالة إذا أصابه كما يغسل من سائر النّجاسات، وإذا ظنّ الإنسان أنّه قد أصاب ثوبه نجاسة ولم يتيقّن ذلك رشّه بالماء، فإن تيقّن حصول النّجاسة فيه وعرف موضعها غسله بالماء وإن لم يعرف الموضع بعينه غسل جميع الثوب بالماء ليكون على يقين من طهارته ويزول عنه الشكّ فيه والارتباب. ولا بأس بعرق الحائض والجنب ولا يجب غسل الثوب منه إلّا أن تكون النّجاسة من حرام فيغسل ما أصابه من عرق صاحبها من جسد وثوب ويعمل في الطهارة بالاحتياط.

وإذا غسل الثوب من دم الحيض فبقى منه أثر لا يقلعه الغسل لم يكن بالصلاة فيه بأس ويستحبّ صبغه بما يذهب لونه ليصلّى فيه على سيوغ من طهارته، وإذا أصابت النّجاسة شيئاً من الأواني طهرت بالغسل.

والأرض إذا وقع عليها البول ثم طلعت عليها الشمس فجففتها طهرت بذلك. وكذلك البواري والحصر، ولا بأس أن يصلّى الإنسان على فراش قد أصابه منى وغيره من النّجاسات إذا كان موضع سجوده طاهراً، ولا بأس بالصلاة في الخفّ وإن كان فيه نجاسة

المقنعة

وكذلك النعل والتنزّه عن ذلك أفضل. وإذا داس الإنسان بخفّه أو نعله نجاسة ثم مسحها بالتراب طهرا بذلك، وإن أصابت تكته أو جوربه لم يخرج بالصلاة فيهما وذلك إنهما مالماتتم الصلاة بهما دون ماسواهما من اللباس.

وإذا وقع ثوب الإنسان على جسد ميت من الناس قبل أن يتطهر بالغسل نجسه ووجب عليه تطهيره بالماء، وإذا وقع عليه بعد غسله لم يضره ذلك وجازت له فيه - وإن لم يغسله - الصلاة، وإذا وقع على ميتة من غير الناس نجسته أيضا ووجب عليه غسله منه بالماء. وإن مس الإنسان بيده أو ببعض جوارحه ميتا من الناس قبل غسله وجب عليه أن يغتسل لذلك كما قدّمناه. وإن مس بهاميتة من غير الناس لم يكن عليه أكثر من غسل مامسه من الميتة ولم يجب عليه غسل كما يجب على من مس الميت من الناس.

وماليس له نفس سائلة من الهوام والحشرات كالزنبور والجراد والذباب والخنافس وبنات وردان إذا أصابت يد الإنسان أو جسده أو ثيابه لم تتجسه بذلك ولم يجب عليه غسل ملاقاه منها. وكذلك إن وقعوا في طعامه أو شرابه لم يفسدوه وكان له استعماله بالأكل والشرب والطهارة مما وقعوا فيه من الماء.

والخمر ونبيذ التمر وكل شراب مسكر نحس إذا أصاب ثوب الإنسان شيء منه قل ذلك أم كثر لم تجز فيه الصلاة حتى يغسل بالماء وكذلك حكم الفقاع، وإن أصاب جسد الإنسان شيء من هذه الأشربة نجسته ووجب عليه إزالته وتطهير الموضع الذي أصابه بغسله بالماء. وأواني الخمر والأشربة المسكرة كلها نجسة لا تستعمل حتى يهرق ما فيها منها وتغسل سبع مرات بالماء.

باب تلقين المحتضرين وتوجيههم عند الوفاة وما يصنع بهم في تلك الحال وتطهيرهم بالغسل وتحنيطهم وتكفينهم واسكانهم الأكفات:

وإذا حضر العبد المسلم الوفاة فالواجب على من يحضره من أهل الإسلام: أن يوجهه إلى القبلة بأن يلقي على ظهره فيجعل باطن قدميه إليها ووجهه تلقاءها، ثم يلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن أمير

كتاب الطهارة

المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام وإلى الله القائم بالحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ويسمى الأئمة له واحداً يُقَرَّبُ بالإيمان بالله تعالى وبرسوله وأئمة عليهم السلام، عند وفاته ويختتم بذلك أعماله فإن استطاع أن يحرك بالشهادة بذكرناه لسانه وإلا عقد بها قلبه إن شاء الله. ويستحب أن يلقن أيضاً كلمات الفرج وهي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَافِيهِنَّ وَمَافِيهِنَّ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ فَإِنْ ذَلِكَ تَمَّ يَسْهَلُ عَلَيْهِ صُعُوبَةُ مَا يَلْقَاهُ مِنْ جَهْدِ خُرُوجِ نَفْسِهِ.

فإذا قضى نحبه فلتغمض عيناه ويُطبق فوه وتَدَّ يده إلى جنبيه وتمد ساقاه - إن كانتا منقبضتين - ويشدّ لحييه إلى رأسه بعصاة ويمدّ عليه ثوب يغطّي به، وإن مات ليلاً في بيت أسرج في البيت مصباح إلى الصّباح ولم يترك وحده فيه بل يكون عنده من يذكر الله عزّ وجلّ ويتلو كتابه أو ما يحسنه منه ويستغفر الله تعالى له، ولا يترك على بطنه حديدة كما تفعل العامة الجهّال ذلك.

ثمّ ليستعدّ لغسله فيؤخذ من السدر المسحوق رطل أو نحو ذلك ومن الأسنان شيء يسير ينجي به ومن الكافور الجلال وزن نصف مثقال إن تيسر وإلا فباتيسر منه - وإن قلّ - ومن اللّذرية الخالصة من الطيب المعروفة بالقمّحة مقدار رطل إلى أكثر من ذلك، ويؤخذ لحنوطه وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور الخام الذي لم تمسه النار وهو السانغ للحنوط وأوسط أقداره وزن أربعة دراهم وأقلّها وزن مثقال إلا أن يتعدّد ذلك، ثمّ يعدّ له شيء من القطن ويعدّ الكفن - وهو قميص ومنزر وخرقة يشدّ بها أسفله إلى وركبيه ولفافة وحبرة وعمامة وليستعدّ جريدتان من النّخل خضراوان طول كلّ واحدة منها قدر عظم الذراع فإن لم يوجد من النّخل الجريد يعوّض عنه بالخلاف؛ فإن لم يوجد الخلاف يعوّض عنه بالسدر، وإن لم يوجد شيء من هذه الشّجر ووجد غيره من الشّجر يعوّض عنه بعد أن يكون رطباً، فإن لم يوجد شيء من ذلك فلا حرج على الإنسان في تركه للاضطرار. ولا ينبغي أن يقطع شيء من أكفان الميت بحديد ولا يقرب النار ببخور ولا غيره، والسنة أن تكون إحدى اللّفاتين حبرة بمنية غير مذهّبة، ويفرغ من حوائجه وكفنه ثمّ يؤخذ في

المقنعة

غسله إن شاء الله.

وإذا أراد المتولى لأمره غسله فليرفعه على ساجدة أو شبهها موجهًا إلى القبلة - باطن رجله إليها ووجهه تلقاءها حسب ما وجهه عند وفاته - ثم ينزع قميصه إن كان عليه قميص من فوقه إلى سرته - يفتق جيبه أو يخرقه ليتسع عليه في خروجه، ثم يضع على عورته ما سترها ثم يلبس أصابع يديه برفق؛ فإن تصعب تركها.

ويأخذ السدر فيضعه في إجانة وشبهها من الأواني النظاف ويصب عليه الماء ثم يضربه حتى تجمع رغوته على رأس الماء فإذا اجتمعت أخذها بكفيه فجعلها في إناء نظيف كإجانة أو طشت أو ما أشبهها، ثم يأخذ خرقة نظيفة فيلف بها يده من زنده إلى أطراف أصابعه اليسرى ويضع عليها شيئًا من الأشنان الذي كان أعده ويغسل بها مخرج النجس منه، ويكون معه آخر يصب عليه الماء فيغسله حتى ينقيته ثم يلقى الخرقة من يده ويغسل يديه جميعًا بماء قراح ثم يوضئ الميت؛ فيغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه وظاهر قدميه، ثم يأخذ رغوة السدر فيضعه على رأسه ويغسل به ويغسل لحيته والآخر يصب عليه ماء السدر حتى يغسل رأسه ولحيته بمقدار تسعه أرطال من ماء السدر، ثم يقلبه على مياسره ليتبدل له ميامنه ويغسلها من عنقه إلى تحت قدميه بمثل ذلك من ماء السدر - ولا يجعله بين رجله في غسله بل يقف من جانبه - ثم يقلبه على جنبه الأيمن لتبدل له مياسره فيغسلها كذلك، ثم يردّه إلى ظهره فيغسله من أم رأسه إلى تحت قدميه بماء السدر كما غسل رأسه بنحو تسعه أرطال من ماء السدر إلى أكثر من ذلك ويكون صاحبه يصب عليه الماء وهو يمسح ما يمر عليه يده من جسده وينظفه ويقول وهو يغسله: اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ.

ثم يهريق ماء السدر من الأواني ويصب فيها ماء قراحًا ويجعل فيه ذلك الجلال من الكافور الذي كان أعدّ ويغسل رأسه كما غسله بماء السدر ويغسل جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم صدره على ما شرحناه في الغسلة الأولى.

ويهريق ما في الأواني من ماء الكافور ويجعل فيها ماء قراحًا لا شيء فيه ويغسل به غسلة الثالثة كالأولى والثانية. ويمسح بطنه في الغسلة الأولى مسحًا رقيقًا ليخرج ما لعله يبقى من

كتاب الطهارة

الثقل الذى فى جوفه مما لولم يدفعه المسح لخرج منه بعد الغسل فانتقض به أوخرج فى أكفانه، وكذلك يمسح بطنه فى الغسلة الثانية، فإن خرج فى الغسلتين منه شيء أزاله - عن مخرجه وما أصاب من جسده - بالماء، ولا يمسح بطنه فى الثالثة.

فإذا فرغ من الغسلات الثلاث ألقى عليه نوباً نظيفاً فنشّفه به ثم اعتزل ناحية فغسل يديه إلى مرفقيه وصار إلى الأكفان التى كان أعدها له فبسطها على شيء طاهر يضع الحبرة أو اللّفاقة التى تكون بدلاً منها وهى الطّاهرة وينثرها وينثر عليها شيئاً من تلك الذّريّة التى كان أعدها، ثم يضع اللّفاقة الأخرى عليها وينثر عليها شيئاً من الذّريّة، ويضع القميص على الإزار وينثر عليه شيئاً من الذّريّة ويكثر منه، ثم يرجع إلى الميت فينقله من الموضع الذى غسله فيه حتى يضعه فى قميصه، ويأخذ شيئاً من القطن فيضع عليه شيئاً من الذّريّة ويجعله على مخرج النّجو ويضع شيئاً من القطن وعليه ذريّة على قبليه، ويشده بالخرقه التى ذكرناها شدّاً وثيقاً إلى وركيه لئلا يخرج منه شيء، ويأخذ الخرقه التى سميناها مئزرًا فيلفها عليه من سرّته إلى حيث يبلغ من ساقه كما يأتزر الحى فتكون فوق الخرقه التى شدّها على القطن، ويعمد إلى الكافور الذى أعده لتحنيطه فيسحقه بيده ويضع منه على جبهته التى كان يسجد عليها لربّه تبارك وتعالى ويضع منه على طرف أنفه الذى كان يرغم به له فى سجوده ويضع منه على بطن كفيه فيمسح به راحتيه وأصابعهما التى كان يتلقّى الأرض بهما فى سجوده ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه لأنّها من مساجده، فإن فضل من الكافور شيء كشف قميصه عن صدره وألقاه عليه ومسحه به ثم ردّ القميص بعد ذلك إلى حاله.

ويأخذ الجريدتين فيجعل عليها شيئاً من القطن ويضع إحداهما من جانبيه الأيمن مع نرقوته يلمسها بجملده ويضع الأخرى من جانبيه الأيسر ما بين القميص والإزار. ويستحب أن يكتب على قميصه وحبرته أو اللّفاقة التى تقوم مقامهما والجريدتين بإصبعه: فلان يشهد أن لا إله إلا الله، فإن كتب ذلك بتربة الحسين صلوات الله عليه كان فيه فضل كبير، وألا يكتبه بسواد ولا صبغ من الأصباغ، ويعمّمه كما يتعمّم الحى ويحنّكه بالعمامة ويجعل لها طرفين على صدره، ثم يلفّه فى اللّفاقة فيطوى جانبها الأيسر على جانبيه الأيمن وجانبها الأيمن

المقنمة

على الجانب الأيسر، ويصنع بالحبرة مثل ذلك ويعقد طرفيها بمأبلي رأسه ورجليه. وينبغي للذي يلي أمر الميت في غسله وتكفينه أن يبدأ عند حصول حوائجه التي ذكرناها بقطع أكفانه وينثر الذريرة عليها ثم يلفها جميعاً ويعزها، فإذا فرغ من غسله نقله إليها من غير تلث واستغال عنه. وإن أخرج نثر الذريرة حتى يفرغ من غسله. فيصنع به ما وصفناه. وإعدادها مفروغاً منها بجميع حوائجه قبل غسله أفضل ويكفنه وهو موجه كما كان في غسله.

فإذا فرغ غاسل الميت من غسله توضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل كما ذكرناه في أبواب الأغسال وشرحناه، وإن كان الذي أعانه بصب الماء عليه قد مس الميت قبل غسله فليغتسل أيضاً من ذلك كما اغتسل المتولى لغسله، وإن لم يكن مسه قبل غسله لم يجب عليه غسل ولا وضوء إلا أن يكون قد أحدث ما يوجب ذلك عليه فيلزمه الطهارة له لا من أجل صب الماء على الميت.

فإذا فرغ من غسله وتكفينه وتحنيطه فليحمله على سرير إلى قبره وليصل عليه هو ومن اتبعه من إخوانه قبل دفنه، وسأبين الصلاة على الأموات في أبواب الصلوات إن شاء الله. وينبغي لمن شيع جنازة أن يمشي خلفها وبين جنبيها ولا يمشي أمامها فإن الجنازة متبوعة ليست تابعة ومتسعة غير مشيعة.

فإذا فرغ من الصلاة عليه فليقرب سريريه من شفير قبره ويوضع على الأرض، ثم يصبر عليه هنيئة. ثم يقدم قليلاً، ثم يصبر عليه هنيئة، ثم يقدم إلى شفير القبر فيجعل رأسه بمأبلي رجله في قبره وينزل إلى القبر. وينزله وليه أو من يأمره الولي بذلك وليتحف عند نزوله ويحل أزراره وإن نزل معه لمعاونته أخرج جاز ذلك، ثم يسلم الميت من قبل رجله في قبره ليسبق إليه رأسه كما سبق إلى الدنيا في خروجه إليها من بطن أمه، وليقل عند معاينة القبر: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَلَا تَجْعَلْهَا حُفْرَةً مِنْ حُفَرِ النَّارِ، ويقول إذا تناوله: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا، ثم يضعه على جانبه الأيمن، ويستقبل بوجهه القبلة ويحل عقد كفته من قبل رأسه حتى يبدو

المقنعة

وإذا أريد إدخال المرأة القبر جعل سريرها أمامه في القبلة ورفع عنها النعش وأخذت من السرير بالعرض، وينزلها القبر إنان يجعل أحدها يديه تحت كفيها والآخر يديه تحت حقوبها، وينبغي أن يكون الذي يتناولها من قبل وركيها زوجها أو بعض ذوى أرحامها كابنها أو أخيها أو أبيها إن لم يكن لها زوج، ولا يتولى ذلك منها الأجنبي إلا عند فقد ذوى أرحامها، وإن أنزلها قبرها نسوة يعرفن كان أفضل. وغسل الطفل كغسل البالغ.

والجريدة تجعل مع جميع الأموات من المسلمين، كبارهم وصغارهم، وذكرانهم وإناثهم، سنة وفضيلة، والأصل في وضع الجريدة مع الميت أن الله تعالى لما هبط آدم عليه السلام من الجنة أستوحش في الأرض فسأل الله تعالى أن ينزل إليه شيئاً من أشجار الجنة يأنس به فأنزلت عليه النخلة فلما رآها عرفها وأنس بها وأوى إليها فلما جمع الله بينه وبين زوجته حواء وأقام معها ماشاء الله أن يقيم وأولدها ثم حضرته الوفاة جمع ولده وقال لهم: يا بني إني كنت قد استوحشت عند نزول هذه الأرض وآسنى الله بهذه النخلة المباركة وأنا أرجو الأناجى بها في قبري فإذا قضيت نحبي فخذوا منها جريداً فشقوقها باثنين وضعوها معي في أكفاني، ففعل ولده ذلك بعد موته وفعلته الأنبياء عليهم السلام بعده، ثم اندرس أثره في الجاهلية فأحياء النبي صلى الله عليه وآله وشرعه ووصى أهل بيته عليهم السلام باستعماله فهو سنة إلى أن تقوم الساعة، وقد روى عن الصادق عليه السلام: إن الجريدة تنفع المحسن والمسيء فأما المحسن فتونسه في قبره وأما المسيء فتدراً عنه العذاب مادامت رطوبة والله تعالى بعد ذلك فيه المشيئة. ومن لم يتمكن من وضع الجريدة مع ميتة في أكفانه تقيته من أهل الخلاف وشناعتهم بالأباطيل عليه. فليدفعها معه في قبره، فإن لم يقدر على ذلك وأخاف منه بسبب من الأسباب فليس عليه في تركها شيء والله تعالى يقبل عذره مع الاضطرار.

وإذا أسقطت المرأة وكان السقط تاماً لأربعة أشهر فإزاد غسل وكفن ودفن، وإن كان لأقل من أربعة أشهر لف في خرقة ودفن بدمه من غير تغسيل، وليس على الإنسان غسل من مس السقط الذي لا غسل عليه، ويغتسل من مس من يجب غسله إن كان مسه له قبل تطهيره بالماء على ما قدمناه.

كتاب الطهارة

والمحرم إذا مات غسّل وكفنّ وغطّي وجهه بالكفن غير أنّه لا يقرب إليه الكافور ولا غيره من الطيب وليس عليه تحنيط.

والمقتول في سبيل الله بين يدي إمام المسلمين إذا مات من وفته لم يكن عليه غسل ويدفن ببيابه التي قتل فيها، وينزع عنه من جلته السراويل إلّا أن يكون أصابه دم فلا ينزع عنه ويدفن معه، وكذلك ينزع عنه الفرو والقلنسوة؛ فإن أصابها دم دفن معه، وينزع عنه الخفّ على كلّ حال. وإن لم يميت في الحال وبقي ثمّ مات بعد غسل وكفنّ وحنط.

وكلّ قتيل سوى من ذكرناه ظالمًا كان أو مظلومًا فإنّه يغسّل ويحنط ويكفنّ ثمّ يدفن إن شاء الله.

والمجدور والمحترق وأمتاها ممن تحدث الآفات التحليل لجلودهم وأعضائهم ولحومهم إذا كان المسّ لهم باليد في تغسيلهم يزيل شيئًا من لحمهم أو شعرهم لم يمّسوا باليد وصبّ عليهم الماء صبًّا، فإن خيف أن يلقي الماء عنهم شيئًا من جلودهم أو شعورهم لم يُقربوا الماء ويمّموا بالتراب كما يميم الحيّ العاجز بالزمانة عند حاجته إلى التيمم من جنباته، فيمسح وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه ويمسح ظاهر كفيه حسب مارسمنه، وإذا لم يوجد للميت ما يطهر به لعدم الماء أو عدم ما يتوصّل به إليه أو لنجاسة الماء أو كونه مضافًا ممّا لا يتطهر به يمم بالتراب ودفن، وكذلك إن منع من غسله بالماء ضرورة تلجىء إليه لم يغسّل به ويمّم بالتراب.

والمقتول قودًا يؤمر بالاغتسال قبل قتله فيغتسل كما يغتسل من جنباته ويتحنط بالكافور؛ فيضعه في مساجده ويتكفنّ ثمّ يقام فيه بعد ذلك الحدّ يضرب عنقه ثمّ يدفن. وإذا ماتت امرأة ذمّية وهى حامل من مسلم دفنت في مقابر المسلمين لحرمه ولدها من المسلم، ويجعل ظهرها إلى القبلة في القبر ليكون وجه الولد إليها إذ الجنين في بطن أمه متوجّه إلى ظهرها. ولا يجوز ترك المصلوب على ظاهر الأرض أكثر من ثلاثة أيام وينزل بعد ذلك من خشبته فتوارى حينئذ جثته بالتراب. ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسّل مخالفًا للحقّ في الولاء ولا يصلّي عليه إلّا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقيّة فيغسّله

المقنعة

تغسيل أهل الخلاف؛ ولا يترك معه جريدة، وإذا صلى عليه لعنه في صلاته ولم يدع له فيها. ومن أفرسه السبع فوجد منه شيء فيه علم غسل وكفن وحنط ودفن، فإن لم يوجد فيه عظم دفن بغير غسل كما وجد، وإن كان الموجود من أكيل السبع صدره أو شيئاً فيه صدره صلى عليه، وإن وجد ماسوى ذلك منه لم يصل عليه. وينتظر بصاحب الدرب والغريق وممر السابيه ساعة أو انهدم عليه بيت أو سقط عليه جدار ولم يعجل بغسله ودفنه فربما لحفته السكنة بذلك أضعف حتى يظن به الموت، وإذا تحقق موته غسل وكفن ودفن ولا ينتظر به أكثر من ثلاثة أيام فإنه لا شبهة في الموت بعد ثلاثة أيام.

وإذا لم يوجد للميت سدر وكافور وأشنان غسل بالماء القراح، وإن لم يوجد له ذرية وحنوط أدرج في أكفانه ودفن بعد غسله والصلاة عليه، وإن لم يكن له أكفان دفن عرياناً وجاز ذلك للاضطراب.

وإذا مات الإنسان في البحر ولم توجد أرض يدفن فيها غسل وحنط وكفن وخيطت عليه أكفانه ونقل وألقي في البحر ليرسب ينقله في قرار الماء.

وإذا مات رجل مسلم بين رجال كفار ونساء مسلمات ليس له فيهنّ محرم أمر بعض الكفار بالغسل وغسله بتعليم النساء له غسل أهل الإسلام، وكذلك إن ماتت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين ليس فيهم لها محرم ونساء كافرات أمر الرجال امرأة منهم أن تغسلها وعلموها تغسيلها على سنة الإسلام، فإن مات صبي مسلم بين نسوة مسلمات لارحم بين واحدة منهم وبينه وليس معهنّ رجل وكان الصبي ابن خمس سنين غسله بعض النساء مجرداً من ثيابه، وإن كان ابن أكثر من خمس سنين غسلته من فوق ثيابه وصبب عليه الماء صباً ولم يكشف له عورة. ودفنه بثيابه بعد تحنيطه بما وصفناه. وإن ماتت صبية بين رجال ليس لها فيهم محرم فكانت ابنة أقل من ثلاث سنين جردوها وغسلوها، وإن كانت لأكثر من ثلاث سنين غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صباً وحنطوها بعد الغسل ودفنوها في ثيابها، فإن ماتت امرأة وفي جوفها ولد حي يتحرك شق بطنها مما يلي جنبها الأيسر وأخرج الولد منه ثم خيط الموضع وغسلت وكفنت وحنطت بعد ذلك ودفنت، وإن مات الولد في جوفها وهي حية أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها في تولّى أمر المرأة يدها في فرجها

كتاب الطهارة

فأخرجت الولد منه وُغُسِّلَ وكَفَّنَ وحنَّطَ ثُمَّ دُفِنَ.

جمال العلم والعلماء

للسيد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم

علي بن الحسين الموسوي

٣٥٥ - ٤٣٦ هـ

بَابُ مَسَائِلَ مَا يَتَعَلَّقُ بِطَهَارَةِ

فصل: في أحكام المياه:

كل ماء على أصل الطهارة إلا أن يخالطه - وهو قليل - نجاسة فينجس، أو يتغير - وهو كثير - أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة. وحدّ القليل ما نقص عن كَرِّ والكثير ما بلغه وزاد عليه، وحدّ الكَرِّ ما قدره ألف ومائتا رطل بالمدنى. والماء الذى يستعمل في إزالة الحدث من وضوء وغسل طاهر و مطهر يجوز التوضؤ به والاعتسال به مستقبلاً. وموت ما لا نفس له كالذباب والجراد وما أشبههما في الماء قليلاً كان أو كثيراً لا ينجسه، وسؤر الكفار من اليهود والنصارى ومن يجرى مجراهم نجس، ولا بأس بسؤر الجنب والحائض. ويجوز الوضوء بسؤر جميع البهائم ما أكل لحمه وما لا يؤكل إلا سؤر الكلب والخنزير، ويكره الجلال من البهائم. ويغسل الإناء من ولوغ الكلب بثلاث مرّات إحداهنّ بالتراب.

باب: في الاستنجاء وكيفية الوضوء والغسل:

الاستنجاء واجب لا يجوز الإخلال به، والجمع بين الحجرات والماء أفضل، ويجزى

جمل العلم والعمل

الاقتصار على الحجارة وأفضل منه الاقتصار على الماء، ولا يجوز في البول إلا الماء دون الحجر، والمنون في عدد الأحجار ثلاثة، ولا يجوز أن يستقبل القبلة أو يستدبرها ببول ولا غائط.

- والسنة الواجبة في الوضوء بالماء وفي الاغتسال به وفي التيمم عند فقد الماء. وفرض الوضوء غسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محاذي شعر الذقن طولاً وما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، ومسح ثلاث أصابع [من] مقدم الرأس ويجزىء إصبع واحد، ومسح ظاهر القدمين من الأصابع إلى الكعبين اللذين هما في وسط القدم عند معقد الشراك، والفرض هو مرة واحدة، والتكرار مستحب في العضوين المغسولين مرتين بلا زيادة عليهما ولا تكرار في الممسوح، ولا يجوز المسح على الخفين ولا ما أشبههما مما يستر عضوًا من أعضاء الطهارة. والترتيب واجب في الوضوء وغسل الجنابة والتيمم فمن أحل به استدركه، والموالة واجبة في الوضوء وغير واجبة في الغسل، وعلى المغتسل من جنابة وغيرها إيصال الماء على جميع البشرة الظاهرة وأعضائه، وليس عليه غسل داخل أنفه وفمه، ويقدم غسل رأسه ثم يمان جسده ثم مياسره حتى يتم جميع البدن. ويستتبع بالغسل الواجب الصلاة من غير وضوء وإنما الوضوء في غير الأغسال الواجبة.

فصل: في نواقض الطهارة:

الأحداث الناقضة للطهارة على ضربين: ضرب يوجب الوضوء كالبول والغائط والريح والنوم الغالب على الحاستين وما أشبهه من الجنون والمرض، والضرب الثاني يوجب الغسل وإنزال الماء الدافق على جميع الأحوال، والجماع في الفرج وإن لم ينزل، والحيض، والاستحاضة، والنفاس، وقد ألحق بعض أصحابنا مس الميت. وجميع ما ذكرناه ينقض التيمم وينقضه أيضًا التمكن من استعمال الماء، كأن تيمم ثم وجد ماءً لا يتمكن من استعماله، فإن طهارته الأولى تنتقض بذلك، وليس تنتقض بغير ما

كتاب الطهارة

عَدَدَنَاهُ فَلَا مَعْنَى لَتَعْدَادِهِ.

فصل: في التَّيَمُّمِ وَأَحْكَامِهِ:

إِنَّمَا يَجِبُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الطَّاهِرِ أَوْ تَعَذُّرِ الْوَسُولِ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِهِ لِبَعْضِ الْأَسْبَابِ أَوْ بِالْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا عِنْدَ نَضِيقِ الْوُفْتِ وَالصَّلَاةِ، وَيَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ وَالْاجْتِهَادُ فِي تَحْصِيلِهِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهُ: فَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ بِرَاحَتِيهِ ظَهْرَ الْأَرْضِ بِاسْطِطْلَافِهَا ثُمَّ يَرْفَعُهَا وَيَنْفُضُ بِأَحْدَاهَا الْأُخْرَى، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا وَجْهَهُ مِنْ قِصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِكَفِّهِ الْيُسْرَى ظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُمْنَى مِنَ الزَّنْدِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَيَمْسَحُ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى ظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَجْزِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَيَمُّمِهِ إِنْ كَانَ عَنْ جَنَابِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا أَثْنَاءَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الضَّرْبَةِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ.

وَالتَّيَمُّمُ بِالتَّرَابِ الطَّاهِرِ، وَيَجُوزُ بِالْجِصِّ وَالتَّنُورَةِ، وَلَا يَجُوزُ بِالزَّرْنِخِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَعَادِنِ، وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِغُبَارِ ثَوْبِهِ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْغُبَارُ مِنَ الْجَنَسِ الَّذِي يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِمِثْلِهِ، وَيَصْلَى بِالتَّيَمُّمِ الْوَاحِدَ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ مَا لَمْ يَحْدِثْ أَوْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الْمَاءِ.

وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِتَيَمُّمٍ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ مَضَى فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرُكَعْ انْصَرَفَ وَتَوَضَّأَ، فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مَضَى فِيهَا.

فصل: في الحيض والاستحاضة والنفاس:

أَقَلُّ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُهَا عَشْرَةٌ وَأَقَلُّ الطَّهْرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَمَا زَادَ عَلَى الْحَيْضِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ. وَالْمُسْتِحَاضَةُ تَرُكُ الصَّلَاةِ أَيَّامَ حَيْضِهَا الْمُعْتَادِ وَتَصَلَّى فِي بَاقِي الْأَيَّامِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا تِلْكَ الْأَيَّامُ رَجَعَتْ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ غَلِيظٌ يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ يَتَّبِعُ خُرُوجَهُ حَرَقَةٌ، وَدَمُ اسْتِحَاضَةٍ رَقِيقٌ بَارِدٌ يَضْرِبُ إِلَى الصَّفَرَةِ.

وَالْمُسْتِحَاضَةُ تَحْتَشِي بِالْقَطْنِ، وَإِنْ لَمْ يَثْقُبِ الْقَطْنُ كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرٌ مَا تَحْتَشِي بِهِ عِنْدَ كُلِّ

كتاب الطهارة

صلاة ونجدد الوضوء لكل صلاة، فإن نكب ورسح ولم يسلم كان عليها تغييره في أوقات الصلاة ونغسل لصلاة الفجر وتتوضأ وتصلّى بأهـى الصلاة بوضوء مجرد من غير اغسال، وإن نكب الدّم الفطن وسال كان عليها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ووضوء، ونفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء الآخرة، ومثل ذلك في صلاة الليل وصلاة الفجر ونغبر العطن في ذلك.

فصل: في غسل الميت وتكفينه ونقله الى حفرة

غسل الميت كغسل الجنابة في الصّفة والترتيب يبدأ فيه بغسل اليدين ثمّ الفرج ثمّ الرأس ثمّ الميامن ثمّ المياسر. والغسلات ثلاثة: واحدة بماء السّدر، والثّانية بماء جلال الكافور إذا ألقى منه شيء في الماء، والأخرى بالماء القراح.

والحنوط هو الكافور ويوضع على مساجد الميت من أعضائه، والحنوط الشّائع وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث درهم، وأقلّه مثقال لمن وجده.

والكفن المفروض ثلاث قطع: مئزر وقميص ولفافة، وزيادة الحبرة والعمامة من السنّة، والخرق التي تسدّها فرجه خارجة عن عدد الأكفان، ويجزىء الثوب الواحد لمن لم يجد سواء، والمستحبّ أن تكون أكفانه من القطن دون غيره، ويضع في أكفانه جريدتين من جرائد النخل فبذلك جرت السنّة.

ويكره إسخان الماء لغسل الميت إلّا أن يخاف الغاسل الضّرر لقوّة البرد، وتغسل المرأة زوجها والزّوج امرأته، والمشي خلف الجنّازة وعن يمينها وشمالها، وقد روى جواز المشي أمامها، ويقدم الميت إلى شفير القبر فيجعل رأسه بأزاء موضع رجله من القبر، ثمّ يسلم الميت من قبل رأسه حتّى يسبق إلى القبر رأسه قبل رجله، ويحلّ عقد الأكفان، ويوضع على جانبه الأيمن، ويستقبل القبلة بوجهه ويوضع خدّه على التّراب، وينزل بالميت إلى قبره وليّه أو من يأمره الولي، ولا يدخل المرأة إلّا من كان يجوز له أن يراها وهي حيّة.

الانتصاف

للنيد الشرف المرتضى علم الهدى أبى القاسم
على بن الحين الموسوى
٢٥٥-٤٣٦ هـ

مَسَائِلُ الظَّاهِرَةِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا

مسألة:

تَمَّا شَنَعَ بِهِ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ وَظَنَّ أَنَّهُ لَا مُوَافِقَ لَهُمْ فِيهِ قَوْلُهُمْ: إِنْ الْمَاءُ إِذَا بَلَغَ كُرًّا لَمْ يَنْجَسْ بِمَا يَحِلُّهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ وَقَدْ حَكَاهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْضُوعِ لِاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِي صَحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا دُونَ مُوَافَقَةِ ابْنِ حَيٍّ فَإِنَّ مُوَافَقَةَ ابْنِ حَيٍّ كَمَا خَالَفْتَهُ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مُوَافَقَتَهُ لِيَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْعَةَ مَا انفردت بهذا المذهب كما ظنَّوْا، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا أَفْرَدْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَرَدَدْنَا عَلَى كُلِّ مُخَالَفٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَنَا بِمَا يَحِلُّ وَيَخْصُصُ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكٍ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَسَلَكْنَا مَعَهُمْ أَيْضًا طَرِيقَ الْقِيَاسِ الَّذِي هُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَصُولِهِمْ، وَبَيْنَا أَنَّ الْقِيَاسَ إِذَا صَحَّ كَانَ شَاهِدًا لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَذَكَرْنَا مَا يَرَوْنَهُ وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي كِتَابِهِمْ وَأَحَادِيثِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كُرًّا لَمْ يَحْمِلْ خَبْنًا.

فَإِنْ قِيلَ: ابْنُ حَيٍّ يَحْدُدُ الْكُرَّ عَلَى مَا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ بِمَا بَلَغَ ثَلَاثَةَ آلَافِ رَطْلٍ وَأَنْتُمْ تَحْدُدُونَهُ بِأَلْفٍ وَمِائَتِي رَطْلٍ بِالْمَدْنِيِّ، قُلْنَا مَا ادَّعَيْنَا أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ حَيٍّ مُوَافِقُنَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَأَنْتُمْ لَمْ تَعْيَبُوا عَلَى الشَّيْعَةِ بِتَحْدِيدِ الْكُرِّ بِالْأَرْطَالِ وَإِنَّمَا عَيْبْتُمْ اعْتِبَارَ الْكُرِّ فِي مَا لَا يَنْجَسُ، وَبَعْدَ فَإِنَّ تَحْدِيدَنَا بِالْأَرْطَالِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَوَّلَى مِنْ تَحْدِيدِ ابْنِ حَيٍّ لِأَنَّا عَوَّلْنَا فِي ذَلِكَ عَلَى آثَارِ

انتصار

معروفة مروية وإجماع فرقة قد دلّ الدليل على أن فيهم الحجة، وابن حنّ لا يدري كيف حدّد بثلاثة آلاف رطل ولا على ماذا اعتمد فيه على أن ابن حنّ يجب أن يكون عند أبي حنيفة وأصحابه، والشافعي أحقّ بالعيب من الشيعة، فإنّ تحديد الشيعة أقرب إلى تحديد الشافعي من تحديد ابن حنّ لأنّ ما بين القلتين وهما حدّ الشافعي وبين ألف رطل ومائتي رطل أقرب ممّا بين القلتين وثلاثة آلاف رطل، وإذا كان مذهب أبي حنيفة أن النجاسة تنجس القليل والكثير من الماء، فقول الشيعة على كلّ حال أقرب من قول ابن حنّ.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية أيجابهم غسل الإناء من سور الكلب ثلاث مرّات، إحداهنّ بالتراب لأنّ أبا حنيفة لا يعتبر حدّاً في ذلك ولا عدداً ويجريه مجرى إزالة سائر النجاسات. والشافعي يوجب سبع غسلات إحداهنّ بالتراب. ومالك لا يوجب غسل الإناء من سور الكلب ويقول أنّه مستحبّ فإنّ فعله فليكن سبعاً وهو مذهب داود. وذهب الحسن بن حنّ وابن حنبل إلى أنّه يغسل سبع مرّات والثامنة بالتراب، وقد تكلمنا على هذه المسألة في مسائل الخلاف بما استوفيناها وحجّتنا فيما انفردنا به من إيجاب الثلاث الإجماع من الطائفة المتقدّم ذكره وممّا يجوز أن يحتجّ به على المخالف مارووه وهو موجود في كتبهم ورواياتهم عن عبيد بن عمير عن أبي هريرة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرّات.

وأيضاً مارواه أبو هريرة في حديث آخر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، وظاهر هذا الخبر يقتضي وجوب الثلاث لأنّه العدد الذي لم يميز عليه السلام الاقتصار على أقلّ منه.

فأمّا قوله: أو خمساً أو سبعاً، فلا يخلو من أن يكون المستفاد بدخول لفظة «أو» فيه للتخيير بين هذه الأعداد ويكون الكلّ واحداً على جهة التخيير أو يكون فيما زاد على الثلاث للتخيير من غير وجوب، ويكون الزيادة على الثلاث ندباً واستحباباً والقسم الأوّل باطل لأنّ أحداً من الأئمة لم يذهب إلى أن كلّ عدد من هذه الأعداد واجب كوجوب الآخر، والقائلون بسبع

كتاب الطهارة

غسلات وإن أوجبوها فلم ينجسوا ولا ينجسون الثلاث والخمس واجبتان، ويجعلونه متخيراً بينهما وبين السبع بل يوجبون السبع دون ماعداها فلم يبق إلا القسم الثاني وهو مذهبنا. فإذا قيل: كيف يقع التخيير بين واجب وندب؟ قلنا: لم يخيّر بين واجب وندب لأن الثلاث تدخل في الخمس والسبع، وإنما وقع التخيير بين الاقتصار على الواجب وهو الثلاث، وبين فعله والزيادة عليه.

مسألة:

وبما انفردت به الإمامية القول بنجاسة سور اليهودي والنصراني وكل كافر وخالف جميع الفقهاء في ذلك. وحكى الطحاوي عن مالك في سور النصراني والمشرِك أنه لا يتوضّء به ووجدت المحصلين من أصحاب مالك يقولون: إنّ ذلك على سبيل الكراهية لا التحريم لأجل استحلالهم الخمر والخنزير وليس بمقطوع على نجاسته، فكأن الإمامية منفردة بهذا المذهب، ويدلّ على صحة ذلك مضافاً إلى إجماع الشيعة عليه قوله تعالى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ. فإذا قيل: لعلّ المراد به نجاسة الحكم لا نجاسة العين، قلنا: نعم، لأنه لا مانع من ذلك. وبعد فإن حقيقة هذه اللفظ تقتضي نجاسة العين في الشريعة وإنما يحمل على الحكم تشبيهاً ومجازاً والحقيقة أولى باللفظ من المجاز. فإن قيل: فقد قال الله تعالى: وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، وهو عموم في جميع ما شربوا وعالجوه بأيديهم.

قلنا: يجب تخصيص هذا الظاهر بالدلالة على نجاستهم، وتحمل هذه الآية على أنّ المراد بها طعامهم الذي هو الحبوب وما يملكونه دون ما هو سور أو ما عالجوه بأجسامهم، على أنّ في طعام أهل الكتاب ما يغلب على الظن أنّ فيه خمرًا أو لحم خنزير ولا بدّ من إخراجه مع هذا الظاهر، وإذا أخرجناه من هذا الظاهر لأجل النجاسة وكان سورهم على ما بيناه نجسًا أخرجناه أيضًا من الظاهر.

انتصار

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول بأن ماء البئر ينجس بما يقع فيها من النجاسة وإن كان كراً وهو الحد الذي حدّوا به الماء الذي لا يقبل النجاسة، ويظهر ماؤها عندنا بنزح بعضه. وهذا ليس بقول لأحد من الفقهاء لأنّ من لم يراع في الماء حداً إذا بلغ إليه لم ينجس بما يحلّه من النجاسات وهو أبو حنيفة لا يفصل في هذا الحكم بين البئر وغيرها كما فصلت الإمامية، ومن راعى حداً في الماء إذا بلغه لم يقبل النجاسة وهو الشافعي في اعتباره القلتين لم يفصل بين البئر وغيرها، والإمامية فصلت فانفردت لذلك عن الجماعة.

وعذر الإمامية فيما ذهبت إليه في البئر والفصل بينها وبين مياه الغدران والآنية هو ما تقدّم من الحجة ويعضد ذلك أنّه لا خلاف بين الصحابة والتابعين في أنّ إخراج بعض ماء البئر يطهرها وإنما اختلفوا في مقدار ما ينزح، وهذا يدلّ على حكمهم بنجاستها على كلّ حال من اعتبار بمقدار مائها وإنّ حكمها في أنّ إخراج بعض مائها يطهرها بخلاف حكم الأواني والغدران، ويمكن أن يكون الوجه في مخالفة حكم البئر فيما ذكرناه لأحكام الأواني والغدران أنّ نزع جميع ماء البئر يشقّ من وجهين: أحدهما لبعده عن الأيدي، والآخر لأنّ ماءها يتجدّد في كلّ حال مع النّزح فشقّ إخراج الجميع، والأواني لا يشقّ إراقة جميع مائها. وكذلك الغدران إذا كان ماؤها أقلّ من كراً لا ترى أنّ غسل الأواني لمّا تيسّر بعد إخراج النّجاسة وجب، ولما تعذّر ذلك في البئر سقط فلما خفف حكم البئر من الوجه الذي ذكرناه عن الأواني والغدران غلّظ من وجه آخر وأسقط منها اعتبار مبلغ الماء في قلة أو كثرة لئلاّ يجتمع تخفيفان الحكم والمشقة اعتبار ذلك فيها لبعدها.

مسألة:

ومما ظنّ أنّ الإمامية منفردة به وشنّع عليها القول: بأنّ جلود الميتة لا تطهر بالدّباغ. وهو مذهب أحمد بن حنبل، فالشيعة غير منفردة به. والدليل على صحّة ما ذهبت إليه من ذلك مضافاً إلى الطّريقة المشار إليها في كلّ المسائل قوله: تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ، وهذا تحريم مطلق يتناول أجزاء الميتة في كلّ حال،

كتاب الطهارة

وجلد الميتة يتناوله اسم الموت لأن الحياة تحلّه وليس بجار مجرى العظم والشعر وهو بعد الدِّبَاغ يسمّى جلد ميتة، كما كان سَمَى قبل الدِّبَاغ فينبغي أن يكون خطر التصرف فيه لاحقاً به، ويمكن أن يحتجّ على المخالفين بما هو موجود في كتبهم ورواياتهم من حديث عبد الله بن حكيم أنّه قال: أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله قبل موته بشهرين ألاّ تنتفعوا بأهاب من الميتة ولا عصب، ولا يعارض هذا الخبر ما يروونه عنه عليه السّلام من قوله: أيما أهاب دُبِغَ فقد طهر، لأنّ خبرهم عامّ اللفظ والخبر الذي احتججنا به خاصّ، فنبنى العامّ على الخاصّ لكي نستعمل الخبرين ولا يطرح أحدهما.

فإن قالوا: نحمل خبركم على تحريم الانتفاع بأهاب الميتة وعصبها قبل الدِّبَاغ. قلنا: هذا تخصيص وترك للظاهر على كلّ حال على أنّه لا معنى له لأنّ العصب يحرم الانتفاع به على كلّ حال قبل الدِّبَاغ وبعده وليس بجار مجرى الجلد، فإن عارضونا بما يروونه عنه عليه السّلام من قوله وقد سئل عن جلود الميتة فقال: دباغها طهورها. قلنا: إذا تعارضت الأخبار سقط الاحتجاج بها ورجعنا إلى ظاهر نصّ الكتاب على أنّه يمكن حمله على أن المراد به ماحلّه الموت من المذكّيّ وسمّى بذلك ميتة على ضرب من التجوّز فليس ذلك بأبعد من قولهم في خبرنا أن المراد به لا تنتفعوا بأهاب ولا عصب قبل الدِّبَاغ.

فإن قيل: كيف يحملونه على ذلك وجلد المذكّيّ طاهر قبل الدِّبَاغ؟ قلنا: عندنا أن جلود ما يؤكل لحمه من البهائم إذا ذكّيت فلا يطهر جلدها إلاّ بالدِّبَاغ بخلاف جلد ما يؤكل لحمه فيكون المراد جلود مامات بالذكاة ممّا لا يؤكل لحمه دباغها طهورها، وإن حملناه على جميع جلود المذكّيّ ممّا يؤكل لحمه وممّا لا يؤكل لحمه جاز لأنّ جلود ما أكل لحمه إذا ذكّيّ وكان عليه نجاسة الدّم فإذا دبغ زال ذلك عنه. وقول بعضهم أن الجلد لا يسمّى أهاباً بعد الدِّبغ وإنما يسمّى بذلك قبل دبغه لا يلتفت إليه لأنّه خارج عن اللّغة والعرف.

انتصار

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن الدم الذي ليس بدم حيض يجوز الصلاة في ثوب أوبدن أصابه منه ما ينقص مقداره عن سعة الدرهم الوافي وهو المضروب من درهم وثلاث، وما زاد على ذلك لا يجوز الصلاة فيه.

وفرقوا بين الدم في هذا الحكم وبين سائر النجاسات من بول وعذرة ومنى، وحرّموا الصلاة في قليل ذلك وكثيره، وكأنّ التفرقة بين الدم وبين سائر النجاسات في هذا الحكم هو الذي تفرّدوا به، فإنّ أبا حنيفة يعتبر مقدار الدرهم في جميع النجاسات ولا يفرّق بين بعضها وبين بعض، والشافعي لا يعتبر الدرهم في جميع النجاسات فاعتباره في بعضها هو التفرّد، ويمكن القول بأنّ الشيعة غير منفردة بهذه التفرقة لأنّ زفر كان يراعى في الدم أن يكون أكثر من درهم ولا يراعى مثل ذلك في البول بل يحكم بفساد الصلاة بقليله وكثيره وهذا نظير قول الإمامية.

وروى عن الحسن بن صالح بن حيّ أنّه كان يقول في الدم: إذا كان على الثوب منه مقدار الدرهم يعيد الصلاة فإن كان أقلّ من ذلك لم يعد، وكان يوجب الإعادة في البول والغائط قليلهما وكثيرهما وهذا مضاء لقول الإمامية وقد مضى في صدر هذا الكتاب أنّ التفرّد بما عليه حجة واضحة غير موحش وإجماع هذه الفرقة هو دليلها على صحّة قولها، وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في كتابنا المفرد لمسائل الخلاف واحتججنا على المخالفين لنا في هذه المسألة بضروب من الاحتجاجات منها قول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فجعل تعالى تطهير الأعضاء الأربعة مبيحاً للصلاة فلو تعلقت الإباحة بغسل نجاسة لكان ذلك زيادة لا يدلّ عليها الظاهر لأنّه بخلافه ولا يلزم على هذا ما زاد على الدرهم وما عدا الدرهم من سائر النجاسات لأنّ الظاهر وإن لم يوجب ذلك فقد عرفناه بدليل أوجب الزيادة على الظاهر وليس ذلك في يسير الدم.

وذكرنا أيضاً ما يروونه المخالفون ويمضون في كتبهم عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: إذا كان الدم في الثوب أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة، وهذا تعليق

كتاب الطهارة

للحكم بشرط متى لم يكن موقوفاً عليه لم يؤثّر، وبَيَّنّا هناك أنّه يمكن أن يكون الفرق بين دم الحيض وسائر الدّماء أنّ حكم دم الحيض أغلظ لأنّه يوجب الغسل فلهذا خولف بينه وبين غيره.

وقلنا أيضاً: أنّه يمكن أن يكون الفرق بين دم الحيض والنفاس إذا جمعنا بين دم الحيض والنفاس في هذه الصّفة أن البلوى بسائر الدّماء أعمّ من البلوى بدم الحيض والنفاس لأنّ سائر الدّماء يخرج من جسم الصّغير والكبير والذكر والأنثى والحيض والنفاس يختصّان ببعض من ذكرناه وأيضاً فإنّ دم النفاس والحيض يختصّان في الأكثر بأوقات معيّنة ويمكن التّحرّز منها وباقي الدّماء بخلاف ذلك، وإنّما فرّقنا بين الدّم والبول والمنيّ وسائر النّجاسات في اعتبار الدرهم للإجماع المتقدّم ويمكن أن يكون الوجه فيه أن الدّم لا يوجب خروجه من الجسد وضوءاً على اختلاف مواضعه والبول والعذرة والمنيّ يوجب خروج كلّ واحد منها الوضوء، وفيها ما يوجب الغسل وهو المنيّ فغلظت أحكامها من هذا الوجه على حكم الدّم، ومن أراد الاستقصاء رجع إلى حيث ما ذكرنا.

مسألة:

ومّا انفردت به الإماميّة القول: بأنّ المنيّ نجس لا يجزئ فيه إلّا الغسل، لأنّ أبا حنيفة وإن وافقهم في نجاسته فعنده أنّه يجزئ فرك يابسه والشافعيّ يذهب إلى طهارته. وأمّا ما حكى عن مالك من أنّه يذهب إلى نجاسته ويوجب غسله فليس ذلك بموافقة للشّعبة الإماميّة على الحقيقة، لأنّ مالك لا يوجب غسل جميع النّجاسات وإنّما يستحب ذلك، والإماميّة توجب غسل المنيّ فهي منفردة بذلك، وقد استوفينا أيضاً الكلام على هذه المسألة في مسائل الخلاف ورددناه على كلّ مخالف لنا فيها بما فيه كفاية، ودلّلنا على نجاسة المنيّ من قوله تعالى: وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْسَ الشَّيْطَانِ، وروى في التفسير أنّه تعالى أراد بذلك أثر الاحتلام، والآية دالّة من وجهين على نجاسة المنيّ: أحدهما يوجب أنّ الرّجز والرّجس والنّجس بمعنى واحد بدلالة قوله تعالى: وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ، وأراد عبادة الأوثان. وفي موضع آخر: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ.

انتصار

والوجه الثاني: أنه تعالى أطلق عليه اسم التطهير، والتطهير لا يُطلق في الشرع إلا لإزالة النجاسة أو غسل الأعضاء الأربعة.
واحتجنا عليهم أيضاً بما يروونه عن عمار بن ياسر رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وآله قال: إنما يغسل النوب من البول والدم والمني، وهذا يقتضي وجوب غسله وما يجب غسله لا يكون إلا نجساً، والحجة الكبرى في نجاسته ووجوب غسله إجماع الإمامية على ذلك.

مسألة:

وما انفردت به الإمامية القول: بأن البول خاصة لا يجزئ فيه الاستنجار بالحجر ولا بد من غسله بالماء مع وجوده. ولا يجزئ عندهم مجرى الغائط في جواز الاقتصار على الحجر، وليس هذا بمذهب لأحد من الفقهاء لأن من يوجب الاستنجاء منهم لا يفرق بين البول والغائط في جواز الاقتصار فيه على الحجر، ومن يسقط وجوب الاستنجاء كأبي حنيفة يسقطه في الأمرين، وينبغي أن يكون الإمامية بهذا التفرد إلى جانب المدح أقرب منها إلى جانب العيب لأن قولها الذي انفردت به أشبه بالتنزه عن النجاسة وأولى في إزالتها والعيب إلى من لا يوجب الاستنجاء جملة، وجوز أن يصلي المصلي وعين النجاسة على بدنه متوجه أقرب.

وحجة الشيعة على مذهبها هو ما تقدم ذكره من إجماعها عليه وتظاهر الآثار في رواياتهم به.

ويمكن أن يكون الوجه في الفرق بين نجاسة البول ونجاسة الغائط أن الغائط قد لا يتعد المخرج إذا كان يابساً ويتعداه إذا كان بخلاف هذه الصفة، ولا خلاف في أن الغائط متى تعدى المخرج فلا بد من غسله بالماء، والبول لأنه مائع جارٍ لا بد من تعديته المخرج وهو في وجوب تعديته أبلغ من دقيق الغائط فوجب فيه ماوجب فيها تعدي المخرج من مائع الغائط ولا خلاف في وجوب غسل ذلك.

كتاب الطهارة

مسألة:

وَمَا انفردت به الإمامية: الابتداء في غسل اليدين في الوضوء من المرافق والانتهاه إلى أطراف الأصابع، وفي أصحابنا من يظن وجوب ذلك حتى أنه لا يجوز خلافه، وقد ذكرت ذلك في كتاب مسائل الخلاف، وفي جواب مسائل أهل الموصل الفقهية أن الأولى أن يكون ذلك مسنوناً ومندوباً إليه وليس بفرض حتم، فقد انفردت الشيعة على كل حال بأنه مسنون على هذه الكيفية، وباقي الفقهاء يقولون: هو مخير بين الابتداء بالأصابع وبين الابتداء بالمرافق، والحجة على صحة ما ذهب إليه مضافاً إلى الإجماع الذي ذكرناه أن الحدث إذا ثبت فلا يزول إلا بأمر متيقن، وما هو مزيل له بيقين أولى وأحوط مما ليس هذه صفة، وقد علمنا أنه إذا غسل من المرافق إلى الأصابع كان مزيلاً للحدث عن اليدين بالإجماع واليقين وليس كذلك إذا غسل من الأصابع فالذي قلناه أحوط.

وَمَا يجوز أن يحتج به على المخالفين مارووه كلهم عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه توضأ مرة مرة، ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، فلا يخلو من أن يكون ابتداء من المرافق أو انتهاء إليها، فإن كان مبتدئاً بالمرافق فيجب أن يكون خلاف ما فعله غير مقبول، ولقطة مقبول يستفاد منه في عرف الشرع أمران: أحدهما الإجزاء كقولنا: لا يقبل الله صلاة بغير طهارة. والأمر الآخر: الثواب عليها كقولنا: إن الصلاة المقصود بها الرياء غير مقبولة بمعنى سقوط الثواب وإن لم يجب إعادتها.

وقول المعتزلة: أن صلاة صاحب الكبيرة غير مقبولة، لأنه لا ثواب عندهم له عليها وإن كانت مجزئة لا يجب إعادتها ويجب حمل لفظة نفى القبول على الأمرين غير أنه إذا قام الدليل على أن من غسل يديه وابتدأ بأصابعه وانتهى إلى المرافق يجوز وضوءه بقى المعنى الآخر وهو نفى الثواب والفضل وهو مرادنا، وقد بينا في مسائل الخلاف وفي جواب أهل الموصل إبطال استدلالهم بقوله تعالى: إلى المرافق، وأنه تعالى جعلها غاية للابتداء وقلنا أن لفظة «إلى» قد تكون بمعنى الغاية، وقد تكون بمعنى مع وهي في الأمرين معاً حقيقة، واستشهدنا بقوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وقوله عز وجل: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ، ويقول أهل اللسان العربي: ولّى فلان الكوفة إلى البصرة، والمراد بلفظة «إلى» في هذا كله معنى

انتصار

مع، واستشهدنا على ذلك بكثير من أشعار العرب وأجبنا عن سؤال من سأل فنقول: إذا احتملت لفظة «إلى» المعنيين معاً فمن أين لكم أنها في الآية بمعنى مع دون مذكرناه من الغاية بأن قلنا الآية استدلال المخالف علينا لادليلنا عليه ويكفي في كسره أن نبين احتمال اللفظة للأمريين وأنها ليست بخالصة لأحدهما.

وقلنا أيضاً: لو كانت لفظة «إلى» في الآية تفيد الغاية لوجب الابتداء بالأصابع والانتهاه إلى المرافق ولم يجز خلافه لأن أمره على الوجوب وقد أجمعوا على أن ذلك ليس بواجب، فثبت أن المراد باللفظة في الآية بمعنى مع.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية الآن وقد كان قولاً للشافعي قديماً القول بوجوب ترتيب اليد اليمنى في الطهارة على اليسرى، لأن جميع الفقهاء في وقتنا هذا والشافعي في قوله الجديد لا يوجبون ذلك.

والحجة على صحة هذا المذهب مضافاً إلى الإجماع المتردداً لنا قد دللنا على أن الابتداء في غسل اليدين بالمرافق هو الواجب أو المسنون الذي خلافه مكروه، وكل من قال من الأمة بأن الابتداء بالأصابع والانتهاه إلى المرافق مكروه أو هو خلاف الواجب ذهب إلى وجوب ترتيب اليمنى على اليسرى في الطهارة، والفرق بين المسألتين خروج عن الإجماع. ويمكن أيضاً أن يحتج في ذلك عليهم بما يروونه من قوله عليه السلام وقد توضأ مرة مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله سبحانه وتعالى الصلاة إلا به، فلا يخلو من أن يكون قدّم اليمنى أو أخرها، فإن كان قدّمها وجب نفى أجزاء تأخيرها وإن كان أخرها وجب نفى أجزاء تقديمها، وليس هذا بقول أحد من الأمة وليس لهم أن يتولوا الإشارة في قوله عليه السلام: هذا وضوء - وقد توضأ مرة مرة - لا يقبل الله الصلاة إلا به إلى أفعال الوضوء دون صفاته وكيفياته، وذلك أن الإشارة إذا أطلقت دخل تحتها الأفعال وكيفياتها لأن كيفياتها وصفاتها كالجزم منها، لأنه عليه السلام لو غسل وجهه على ضرب من التحديد، ثم قال: لا يقبل الله الصلاة إلا به، لدل ذلك على وجوب الفعل وصفته، ولولا أن الأمر على ما قلنا لم

كتاب الطهارة

يفرق بين النبي صلى الله عليه وآله وبين وضوئه الأول والثاني والثالث.
وقال في الثالث الذي اقتصر فيه على مرة واحدة: لا يقبل الله الصلاة إلا به،
فلولا أن الإشارة إلى الصفات والكيفيات لكان الكلّ واحدًا في أن الصلاة لا تقبل إلا به
إن كانت الإشارة إلى الأفعال دون الكيفيات على أن الشافعي لا يتمكّن من الطعن بذلك لأنه
يستدلّ بهذا الخبر على وجوب ترتيب الطهارة في الأعضاء الأربعة ويراعى الكيفيات لأن
الترتيب كيفة وصفه، فإن طعن علينا بهذا فهو طاعن على نفسه.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن الفرض مسح مقدّم الرأس دون سائر أبعاضه من
غير استقبال الشعر. والفقهاء كلّهم يخالفون في هذه الكيفية ولا يوجبونها ولا شبهة في أن
الفرض عند الإمامية يتعلّق بمقدّم الرأس دون سائر أبعاضه ولا يجزئ مع صحة هذا العضو
سواه.

فأما ترك استقبال الشعر فهو عند أكثرهم أيضًا واجب ولا يجزئ سواه وفيهم من يرى
أنه مسنون مرغّب فيه، وعلى كلّ حال فالانفراد من الإمامية ثابت، والذي يدلّ على صحة
مذهبهم في هذه المسألة مضاعفًا إلى طريقة الإجماع أنه لا خلاف في أن مسح مقدّم رأسه من
غير استقبال شعر مزيل للحدث، مطهر للعضو، وفي العدول عن ذلك خلاف، فالواجب
فعل ما يتيقن به زوال الحدث وبراءة الذمة فهو الأحوط.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن مسح الرأس إنما يجب ببلة اليد فإن استأنف ماء
جديدًا لم يجزه، وحتى أنهم يقولون: إذا لم يبق في يده بلة أعاد الوضوء. ولا يجب أن يقرّر أن
من وافق الشيعة في جواز التوضؤ بالماء المستعمل كمالك وأهل الظاهر موافق لهم في هذه
المسألة لأن من ذهب إلى أن الماء المستعمل مطهر يزول الحدث به إنما يميز مسح الرأس ببلة
اليد ولا يوجبه وهو تخيير للمتوضئ بين أن يفعل ذلك وبين تجديد الماء والشيعة توجبه

انتصار

ولا تجيز فيه فالانفراد حاصل.

والذي يدل على صحة هذا المذهب مضافاً إلى طريقة الإجماع أن ظاهر الأمر بحكم عرف الشرع يقتضى الوجوب والفور إلا أن يقوم دليل شرعى، ومن طهر يده فهو مأمور على الفور بتطهير رأسه فإذا جدد تناول الماء فقد ترك زماناً كان يمكن أن يطهر العضو فيه والفور يوجب عليه خلاف ذلك، فبظاهر الآية على ما ترى يجب أن يسمح ببلة يده رأسه ولا يلزم ذلك فى اليدين مع الوجه، لأن المفروض فى اليدين الغسل ولا يمكن ذلك ببلة اليد من تطهير الوجه، والفرض فى الرأس هو المسح وذلك يتأتى ببلة تطهير اليدين، ولولم يكن هذا الفرق ثابتاً جاز أن يخرج ماء اليدين بدليل ليس بثابت فى الرأس.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن مسح الأذنين أو غسلها غير واجب ولا مسنون وأنه بدعة. وباقي الفقهاء على خلاف ذلك، وهذه المسألة أيضاً مما تكلمنا عليه فى مسائل الخلاف واستوفيناه، وحججنا فيها هو الإجماع الذى تقدم ذكره، ويمكن أن يقال من المعلوم أنه إذا ترك المسح للأذنين فليس بعاص ولا مبدع عند أحد من الأمة، ومتى مسحها كان عند الشيعة مبدعاً عاصياً، والأحوط هجر ما يخاف المعصية فى فعله ولا يخاف التبعة فى تركه.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بوجوب مسح الرجلين على طريق التضييق ومن غير تخيير بين الغسل والمسح على ما ذهب إليه الحسن البصرى ومحمد بن جرير الطبرى وأبو على الجبائى، وكان إيجاب المسح تضييقاً من غير بدل يقوم مقامه هو الذى انفردت به الإمامية فى هذه الأزمنة لأنه قد روى القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس رضى الله عنه وعكرمة وأنس وأبى العالية والشعبى وغيرهم، وهذه المسألة مما استقصينا الكلام عليها فى مسائل الخلاف وبلغنا فيها أقصى الغايات فانتبهنا فى تفريع الكلام وتشعيبه إلى ما لا يوجد فى شيء من الكتب غير إننا لانخلى هذا الموضع من جملة كافية.

اكتتاب الطهارة

والذى يدل على صحة مذهبن في إيجاب المسح دون غيره مضافاً إلى الإجماع الذى عولنا فى كل المسائل عليه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فأمر بغسل الوجه وجعل للأيدى حكمها فى الغسل بواو العطف، ثم ابتداء جملة أخرى فقال: وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ، فأوجب بالتصريح للرؤوس المسح وجعل للأرجل مثل حكمها بالعطف، فلجواز أن يخالف بين حكم الأرجل والرؤوس فى المسح جاز أن يخالف بين حكم الوجوه والأيدى فى الغسل لأن الحال واحدة.

وقد أجبنا عن سؤال من يسألنا فيقول: ما أنكرتم أن الأرجل إنما إنجرت بالمجاورة لالعطفها فى الحكم على الرؤوس بأجوبة:

منها: أن الإعراب بالمجاورة شاذ نادر ورد فى مواضع لا يلحق بها غيرها، ولا يقاس عليها سواها بغير خلاف بين أهل اللغة، ولا يجوز حمل كتاب الله عز وجل على الشذوذ الذى ليس بمعهود ولا مألوف.

ومنها: أن الإعراب بالمجاورة عند من أجازة إنما يكون مع فقد حرف العطف، وأى مجاورة تكون مع وجود الحائل، ولو كان ما بينه وبين غيره حائل مجاوراً لكانت المفارقة مفقودة، وكل موضع استشهد به على الإعراب بالمجاورة مثل قولهم: جحر ضبّ خرب، وكبير أناس فى بجاد مزمل، لاحرف عطف فيه حائل بين ماتعدى إليه إعراب من غيره للمجاورة.

ومنها: أن الإعراب بالمجاورة إنما استعمل فى الموضع الذى يرتفع فيه الشبهة ويحول اللبس فى الأحكام، ألا ترى أن أحداً لا يشتبه عليه أن لفظة خرب من صفات الجحر لا الضبّ، وأن إلحاقها فى الإعراب بها لا يوهم خلاف المقصود وكذلك لفظة مزمل لا شبهة فى أنها من صفات الكبير لصفة البجاد، وليس كذلك الأرجل لأنه من الجائز أن تكون ممسوحة كالرؤوس فإذا أعربت بإعرابها للمجاورة ولها حكم الأيدى فى الغسل كان غاية اللبس والاشتباه، ولم تجز بذلك عادة القوم.

ومنها ولم نذكر هذا الوجه فى مسائل الخلاف: أن محصلي أهل النحو ومحققهم نفوا أن

انتصار

يكونوا أعربوا بالمجاورة في موضع من المواضع وقالوا: الجرّ في جحر ضبّ خرب على أنهم أرادوا خرب جحره، وكبير أناس في بجاد مزمل كبيره، ويجرى ذلك مجرى مررت برجل حسن وجهه.

وقد بينّا أيضًا في مسائل الخلاف بطلان قول من ادّعى أن الغسل الخفيف يسمّى مسحًا.

وحكى ذلك عن أبي زيد الأنصاري من وجوه كثيرة أقواها أن فائدة اللفظين في السريعة مختلفة وفي اللغة أيضًا، وقد فرق الله تعالى في آية الطهارة بين الأعضاء المغسولة والممسوحة، وفصل أهل التّرع بين الأمرين فلو كانتا متداخلتين لما كان كذلك، وحقيقة الغسل يوجب جريان الماء على العضو وحقيقة المسح يقتضى إمرار الماء من غير جريان، فالتّناهي بين الحقيقتين ظاهر لأنّه من المحال أن يكون الماء جاريًا وسائلاً وغير جارٍ ولا سائل في حالة واحدة. وقد بينّا في مواضع كثيرة من كلامنا أن المسح يقتضى إمرار قدر من الماء بغير زيادة عليه فلا يدخل أبدًا في الغسل.

ومن أقوى ما يبطل هذه الشبهة أن الأرجل إذا كانت معطوفة على الرأس كانت الرأس بخلاف فرضها المسح الذي ليس بغسل على وجهه من الوجوه فيجب أن يكون حكم الأرجل كذلك، لأنّ العطف مقتضى للمسح وكيفيته، وقد بينّا أيضًا في مسائل الخلاف أن القراءة في الأرجل بالنّصب لا يقدح في مذهبنا وأنها توجب بظاهرها المسح في الرّجلين كما يجاب القراءة بالجرّ بظاهرها، لأنّ موضع برؤوسكم موضع نصب بإيقاع الفعل وهو قوله تعالى: وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ، وإنما جرّت الرؤوس بالباء الزائدة فإذا نصبنا الأرجل فعلى الموضع لأعلى اللفظة، وأمثلة ذلك في الكلام العربي أكثر من أن تحصى يقولون: لست بقائم ولا قاعد، وأنشدوا:

معاوى إنّنا بشر فاسجح
فلسنا بالجبّال ولا الحديد
فنصبت على الموضع، ونظيره أن زيدًا في الدّار وعمرو فيرفع عمرو على موضع أن وما عملت فيه لأنّ ذلك موضع رفع، ومثله مررت بزيد وعمراً وذهبت إلى خالد وبكرًا. وقال الشاعر:

كتاب الطهارة

جئني بمثل بنى بدر لقومهم أو منىل إخوة منظور بن سبار
ولما كان معنى جئني هاتٍ واعطني واحضرني مثلهم جاز العطف بالنصب على المعنى
وهذا أبعد مما قلناه في الآية وبيننا أن نصب الأرجل عطف على الموضع أولى من عطفها على
الأيدي والوجوه لأن جعل التأثر في الكلام القريب أولى من جعله للبعيد، ولأن الجملة الأولى
المأمور فيها بالغسل قد نقضت وبطل حكمها باستئناف الجملة الثانية، ولا يجوز بعد
انقطاع حكم الجملة الأولى أن يعطف عليها، ويجرى ذلك مجرى قولهم: ضربت زيداً وعمراً
وأكرمت خالدًا وبكرًا، أن ردَّ بكرًا في الإكرام إلى خالد فهو وجه الكلام الذي لا يجوز غيره
ولا يسوغ ردّه إلى الضرب الذي قد انقطع حكمه على أن ذلك لو جاز لرجح ما ذكرناه
لتطابق معنى القرايتين ولايتنافيان، وتحديد طهارة الرجلين لا يدل على الغسل كما ظنه
بعضهم، وذلك لأن المسح فعل أوجبته الشريعة كالغسل فلا يمكن تحديده كتحديد الغسل
ولو صرح تعالى فقال: وامسحوا أرجلكم وانتهوا بالمسح إلى الكعبين، لم يك منكراً.
فإن قالوا: تحديد اليدين لما اقتضى الغسل، فكذلك وجب تحديد طهارة الرجلين
تقتضى ذلك.

قلنا: لم توجب في اليدين الغسل للتحديد بل للتصريح بغسلها وليس كذلك في
الرجلين، فقولهم: عطف المحدود على المحدود أولى وأشبه بترتيب الكلام قلنا: ليس بمعتد
لأن الأيدي معطوفة وهي محدودة على الوجوه وليست في الآية محدودة وإلا جاز عطف الأرجل
وهي محدودة على الرؤوس التي ليست بمحدودة، وهذا الذي ذهبنا إليه أشبه بالترتيب في
الكلام، لأن الآية تضمنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه وعطف عليه مغسولاً
محدوداً وهما اليدين ثم استأنف ذكر عضو ممسوح غير محدود وهو الرأس فيجب أن تكون
الأرجل ممسوحة وهي محدودة ومعطوفة عليه دون غيره ليتقابل الجملتان في عطف مغسول
محدود على مغسول غير محدود، وفي عطف ممسوح محدود على ممسوح غير محدود، فإن
عارضونا بما يروونه من الأخبار التي يقتضى ظاهرها غسل الرجلين كروايتهم عن النبي صلى
الله عليه وآله أنه توضأ مرةً مرةً وغسل رجله وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به.
وفي خبر آخر: أحسنوا الوضوء وأسبغوا الوضوء. وفي خبر آخر: أنه أمر بالتخليل بين

انتصار

الأصابع. وفي خبر آخر: ويل للأعقاب من النار، فالكلام على ذلك أن جميع مارووه أخبار آحاد لا توجب علماً وأحسن أحوالها أن توجب الظن، ولا يجوز أن يرجع عن ظواهر الكتاب المعلومة بما يقتضى الظن.

وبعد فهذه الأخبار معارضة بأخبار منلها تجرى مجراها في ورودها من طريق المخالفين لنا وتوجد في كتبهم وفيما ينقلونه عن سيوخهم، وترك ذكر ماترويه الشيعة وتنفرده في هذا الباب فإنه أكثر عدداً من الرمل والحصى، ومتى عارضناهم بأخبارنا قالوا: لانعرفها ولا رواها سيوخنا، فليت سعى كيف يلزمونا أن نترك بأخبارهم ظواهر الكتاب ونحن لانعرفها ولا رواها سيوخنا ولا وجدت في كتبنا، ولا يجوزون لنا أن نعارض أخبارهم التي لانعرفها بأخبارنا التي ليعرفونها وهل هذا إلا محض التحكم؟! فمن أخبارهم ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه بال على بساطة قوم قائماً ومسح على قدميه ونعليه.

وروى عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على رجليه. وقد روى عنه أنه قال: إن كتاب الله جل ثناؤه أتى بالمسح، ويأبى الناس إلا الغسل. وروى عنه أيضاً: أنه قال: غسلتان ومسحتان. وروى عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أنه قال: ما نزل القرآن إلا بالمسح.

والأخبار الواردة من طرقهم في هذا المعنى كثيرة وهي معارضة لأخبار الغسل ومسقطه لحكمها، وقد بينا في مسائل الخلاف الكلام على هذه الأخبار بياناً شافياً، وقلنا: إن قوله: ويل للأعقاب من النار، مجمل لا يدل على وجوب غسل الأعقاب في الطهارة الصغرى دون الكبرى، ويحتمل أنه وعيد على ترك غسل الأعقاب في الجنابة.

وقد روى قوم أن أجلاف العرب كانوا يبولون وهم قيام فيترشش البول على أعقابهم وأرجلهم فلا يغسلونها ويدخلون المسجد للصلاة، فكان ذلك سبباً لهذا الوعيد.

وقلنا أيضاً: أن الأمر بإسباغ الوضوء وإحسانه لا يدل على وجوب غسل ولا مسح في الرجلين، وإنما يدل على الفعل الواجب من غير تقصير عنه ولا إخلال به، وقد علمنا أن هذا القول منه صلوات الله عليه غير مقتض لوجوب غسل الرأس بدلاً من مسحه، بل

كتاب الطهارة

يقتضى فعل الواجب من مسحه من غير تقصير وكذلك الرجلين.
وقلنا: أن الأمر بتخليل الأصابع لا بيان فيه على أنه تخليل أصابع الرجلين أو اليدين ونحن نوجب تخليل أصابع اليدين، والقول محتمل لذلك فلا دلالة فيه على موضع الخلاف. ومما نذكره أنه لا بد لجميع مخالفينا من ترك ظاهر ما يروونه من قوله عليه السلام: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، لأن من أداة اجتهاده ممن يقول بالتخير بين الغسل والمسح ممن حكينا قوله لا بد من أن يكون مقبول الصلاة عندهم إذا أداه اجتهاده إلى المسح ومسح فلا بد من أن يكون في الخبر شرط وهو الاجتهاد فكأنه أراد لا يقبل الله الصلاة ممن أداه اجتهاده إلى وجوب الغسل دون غيره إلا به، وهذا ترك منهم للظاهر. وكذلك لا بد من أن يشترطوا إذا وجد الماء وتمكّن من استعماله ولم يخف على نفس ولا عضو، لأنه متى لم يكن كذلك قبل الله جل ثناؤه صلاته وإن لم يفعل مثل ذلك الوضوء، وإذا تركوا الظاهر جاز لخصومهم أن يتركوه أيضاً على أنه لا فرق بين أن يعذروا من أداه اجتهاده إلى المسح على جهة التخير مثل الحسن البصري وابن جرير الطبري والجبائي ولم ينزلوهم منزلة من لا يقبل الله صلاته، وبين أن يعذروا الشيعة في إيجاب المسح دون غيره إذا أداهم اجتهادهم إلى ذلك أيضاً، فليس اجتهادهم في هذا الموضع بأضعف من اجتهاد أصحاب التخير.

فإن قيل: إذا قبلتم الخبر وتأولتموه فلا بد من أن تخرجوا له وجهاً يسلم على أصولكم التي هي الصحيحة عندكم وأنتم لا ترون الاجتهاد فتشروطوه في هذا الخبر.

قلنا: إنما قلنا ذلك دفعاً لكم عن ظاهر الخبر وإخراجه من أن يكون حجة لكم، ويمكن إذا تبرعنا بقبوله أن يكون له تأويل صحيح على أصولنا وهو أن الفائدة في قوله عليه السلام: لا يقبل الله الصلاة إلا به، وجوب هذا الوضوء ويجرى مجرى قولنا: لا يقبل الله صلاته إلا بطهور، والفائدة إيجاب الطهور، وقد يجب في بعض المواضع الوضوء على هذه الصفة عندنا حيث يخاف من مسح رجله على نفسه فلا يجيد بدءاً من غسلها للتقية، ولا فرق بين أن لا يتمكّن من فعل الوضوء على الوجه المفروض وبين فقد الماء والخوف على النفس من استعماله إما من عدو أو برد شديد، وإذا فرضنا أن من هذه حاله يخاف أيضاً من

انتصار

أن يتيمّم كخوفه من مسح قدميه جازت له الصّلاة بغسل رجليه من غير مسح لهما،
وجرى مجرى من حبس في موضع لا يقدر فيه على ماء يتوضّأ به ولا تراب يتيمّم به.

مسألة:

ومّا انفردت به الإماميّة: وجوب مسح الرّجلين ببلة اليدين من غير استئناف ماء
جديد لهما، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك.

والذي يدلّ على صحّة هذا المذهب مع الإجماع المذكور المتكرّر أنّ كلّ من أوجب في
تطهير الرّجلين المسح دون غيره أوجبه ببلة اليد، والقول بأنّ المسح واجب وليست البلة
شرطاً قول خارج عن الإجماع، وأيضاً ما سلكناه في مسح الرأس بالبلة من أنّ المتوضّئ مأثور
إذا مسح رأسه بتطهير رجليه على الفور، فإذا تشاغل بأخذ ماء جديد فقد عدل عن الفور
وأخر امتثال الأمر.

مسألة:

ومّا انفردت به الإماميّة القول: بأنّ مسح الرّجلين هو من أطراف الأصابع إلى الكعبين،
والكعبان هما العظمان النّاتئان في ظهر القدم من عند معقد الشّراك. ووافقهم محمّد بن
الحسن صاحب أبي حنيفة في أنّ الكعب هو ما ذكرناه وإن كان يوجب غسل الرّجلين إلى
هذا الموضع.

والدليل على صحّة هذا المذهب مضافاً إلى الإجماع الذي تقدّم ذكره أنّ كلّ من أوجب
من الأئمة في الرّجلين المسح دون غيره يوجب الغسل على الصّفة التي ذكرناها، وإنّ
الكعب هو الذي في ظهر القدم، فالقول بخلاف ذلك خروج عن الإجماع.

وأيضاً فإنّ دخول الباء في الرّؤوس يقتضي التّبعض لأنّ هذه الباء إذا دخلت ولم تكن
لتعدية الفعل إلى المفعول فلا بدّ لها من فائدة وإلّا كان إدخالها عبثاً، والفعل متعدّ بنفسه
فلا حاجة منه إلى حرف يُعدّيه، فلا بدّ من وجه يخرج إدخاله من العبث وليس ذلك إلّا بإيجاب
التّبعض، فإذا وجب تبعض طهارة الرّؤوس فكذلك في الأرجل بحكم العطف، وكلّ من

كتاب الطهارة

أوجب تبعض طهارة الرجلين ولم يوجب استيفاء جميع العضو ذهب إلى ما ذكرناه وقد بينّا في مسائل الخلاف الكلام على هذه المسألة واستوفيناها، وأجبنا من يسأل فيقول: كيف قال الله تعالى: إِلَى الْكُعْبَيْنِ، وعلى مذهبكم ليس في كلّ رجل إلّا كعب واحد؟ قلنا: أنّه تعالى أراد رجلى كلّ متطهر وفي الرجلين كعبان على مذهبنا، ولو بنى الكلام على ظاهره لقال: وأرجلكم إلى الكعاب، والعدول بلفظ أرجلكم إلى أنّ المراد بها رجلا كلّ متطهر أولى من حملها على كلّ رجل وتكلّمنا على تأويل أخبار تعلّقوا بها في أنّ الكعب هو الذي في جانب القدم بما يستغنى هاهنا عن ذكره.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بأنّ المسنون في تطهير العضوين المغسولين وهما الوجه واليدين مرّتان ولا تكرر في المسوحين الرأس والرجلين، والفقهاء كلّهم على خلاف ذلك، إلّا أنّ أبا حنيفة يوافقنا في أنّ مسح الرأس خاصّة مرّة واحدة. ودليلنا على صحّة مذهبنا بعد الإجماع المتقدّم إنّنا قد دلّلنا على أنّ فرض الرجلين المسح دون غيره وكلّ من أوجب مسحها على هذا الوجه يذهب إلى أنّه لا تكرار فيها، وكذلك في طهارة الرأس.

ويذهب أيضًا إلى أنّ المسنون في العضوين المغسولين المرّتان بلا زيادة والتّفرة بين هذه المسائل خروج عن الإجماع، ولك أنّ تقول: قد ثبت أنّ المرّتين في المغسولين مسنون والزيادة على ذلك حكم شرعيّ فلا بدّ فيه من دليل شرعيّ ولا دليل فيه فإنّ كلّ شيء تعتمدونه في ذلك المرجع فيه إلى أخبار آحاد لا يعمل بها على ما دلّلنا عليه في مواضع كثيرة.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول بوجوب تولّي المتطهر وضوءه بنفسه إذا كان متمكّنًا من ذلك فلا يجوز له سواه والفقهاء كلّهم يخالفون في ذلك. والدليل على صحّة هذا المذهب مضافًا إلى الإجماع قوله عز وجل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

انتصار

وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِي وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فأمر بأن يكونوا غاسلين وماسحين والظاهر يقتضى تولى الفعل حتى يستحق التسمية، لأن من وضأه غيره لا يسمى غاسلاً وماسحاً على الحقيقة، وأيضاً فإن الحدث متيقن ولا يزول إلا بيقين، وإذا تولى تطهير أعضائه زال الحدث بيقين، وليس كذلك إذا تولاه له غيره.

مسألة:

ومما ظنَّ انفراد الإمامية به القول: بأنَّ النوم حدث ناقض للطهارة على اختلاف حالات النَّائم، وليس هذا مما انفردت به الإمامية، لأنه مذهب المزي صاحب الشافعي، وقد استقصينا هذه المسألة في الكلام على مسائل الخلاف ودللنا على صحتها بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... الآية، وقد نقل أهل التفسير وأجمعوا على أنَّ المراد إذا قمتم من النوم، والآية خرجت على سبب يقتضى ما ذكرناه فكأنه قال جلّ ثناؤه وإذا قمتم إلى الصَّلَاة من النوم، وهذا الظاهر يوجب الوضوء من كل نوم، وإجماع الإمامية أيضاً حجة في هذه المسألة. وقد عارضنا المخالف لنا فيها بما يروونه في كتبهم وأحاديثهم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: العين وكاء السَّه فمن نام فليتوضأ، واستوفينا ذلك بالأطائل في ذكر جميعه هاهنا.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأنَّ المذى والوذى لا ينقضان الوضوء على كل حال. لأنَّ مالكا وإن ذهب إلى أنَّهما لا ينقضان الوضوء متى خرجا على وجه يخالف العادة فإنه يذهب إلى نقض الطَّهر بهما إذا كانا معتادين، والانفراد من الإمامية ثابت على كل حال. ودليلهم على ذلك بعد إجماعهم عليه أنَّ نقض الطَّهر حكم شرعي لا محالة لا يجوز إثباته إلا بدليل شرعي، ولادليل على أنَّهما ينقضان الوضوء، والرجوع إلى أخبار الآحاد في ذلك غير مغن لأننا قد بينا في مواضع أنَّ أخبار الآحاد لا يعمل عليها في الشريعة، ويمكن أن يحتج على المخالفين بما يروونه عن النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: لا وضوء

كتاب الطهارة

إلّا من صوت أوريح.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بوجوب ترتيب غسل الجنابة وأنه يجب غسل الرأس ابتداء ثم الميامن ثم الميأسر. وإمّا كانت بذلك منفردة لأنّ الشافعي وإن وافقهم في وجوب ترتيب الطهارة الصغرى فهو لا يوجب الترتيب في الكبرى، وأبو حنيفة ومن وافقه يسقطون الترتيب في الطهارتين معاً ودليلنا مضافاً إلى الإجماع المتردد أنّ الجنابة إذا وقعت بيقين لم يزل حكمها لإلّا بيقين، وقد علمنا أنّه إذا رتبّ الغسل تيقن زوال حكم الجنابة وليس كذلك إذا لم يرتب.

وأيضاً فإنّ الصلوة واجبة في ذمته فلا تسقط لإلّا بيقين، ولا ييقن إلّا مع ترتيب الغسل. وأيضاً فقد ثبت وجوب ترتيب الطهارة الصغرى ولا أحد أوجب الترتيب فيها على كلّ حال، ولم يشترط ذلك بالاجتهاد وإن شئت أن تقول ولا أحد أوجب الترتيب فيها على كلّ أحد، ولم يعذر تارك الترتيب فيها إلّا هو موجب لترتيب غسل الجنابة فالقول بخلافه خروج عن الإجماع.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بأنّ الجنب والحائض يجوز أن يقرأ من القرآن ماشاء إلاّ عزائم السجود وهي سجدة لقمان وسجدة الحواميم وسورة النجم وأقرأ باسم ربك الذي خلق. وإمّا كانت منفردة بذلك لأنّ داود يبيحها قراءة قليل القرآن وكثيره من غير استثناء، ومالك يجوز للجنب أن يقرأ من القرآن الآية والآيتين، ويميز للحائض والنفساء أن تقرأ ماشاء. وأبو حنيفة وأصحابه يحظرون على الجنب والحائض قراءة القرآن إلّا أن يكون دون آية، فأما الشافعي فمنعها من قراءة القليل والكثير. دليلنا على صحّة ما ذكرناه الإجماع الذي تكرر وقوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَا تيسّر من القرآن. وقوله تعالى: أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. وظاهر عموم ذلك يقتضي حال الجنابة وغيرها.

انتصار

فإن الزمناء مراءة السجّادات قلنا: أخرجناها بدليل، ويمكن أن يكون الفرق بين عزائم السجود وغيرها أن فيها سجودا واجبا والسجود لا يكون إلا على طهر.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن التيمم إنما يجب في آخر وقت الصلاة وعند نسيهه، والخوف من فوت الصلاة متى لم يتيمم وإن قدمه على هذا الوقت لم يجزه، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك لأن أبا حنيفة يجوز تقديمه على دخول الوقت، والشافعي لا يجوز ذلك لكنه يجوزه في أول الوقت، وأبو حنيفة يستحب تأخيرها إلى آخر الوقت، والشافعي يستحب تقديمه في أوله.

دلينا على صحة مذهبنا إليه الإجماع المتكرر. وأيضا فالتيمم بلا خلاف إنما هو طهارة ضرورية، ولا ضرورة إليه إلا في آخر الوقت وما قبل هذه الحال لا يتحقق فيه ضرورة، وليس للمخالف أن يتعلق بظاهر قوله جل ثناؤه: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، وأنه لم يفرق بين أول الوقت وآخره لأن الآية لو كان لها ظاهر يخالف قولنا جاز أن نخصه بما ذكرناه من الأدلة فكيف ولا ظاهرها يناق ما نذهب إليه، لأنه جل ثناؤه قال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... وأراد بلا خلاف إذا أردتم القيام إلى الصلاة ثم أتبع ذلك بحكم العادم للماء الذي يجب عليه التيمم، فيجب على من تعلق بهذه الآية أن يدل على أن من كان في أول الوقت له أن يريد الصلاة ويعزم على القيام إليها فإننا نخالف في ذلك ونقول: ليس لمن عدم الماء أن يريد الصلاة في أول الوقت، وليس لهم أن يفصلوا بين حكم الجملتين ويقولوا أن إرادة الصلاة شرط في الجملة الأولى التي أمر فيها بالطهارة بالماء مع وجوده، وليست شرطا في الجملة الثانية التي ابتدئ بها وإن كنتم مرضى وذلك لأن الشرط الأول لولم يكن شرطا في الجملتين معا لكان يجب على المريض أو المسافر إذا أحدثا التيمم وإن لم يريد الصلاة وهذا لا يقوله أحد.

انتصار

القول الجديد: يستغفر الله ولا كفارة تلزمه.

وبذلك قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وربيعة والليث بن سعد، وحكى المزي عن محمد بن الحسن أنه قال: يتصدق بدينار أونصف دينار. ودليلاً الإجماع المعتمد عليه في كل المسائل.

ومما يعارضون به ما يروونه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من أتى أهله وهى حائض فليتصدق بدينار أونصف دينار، فليس لهم أن يحملوا ذلك على الاستحباب لأن ظاهر الأمر في التسرع يقتضى الوجوب ولأنهم لا يستحبون هذا المبلغ المخصوص لأجل هذا الوطء، وإنما يستحبون الصدقة على الإطلاق، والخبر يقتضى خلاف ذلك.

فإن قيل: الخبر الذى عارضتم به يقتضى التخيير بين دينار ونصف دينار. قلنا: يحتمل أن يريد بدينار إن وطئ في أول الحيض، ونصفه إن وطئ في وسطه، ويمكن أن يكون الوجه في ترتيب هذه الكفارة أن الواطئ في أول الحيض لا مسقة عليه من ترك الجماع لقرب عهده به فغلظت كفارته والواطئ في آخره مسفته سديدة لتطاول عهده فكفارته أنقص وكفارة الواطئ في نصف الحيض متوسطة بين الأمرين. مسألة:

ومما يظن أنفراد الإمامية به: القول بجواز أن يطأ الرجل زوجته إذا طهرت عن دم الحيض وإن لم تغتسل متى مسّت به الحاجة إليه ولم يفرقوا بين جواز ذلك في مضي أكثر الحيض أو أقله.

ووافق الشيعة في ذلك داود وقال بمثل قولها، وأبو حنيفة وأصحابه يجوزون له أن يطأها قبل أن تغتسل إذا انقطع دمها إن كان ذلك بعد مضي زمان أكثر الحيض، وإن كان في مادون أكثر الحيض لم يجوز له وطؤها إلا بأن تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة. وقال الشافعي: ليس له أن يطأها حتى تغتسل على كل حال.

دليلاً الإجماع المتقدم، وقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ

كتاب الطهارة

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بأنّ مسح الوجه بالتراب في التيمّم إنّما هو إلى طرف الأنف من غير استيعاب له. فإنّ باقى الفقهاء يوجبون الاستيعاب. والإمامية وإن اقتصرّت في التيمّم على ظاهر الكفّ فلم تنفرد بذلك لأنّه قد روى عن الأوزاعيّ منله، والذي يدل على ما ذكرناه مضافاً إلى الإجماع هو قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ، ودخول الباء إذا لم يكن لتعدية الفعل إلى المفعول لا بدّ له من فائدة وإلاّ كان عبثاً ولا فائدة بعد ارتفاع التعدية به إلّا التبعيض. وأيضاً: فإن التيمّم طهارة موضوعها للتخفيف، ولا يجوز استيعاب الأعضاء فيها كاستيعابها في طهارة الاختيار، فهذا كانت في عضوين وكانت الطهارة الأخرى في أربعة.

مسألة:

ومّا يشتهر انفراد الإمامية به القول: بأنّ أقلّ الطهر بين الحيضتين عشرة أيّام. وقد روى من بعض الجهات عن مالك مثل ذلك بعينه وفي روايات أخرى أنّه لا يوقت، وعند أبي حنيفة وأصحابه والشافعيّ أقلّ الطهر خمسة عشر يوماً، دليلنا الإجماع المتقدّم. وأيضاً فإنّ المدة التي ذهبنا إليها وهي عشرة أيّام مجمع عليها، وعلى من ذهب إلى الزيادة عليها الدلالة، ولا حاجة في ذلك تعتمد. وأيضاً فإنّ قولنا أحوط للعبادات لأنّنا نوجب على المرأة عند مضى عشرة أيّام على انقطاع الدّم الصّلاة والصّوم وهم يراعون مضى خمسة عشر يوماً، فقولنا أولى في الاحتياط للعبادة وأشدّ استظهاراً فيها.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية: الإيجاب على من وطئ زوجته في أوّل الحيض أن يتصدّق بدينار وفي وسطه بنصف دينار وفي آخره بربع دينار. ومن عداهم يخالف في هذا الترتيب، لأنّ ابن حنبل وإن وافقهم في إيجاب الكفّارة بالوطئ في الحيض يذهب إلى أنّه يجب أن يتصدّق بدينار أو نصف دينار. وقال الشافعيّ في قوله القديم: يجب أن يتصدّق بدينار، وفي

كتاب الطهارة

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، وقوله جَلَّ وَعَزَّ: فَاتُّوا حَرِّثُكُمْ أَنِّي تَسْتَمُّ، وعموم هذه الظواهر يتناول موضع الخلاف.

وأيضاً قوله عز وجل: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، ولا شبهة في أن المراد بذلك انقطاع الدَّم دون الاغتسال وجعل انقطاع الدَّم غاية يقتضى أن مابعده بخلافه. وقد استقصينا الكلام في هذه المسألة في مسائل الخلاف، وبلغنا غايته وذكرنا معارضتهم بالقراءة الأخرى في قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: حَتَّى يَطْهَرْنَ، فإنها قرأت بالتشديد «ومع التشديد» فلا بد من أن يكون المراد بها الطهارة بالماء وأجبنا عنها.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن أكثر النفاس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوماً. لأن باقي الفقهاء يقولون بخلاف ذلك؛ فذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري والليث بن سعد إلى أن أكثره أربعون يوماً، وذهب مالك والشافعي إلى أن أكثره ستون يوماً، وحكى الليث أن في الناس من يذهب إلى أنه سبعون يوماً، وحكى عن الحسن البصري أن أكثر النفاس خمسون يوماً.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد ذكره، وأيضاً فإن النساء يدخلن في عموم الأمر بالصلاة والصوم، وإنما تخرج النفساء بالأيام التي راعتها الإمامية بإجماع الأمة على خروجها، وما زاد على هذه الأيام لا دليل قاطع يدل على إخراجها من العموم، والظاهر يتناولها. وأيضاً فإن الأيام التي ذكرناها مجمع على أنها نفاس وما زاد عليها لا يجوز إثباته نفاساً بأخبار الآحاد والقياس لأن المقادير الشرعية كلها لا يجوز إثباتها إلا من طريق مقطوع به، وقد تكلمنا في هذه المسألة في جملة ما خرج لنا من مسائل الخلاف.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بوجوب ترتيب غسل الميت، وأن يبدأ برأسه ثم بيمينه ثم بشماله. والدليل على صحة ذلك إجماع الفرقة المحقة على ما تقدم.

كتاب الطهارة

وأيضاً فقد نبت وجوب ترتيب غسل الجنابة فكلّ من أوجب ذلك أوجب ترتيب غسل الميت، فالفارق بين المسألتين يخالف إجماع الأمة.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية: استحبابهم أن يدرج مع الميت في أكفانه جريدتان خضراوان رطبتان من جرائد النخل طول كلّ واحدة عظم الذراع. وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يعرفوه، دليلنا على ذلك الإجماع المتقدم ذكره.

وقد روى من طرق معروفة أنّ سفيان الثوريّ سأل يحيى بن عباد المكيّ عن التّخضير فقال: إنّ رجلاً من الأنصار هلك فأودن رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: خضّروا صاحبكم فما أفلّ المتخضّرين يوم القيامة، قالوا: وما التّخضير؟ قال: جريدة خضراء توضع من أصل اليدين إلى أصل الرّقوة. وقد قيل: أنّ الأصل في الجريدة أنّ الله تعالى لما هبط آدم عليه السّلام من الجنّة إلى الأرض استوحش وشكا ذلك إلى جبرئيل عليه السّلام وسأله أن يسأل الله جلّ ثناؤه أن يؤنسه بشيء من الجنّة، فأنزل الله جلّ وعلا عليه النّخلة فعرفها وأنس بها ولذلك قيل: أنّ النّخلة عمّتكم، لأنّها كانت كالأخت لآدم عليه السّلام فلمّا حضرته الوفاة قال لولده: اجعلوا معي من هذه النّخلة شيئاً في قبري فجعلت معه الجريدتان، وجرت السنّة بذلك، وليس ينبغي أن يعجب من ذلك فالشرائع المجهولة العلل لا يعجب منها وما العجب من ذلك إلّا كتعجب الملحد من الطّواف بالبيت ورمي الجمار وتقبيل الحجر، ومن غسل الميت نفسه، وتكفينه مع سقوط التّكليف عنه.

المسائل الناصيات

للسيد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم

علي بن الحسين الموسوي

٣٥٥ - ٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما خصّ وعمّ من نعمه وظهر. وبطن من هبته وإياه نسال الزيادة
في اليقين ولزوم محبة الدين التي لا يضلّ سالكها ولا يهتدى تاركها، وأن يجعل أفضل
صلاته وتحياته غادية رائحة على خير خلقه سيدنا محمد نبيه وعترته ما أضاء نهار وأسبل
قطار، ومن بعد:

فإن المسائل المتنوعة من فقه الناصر رضى الله عنه وصلت وتأملت وأجبت إلى
المسؤول من شرحها وبيان وجوها وذكر من يوافق ويخالف فيها، وأنا بتشديد علوم هذا
الفاضل البارع كرم الله وجهه أحق وأولى، لأنه جدّى من جهة والدتي لأنها فاطمة بنت
أبي محمد الحسن بن أحمد أبي الحسين أحمد، صاحب جيش أبيه الناصر الكبير أبي محمد
الحسين بن أحمد بن الحسين بن الحسن بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن عمر بن عليّ
السّجاد زين العابدين ابن الحسين السّيد الشّهيد بن أمير المؤمنين صلوات الله عليه
والطّاهرين من عقبه عليهم السّلام والرّحمة.
والناصر:

كما تراه من أرومتي وغصن من أغصان دوحتي، وهذا نسب عريق في الفضل
والنجابة والرئاسة. أمّا أبو محمد الحسن الملقّب بالناصر ابن أبي الحسين أحمد الذى شاهدته

المسائل الناصريات

وكارته وكانت وفاته ببغداد في سنة ثمان وستين وثلثمائة فإنه كان خيراً فاضلاً ديناً نقى السريرة جميل النية حسن الأخلاق كريم النفس وكان معظماً مبعجلاً مقدماً في أيام معز الدولة وغيرها رحمه الله لجلالة نسبه ومحله في نفسه ولأنه كان ابن خالة بختيار عز الدولة. فإن أبا الحسين أحمد والده تزوج كنز جحير بنت سهلان السالم الديلمي وهي خالة بختيار وأخت زوجة معز الدولة ولوالدته هذه بيت كبير في الديلم وشرف معروف وولي أبو محمد الناصر جدى الأذى النفاة على العلويين بمدينة السلام عند اعتزال والدى رحمه الله لها سنة إثني وستين وثلثمائة فأما أبو الحسين أحمد بن الحسن، فإنه كان صاحب جيش أبيه وكان له فضل وسجاعة ومقامات منهودة يطول ذكرها فأما أبو محمد الناصر الكبير وهو الحسين بن على ففضله في علمه وزهده وفقهه أظهر من الشمس الباهرة وهو الذى نشر الإسلام في الديلم حتى اهتدوا به بعد الضلالة وعدلوا بدعائه عن الجهالة وسيرته الجميلة أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تخفى ومن أرادها أخذها من مظانها. فأما أبو الحسن على بن الحسين فإنه كان عالماً فاضلاً وأما الحسين بن على فإنه سيّدا مقدماً مشهور الرئاسة وأما على بن عمر الأشرف فإنه كان عالماً وقدرى الحديث. وأما عمر بن على بن الحسين ولقبه الأشرف فإنه كان فخم السيادة جليل القدر والمنزلة في الدولتين معاً الأموية والعباسية وكان ذا علم. وقد روى عنه الحديث وروى أبو الجارود زياد بن المنذر قال: لأبي جعفر الباقر عليه السلام أى أخوتك أحب إليك وأفضل فقال عليه السلام: أما عبد الله فيدى التى أبطش بها. وكان عبد الله أخاه لأبيه وأمه. وأما عمر فبصرى الذى أبصر به. وأما زيد فلسانى الذى أنطق به. وأما الحسين فحليم يمشى على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً.

وأنا الان مبتدئ بالكلام على المسائل وإيضاح الحق منها ومن الله استمد المعونة وحسن التوفيق فما يظفر بها إلا من أعطاه ولا يملكها سواه وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المسألة الأولى:

قال الناصر رحمة الله عليه إذا وقعت النجاسة في ماء يسير نجس تغير بها أولم يتغير قال الشريف الأجل المرتضى علم الهدى رضى الله عنه: هذا صحيح وهو مذهب

كتاب الطهارة

السَّيِّئَةُ الإِمَامِيَّةُ وَجَمِيعُ الْفُقَهَاءِ وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَرَاعُوا فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ مِنْهُ وَالكَثِيرِ تَغْيِيرَ أَحَدِ أَوْصَافِهِ مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ. وَالْحُجَّةُ فِي صَحَّةِ مَذْهَبِنَا إِجْمَاعُ السَّيِّئَةِ الإِمَامِيَّةِ وَفِي إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَنَا الْحُجَّةُ وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَالرَّجَزُ فَاهْبُجِرْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: حَرَّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ. وَهَذِهِ الظَّوَاهِرُ تَفْتَضِي نَحْرِيمَ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ لَتَغْيِيرِ الْأَوْصَافِ الَّتِي هِيَ الطَّعْمُ وَاللَّوْنُ وَالرَّائِحَةُ.

المسألة الثانية:

إِنْ وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ يَنْجَسْ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ وَالكَثِيرُ مَا بَلَغَ قَلَّتَيْنِ فِصَاعِدًا قَدْ اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَتِ الشَّيْعَةُ الإِمَامِيَّةُ: إِنَّ الْمَاءَ الْكَثِيرَ لَا يَنْجَسُ بِحُلُولِ النَّجَاسَةِ فِيهِ إِلَّا بِأَنْ يَغْيَرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ. وَحَدَّ الْكَثِيرَ عِنْدَهُمْ مَا بَلَغَ كُرًّا فِصَاعِدًا وَحَدَّ الْكُرَّ مَا وَزَنَهُ أَلْفٌ وَمِائَتَا رَطْلٍ بِالرَّطْلِ الْمَدَنِيِّ وَالرَّطْلُ الْمَدَنِيُّ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: كُلُّ مَاءٍ تَيَقَّنَا حُصُولَ النَّجَاسَةِ فِيهِ أَوْ غَلَبَ فِي ظَنِّنَا ذَلِكَ فَهُوَ نَجَسٌ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ قَلِيلًا كَانَ الْمَاءُ أَوْ كَثِيرًا، تَغْيَرَتْ صِفَاتُهُ، أَوْ لَمْ تَتَغَيَّرْ. وَرَاعَى مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ تَغْيِيرَ الْأَوْصَافِ وَرَاعَى الشَّافِعِيُّ الْقَلَّتَيْنِ فَمَا بَلَغَهُ الْمَقْدَارُ عَلَيْهِ لَمْ يَنْجَسْ عَنْهُ وَمَا نَقَصَ عَنْهَا نَجَسٌ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ أَقَلَّ مِنْ كُرٍّ وَحَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ نَجَسَ. وَحَدَّ الْكُرَّ بِأَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَلْفٍ رَطْلٍ.

دَلَّلْنَا عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِنَا إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَاءَ الْكَثِيرَ إِذَا خَالَطَهُ نَجَاسَةٌ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْزِلًا مِنَ السَّمَاءِ وَمِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا لِهَذَا الْوَصْفِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُقْتَرَنُ بِهَذَا الْإِسْمِ لَازِمًا مَا لَزِمَهُ هَذَا الْإِسْمُ. وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كُرًّا لَمْ يَحْمَلْ خَبثًا. وَرَوَى الشَّيْعَةُ الإِمَامِيَّةُ عَنْ أَثْمَتِهَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ وَوُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ أَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ كُرًّا لَمْ يَنْجَسْ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنْ نَجَاسَةٍ إِلَّا بِأَنْ يَغْيَرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ

المسائل الناصريّة

وأجمعت الشيعة الإمامية على هذه المسألة وإجماعها هو الحجّة فيه.

وأما الكلام في تصحيح الحدّ الذي ذكرناه من الكرّ وتعيينه بالأرطال فالحجّة في صحّته إجماع الإمامية عليه وإجماعها الحجّة وأيضا فإنّ السّافعيّ الذي بخالفنا في تحديده بقلّتين مذهبنا أولى من مذهبه لأنّ القلّة اسم مشترك بين أسماء مختلفة كقلّة الجبل والجرّة ويستعمل أيضا في ذروة كلّ شيء وأعلاه وفي غير ذلك والكرّ يناول شيئا واحداً فإنّ إختلفت مقاديره في البلدان وعادات أهلها فالتحديد به أولى. فإن قيل: قد روى السّافعيّ ما يزيل الاحتمال في ذلك وهو قوله بقلّال هجر قلنا قد ذكر أهل العلم أنّ التحديد بقلّال هجر من جهة الرّأوى وأنه ليس من لفظ النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم على أنّ الإستتراك باق مع هذا اللفظ لأنّ قلّال هجر اسم مبهم يحتمل سائر ما تقدّم ذكره فأما الكرّ وإن كان مختلفاً في تقاديره فليس يختلف ما يقع عليه هذا الاسم كاختلاف ما يقع عليه اسم القلّة ويجرى الكرّ في ما يتناوله مجرى قولنا رجل في أنّه يقع على امرئ واحد غير مختلف في حقيقته وإن اختلف الرّجال في الطّول والقصر والعلم والجهل والأوصاف المختلفة ويجرى اسم القلّة مجرى قولنا شيء في إختلاف ما يتناوله على أنّنا نتمكّن من إستعمال خبر القلّتين ونحمله على الجرّتين الكبيرتين اللّتين ما يسعانه مقدار الكرّ وأصحاب القلّتين لا يمكنهم إستعمال خبر الكرّ لأنّه لا يعرف شيئا من الأكرار يبلغ خمسمائة رطل. فإن قيل: ولا يعرف أيضاً كرا يبلغ ألفاً ومائتي رطل قلنا: الأكرار مختلفة في البلدان وقد ذكر النّاس إختلافها ومبالغها في غادات أهلها وقالوا في الكرّ السّليبيّ: أنّه سدس وعشر العدد فإنّه ألف وتسعمائة رطل وعشرون رطلاً بالبغدادي. فإذا نقصنا من ذلك الرّطل المدنيّ والعراقيّ قارب المبلغ الذي ذكرناه فمن ادّعى أنّ الذي حدّدناه الكرّ غير معروف مبطل على كلّ حال.

المسألة الثالثة:

ولا فرق بين ورود الماء على النّجاسة وبين ورود النّجاسة على الماء وهذه المسألة لا اعرف فيها نصّاً لأصحابنا قولاً صريحاً والسّافعيّ يفرق بين ورود الماء على النّجاسة

كتاب الطهارة

وورودها عليه فباعتبر القلتين في ورود النجاسة على الماء ولا تعبر في ورود الماء على النجاسة وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة ويقوى في نفسى عاجلا إلى أن يقع التأمل لذلك صحه ما ذهب إليه الشافعى والوجه فيه أنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لأدى ذلك إلى أن الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بإيراد كرم من الماء عليه وذلك يسق فدل على أن الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر في القلة والكثرة كما يعتبر في ما يرد النجاسة عليه.

المسألة الرابعة:

الماء إذا خالطه طاهر فغير إحدى صفاته لا يجوز الوضوء به، الصحيح عندنا أن الماء إذا خالطه بعض الأجسام الطاهرة من جامد أو مائع فلم يتخثر به ولم يخرج عن طبعه وجريانه ويسلبه إطلاق اسم الماء عليه فإن الوضوء به جائز ولا اعتبار في الغلبة بظهور اللون أو الطعم أو الرائحة بل بغلبة الأجزاء على حد يسلبه إطلاق اسم الماء ووافقنا على ذلك أبو حنيفة وراعى الشافعى ومالك في ذلك تغيير الأوصاف من لون أو طعم أو رائحة وزعما أن أحد أوصاف الماء متى تغير ولو باليسير من الطاهر لم يجوز الوضوء به.

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه مع إجماع الفرقة المحقة قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا. فنقلنا من الماء عند فقدته إلى التراب من غير واسطة والماء الذى خالطه يسير من زعفران يطلق عليه اسم الماء ولا ينتقل من وجوده إلى التراب وأيضا قوله تعالى: فاغسلوا وجوهكم، عام في كل مانع يتأتى الاغتسال به إلى أن يقوم دليل على إخراج بعضها وليس لأحد أن يدعى أن يسير الزعفران إذا خالطه الماء سلبه إطلاق اسم الماء وذلك أن إطلاق الاسم هو الأصل والتقييد داخل عليه وطار بعده كالحقيقة والمجاز. فمن ادعى زوال الإطلاق في الماء فعليه الدليل. وبعده فإنهم يقولون في ذلك أنه ماء وقع فيه زعفران ولا يضيفونه إليه كما يضيفون الماء المعتصر من الزعفران إليه وما يدل على أن تغيير أحد الأوصاف لا معتبر به. إن الماء الذى يجاوره الطيب الكثير كالمسك وغيره قد يتغير رائحته بمجاورة الطيب ومع هذا فلا خلاف في جواز الوضوء به.

المسائل الناصريات

المسألة الخامسة:

ولا يجوز الوضوء بـسـيء من الأنبذة عندنا إنَّ الوضوء بـسـيء من الأنبذة لا يجوز: لا الثَّيَّة منها ولا المطبوخه ولا التَّبْعَة وهو مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف وأحمد بن حنبل وداود. وأجاز أبو حنيفة التَّوضُّؤ بنبذ التَّمْرِ المطبوخ السَّديد عند عدم الماء. وقال محمد بن الحسن بنوضاً به ويتيمَّم مع فقد الماء فأوجب الجمع بينهما في السَّفر. ودليلنا على صحَّة مذهبنا مع الإجماع المقدم ذكره بل إجماع أهل البيت عليه السلام: فإنَّ لم نجدوا ماءً.. الآية، فنقلنا من الماء إلى التُّراب من غير واسطة وأبو حنيفة يخالف هذا الظَّاهر لأنَّه يجعل بينها واسطة هي التَّبِيد وليس له أن يقول: إنَّ في التَّبِيد ماء فمن وجده كان واجداً للماء ولا يجوز إنتقاله إلى التُّراب وذلك أن ليس كلَّ شيء كان فيه ماء يطلق إسم الماء عليه لأنَّ الخلَّ وماء الورد وسائر المائعات فيها ماء ولا يطلق عليها إسم الماء ويتيمَّم مع وجودها على أنَّه لو تناول التَّبِيد إسم الماء لدخل تحت الآية ويلزم جواز الوضوء بالتَّبِيد مع وجود الماء لأنَّه جار مجراه وقد أجمعوا على خلاف ذلك على أنَّ الأنبذة المسكرة عندنا نجسة ولا يجوز الوضوء بها وهي نجسة وما ليس بمسكر منها فما دلَّ على أنَّ المائعات كالخلَّ وما أنسبه لا يجوز الوضوء بها يدلُّ على أنَّه لا يجوز الوضوء به وقد إستقصينا في كتابنا الخلاف بين سائر الفقهاء الكلام في أنَّه لا يجوز الوضوء بالأنبذة وتكلَّمنا على خبر الجنِّ ووصفناه. فمن أراد الإستقصاء وجده هناك.

المسألة السادسة:

ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل. عندنا إنَّ الماء المستعمل في تطهير الأعضاء والبدن الذي لا نجاسة عليه إذا جمع في إناء نظيف كان طاهراً مطهراً ووافقنا في ذلك الحسن والنخعي والزَّهري والثوري ومالك وداود وقد قيل: إنَّ مالكاً كرهه بعض الكراهية وقال أبو حنيفة وأصحابه: أنَّ الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به، واختلفوا في نجاسته فقال أبو يوسف: هو نجس وروى مثل ذلك عن أبي حنيفة، والصحيح من قول أبي حنيفة أنَّه طاهر غير مطهَّر وهو قول محمد بن الحسين وقال الشافعي: أنَّه طاهر وغير مطهَّر أيضاً وقد

كتاب الطهارة

حكى عنه عيسى بن أبان أنه طاهر مطهر وذلك غير معمول عليه.
والدليل على صحة مذهبنا الإجماع المقدم ذكره وأيضا قوله وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به، وهذا عموم في المستعمل وغيره لأن الاستعمال لا يخرج عن كونه منزلا من السماء وأيضا قوله تعالى فإن لم تجدوا ماء فتييموا والواجد للواء المستعمل واجد لما يتناوله اسم الماء وأيضا قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا فأجاز عز وجل الدخول في الصلاة بعد الاغتسال. ومن اغتسل بالماء المستعمل يتناوله اسم المغتسل بلا شبهة ولا معنى لخلاف من يخالف في أن إطلاق اسم الماء لا يتناول المستعمل ويدعى أنه بالاستعمال قد خرج عن تناول الاسم له وذلك الوصف للواء بأنه مستعمل وصف غير مؤثر فيه ولا يخرج له من تناوله لإسم الماء المطلق ويجرى في ذلك مجرى الماء الشمس والمبرد والمسخن وما يدل أن بالاستعمال لم يخرج عن تناول اسم الماء المطلق حتى يصير في حكم ماء الورد وماء الباقلي أنه لو شربه من حلف أنه لا يشرب ماء لحن باتفاق، ولو شرب ماء الورد لم يحنت وقد استقصينا هذه المسألة أيضا في مسائل الخلاف.

المسألة السابعة:

لا يجوز التوضؤ بالماء المغصوب وتحقيق هذه المسألة أنه لا خلاف بين الأمة في أن استعمال الماء المغصوب قبيح لا يجوز في الشريعة لأنه تصرف في ملك الغير بلا إذنه وليس المراد بقولهم: أنه يجوز التوضؤ به أو لا يجوز هذا المعنى بل المراد بذلك هل يكون من توضؤ بالماء المغصوب وفعل قبيحا بتصرفه فيه واستحق العقاب والدم مزيلا لحده ومسنيحا بذلك الصلاة أو لا يكون كذلك وعندنا أن الوضوء بالماء المغصوب لا يزيل الحدث ولا يبيح الصلاة، وخالف سائر الفقهاء في ذلك وأدعوا أن الوضوء به مجز ومزيل للحدث وإن كان قبيحا.

والدليل على صحة مذهبنا الإجماع المتقدم ذكره وأيضا نقد دل الدليل على أن الوضوء عبادة وقربة وما يستحق به الثواب ولا يجوز التقرب إلى الله واستحقاق الثواب منه بالمعاصي. ولا خلاف أن الوضوء بالماء المغصوب معصية وقبيح وحرام وأيضا فلا

المسائل الناصريات

خلاف في أن نية القربة والعبادة في الوضوء مستنونة مندوب إليها ولا يجوز أن يتقرب إلى الله بالمعاصي والقبائح.

المسألة الثامنة:

ولا يجوز التحرّي في الأواني وإن كانت جهة الطاهر أغلب وهذا صحيح وإليه ذهب أصحابنا وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز التحرّي في الإنائين ويجوز في ما عدا ذلك إذا كانت الغلبة للطاهر وأجاز الشافعي التحرّي في الإنائين وفي ما زاد على ذلك. دليلنا على المنع من التحرّي في الآنية التي يتيقن نجاسة أحدها قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا. وإنما عني بالوجود القدرة على الماء الطاهر والتمكّن منه ومن لا يعرف الشيء بعينه ولا يميزه، فليس يتمكن عنه ولا واجد له ولأنه تعالى لم يذكر التحرّي في الآية بل أمر باستعمال الماء عند وجوده والتراب عند فقده من غير أمر بالتحرّي. فمن أوجبه فقد زاد في الطاهر ما لا يقتضيه.

المسألة التاسعة:

سور السباع نجس. الصحيح عندنا أن سور جميع البهائم من ذوات الأربع والطيور ما خلا الكلب والخنزير طاهر يجوز الوضوء به ويكره سور ما يأكل الجيف والميتة من هذه الجملة وكذلك يكره سور الجلال ويمثل ذلك قال الشافعي وقال مالك أسار جميع الحيوان طاهر وهو مذهب أهل الطاهر. وقال أبو حنيفة وأصحابه سباع ذات الأربع كلّها نجسة وكذلك أسارها ما خلا الهر فإن سورها طاهر إلا أن الوضوء به مكروه وإن فعل أجزأ ولم يكره أبو يوسف سور الهر فأما سور جميع سباع الطير وحشرات الأرض كالفأرة والحية وما أشبهها فتجرى عندهم مجرى سور الهر في كراهية الوضوء به. دليلنا على كراهية سور ما ذكرناه وجواز الوضوء قوله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. وقوله: وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً... الآية وقد علمنا أن شرب البهائم منه لا يخرج منه من أن يكون منزلاً من السماء فيجب بقاؤه على أصل الطهارة. وقد روى أصحاب الحديث نقلاً

كتاب الطهارة

مستقصياً عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سئل فقيل له: أيتوضأ بما فضلت من الحمر فقال: نعم وبما أفضلت السباع. فأما نفى كراهية سور الهرة فالدليل عليه ما روى عن كبشة بنت كعب بن مالك أنها قالت: دخلت على أبي قتادة فسكبت له وضوءاً فأتت الهرة فشربت منه فأكفى لها الإناء فنظرت إليه فقال: أتعجبين إبنة أخي! سمعت رسول الله يقول: الهرة ليس بنجس وهذا صريح في نفى كراهية سورها. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يكفى لها الإناء وكان يتوضأ بسورها.

المسألة العاشرة:

سور المشرك نجس. عندنا أن سور كل كافر بأي ضرب من الكفر كان كافراً نجس لا يجوز الوضوء به وأجاز الوضوء بذلك أبو حنيفة وأصحابه وحكى الطحاوي عن مالك في سور النصراني والمشرک أنه لا يتوضأ به.

دللنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد إجماع الفرقة المحقة قوله تعالى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ. وفي هذا تصريح بنجاسة أسرارهم وروى عبد الله بن المغيرة عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء بسور اليهودي والنصراني فقال لا.

المسألة الحادية عشر:

سور الحمار طاهر. الصحيح عندنا طهارة سور الحمار وجواز الوضوء به وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وأهل الظاهر وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا يجوز الوضوء به وأوجب أبو حنيفة: عند عدم الماء المتيقن طهارة الجمع بين الوضوء بسور الحمار والتميم.

دللنا على صحة مذهبنا إجماع الفرقة المحقة عليه والخبر الذي روينا قبل هذه المسألة عن النبي من إجازته الوضوء بما أفضلت الحمر وليس لهم أن يحملوا لفظة الحمر على الوحشية لأن ذلك تخصيص للعموم بغير دليل ولأن من حرم سور الحمار الأهلي إنما بناه

المسائل الناصريات

على تحريم لحمه وعندنا أن لحمه مباح فسوره تابع للحمه.

المسألة الثانية عشر:

كل حيوان يأكل لحمه، بوله وروثه طاهر. هذا صحيح وهو مذهب مالك والثوري وزفر والحسن بن حي وقال محمد بن الحسين في البول خاصة بمثل قولنا وخالفنا في الروث وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي بول ما يأكل لحمه وروثه نجس كنجاسة ذلك مما لا يؤكل لحمه.

الدليل على صحة مذهبنا إجماع الفرقة المحقة عليه وما رواه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ما أكل لحمه فلا بأس ببوله وفي خبر آخر لا بأس ببوله وسلحه وروى حميد عن أنس أن قوماً من عريضة قدموا على النبي المدينة فاستوهموها فانتفخت أجوافهم فبعثهم إلى لقاح الصدقة ليشربوا من أبوالها فلو كان بولها نجساً لما جاز ذلك. وقوله عليه السلام لعمار إنما يغسل الثوب من البول والدم والمني فدل ظاهره على ما ذكرناه لأن لفظه إنما يقتضي طاهرها التخصيص ونفى الحكم عما عدا المذكور. فإن قيل ففي الخبر ذكر البول، قلنا: ظاهره يدل على أنه لا يغسل من الروث ولم يقل أحد من الأئمة أن الروث طاهر والبول نجس وبالخبر يعلم طهارة الروث وبالإجماع يعلم أن البول مثله فيحمل ذكر البول في الخبر على أن المراد به ما يؤكل لحمه.

المسألة الثالثة عشر:

وبول الصبي الذي لم يطعم نجس كبوله إذا طعم. الصحيح في تقدير هذه المسألة أنه لا خلاف بين العلماء في نجاسة أبوال بني آدم صغيرهم وكبيرهم وإنما اختلفوا في بول الصبي قبل أن يطعم فأوجب قوم فيه الغسل كبول الكبير وذهب آخرون إلى أن الغسل لا يجب وإنما يجب الرش والتضح ومن حكى عن الشافعي أنه ليس بنجس فقدوهم عليه وعندنا أن بول غلام الصغير لا يجب غسله من الثوب بل يصب عليه الماء صباً فإن كان قد أكل الطعام وجب غسله وجائز أن يغسل الثوب من بوله على كل حال

كتاب الطهارة

وقال السَّافَعِيُّ بمِثل مذهبنا ونَصَّ على أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الرَّسَّ، وقال الأَوْزَاعِيُّ: لَا بَأْسَ بِبَوْلِ الصَّبِيِّ مَا دَامَ يَسْرِبُ اللَّيْنُ وَلَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِنَرِكَ غَسْلِهِ وَالْعُدُولِ إِلَى التَّنْضُحِ وَالرَّسِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالنُّوْرِيُّ وَابْنُ حَبَّيْلٍ بَوْلُ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ كِبُولُ الرَّجُلِ يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَلَمْ يَفْرُقُوا فَأَمَّا الَّذِي بَدَّلَ عَلَى نَجَاسِهِ بَوْلُ الصَّبِيِّ مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: إِسْنَنْزَهُوا عَنِ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْمَعْبَرِ هُنَا وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ بَوْلِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَفَوَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعْمَارٌ إِنَّمَا يَغْسِلُ التَّوْبَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْدَّمَ وَالْمَنَى وَلَمْ يَفْصَلْ. وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خَفَةِ بَوْلِ الرِّضِيِّ وَجَوَازِ الْإِفْتِصَارِ عَلَى سَبِّ الْمَاءِ وَالتَّنْضُحِ فَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ وَمَا رَوَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: يَغْسِلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيَنْضُحُ عَلَى بَوْلِ الصَّبِيِّ مَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ وَرَوَى لَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ الْجَوْنِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ فَأَجْلَسَهُ فِي حَجَرِهِ فَبَالَ عَلَيْهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ أَخَذْتَ بَوْبًا وَأَعْطَيْتَنِي إِزَارَكَ لَأَغْسَلَهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا يَغْسِلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيَنْضُحُ عَلَى بَوْلِ الذَّكَرِ وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ غَايَةَ الاسْتِقْصَاءِ.

المسألة الرابعة عشرة:

الْمَنَى نَجَسٌ وَكَذَلِكَ الْمَذْيُ أَمَّا الْمَنَى فَعِنْدُنَا أَنَّهُ نَجَسٌ يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْبَدَنِ وَالتَّوْبُ فَأَمَّا الْمَذْيُ فَعِنْدُنَا أَنَّهُ طَاهِرٌ وَوَافِقُنَا عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنَى خَاصَّةً مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لِأَنَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَإِنْ وَافَقُوا فِي نَجَاسَتِهِ فَإِنَّهُمْ يَوْجِبُونَ غَسْلَهُ رَطْبًا وَيَجْزِي عَنْهُمْ عِنْدَهُمْ فَرَكُهُ يَابَسًا وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يَفْرَكُ وَإِنْ يَفْرَكُ أَجْزَأَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ وَقَالَ ابْنُ حَبَّيْلٍ: لَا يَعَادُ الصَّلَاةُ مِنَ الْمَنَى فِي التَّوْبِ وَيَعَادُ مِنْهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْجَسَدِ وَكَانَ يَفْتَقِرُ مَعَ ذَلِكَ بِفَرَكِهِ مِنَ الثَّوْبِ إِذَا كَانَ يَابَسًا وَيَغْسَلُهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمَنَى طَاهِرٌ وَيَفْرَكُ مِنَ التَّوْبِ فَإِنْ لَمْ يَفْرَكْ فَلَا بَأْسَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنَى إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ إِلَى قَوْلِهِ: رَجَزَ الشَّيْطَانُ، وَرَوَى فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ الْإِحْتِلَامُ فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنَى مِنْ

المسائل الناصريات

وجيهين أحدهما قوله: وبذهب عنكم رجز الشيطان والرجز والرجس والنجس بمعنى واحد يدل على ذلك قوله تعالى: والرجز فاهجر وأراد به عبادة الأوثان فعبر عنها تارة بالرجز وأخرى بالرجس فثبت أن معناهما واحد وإذا سمي الله المنى رجزا ثبتت نجاسته والوجه الثاني من دلالة الآية أنه تعالى أطلق عليه اسم التطهير والتطهير لا يطلق في الشرع إلا لإزالة النجاسة أو غسل الأعضاء الأربعة ويدل على ذلك ما رواه عمار بن ياسر رحمه الله أن النبي قال: إنما يغسل الثوب من البول والدم والمنى وهذا يقتضي وجوب غسله وما يجب غسله لا يكون إلا نجسا وقد نبه على نجاسته من وجه آخر وهو الجمع بينه وبين النجاسات كالدم والبول فأما المذبي فعندنا أنه ليس بنجس ولا ينقض الوضوء وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك إلا أن مالكاً قال في المذبي أنه إن خرج على وجه يخالف العادة وزاد على المعتاد لم ينقض الوضوء والذي يدل على ذلك إجماع الفرقة المحقة وأيضاً فالمذبي بما يعم البلوى به ويكثر ويتردد ظهوره فلو كان نجسا وحدنا لتظاهر الخبر بذلك على وجه لا يمكن دفعه ويعلم ضرورة من دينه عليه السلام كما علم في نظائره من البول والغائط وما جرى مجراها وأيضاً فإن الأصل الطهارة والنجاسة إنما يعلم بالشرع على سبيل التجدد ولم ينقطع عذر بالشرع بوجوب العلم في أن المذبي نجس وأنه ينقض الوضوء وقد روى أصحابنا من طرق مختلفة بأنه طاهر لا ينقض الوضوء وخبر عمار الذي تقدم ذكره يدل على طهارته لأنه روى عنه عليه السلام أن الثوب لا يغسل إلا من أشياء مخصوصة ليس فيها المذبي.

المسألة الخامسة عشرة:

الدم كله نجس عندنا إن دم السمك طاهر لا بأس بقليله وكثيره في الثوب وكذلك ما لا دم له سائل نحو البراغيث والبق وهو مذهب أبو حنيفة وأصحابه، وقال مالك في دم البراغيث: إنه إذا تفاحش غسل وإذا لم يتفاحش لا بأس به، وقال: يغسل دم السمك والدباب وسوى الشافعي بين الدماء كلها في النجاسة وأما دليلنا على طهارة دم السمك فهو بعد إجماع الفرقة المحقة وقوله تعالى: أحل لكم صيد البحر وطعامه يقتضي إباحة

كتاب الطهارة

طاهره وإباحة لكل سمك وطهارة لجميع أجزائه لأن التحليل يقتضى الإباحة من جميع الوجوه ويدل عليه أيضا قوله تعالى: قل لا أجد فيها أوحى إلىّ الى قوله: دما مسفوحا أو لحم خنزير فاخبر تعالى أن ما عدا المسفوح ليس بمحرّم ودم السمك ليس بمسفوح فوجب ألا يكون محرّما ويدل على ذلك أيضا أنه لا خلاف في جواز أكل السمك بدمه من غير أن يسفح منه فلو كان نجسا لما جاز ذلك ألا ترى أن سائر الدماء لما كانت نجسة لم يجوز أكل الحيوان التي هي فيه إلا بعد سفحها وأيضا فلا خلاف في جواز أكل اللحم الذي قد بقى في عروقه أجزاء من الدم فإنه لا يجب أن ينتفى ذلك بالغسل لأنه ليس بدم يسفح وكذلك دم السمك وأيضا فقد اتفقوا على أن الدم الباقي في العروق بعد الذكاة طاهر لا يجب غسله لأنه باقى في العروق بعد الذكاة ويجوز أكله وكذلك دم السمك.

المسألة السادسة عشرة:

الخمر نجسة وكذلك كل شراب يسكر كثيره لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم والذي يدل على نجاستها قوله تعالى: إنما الخمر والميسر... الى قوله: عمل الشيطان، وقد بينا أن الرّجس والرّجز بمعنى واحد في الشريعة فأما الشراب الذي يسكر كثيره فكل من قال: أنه محرّم الشرّب ذهب إلى أنه نجس كالخمر وإنما يذهب إلى طهارته من ذهب إلى إباحة شربه وقد دلت الأدلة الواضحة على تحريم كل شراب أسكر كثيره فوجب أن يكون نجسا لأنه لا خلاف في أن نجاسته تابعة لتحريم شربه.

المسألة السابعة عشرة:

كل حيوان ليس له دم سائل فإنه لا ينجس بالموت وهذا صحيح، عندنا أن كل ما لا نفس له سائلة كالذباب والجراد والزناير وما أشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء إذا وقع فيه قليلا كان أو كثيرا، وأبو حنيفة وافقنا في هذه المسألة وكذلك مالك والشافعي فيها قولان قال في القديم: إنه لا ينجس الماء وفي الجديد أنه ينجسه دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه

المسائل الناصريات

قوله تعالى: لا أجد فيها أوحى إلى... الآية وظاهر هذه الآية يقتضى أنه لا يحرم من المطعومات إلا ما نضمّن ذكره ولم ينضمّن ذكر ما وقع فيه بعض ما لانفس له سائلة من الطعام والشراب فوجب أن يكون مباحا فلو كان نجسا لما أبيح أكله وسريه ولا يلزمنا ما أخرجناه من عموم هذه الآية من المحرمات الكبيرة لأن الدليل اقتضى ذلك ولا دليل فيما اختلفنا فيه يقتضى العدول عن ظاهر الآية فإن قيل: قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وقوله في الآية التي علقت بها أن تكون ميتة فدل على بطلان ما ذكرتموه قلنا ليس الأمر على ما ظننتم لأنه غير مسلم أن اسم الميتة بالاطلاق يتناول ما لا نفس له سائلة من البعوض والبق إذا مات والتعارف ينفع من ذلك على أن تحريمه تعالى الميتة إنما المراد به الأفعال في عين الميتة دون غيرها من أكل وبيع وتصرف وانتفاع والماء الذي مجاوره الميتة ليس بميتة فيجب أن يكون موقوفاً في طهارته أو نجاسته على الدلالة ولم يعدده الله تعالى في المحرمات من المطعومات فيجب أن يكون طاهراً وأيضاً فقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فلبقله ذلك عموم في الحي والميت فدل على أن حصولها في الماء لا ينجسه ولأن المغل يوجب الموت ألا ترى أنه إذا مقلها في طعام شديد الحرارة فانها تموت في الحال، ولم يفصل عليه السلام بين الحار والبارد، وفي خبر آخر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: كل طعام أو شراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فهو الحلال أكله وسريه والوضوء عنه.

المسألة الثامنة عشرة:

كل حيوان لا يؤكل لحمه فلا حكم لذكاته وموته وذكاته سواء، الصحيح عندنا خلاف ذلك لأن ما لا يؤكل لحمه مما ليس بكلب ولا خنزير ولا إنسان تؤثر فيه الذكاة ويخرجه من أن يكون ميتة، ولو مات حتف أنفه لم تجزى بخرى خروج نفسه بإذكاته وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي: ما لا يؤكل لحمه لا يلحقه الذكاة وموته وذكاته سواء، دليلنا على صحة ذلك إجماع الفرق المحقة عليه وأيضاً ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله: ذكاة الأديم دباغه وفي بعض الأخبار ذكاة الأديم دباغه فأقام الذكاة مقام الدباغ فاقتضى

كتاب الطهارة

ذلك أن ما يعمل الدِّبَاغ في تطهيره يعمل الذكاة فيه.

المسألة التاسعة عشرة.

شعر الميتة طاهر وكذلك شعر الكلب والخنزير. هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي أن ذلك كله نجس دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرّر قوله تعالى: ومن أوصافها وأوبارها... الآية فامتّن علينا بأن جعل لنا في ذلك منافع ولم يفرق بين الذكّة والميتة فلا يجوز الإمتنان بما هو نجس لا يجوز الإنتفاع به، وأيضا فإن الشعر لا حياة فيه ألا ترى أن الحيوان لا يألم بأخذه منه كما يألم بقطع سائر أعضائه وأيضا لو كان فيه حياة لما جاز أخذه من الحيوان في حال حياته والإنتفاع به كما لا يجوز ذلك في سائر أجزائه ويقوى ذلك ما روى عنه عليه السّلام من قوله: ما بان عن البهيمة وهي حيّة فهو ميتة والشّعريين منها في حال حياتها ولا يكون ميتة لأنّه لو كان ميتة كان بمنزلة سائر أجزائها ويمنع الإنتفاع به وإذا ثبت أن الشعر والصّوف والقرن لا حياة فيه لم تحلّ الموت وإذا لم تحلّ الموت كانت حياته بعده كحياته قبله وليس لهم أن يتعلّقوا بقوله تعالى: حرّمت عليكم الميتة فإنّ اسم الميتة يتناول الجملة سائر أجزائها وذلك أن الميتة اسم لما يحلّ الموت والشعر لا يحلّ الموت كما لا تحلّ الحياة ويخرج عن الظاهر وليس لأحد أن يقول أن الشعر والصّوف من جملة الخنزير والكلب وهما نجسان وذلك أنه لا يكون من جملة الحيّ إلّا ما تحلّ الحياة وما لا تحلّ الحياة ليس من جملته وإن كان متصلاً به.

المسألة العشرون:

جلد الميتة لا يطهر بالدِّبَاغ وهذا صحيح، وعندنا أنّه لا يطهر جلد الميتة بالدِّبَاغ وخالف سائر الفقهاء في ذلك إلّا ما روى عن أحمد بن حنبل فإنه يمنع من طهارة جلد الميتة بالدِّبَاغ الدليل على صحّة مذهبنا الإجماع المتقدّم ذكره وأيضا قوله تعالى: حرّمت عليكم الميتة واسم الميتة يتناول الجلد قبل الدِّبَاغ وبعده وأيضا ما روى بن أن النبيّ صلى الله عليه وآله قال قبل موته بشهر لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب وهذا صريح في نصرة

المسائل الناصريّات

مذهبنا ويقضى على ما يرويه عنه عليه السّلام من قوله: أيما إهاب به دبغ فقد طهر لأن خبرهم متقدّم وخبرنا متأخّر وخلاف من يخالف في أنّ اسم الإهاب يتناول الجلد قبل الدّباغ وبعده لا يتناوله لا يلتفت إلى مثله فإنه قول من لا يحصل ولا خلاف بين أهل اللّغة في أنّ اسم الإهاب يتناول الجلد في سائر حالاته.

المسألة الحادية والعشرون:

ليس في غسل الإناء من ولوغ الكلب والخنزير عدد محصور وإنما يجب غسله إلى أن يتيقّن التّطهير والتنّظيف. الصّحيح عندنا أنّ الإناء يغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات أولاًهنّ بالتراب وقال أبو حنيفة لا تحديد في غسله كما لا تحديد في إزالة سائر النّجاسات وقال الشّافعيّ يغسل سبّعاً إحداهنّ بالتراب، وذهب مالك إلى أنّ الغسل ليس بواجب ولكنه مستحبّ فإن استعمل لا يكون إلّا سبّعاً وهو مذهب داود، وقال الحسن بن حيّ يغسل سبّعاً والثّامنة بالتراب فأما الذي يدلّ على نجاسته بعد الإجماع المقدّم ذكره فهو أنّ الأخبار المتظاهرة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنه أمر بغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب والأمر يقتضى الوجوب والغسل لا يكون إلّا من نجاسته وفي بعض الأخبار أمرنا بإراقة الماء وكلّ ذلك يدلّ على النّجاسة فمّا روى فيه ما رواه أبو هريرة من أنّ النّبيّ قال إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبّعاً وروى عبيد بن عمير أنّ النّبيّ عليه السّلام قال إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله ثلاث مرّات والذي يدلّ على أنّ تحديدنا بالثلاث أولى مما زاد على ذلك أنه لا خلاف بين أصحاب التّحديد في وجوب الثلاث ومن زاد على هذا العدد كان عليه الدّليل ولا حجة يقطع الغدر فيها زاد على ذلك ولا نأمنك من استعمال أخبارهم بحمل ما زاد على الثلاث على النّدب وهم لا يمكنون من استعمال أخبارنا لأنّ الاقتصار على الثلاث لا يجوز عندهم بحال.

المسألة الثّانية والعشرون:

لا يجوز إزالة النّجاسات من المائعات سوى الماء المطلق. عندنا أنه يجوز إزالة

كتاب الطهارة

التَّجَاسَةُ بِالْمَانِعِ الطَّاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءً، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزَفَرٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ فَأَمَرَ بِتَطْهِيرِ الثَّوْبِ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا إِنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ الطَّهَارَةَ يَتَنَاوَلُ الْغَسْلُ بَغَيْرِ الْمَاءِ لِأَنَّ تَطْهِيرَ الثَّوْبِ لَيْسَ هُوَ بِأَكْثَرَ مِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ مِنْهُ وَقَدْ زَالَتْ بِغَسْلِهِ بَغَيْرِ الْمَاءِ مَشَاهِدَةٌ لِأَنَّ الثَّوْبَ لَا يَلْحَقُهُ عِبَادَةٌ وَأَيْضًا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُسْتَقِظِ مِنَ النَّوْمِ لَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا فَأَمَرَ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْغَسْلِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ سَائِرِ الْمَانِعَاتِ وَأَيْضًا حَدِيثُ عُمَارِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يَغْسِلُ الثَّوْبَ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْدَّمِ وَهَذَا عَمُومٌ فِيهِ يَسْمَى غَسْلًا وَأَيْضًا حَدِيثُ خَوْلَةَ بِنْتِ يَسَارٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ احْثِيهِ ثُمَّ اقْرَضِيهِ ثُمَّ اغْسِلِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ إِطْلَاقَ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَغْسَلُ فِي الْعَادَةِ وَلَا يَعْرِفُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا الْغَسْلَ بِالْمَاءِ دُونَ غَيْرِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا لَوَجِبَ إِلَّا يَجُوزُ غَسْلُ الْبَوْلِ بِمَاءِ الْكَبْرِيتِ وَالنَّفْطِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَمْ يَحِرَّ الْعَادَةُ بِالْغَسْلِ بِهِ فَلِمَا جَازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا بِغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرِ مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْغَسْلِ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْعَادَةِ.

المسألة الثالثة والعشرون:

يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ سِوَى الرِّيحِ فَإِنَّ الْاسْتِنْجَاءَ مِنْ خُرُوجِهَا حَسَنَةٌ وَفَضْلٌ عِنْدُنَا أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَاجِبٌ فَمَنْ تَعَمَّدَ تَرْكُهُ لَمْ يَجِزْ صَلَاتُهُ وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ الْاسْتِنْجَاءُ غَيْرُ وَاجِبٍ وَاخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي وَجُوبِ الْاسْتِنْجَاءِ وَنَفْيِ وَجُوبِهِ وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي نَفْيِ وَجُوبِهِ فَأَمَّا الرِّيحُ فَلَا اسْتِنْجَاءَ فِيهَا لَا وَاجِبًا وَلَا نَدْبًا وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْاسْتِنْجَاءِ بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِلْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِغَائِطٍ وَبَوْلٍ وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَأَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوُجُوبِ وَأَيْضًا مَا رَوَى عَنْهُ

المسائل الناصريّات

عليه السّلام أنه قال لا يكفي أحدكم أن يستنجى بدون ثلاثة أحجار وفي لفظ أخرى لا يجزى أحدكم دون ثلاثة أحجار وأمّا الرّيح فلو كان فيها استنجاء واجب أو مستحبّ مع عدم البلوى بها وكثرة حدوثها ووقوعها لوجب أن يكون النّقل به متظاهراً كما تظاهر في غيره وأيضاً فالأصل أنه لا عبادة والشّرع طار متجدّد وقد علمنا أنّ الاستنجاء من الرّيح شرع فمن ادّعه فعلية الدّلالة ولا دلالة كافية له في ذلك.

المسألة الرّابعة والعشرون:

النّية شرط في صحّة الوضوء. وعندنا أن الطّهارة تفتقر إلى نية وضوء كانت أو تيمّماً أو غسلًا من جنابة أو حيض وهو مذهب مالك والشافعيّ وربيعه وأبي ثور وإسحاق بن راهويه وداد بن حنبل وقال الثّوريّ وأبو حنيفة وأصحابه: إنّ الطّهارة بالماء لا تفتقر إلى النّية، وقالوا جميعاً إلّا زفر: أن التيمّم لا بدّ فيه من نية وقال الحسين بن حيّ: يجزى الوضوء والتيمّم جميعاً بغير نية. دليلنا بعد الإجماع المقدم ذكره قوله تعالى: يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاة الآية، وتقدير الكلام فاغسلوا للصلاة وإنّما حذف ذكر الصلاة اختصاراً أو هكذا مذهب العرب لأنهم إذا قالوا إذا أردت لقاء الأمير فالبس ثيابك وإذا أردت لقاء العدو فخذ سلاحك وتقدير الكلام فالبس ثيابك للقاء الأمير وخذ سلاحك للقاء العدو والغسل لا يكون للصّلاة إلّا بالنّية لأنّ بالنّية يتوجّه الفعل إلى جهة دون غيرها، وأيضاً ما يروى عن النّبيّ من قوله: الأعمال بالنيّات وإنّما لا يرى ما نوى وقد علمنا أن الأعمال قد توجد أجناسها من غير نية فوضح أنّ المراد بالخبر أنّها لا تكون قرينة شرعية مجزية إلّا بالنيّات وقوله عليه السّلام إنّما لا يرى ما نوى يدلّ على أنه ليس له ما لم ينو هذا حكم اللّغة العربية ألا ترى أن القائل إذا قال: إنّما لك درهم فقد نفى أن يكون له أكثر من درهم والذي يدلّ على صحّة ما ذكرناه في لفظة إنّما أنّ ابن عباس كان يذهب إلى جواز بيع الدّرهّم بالدّرهّمين نقداً وبأي نسيئة وخالفه في ذلك وجوه الصّحابة واحتجّوا عليه بنهي النّبيّ عن بيع الدّهب والفضّة فعارضهم بقوله عليه السّلام: إنّما الرّبا في النّسيئة فجعل هذا الخبر دليلاً على أنّه لا ربا إلّا في النّسيئة وقول ابن عباس حجّة فيها طريقه اللّغة وبعد فإنّ

كتاب الطهارة

المخالفين له في هذه المسألة لم يمنعوه عن قوله من طريق اللغة بل من جهة غيرها فدل ذلك على ما ذكرناه وقد استقصينا هذه المسائل غاية الاستقصاء وانتهينا فيها إلى أبعد الغايات في مسائل الخلاف.

المسألة الخامسة والعشرون:

المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء والغسل جميعاً، هذا صحيح وهو مذهبنا ومذهب الحسن البصري والزهرى وربيعه ومالك والسافعي والليث بن سعد والأوزاعي وذهب إسحاق بن راهوية وابن أبي ليلى إلى أنها واجبان في الوضوء والغسل معا وذهب ابن حنبل وأبو ثور إلى أن الاستنشاق واجب فيها والمضمضة غير واجبة فيها وقال داود: الاستنشاق واجب في الوضوء دون المضمضة ولا يجبان في غسل الجنابة وذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه في بعض الروايات عن الليث بن سعد إلى أنها واجبان في الغسل من الجنابة غير واجبين في الوضوء والذي يدل على صحة مذهبنا بعد الإجماع المتقدم ذكره ما روى عن أم سلمة أنها قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله: إنى امرأة أشد ضفر رأسى فأنقضه في الغسل من الجنابة فقال عليه السلام: إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من الماء وتفيضى الماء عليك فإذا أنت فعلت ذلك فقد طهرت فبين عليه السلام أن الأجزاء واقع بغير المضمضة والاستنشاق شرع فمن ادّعاه كان عليه الدليل ولا دليل في ذلك يقطع العذر وقد سقط بهذه الجملة إذا توّملت خلاف كل من حكينا خلافه في هذه المسائل ومن أراد الاستقصاء رجع إلى ما أمليناه في مسائل الخلاف فإن الكلام في هذه المسألة مستقصى هناك .

المسألة السادسة والعشرون:

تخليل اللحية واجب كثة كانت أو رقيقة الصحيح عندنا أن الأمرد وكل من لا شعر له على وجهه يجب عليه غسل وجهه وحدّ الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محادر الذقن طولاً ومادارت السبابة والإبهام والوسطى عرضاً فمن كان ذا لحية كثيفة يغطي

المسائل الناصريّات

بشرة وجهه وما لا يظهر مما تغطيه اللحية لا يلزمه إيصال الماء إليه ويجزيه إجراء الماء على اللحية من غير إيصال إلى البشرة المستورة ووافقنا الشافعي في ذلك إلا في حدّ الوجه فأنّه حدّه في كتاب الأمّ بانه من قصاص شعر الرأس وأصول الأذنين إلى ما أقبل من الذقن واللّحيين وحدّه المزنيّ بانه من منابت شعر رأسه وأصول أذنيه ومنتهى اللّحية إلى ما أقبل وجهه وذقنه، وقال أبو حنيفة يلزمه غسل ما ظهر من الوجه ومن اللّحية ربعها، وقال أبو يوسف يلزمه إمرار الماء على ما ظهر من بشرة الوجه، فأما ما غطاه الشعر فلا يلزمه إيصال الماء إليه ولا إمراره على الشعر الثابت عليه، وقال أبو ثور يلزمه غسل بشرة الوجه وإن كان الشعر قد غطاه وأشار المزنيّ في بعض كتبه إلى هذا والذي يدلّ على تخليل اللّحية الكثيفة وإيصال الماء إلى البشرة لا يلزم بل يكفي إجراء الماء على الشعر الثابت بعد إجماع الفرقة. قوله تعالى: فاغسلوا وجوهكم والذي يواجهه هو اللّحية دون البشرة لأنّ الشعر قد غطّاها فبطلت المواجهه فيها وأيضاً لا خلاف في أنّ الوجه اسم لما يقع المواجهه به وإنّما الخلاف وقع في أنّه هل كلّما يواجهه به وجه أم لا وقد علمنا أنّ باطن اللّحية وبشرة الوجه المستورة بالوجه ليس مما يواجه به فلا يلزم التخليل فأما الحجّة على أبي حنيفة وأبي يوسف فهي قوله تعالى: فاغسلوا وجوهكم ومن غسل بعض بشرة وجهه وبعض ما على البشرة من شعر لحيته لم يغسل جميع وجهه والآية يقتضي غسل جميع الوجه وأما الدليل على صحّة حدّنا في الوجه فهو بعد الإجماع المقدّم ذكره أنه لا خلاف في أن ما اعتبرناه في حدّنا هو من الوجه ويجب غسله وإنّما الخلاف فيما زاد عليه ومن ادّعى زيادة على المجمع عليه كان عليه الدليل.

المسألة السابعة والعشرون:

غسل العذار واجب بعد نبات اللّحية كوجوبه قبل نباتها هذا غير صحيح والكلام فيه قد بيّناه في تخليل اللّحية والكلام في المسألتين واحد لأنّنا قد بيّنا أنّ الشعر الكثيف إذا علا البشرة لا ينتقل الفرض إليه.

كتاب الطهارة

المسألة الثامنة والعشرون:

يدخل المرفقان في الوضوء وهذا صحيح، وعندنا أن المرافق يجب غسلهما مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء إلا زفر بن الهذيل وحده. وحكى عن أبي بكر بن داود الأصفهاني مثل قول زفر في هذه المسألة دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الفرقة المحقة وأيضاً قوله تعالى: وأيديكم إلى المرافق ولفظة إلى قد تستعمل الغاية وتستعمل أيضاً بمعنى مع وكلا الأمرين حقيقة قال الله تعالى: ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أراد بخلاف مع أموالكم وقال تعالى حاكياً عن عيسى: من أنصاري إلى الله أراد مع الله وتقول العرب ولي فلان الكوفة إلى البصرة وإنما يريدون مع البصرة من غير التفات إلى الغاية ويقولون أيضاً فلان فعل كذا وأقدم على كذا هذا إلى ما فعله من كذا وكذا وإنما يريدون مع ما فعله وبعد فان لفظة إلى إذا احتملت الغاية واحتملت أن تكون بمعنى مع فحملها على معنى مع أولى لأنه أعم في الفائدة وأدخل في الاحتياط لفرض الطهارة وشبهه من أخرج المرافق من الوضوء أنه جعل إلى للغاية والحد وظن أن الحد لا يدخل في المحدود وهذا ليس صحيح لأننا قد بينا أن لفظة إلى مشتركة بين الغاية وغيرها ولو حملت على الغاية لكان دخول المرافق واجباً لأنه أولى في باب الاستظهار للفرض والاحتياط له ولأن الحد قد حصل يقيناً فلا يجوز إسقاطه بالشك وإذا كان دخول الغاية والحد أو خروجها مشكوكاً فيه وجب إدخال المرافق له مع الشك وحصول اليقين.

المسألة التاسعة والعشرون:

لا يجوز الغسل من المرفق إلى الكف، وعندنا الصحيح خلاف ذلك وأن الابتداء من المرفقين إلى أطراف الأصابع ويكره استقبال الشعر والابتداء بالأصابع وفي أصحابنا من أوجب ذلك ذهب إلى أنه متى ابتدئ بالأصابع وانتهى إلى المرفقين لم يرتفع ومن عدا فقهاء الشنعة يجعل المتوضئ مخيراً بين الابتداء بالأصابع أو المرفق ولا يرى لأحد الأمرين مزية على الآخر دليلنا على صحة مذهبنا الإجماع المتقدم ذكره وأيضاً ما روى عنه عليه السلام من أنه توضأ مرة مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به فلا يخلو من أن يكون ابتدئ

المسائل الناصريّة

بالمرفق أو الأصابع فإن كان ابتدئ بالمرفق فهو الذي ذهبنا إليه وإن كان بالأصابع فيجب أن يكون على موجب ظاهر الخبر أنه من ابتدئ بالمرفق لا يقبل صلاته واجمع الفقهاء على خلاف ذلك ولا اعتبار لمن تجدد خلافه في هذه المسألة فواجب الابتداء بالأصابع لأن الإجماع سابق له ولأنه بنى ذلك على أن إلى بمعنى الغاية والحد وإن الحد خارج عن المحدود وقد بينا اشتراك هذه اللفظة.

المسألة الثلاثون:

فرض المسح متعين بمقدّم الرأس والهامة إلى الناصية هذا صحيح وهو مذهبنا وبعض الفقهاء يخالفون في ذلك ويجوزون المسح مع الاختيار على أيّ بعض كان من الرأس والدليل على صحة مذهبنا الإجماع المقدم ذكره وأيضاً فلا خلاف بين الفقهاء في أن من مسح على مقدّم الرأس فقد أدى الفرض وأزال الحدث وليس كذلك من مسح مؤخر الرأس فما عليه الإجماع أولى وأيضاً فإن الحدث متيقّن وإزالته بمتيقّن أولى ومن مسح مقدّم رأسه أزاله بيقين وليس كذلك من مسح غير هذا الموضع.

المسألة الحادية والثلاثون:

المسح على الرجلين إلى الكعبين هو الفرض وهذا صحيح، وعندنا أن الفرض في المسح في الرجل المسح دون الغسل فمن غسل لم يجزه وقد روى القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي العالية والشعبي وغيرهم، وكان الحسن بن أبي الحسن البصري يقول التخيّر بين المسح والغسل وهو مذهب محمد بن جرير الطبري وأبي عليّ الجبائي وقال من عدا من ذكرناه من الفقهاء أن الفرض هو الغسل دون المسح دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وأوجب على الوجوه بظاهر اللفظ الغسل ثم عطف الأيدي على الوجوه وأوجب لها بالعطف مثل حكمها فصار كأنه قال: واغسلوا وجوهكم واغسلوا أيديكم ثم أوجب مسح الرؤوس بصريح اللفظ كما أوجب غسل

كتاب الطهارة

الوجه كذلك ثم عطف الأرجل على الرأس فوجب أن يكون لها في المسح مثل حكمها بمقتضى العطف ولو جاز أن يخالف في الحكم المذكور الرأس الأرجل جاز أن يخالف حكم الأيدي في الغسل الوجه وروى أمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه توضأ ومسح قدميه ونعليه وروى عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله فمسح على رجليه وروى عنه أيضاً أنه قال: ان في كتاب الله المسح وبأبي الناس إلا الغسل وقد روى مثل ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ما نزل القرآن إلا بالمسح وروى عن ابن عباس أيضاً أنه قال: غسلتان ومسحتان وهذه الأخبار التي ذكرناه مما رواها مخالفونا من الفقهاء وسطروها في كتبهم فليس لهم أن يقولوا: إننا مانعها فأما ما تختص بروايته في وجوب مسح الرجلين فهو أكثر السبل والليل ومن أن يحصى كثرة وليس لأحد أن يحمل خفض الرأس على المجاورة كما قالوا جحزب خرب لأن ذلك باطل من وجوه: أولها: أنه لا خلاف بين أهل اللغة في أن الإعراب بالمجاورة شاذ نادر لا يقاس عليه وإنما ورد في مواضع لا يتعدى إلى غيرها وما هذه صورته لا يجوز أن يحمل كتاب الله تعالى عليه، وثانيها: أن كل موضع أعرب بالمجاورة مفقود فيه حرف العطف الذي تضمنته الآية ولا مجاورة مع حرف العطف لانه حائل بين الكلامين مانع من تجاورهما ألا ترى أنه لما أن أعربوا جحزب خرب بالمجاورة كان اللفظان متجاورين متقاربين من غير حائل بينها وكذلك قول الشاعر: كبير أناس في نجاد مزمل، لأن المزمل من صفات الكبير لا التجاد فلما جرّوه بالمجاورة كان اللفظان متجاورين بلا حائل من العطف، وثالثها: أن الإعراب بالجوار إنما يستحسن بحيث ترتفع الشبهة في المعنى ألا ترى أن الشبهة زائلة في كون خرب من صفات الضب وأنه من صفات الجحر وكذلك لا شبهة في أن الوصف بمزمل راجع إلى الكبير لا إلى التجاد وليس هكذا الآية لأن الأرجل يصح أن يكون فرضها المسح كما يصح أن يكون الغسل والشك واقع فلا يجوز إعرابها بالمجاورة مع وقوع اللبس والشبهة فإن قيل: كيف اعتمدتم على القراءة بالجر في الأرجل وقد قرئت بالنصب والنصب موجب لغسل الأرجل قلنا القراءة بالنصب أيضاً يقتضى المسح لأن موضع الرأس في العربية موضع نصب لوقوع الفعل الذي هو المسح وإنما جرّ الرأس بالباء

المسائل الناصريّات

الرّائدة وعلى هذا لا ينكر أن يعطف الأرجل على موضع الرّؤوس لالفظها فتنتصب وإن كان الفرض فيها المسح كما كان في الرّؤوس والعطف على الموضع جائز مشهور عند أهل العربيّة الا ترى أنّهم يقولون لست بقائم ولا قاعداً فينصبون قاعداً على موضع قائم لالفة وقد يقولون حشيت بصدرة وصدر زيد وأن زيدا في الدار وعمر وعمر فرغ عمر على الموضع لأنّ أن وما عملت فيه في موضع رفع ومثله قوله تعالى: ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم على موضع فلا هادي له لانه موضع جزم قال الشاعر: معاوى أنا بشر فاسجح- فلسنا بالجبال ولا الحديداء فنصب الحديد على الموضع وقال الآخر: هل انت باعث دينار لحاجتنا او عند رب اخاعون بن محراق، وانما نصب عند رب لان حق الكلام هل انت باعث ديناراً حمل على الموضع لاللفظ وهذه المسألة ايضا مما استقصيناه واستوفيناه الكلام فيه في مسائل الخلاف فمن اراد بلوغ الغاية في معنى هذه الاية رجع الى الموضع الذى ذكرناه.

المسألة الثانية والثلاثون:

الدّلك شرط في صحة الوضوء عندنا ان امرار اليد على الجسد في غسل الجنابة غير واجب وكذلك في الوضوء وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي والشافعي وقال مالك لا يجزيه حتى يدلك ما يغسله ويمريده عليه وهو مذهب الزّيدية دليلنا بعد اجماع الفرقة المحقة قوله تعالى: حتى تغتسلوا وقوله تعالى: فاغسلوا وجوهكم ولا شبهة في انه يسمّى مغتسلًا وان لم يدلك بدنه ومريده عليه وقوله عليه السلام اما انا فاقبض على رأسى - وسائر بدنى فاذا فعلت ذلك فقد طهرت فبين وقوع الكفاية والطهارة بهذا الغسل دون امرار اليد وقوله عليه السلام لأمّ سلمة إنّما يكفيك أن تحتى على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض الماء عليك واذا انت فقد طهرت وقوله عليه السّلام اذا وجدت الماء فامسسه جلدك ومن اغتسل ولم يمر يده قد امس الماء جلده.

المسألة الثالثة والثلاثون:

التوالى واجب في احد الوجهين عندنا ان الموالات واجبة بين الوضوء ولا يجوز التفريق ومن فرق بين الوضوء مقدار ما يحجب معه غسل العضو الذى انتهى إليه وقطع

كتاب الطهارة

الموالة منه في الهواء المعتدل وجب عليه إعادة الوضوء وهو القول المتقدم للشافعي وبه قال الاوزاعي في بعض الروايات وربيع بن ابي عبد الرحمن وابن حنبل وقال مالك وابن ابي ليلى والليث بن سعد: من فرّق متعمداً وجب عليه ان يستأنف وان فرّق بعذر جاز ان يبني عليه والتفريق المتعمد عنده ان يغسل وجهه ولا يغسل يديه مع وجود الماء ويمكنه منه حتى يحف الماء على وجهه والتفريق بالعذر ان ينقلب الماء او يجد منه دون الكفاية فيتشأغل بطلب الكفاية وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز تفريق الوضوء وهو مذهب سعيد بن المسيّب وعطا والحسن والثوري وداود، به قال الشافعي في الجديد وروى ايضا عن الاوزاعي دليلنا على وجوب الموالة بعد الاجماع المتكرر ذكره، ماروى عنه عليه السلام من انه توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلا يخلو من ان يكون عليه السلام والى بين الوضوء او لم يوال فان لم يكن والى ادى ذلك ان الوضوء مع الموالة لا تقبل الصلاة به وهذا خلاف الاجماع فثبت انه عليه السلام والى وبين ان خلافة لا يجوز وروى ابو داود في كتاب السنن عنه عليه السلام انه رأى رجلاً توضأ وفي قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء وامره عليه السلام بان يعيد الوضوء والصلاة ومن قال ان الامر على الفور وهو الظاهر في الشريعة يمكن ان يستدل بالاية على وجوب الموالة وانه بعد غسل وجهه مأمور على الفور بغسل يديه وكذلك باقى الاعضاء.

المسألة الرابعة والثلاثون:

لا يجوز المسح على الخفين مع القدرة على غسل الرجلين ومن مسح مقلّداً أو مجتهداً ثم وقف على خطائه وجب عليه إعادة الصلاة هذا صحيح ولا يجوز عندنا المسح على الخفين ولا الجورين ولا الجرموقين في سفر ولا حضر مع الاختيار وقد وافقنا في ذلك جماعة من السلف فيهم صحابة وتابعون واختلفت الرواية عن مالك فروى ابن القسّم عنه ضعف المسح على الخفين وحكى ابن المنذر عن بعض اصحاب مالك ان الذى استقر عليه مذهب مالك انه لا يجوز المسح على الخفين وقد روى عنه جوازه الا انه لم يجد في ذلك حداً كما حدّ غيره من الفقهاء وسوى بين المقيم والمسافر وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي

المسائل الناصريّة

وابن حنّ والشافعي وداود بالمسح على الخفين دليلنا على صحة ماذهبنا اليه بعد الاجماع المتكرر قوله تعالى: **وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ** فاجب تعالى إيقاع المسح على ما هو رجل على الحقيقة وقد علمنا ان الخف لا يسمى رجلاً في لغة ولا شرع ولا عرف كما ان العمامة لا تسمى رأساً والبرقع لا يسمى وجهاً وليس لهم ان يعترضوا بقول القائل وطأت كذا رجلى وان كان لباساً للخف لان ذلك مجاز واتساع بلاخلاف والمجاز لا يحمل عليه الكتاب الا بدليل قاهر ويدل على ذلك ايضا ما روى عنه عليه السلام من انه توضى مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولا خلاف انه اوقع الفعل في تلك الحال على الرجل دون الخفين فوجب مطابقة الخبر الا يجوز ايقاعه على غيرهما وليس لاحد ان يدعى في الاية وهذا الخبر جميعا انها انما يتنا ولا ن من كان ظاهر الرجل دون لباس الخف لان ذلك تخصيص العموم بغير دليل ويدل على ذلك ايضا ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام من انه قال نسخ الكتاب المسح على الخفين. رواية اخرى ما بألى مسحت على الخفين او على ظهر غير الفلاة ولم نر احداً من الصحابة خالفه في ذلك او اعترض قوله بانكار مع ظهوره وروى عن ابن عباس انه قال سبق كتاب الله المسح على الخفين ولم ينكر ذلك احد عليه وروى عن عايشة انها قالت لان تقطع رجلاى بالمواسى، احب الى من ان امسح على الخفين ولم نعرف اداً لقولها او منكرها عليها فاما الاخبار التي رووها من ان النبي صلى الله عليه وآله مسح على خفيه وابع المسح على الخفين فلا يعارض ظاهر الكتاب لان نسخ الكتاب او تخصيصه بها ولا بد من احدهما غير جائز ولنا ايضا على سبيل الاستظهار ويحملها على ظاهر الضرورة اما لبرد شديد يخاف منه على النفس او الاعضاء او لعدو مرهق والضرورة يبيح ذلك عندنا وهذه المسألة ايضا مما استقصيناه في مسائل الخلاف فمن اراد استيفائها اصابه هناك وأما من مسح مقلداً او مجتهداً اذا وقف على خطائه بعد ذلك فلا شبهة في انه يجب عليه اعادة الصلاة لانه ما أدى الفرض لان الله تعالى اوجب عليه تطهير رجليه فطهر غيرهما.

كتاب الطهارة

المسألة الخامسة والثلاثون

النوم بمجرد حدوثه ولا يعتبر احوال النائم هذا صحيح وعندنا ان النوم الغالب على العقل والتميز ينقض الوضوء على اختلاف حالات النائم من قيام وقعود وركوع وسجود ووافقنا على ذلك المزي وقال ابو حنيفة وأصحابه لا وضوء من النوم الاعلى من نام مضطجعا او متوكيا فاما من نام قائما او راکعا او ساجدا او قاعدا سواء كان في الصلاة او غيرها فلا وضوء عليه وروى عن ابو يوسف ان تعمد النوم في السجود فعليه الوضوء وقال ابن حنبل والثوري لا وضوء الا على من نام مضطجعا وهو مذهب داود وقال مالك من نام ساجدا او مضطجعا يتوضا ومن نام جالسا فلا وضوء عليه الا ان يطول فيفرق بين القاعد بين القليل من النوم والكثير وهو مذهب ابن حنبل وقال الليث اذا تصنع النوم جالسا فعليه الوضوء ولا وضوء على القائم والجالس اذا غلبهما النوم وقال الشافعي من نام في غير حال القعود وجب عليه الوضوء فاما من نام قاعدا فان كان زايلا غير مستوى الجلوس لزمه الوضوء وان كان متمكنا من الارض فلا وضوء عليه وروى عن الاوزاعي انه قال لا وضوء من النوم فمن توضأ منه ففضل اخذ به وان تركه فلا حرج ولم يذكر عنه الفضل بين احوال النائم وقد حكى عن قوم من السلف نفى الوضوء من النوم كابى موسى الاشعري وعمر بن دينار وحيد بن الاعرج ومتى دللنا على وجوب الوضوء من الاستعداد في النوم على طريق العموم فقد ردنا على جميع المخالفين في هذه المسألة دليلنا على ذلك الاجماع المتقدم ذكره وقوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةِ وقد نقل أهل التفسير جميعا ان المراد بالآية اذا قمتم من النوم وان الآية وردت على سبب معروف يقتضى تعلّقها بالنوم فكانه تعالى قال اذا قمتم الى الصلاة من النوم فتوضؤوا وهذا يوجب الوضوء من النوم على الاطلاق وايضا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ. وفي خبر آخر العينان وكاء السه فإذا تأملت العينان استطلق الوكاء وأيضا ما رواه صفوان بن غسان المرادى أنه قال كان رسول الله يأمرنا إذا كنّا سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهنّ ليس من الجنابة لكن من بول وغائط ونوم وظاهر هذه الاخبار يدل على وجوب الوضوء من كلّ نوم من غير مراعاة الاختلاف في الاحوال وليس لاحد

المسائل الناصريّات

ان يصرف ذكر النوم في الاخبار التي ذكرناها الى المعهود المألوف وهو نوم المضطجع دون القائم والراكم ويدعى ان القائل اذا قال فلان نام لا يعقل من اطلاقه الا النوم المعتاد دون غيره وذلك ان الظاهر يقتضى عموم الكلام بلا دلالة وبعد فغير مسلم ان القائل اذا قال نام فلان انه يفهم من اطلاقه الاضطجاع وان فهم ذلك في بعض الاحوال فبقريئة هو دلالة على انه لا خلاف بيننا وبين من راعى اختلاف الاحوال في النوم ان قوله من نام فليتوضأ يتناول نوم المضطجع في كل وقت من ليل او نهار ولا يختص بالاوقات المعهود فيها النوم حتى يدعى مدع انه يختص بليل او توسط نهار لان ما عدا ذلك من اوقات النهار ليس بمعهود فيه فكما انا نحمله على عموم الاوقات التي يقع فيها النوم ولا نراعى ما يعهد فيه النوم فكذلك نحمله على جميع الاشكال والهيئات التي ينام النائم عليها ولا يراعى في ذلك عادة مالوفة وايضا ماروته عائشة عنه عليه السلام انه قال من استجمع نوماً فعليه الوضوء وفي خبر اخر اذا استثقل احدكم يوماً فليتوضأ فاما الاخبار التي رووها عن النبي عليه السلام في نفى الوضوء من النوم فاذا نحملها اذا تقبلناها على نوم لا استثقال معه وانما هو بتهوم وسنة خفيفة وقد استقصينا الكلام في هذه المسئلة لنا وعلينا في مسائل الخلاف

المسألة السادسة والثلاثون

فعل الكبيرة حدث هذا غير صحيح عندنا وعند جميع الفقهاء بلا خلاف في نفسه وعلى هذا اجماع الفرقة المحقة بل اجماع الامة كلها ومن تجدد خلافه في ذلك فالاجماع قد سبقه ولا يتقبل من الرواة ان فعل المعاصي في ايام النبي صلى الله عليه وآله اوفى ايام الصحابة والتابعين وقد اختلفوا في كثير من الاحداث عُدَّ حدثاً في نفسه وانه ينقض الطهر وبعد فقد بينّا ان ما يعم به البلوى ويتكرر حدوثه لا بد من ايراد بيان حكمه مورداً يقطع العذر ويبلغ الصدر على هذا عولنا في ام مس الذكر لا ينقض الوضوء ولو كان فعل المعصية حدثاً في نفسه لوجب ان يرد ذلك وروداً يقطع العذر ويوجب العلم ويشترك فيه الخاص والعام كما وجب في امثاله على ان الامة مجمعة على ان الاحداث كلها ما خرجت من البدن، ثم اختلفوا فيها يخرج من السبيلين فراعى قوم كونه معتاداً وافرقت بينه و ما ليس

كتاب الطهارة

باعتقاد ولا احد منهم انبت حدنا ينقض طهرا لا يخرج من البدن ولا يعترض على هذه الجملة النوم والجنون والاغباء لان ذلك كله اذا غلب على التمييز لا يومن معه الحد حدنا في نفسه والمعاصي خارجة عن هذه الجملة فكيف يجعل احدا على انه يلزم على هذا المذهب ان يكون من عصي باعتقاد مذهب فاسد لا يصح وضوءه مادام مصرًا على هذه المعصية لان الدليل قد دل على ان جنس الاعتقاد لا يبقى وانما يستمر كون المعتقد معتقدًا باعتقادات يحددها في كل حال واذا كان من ذكرناه يحدد في كل حال اعتقادات هي معاصٍ وكبائر لم يصح له وضوء وهذا يوجب الاتصاف بالصلاة ولا الوضوء ممن هذه حاله وقد علم خلاف ذلك وايضا فان المصرُّ على المعاصي هو الذي يحدد مع الذكر لها العزم على فعلها والعزم على المعصية معصية وهذا يوجب الاتصاف بالوضوء مصر على المعاصي ولاصلاته ولا احد من الامة يبلغ الى هذه الحال.

المسألة السابعة والثلاثون

كل حركة كانت معصية انقضت الوضوء والكلام في هذه المسألة هو الكلام الذي تقدمها فلامعنى لاعادته.

المسألة الثامنة والثلاثون

لاتزول طهارة متيقنة بحدث مشكوك هذا صحيح وعندنا ان الواجب البناء على الاصل، طهارة كان او حدثا فمن شك في الوضوء وهو على يقين من الحدث وجب عليه الوضوء ومن شك في الحدث وهو على يقين من الوضوء بنى على الوضوء وكان على طهارته وهو مذهب الثوري والاوزاعي وابن حنبل وابي حنيفة واصحابه والشافعي وقال مالك ان استولى الشك وكثر منه بنى على اليقين مثل قولنا فان لم يكن كذلك وشك في الحدث بعد يقينه بالوضوء وجب ان يعيد الوضوء دليلنا على صحة ماذهبنا اليه الاجماع المتكرر ذكره وايضا مارواه عبد الله بن زيد الانصاري قال شكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله الرجل يخيل اليه الشيء وهو في الصلوة فقال عليه السلام لا ينفتل عن صلاته حتى يسمع

المسائل الناصريات

صوتا او يجدر بحا وروى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا كان احدكم في المسجد فوجد بين إلتيه فلا ينصرف حتى يجدر بحا او يسمع صوتا وفي خبر آخوان الشيطان ياتى احدكم وهو في الصلاة فينفخ بين إلتيه فيقول احدثت احدثت فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجدر بحا وكل هذه الاخبار توجب اطراح الشك والبناء على اليقين ولم يفرق في جميعها بين ان يعرض ذلك مرة او مرارا وتعلقهم بقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ليس بشيء وهذا الخبر دليلنا في المسئلة لان ما يريبه الشك والذي لا يريبه هو اليقين فيجب ان يعمل على اليقين وهو الوضوء بطرح الشك

المسألة التاسعة والثلاثون

خروج المني من غير شهوة لا يوجب الاغتسال. عندنا ان خروج المني يوجب الاغتسال على جميع الوجوه واختلاف الاحوال بشهوة ودفق او بغير ذلك وقبل الغسل او بعده وسواء بال قبل ذلك او لم يبيل وهو مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه المني لا يوجب الاغتسال الا ان يخرج على وجه الدفق والشهوة ثم اختلفوا فيمن جامع واغتسل ثم خرج منه شيء فقال ابو حنيفة ومحمد ان كان بعد البول فلا غسل عليه وان كان قبل البول فعليه الغسل وقال ابو يوسف ليس عليه غسل، بال او لم يبيل اذا خرج بعد الدفقة الاولى وبه قال مالك دليلنا بعد الاجماع المتكرر ما روى عنه عليه السلام من قوله الماء من الماء وظاهر ذلك يقتضى ايجاب الغسل من الماء على اختلاف احواله واسم الماء يتناول المني عرفا وشرعا في انه حمل جميع الفقهاء هذا الخبر على ان المراد به المني وايضا ما روى عن أم سلمة قالت يا رسول الله اذا رأت المرأة الماء تغتسل فقال عليه السلام نعم اذا رأت ولم تفرق بين الاحوال فوجب ان يكون على عمومته وروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يقول انما الغسل من الماء الاكبر وايضا فقد اتفقنا على ان النائم اذا خرج منه المني لزمه الغسل ذكر الاحتلام او لم يذكره وجاز ان يكون المني خرج في حال النوم من غير شهوة وهذا يدل على ان الاعتبار في وجوب الاغتسال خروج المني.

كتاب الطهارة

المسألة الاربعون

التقاء الختانين يوجب الغتسال وان لم يكن معه انزال هذا صحيح وعندنا ان الختانين اذا التقيا وغابت الحشفة وجب الغسل، انزل ام لم ينزل وهو مذهب جميع الفقهاء الا داود فانه اعتبر في وجوب الغسل الانزال والذي يدل على صحة مذهبنا بعد الاجماع المتقدم مارواه الزهري عن سهل بن سعيد انه اخبر ان ابي بن كعب رخص في بدئ الاسلام للمجامع ان يتوضأ ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله بالغسل وايضا فقد كانت الصحابة اختلفت في هذا الباب فقال جمهورهم مثل ما حكيناه من مذهبنا وقالت الانصار الماء من الماء فارسلوا ابا سعيده الخدري الى عايشة فسألتها فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا التقا الختان وغابت الحشفة وجب الغسل فعلته انا ورسول الله فاغتسلنا ورجعوا الى قولها وقال عمر بن الخطاب خالف احد بعد هذا جعلته نكاحا لا وقال لزيد بن ثابت لو افتيت بعد هذا خلافة لا وجعتك وايضا فان التابعين اجمعوا بعد الاختلاف المتقدم من الصحابة على ما كررناه وسقط حكم الاختلاف المتقدم والاجماع بعد الخلاف على احد القولين يزيل حكم الخلاف ويصير القول اجماعا

المسألة الاحدى والاربعون

الوضوء قبل الغسل فرض وبعده نفل. والصحيح عندنا خلاف ذلك والذي نذهب إليه ان يستباح بغسل الجنابة الصلاة وان لم يجدد المغتسل وضوء وهو مذهب الفقهاء دليلنا على صحة قولنا بعد اجماع الفرقة المحقة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة و انت سكارى الى قوله حتى تغتسلوا فمنع الجنب من الصلاة وجعل الغتسال الحد والغاية فيجب لمن اغتسل ان تحل له الصلوة وايضا ماروى عن ام سلمة انها قالت يا رسول الله انى امرأة اشد ضفر رأسى الى قوله طهرت وقد مضى فاطلق القول بطهارتها عند افاضة الماء فدل على أنه يجوز لها استباحة الصلاة لأن من يجب عليه الوضوء لا يقال له أنه قد طهر على الاطلاق فان تعلق من خالفنا في ذلك بان الله امر المحدث بالوضوء بقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الى قوله الى الكعبين ثم امر الجنب بالغسل بقوله وان كنتم

المسائل الناصريّات

جنبنا فاطهروا فمن كان محدثا جنبنا وجب عليه الامر ان جميعا قلنا له اما الايتان لاحجة لكم فيها لان الله تعالى لما قال اذا قمتم الى الصلاة لم يكن بدّ من اغبار حدثاً يتعلق به وجوب الوضوء لان الوضوء لايجب بالقيام الى الصلاة ولا بارادة القيام اليها وليس مخالفونا بان يضمرّوا وانتم محدثون على كل حال باولى منا اذا اضمرنا وانتم محدثون الحدث الذي لاينضم اليه الجنابة لان لفظ الظاهر لا يقتضى قوهم ولا قولنا وانما يكون حجة لهم ولنا بالاخبار الذى ليس هو لفظ الاية فاذا لاحجة في ظاهرها لهم واذا قمنا مقامهم في الاخبار وهى دليلهم سقط استدلالهم بها على ان اضمارنا اولى من اضمارهم بالادلة التى تقدمت.

المسألة الثانية والاربعون

يجزى فى الوضوء والغسل ما اصاب البدن من الماء ومثل الدهن قد روى اصحابنا عن ائمتهم عليهم السلام مثل هذا اللفظ بعينه والذى يجب ان يعول عليه ان الله تعالى امر فى الجنابة بالاغتسال وفى الطهارة الصغرى بغسل الوجه واليدين فيجب ان يفعل المتطهر من الجنابة والمتوضى ما يسمى غسلا ولا يقتصر على ما يسمى مسحاً ولا يبلغ الغسل فاما الاخبار الواردة بانه يجزىك ولو مثل الدهن فانها محمولة على دهن يجزى على العضو ويكثر عليه حتى يسمى غسلا ولا يجوز غير ذلك.

المسألة الثالثة والاربعون

ومن اغتسل من جنابة فيها انزال قبل ان يبول صح اغتساله وطهر في الحالة فاذا بال فعلية اعادة الاغتسال قد بينا في مسئلة خروج المني بشهوة وغير شهوة وما يجب بيانه في هذا الباب بان خروج المني يوجب الغسل قبل البول او بعده فانه لم يخرج مني فلا غسل لاجل البول فان كان المراد في هذه المسألة بقوله اذا بال فعلية اعادة الغسل لانه اذا بال بولا يخرج معه مني مشاهد فهو صحيح وقد دللنا عليه وان لم نرد ذلك فالكلام غير صحيح لان البول اذا لم يقترن بالمني فلا يجب غسل لان البول لا يوجب الغسل وانما يوجب خروج المني.

كتاب الطهارة

المسألة الرابعة والاربعون

غسل الاحرام واجب في احد الروايتين وهو سنة في الرواية الاخرى. الصحيح عندى ان غسل الاحرام سنة لكنها مؤكدة غاية التأكيد فلهذا اشتبه الامر فيها على اكثر اصحابنا واعتقدوا ان غسل الاحرام واجب لقوة ماورد في تأكيده والذي يدل على انه غير واجب ان الوجوب انما يعلم شرعا والاصل نفى الوجوب فمن ادعى ذلك فعليه الدليل ولادليل في ذلك يقطع العذر.

المسألة الخامسة والاربعون

غسل الاستحاضة التي يتميز ايام حيضها من طهرها لكل صلاتين فضل لا فرض عندنا ان المستحاضة اذا احتشيت بالقطن نظرت ان لم يثقب الدم القطن ولم يظهر عليه كان عليها تغيير ماتحتشى به عند كل صلاة وتجدد الوضوء لكل صلاة وان ثقب الدم القطن ورشح عليه ولم يسلم عنه كان عليها تغييره عند كل صلاة وتغتسل لصلاة الفجر خاصة وتصلى باقى الصلاة بوضوء تجدده عند كل صلاة فان ثقب الدم ماتحتشى به وسأل فعليها ان تصلى صلاة الليل والغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب وعشاء الاخرة بغسل وقال الشافعى والثورى في المستحاضة انها تتوضأ لكل صلاة فريضة وقال ابو حنيفة واصحابه تتوضأ لوقت كل صلاة وقال مالك والليث وداود ليس على المستحاضة وضوء الا ان مالكا يستحبه فاما الذى يدل على صحة هذا الترتيب الذى رتبناه وحكيناه عن اصحابنا فهو اجماع الفرقة المحقة عليه واما الذى يبطل قول من اسقط الوضوء عنها فهو ما روى عن النبى عليه السلام انه قال لفاطمة بنت ابى حبيس: اغسلى عنك الدم وتوضى لكل صلاة فامرها بالوضوء وامره عليه السلام على الوجوب وروى عدى بن ثابت عن ابيه عن جده قال المستحاضة تتوضأ لكل صلاة وهذه الاخبار تبطل خلاف مالك وداود وتبطل ايضا مذهب ابى حنيفة لانه امر فيها بالوضوء لكل صلاة غير وقت الصلاة واما الذى يبطل مذهب من يرى ان غسل المستحاضة فضل لا فرض فيه فهو انه مامور به والامر بظاهره يقتضى الوجوب والقول بانه فضل اخراج الامر عن ظاهره.

المسائل الناصريّات

المسألة السادسة والاربعون

التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرّسغين الصحيح من مذهبنا في التيمم انه ضربة واحدة للوجه وظاهر الكفين وهو مذهب الاوزاعي ومالك وقول الشافعي القديم الا ان مالكا والشافعي لا يقتصران على ظاهر الكف بل على الظاهر والباطن فيها اظن ولا يجاوزان الرسغ وذهب ابو حنيفة والشافعي في الجديد الى انه ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وذهب الزّهرى الى انه ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المناكب وقال الحسن بن حيّ وابن ابي ليلى انه ضربتان يمسح بكل واحدة منها وجهه ويديه فاما الذي يدل على صحة ما اخترناه من انه ضربة فهو الحديث المروي عن عمار رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال التيمم ضربة للوجه والكفين وروى عنه ايضا انه قال اجنبت فتمعكت فاخبرت رسول الله بذلك فقال عليه السلام يكفيك هذا وضرب يده على الارض ضربة واحدة ثم نفّضهما ومسح بهما وجهه وظاهر كفيه ويدل ايضا على ما ذكرناه انه لا خلاف فيما اخترناه انه ضربة واحدة ولا بد منها على مذهب الكل فمن ادعى ما زاد على الضربة فقد ادعى شرعا زائدا او عليه الدليل وليس في ذلك ما يقطع العذر ويوجب العلم وبهذا ايضا يحتج في الاقتصار على ظاهر الكفين وقد استقصينا هذه المسألة غاية الاستقصاء في مسائل الخلاف

المسألة السابعة والاربعون

وتعميم الوجه واليدين واجب لهذا غير صحيح وقد بيناه في المسألة التي قبل هذه ودللتنا عليه. وكيف يجوز ان يكون التيمم عاما في العضوين وهو مبني على التخفيف الا ترى ان الوضوء في اربعة اعضاء والتيمم في عضوين وما كان موضوعا على التخفيف لا يساوى رتبة الغلط وقد اجمع اصحابنا على ان التيمم في الوجه انما هو من قصاص الشعر الى طرف الانف وفي ظاهر الكفين دون باطنها ودون ما يتجاوز ذلك.

كتاب الطهارة

المسألة الثامنة والاربعون:

لا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطيب الذي يرتفع منه غبار وينبت فيه الحنيس ولا يكون سبخة والذي يذهب اليه اصحابنا ان التيمم لا يكون الا بالتراب او ماجرى مجرى التراب مما لم يتغير تغيراً يسلبه اطلاق اسم الارض عليه ويجوز التيمم بغبار البوب وما شبهه اذا كان ذلك الغبار من التراب او ما يجرى مجراه وقال السافعي التيمم بالتراب وما شبهه من المدر والسبخ ولم يجز التيمم بالنورة والزرنيخ والجص وقال ابو حنيفة يجوز التيمم بالتراب وكل ما كان من جنس الارض واجازه بالزرنيخ والكحل والنورة واجاز التيمم بغبار الثوب وما شبهه وقال ابو يوسف لا يجوز التيمم الا بالتراب والرمل خاصة واجاز مالك التيمم بكل ما اجازه ابو حنيفة وزاد عليه بان اجازه من الضجر وما جرى مجراه دليلنا على صحة مذهبنا الاجماع المقدم ذكره ونزيد عليه قوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا والصعيد التراب وحكى ابن دريد في كتاب الجمهرة عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ان الصعيد هو التراب الخالص الذي لا يخالطه سبخ وقول أبي عبيدة حجة في اللغة والصعيد لا يخلوا ان يراد به التراب او نفس الارض وقد حكى انه يطلق عليها ويراد ماتصاعد على الارض فان كان الاول فقد تم ما ردناه وان كان الثاني لم يدخل فيه ما يذهب اليه ابو حنيفة لان الكحل والزرنيخ لا يسمى ارضا بالاطلاق كما لا يسمى سائر المعادن من الفضة والذهب والحديد بانه ارض وان كان الصعيد ماتصاعد من الارض لم يخل من ان يكون ماتصاعد عليها ما هو منها وتسمى باسمها او لا يكون كذلك فان كان الاول فقد دخل فيما ذكرناه وان كان الثاني فهو باطل لانه لو تصاعد على الارض شئ من الثمرة والمعادن او مما هو خارج عن جوهر الارض فانه لا يسمى صعيدا بالاجماع وايضا ما روى عنه عليه السلام من قوله جعلت لى الارض مسجدا وتراها طهورا وايضا فقد علمنا انه اذا تيمم بما ذكرناه استباح الصلاة تيمم باع واذا يتمم بما ذكره المخالف لم يستبجها باجماع وعلم فيجب ان يكون الاحتياط والاستظهار فيما ذكرناه وكذلك ايضا ان تقول انه على يقين من الحدث فلا يجوز ان يستبجح الصلاة الا بيقين ولا يقين الا بما ذكرناه دون ما ذكره المخالف.

المسائل الناصريّات

المسألة التاسعة والاربعون:

ولا يجوز التيمّم بتراب نجس ولا مستعمل اما التراب النجس فلا خلاف في أنّ التيمم به لا يجوز كما لا يجوز الوضوء بالماء النجس واما التراب المستعمل فيجوز التيمم به كما يجوز الوضوء بالماء المستعمل وقد دللنا على ذلك فيما مضى وانما بنى من منع من التيمم بالتراب المستعمل ذلك على المنع بالوضوء بالماء المستعمل وقد دللنا على جواز الوضوء بالماء المستعمل ووضحناه ويدل على ذلك ايضا قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ولم يفرق بين ان يكون الصعيد مستعملا او غير مستعمل.

المسألة الخمسون:

استعمال التراب في اعضاء التيمم شرط في صحة التيمم، وعندنا ان ذلك ليس بشرط وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي يذهب الى اعتبار تعلق التراب باليد ويقول لا بد من مسح به والدليل على صحة ما اخترناه انه تعالى امر بالتيمم بالصعيد الطيب ولم يشرط فيه بقاء التراب على اليد فيجب الا يكون شرطا وايضا ما رواه عنه عليه السلام من انه نفذ يديه قبل ان يمسح بهما وجهه ويديه وهذا يدل على ان بقاءه على اليد ليس بشرط وايضا ليس يجوز تعلق التراب باليد من ذهب الى الضربة الواحدة لانه معلوم انه اذا مسح وجهه لم يبق فيها من التراب بعد ذلك ما يمسح به يديه وتعلق الشافعي في انه لا بد من مسح به بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم الآية لان من هنا يبنى لابتداء الغاية وليست للتبعض وعند جميع النحويين من البصريين ان من لا يكون الا الغاية.

المسألة الحادية والخمسون:

لا يجوز فعل الصلاة بالتيمم الا في اخر وقتها هذا صحيح وعندنا زيادة على ذلك ان التيمم لا يجوز استعماله الا في آخر وقت الصلوة وفي الحال التي يتعين فيها الفرض ويتضيق ومن تيمم قبل ذلك لم يجزه وجميع الفقهاء يخالفونا في هذه الجملة الا ان ابا حنيفة يستحب تاخيرها والشافعي يستحب تقديمه في اول الوقت وقد روى عنه قوله اخر وهو

كتاب الطهارة

استحباب تأخيره كما يقول ابو حنيفة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة يجوز التيمم قبل دخول الوقت وقال الشافعي ومالك لا يجوز الا بعد دخول وقت الصلاة دليلنا على صحة مذهبنا اجماع الفرقة المحقة وايضا فان التيمم انما ابيح للضرورة والحاجة ولا يجوز استعماله قبل تحقق الضرورة وتاكيد الحاجة الا ترى ان اكل الميتة للضرورة ولم يحز استعماله الا عند تاكيدها.

المسألة الثانية والخمسون:

السعي في طلب الماء واجب وهذا صحيح وطلب الماء واجب عندنا ولا يجوز التيمم قبل الطلب وافقنا على ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه الطلب غير واجب دليلنا على صحة مذهبنا اجماع الفرقة المحقة وايضا فان تحقيق الكلام في هذه المسئلة وتقريره يقتضى الاجماع على ان الطلب واجب وانما يبقى الكلام في كيفية الطلب لانا نقول لاصحاب ابى حنيفة خبرونا عن لا يجد ما يخص به وكان بين يديه اناء مغطى الراس يجوز ان يكون فيه ماء اوجبون عليه كشفه ومعرفة ما فيه ام لا يوجبون ذلك؟ فان قالوا لا يجب عليه كشف الاناء وجاز له التيمم لانه غير واجد الماء ولا عالم به قلنا لهم هذا مما لانظنكم تركبونه ولا احد من الامة تجوزه وقد صرح ابو يوسف ومحمد بان من لم يكن معه ما يطعم في ان يعطيه رفيقه وجب عليه سؤاله وطلب الماء منه ولم يحز له التيمم الا بعد ان يأس ويمنع الرفيق وهذا قول من لا يميز ما فرضناه وحققناه فان فرقوا بين طلب الماء من الرفيق وبين كشف الاناء فان قالوا هو متحقق لوجود الماء مع الرفيق وليس يتحقق أن الماء في الاناء قلنا لا فرق بين الامرين لأنه وأن تحقق وجود الماء مع الرفيق فإنه لا يتحقق بذله له وتسليمه إليه فإنما يطعم في ذلك ويجوز أن يفعل ولا يفعل على سواء وكذلك الاناء المغطى لأنه يطعم أن يكون فيه ما يجوزه وليس بأس منه فيجب عليه طلبه منه فان اوجبوا كشف الاناء المغطى وطلب الماء منه فقد اوجبوا الطلب عند الطمع في وجود الماء وإنما ينفي كيفية الطلب وغايته وحده وسقط الخلاف في هذه المسألة.

المسائل الناصريات

المسألة الثالثة والخمسون:

يصلى بتيمم واحد صلوات كثيرة مالم يحدث او يجد الماء في إحدى الروايتين ولا يصلى بتيمم واحد الا فريضة واحدة في الرواية الاخرى عندنا ان المتيمم يجوز له ان يصلى بتيمم واحد من الفرض والنوافل ماشاء مالم يحدث او يجد الماء وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري وقال مالك لا يصلى المتيمم بتيمم واحد صلاقي فرض ولا يصلى فرضا ونافلة الا بان يكون الفرض قبل النافلة وكان التيمم لصلاة الفجر عنده يلزمه أن يعيد التيمم بين فرضين إذا صلى ركعتي النافلة وقال الشافعي لا يجمع التيمم بين فرضين ويصلّى الفرض كلّهُ والنافلة وصلاة الجنائز بتيمم واحد وقال شريك يتيم لكل صلاة - الدليل على صحة مذهبنا الآية فانه تعالى اوجب الطهارة على القائم للصلاة اذا وجد الماء ثم عطف عليه بالتيمم عند فقد الماء والصلاة اسم الجنس فكانه قال ان الطهارة بالماء اذا وجدتموه يميزكم لجنس الصلاة واذا فقدتموه اجزاكم التيمم لجنسها وايضا ماروى عنه عليه السلام من قوله التراب طهور المسلم مالم يجد الماء وقوله عليه السلام لا يذرى الله عنه التراب كافيك ولو الى عشر حجج وظاهر هذين الخبرين يدل على قيام التيمم مقام الطهارة بالماء وانه يستباح به ما يستباح بها.

المسألة الرابعة والخمسون:

فان وجد الماء بعدما فرغ من صلاته وهو في بقيته من وقتها وجب عليه اعادتها وان وجده بعد مضي وقتها فلا إعادة عليه وهذا الفرع لا يشبه اصل من ذهب الى ان الصلاة بالتيمم لا يجوز الا في اخر الوقت وانما يجوز ان يفرع هذا الفرع من يجوز الصلاة في وسط الوقت او قبل تضيق الوقت وقد بينا ان ذلك لا يجوز فلامعنى هذا الفرع على مذهبنا ومذهب من وافقنا ان الصلاة لا يجوز الا في اخر الوقت على ما اخبر وحكى في هذه المسائل.

كتاب الطهارة

المسألة الخامسة والخمسون:

ومن لم يجد ماءً ولا تراباً نظيفاً وجب عليه ان يصلى بغير طهارة فان وجد الماء والتراب بعد مضي وقتها فلا إعادة عليه وليس لأصحابنا في هذه المسألة نص صريح ويقوى في نفسى بانه اذا لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً فان الصلاة لا تجب عليه واذا تمكن من الماء والتراب التنظيف قضى الصلاة وان كان الوقت قد خرج وهو مذهب أبى حنيفة ومحمد في بعض الروايات عن محمد وفي رواية أخرى عنه ان يصلى ويعيد قال الشافعى وابويوسف يصلى بغير طهارة ثم يقضى الدليل على صحة ما اخترناه قوله تعالى ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الى قوله تغتسلوا فممنع من فعل الصلاة مع الجنابة الا بعد الاغتسال وايضا قوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة بغير طهور والطهور هو الماء عند وجوده والتراب عند فقده وقد عدما جميعا فوجب ان لا يكون له صلاة وليس للمخالف ان يتعلق بقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى قوله تعالى اقم الصلوة طرفى النهار لانه تعالى انما امر باقامة الصلاة وهذه ليست بصلاة لانها بغير طهارة ولايتنا ولها الاسم.

المسألة السادسة والخمسون:

فان وجد ماء لوجهه ويده غسلهما ولا يتيمم عليه هذا قول واقف لان من وجد من الماء ما يكفي لوجهه ويده فغسلهما كيف تستببح الصلاة وهما اكمل الطهارة بالماء التى هى في اربعة اعضاء ولا يتم وانما اختلف الفقهاء فيمن وجد من الماء ما لا يكفي لجميع اعضائه فعندنا ان من كانت هذه حاله يجب عليه التيمم ولا يستعمل الماء الذى لا يكفي وهو مذهب أبى حنيفة واصحابه والمزنى وقال الشافعى يستعمل الماء فيما يكفي من اعضائه ولم يقل احد انه ان وجد من الماء ما يكفي لبعض الاعضاء استعمله فيه ولم يتيمم والاجماع سابق لهذا القول الحادث فأما الدليل على صحة قولنا في المسألة التى حكيناها فهو الآية وانه تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء وانما عني بقوله الماء الكافى لها لاحتالة فصار وجود ما لا يكفي كعدمه الا ترى انه اذا وجد ما يخاف العطش ان استعمله في وضوء وجب عليه

المسائل الناصريات

التيتم من حيث كان مامعه من الماء ماوجوده كعدمه في ان الطهارة ما فرضت عليه.

المسألة: السابعة والخمسون:

ولو اجنب رجل في شدة البرد وخشى من الاغتسال ولم يخش من الوضوء توضأ وصلى ولا تيمم عليه وهذا أيضا غير صحيح وهو خلاف اجماع الفقهاء لانه متى خشى في الاغتسال على نفسه يجب عليه التيمم الذي فرضه عند زوال فرض الطهارة بالماء والوضوء في الاعضاء الاربعة لا يزيل حدث الجنابة ولا يقوم مقام الاغتسال فكيف يستباح الصلاة مع حدث الجنابة وهذا مالا شبهة في مثله.

المسألة الثامنة والخمسون:

اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره غير مقدّر في احد الروايتين ويعتبر صفات الدّم وفي الرواية الاخرى أكثره عشرة ايام عندنا أن أقلّ الحيض ثلاثة ايام وأكثره عشرة ايام وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وقال الشافعي والاوزاعي اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما وحكى الطحاوي عن مالك انه لا حدّ لاقل الحيض ولا لأكثره وهو مذهب داود وروى غير الطحاوي عن مالك انه كان لا يجعل لاقله حداً ويجعل الحد في اكثره خمسة عشر يوما دليلنا اجماع الفرقة المحقة وايضا مارواه القسم بن محمد عن ابي امامه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وهذا نص صريح في موضع الخلاف وروى انس بن مالك عن النبي عليه السلام انه قال اقل الحيض يكون ثلاثا واربعاً وخمسا ولا تجاوز عشرة وايضا فان المقادير التي تتعلق بحقوق الله تعالى لا يعلم الا من جهة التوقيف والاجماع مثل المقادير والحدود وركعات الصلاة وقد علمنا ان من الثلاثة الى العشرة فتبين على انه حيض وما نقص عن الثلاثة وزاد على العشرة مختلف فيه فلا يثبت الا من طريق التوقيف وايضا فان هذه الامور العامة البلوى بها دائمة للنساء فلو كان مادون الثلاثة وفوق العشرة حيضا لنقل نقلا متواترا يوجب العلم كما وردت امثاله.

كتاب الطهارة

المسألة التاسعة والخمسون:

أقل الطهر بين الحيضتين عشرة أيام هذا صحيح واليه نذهب وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والشافعي وابن حنبل ان اقل الطهر خمسة عشر يوما واما مالك ففي احدى الروايات عنه انه لم يوقت وفي رواية عبد الملك بن حبيب عنه ان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام وعند الاوزاعي يكون الطهر اقل من خمسة عشر يوما ويرجع فيه الى مقدار طهر المرأة قبل ذلك وحكى الشافعي أنه قال إن علم أن طهر المرأة أقل من خمسة عشر يوما جعل القول قولها وحكى ابن ابي عمير عن يحيى بن اكرم أن اقل الطهر تسعة عشر يوما واحتج بان الله جعل عدم كل حيضة وطهر شهرا والحيض في العادة أقل من الطهر فلم يجوز ان يكون الحيض اقل من خمسة عشر يوما فوجب ان يكون حيضا وباقي الشهر طهرا وهو تسعة عشر يوما لان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما والذي يدل على صحة مذهبنا اجماع الفرقة المحقة وايضا فلا خلاف في ان عشرة ايام طهر وانما الخلاف فيما زاد على ذلك فمن ادعى زيادة على المتفق عليه وجب عليه دليل قاطع للعذر موجب للعلم وليس يجزئ المخالف ما هذه صفة.

المسألة الستون:

الصفرة اذ رأت قبل الدم الاسود فليست بحيضة وان رأت بعده فهي حيض وكذلك الكدرة. عندنا ان الصفرة الكدرة في ايام الحيض حيض وليست في ايام الطهر حيضا من غير اعتبار لتقديم الدم الاسود وتأخره وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي والليث وعبد الله بن الحسن وقال ابو يوسف لا تكون الكدرة حيضا الا بعد ان يتقدمها الدم وذهب بعض اصحاب داود الى ان الصفرة والكدرة ليستا بحيض على وجه دليلنا بعد الاجماع المتقدم ماروى عن عايشة انها قالت كنا نعد الصفرة والكدرة في ايام الحيض حيضا فالظاهر انها لا تقول ذلك من قبل نفسها بل بتوقف منه عليه السلام انها ما كانت تصلح حتى ترى البياض خالصا ومعنى ذلك حتى ترى الخرقه بيضاء ليس فيها صفرة ولا كدرة وروى عن اساء مثل ذلك وروى عن ابي هريرة انه قال اول الحيض اسود ثم

المسائل الناصريات

رقيق ثم صديد ثم أصفر فجعل الصفرة من جملة الحيض.

المسألة الاحدى والستون:

الحيض لا يكون مع الحبل عندنا ان الحامل قد يكون معها الحيض كالحائل وهو مذهب مالك والليث والشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي وابن حنبل وعبد الله بن الحسن ان الحامل لا تحيض دليلنا على صحة ماذهبنا اليه اجماع الفرقة المحقة المتقدم ذكرها وايضا قوله تعالى ولا تقربوا النساء حتى يطهرن ولفظ النساء عام في الحوامل وغير الحوامل فلو لم يكن الحيض مما يجوز ان يكون من جميع النساء معلق هذا الوصف على اسم النساء ماو في تعليقه عليه دلالة على انه مما يجوز ان يكون من جميع النساء وايضا قوله عليه السلام لفاطمة بنت ابي حشيش اذا كان دم الحيض اسود فامسكى عن الصلاة واذا كان الاخر فاغتسلى وصلى ولم يفرق بين ان تكون حائلا او حاملا.

المسألة الثانية والستون:

المستحاضة تجمع بين الظهر والعصر بوضوء واحد وبين العشائين بوضوء واحد ويرتفع حيضها بدخول وقت الصلاة والكلام في هذه المسألة قد بيناه وفرغناه في مسألة تقدمت هذا الموضوع وبيننا الموضوع الذى يجب فيه على المستحاضة الوضوء لكل صلاة والموضع الذى يجب عليها فيه الغسل في كل يوم فاوضحناه ولا معنى لاعادته.

المسألة الثالثة والستون:

اقل النفاس ليس بمقدور واكثره اربعون يوما ولوانقطع دمها عقيب الولادة واستمر الانقطاع الى قبل الاربعين بيوم او يومين ثم رات الدم كان الدم الثانى نفاسا كالاول عندنا ان الحد في نفاس المرأة ايام حيضها التى تعدها وروى انها تستظهر بيوم او يومين وروى في اكثره ثمانية عشر يوما وقال ابو حنيفة واصحابه والنورى والليث اكثر النفاس اربعون يوما وقال الاوزاعي تعبرها بنساء امهاتها واخواتها فان لم يكن لها نساء فاكثره اربعون

كتاب الطهارة

بوما وقال مالك وعبد الله بن الحسن والسافعي أكثره سنون بوما ثم رجع مالك عن هذا وقال نسأل الناس عنه وأهل المعرفة وحكى اللب أن من الناس من يقول سبعون بوما وحكى عن الحسن أيضا أنه قال أكثر النفاس خمسون بوما فاما أهل النفاس عندما فانقطاع الدم دليلنا على صحته مذهبنا إليه الإجماع المتقدم ذكره وأيضا فإن الاتفاق حاصل من أن الأيام التي يقر بأنّها النفاس فإن النفاس يلحقها حكم النفاس ولم يحصل فيها زاد على ذلك اتفاق ولادليل والقياس لا يصح إنبات المقادير به فوجب صحة ما اعتمدناه وأيضا ولك أن تقول إن المرأة داخله في عموم الأمر بالصلاة والصوم وإنما يخرجها في الأيام التي حددناها الإجماع ولا إجماع ولادليل فيها زاد على ذلك فوجب دخولها تحت عموم الأمر ولولم يكن مذهبنا إلا أن فيه استظهارا للفرض والاحتياط له وأخبارهم بخلاف ذلك لكفى.

المسألة الرابعة والستون:

ولو ولدت توأمين كان النفاس من مولدها الآخر منها لسبب اعرف ولاصحابنا نصا صريحا في هذه المسألة والذي يعقوى في نفسى أن النفاس يكون من مولد الأول وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يمثل ذلك وقال محمد وزفر من مولد الآخر الدليل على صحة ما قويناه أن النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة بدلالة أنها لورأب الدم قبل الولادة لم يكن نفاسا ولورأته بعد الولادة ولم يبق في بطنها ولد كان نفاسا فعلم أن النفاس هو دم خارج عقيب الولادة وقد وجد دم على هذه الصفة فوجب أن يكون نفاسا ولا يمنع كون أحد الولدين باقيا في بطنها من أن يكون نفاسا وأيضا لا يختلف أهل اللغة في أن المرأة إذا ولدت وخرج الدم عقيب الولادة فإنه يقال قد نفست ولا يعتبرون بقاء ولد في بطنها ويسمّون الولد منقوسا قال الشاعر: إذا نفس المنقوس من آل خالد بدا كرم للنظرين مبين. فسمى الولد منقوسا ومحال أن يكون الولد منقوسا إلا والام نفساء والدم نفسه فسمى نفسا لا ترى أنهم يقولون كلما له نفس سائلة فحكمه كذا وكذا يعنون كلما له دم سائلة وإذا كان الدم وقع عليه اسم النفس وجب أن يكون خروجه عقيب الولادة نفاسا على كل حال.

الكافي

في الفقه

لأبي الصلاح تقي الدين أبي جعفر محمد بن عبد الله الحلبي

٣٤٧ - ٤٤٧ هـ

فصل في تعيين شروط الصّلاة:

شروط الصّلاة التي تصحّ بتكاملها وتبطل بالإخلال بواحد عشر:
الإسلام، ورفع الأحداث، وتأديتها في الوقت، والتّوجّه إلى القبلة، والنية، وستر
العورة، وطهارة الجسم، وطهارة اللباس، واعتبار محلّ القيام، واعتبار محلّ السّجود.

بيان الشرط الأوّل: العلم بهذا الشرط في صحّة الصّلاة وغيرها من العبادات لاقتصار
صحّة العبادة إلى شروط قد بيّناها يستحيل حصولها مع الكفر.

الشرط الثّاني: العلم بهذا الشرط يتعلّق بفصول أربعة:

أوّها تعيين الأحداث وثانيها ذكر المزيل لها وأحكامه وثالثها صفة الطّهارة منها
ورابعها طهارة الضّروة..

الفصل الأوّل:

الأحداث المانعة من الصّلاة الموجبة للطّهارة حال البلوى تسع: البول والغائط
والرّيح وما يفقد معه التّحصيل والجنابة ودم الحيض ودم الاستحاضة ودم النّفاس ومسّ
الميت. ولا حكم لما عدا ذلك، فمضى حدث شيء من هذه صار المكلف محدثاً ممنوعاً من

الكافي

الصَّلَاةُ وَمَسَّ المَصْحَفِ وَأَسَاءَ اللهُ تَعَالَى بِالجَمِيعِ، وبِأَحْدَاثِ الغَسْلِ مِنَ الجُلُوسِ فِي المَسْجِدِ، وَيَكْرَهُ فِيهَا عِدَاهَا.

وَالْأَرْبَعُ الْأَوَّلُ تَرْفَعُ بِالْوُضُوءِ وَلَا تَرْتَفِعُ مَنفَرْدَةً إِلَّا بِهِ، وَالْخَمْسُ الْأُخْرَى يَفْتَقِرُ لِرِتْقَانِهَا إِلَى الْغَسْلِ وَلَا تَرْتَفِعُ إِلَّا بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَيَلْزَمُ مَرِيدَ الْبَوْلِ أَنْ يَعْتَزِلَ النَّاسَ وَيَتَّقِيَ الْأَرْضَ الصَّلْبَةَ، وَاسْتِقْبَالَ الرِّيحِ وَالْقَبْلَةَ وَقَرَصَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَمَانَقَصَ مِنَ الْمِيَاهِ الْمَحْصُورَةِ عَنِ الْكُرِّ، وَالْأَبَارِ جَمْلَةً، وَيَكْرَهُ لَهُ الْبَوْلُ فِي الْحَجَرَةِ وَسَائِرِ الْمِيَاهِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ فَلْيَمْسَحْ مِنْ تَحْتِ الْأَنْثَيْنِ إِلَى أَصْلِ الْقُضَيْبِ بِإِصْبَعِهِ وَيَنْتَرِهِ إِلَى رَأْسِ الْحَشْفَةِ مَرَارًا ثُمَّ يَغْسِلْ مَخْرَجَهُ بِالمَاءِ، وَلَا يَجِزُّهُ مَعَ وَجُودِهِ غَيْرِهِ، وَأَقْلَّ مَا يَجِزُّ مِنْهُ مَا أزالَ عَيْنَ الْبَوْلِ عَنْ رَأْسِ فَرْجِهِ.

وَيَلْزَمُ مَرِيدَ الْغَائِطِ أَنْ يَتَوَارَى عَنِ النَّاسِ وَيَتَّقِيَ مَوَاضِعَ اللَّعْنِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا وَلَا قَرَصَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ فَلْيَمْسَحْ مَخْرَجَ النَّجْوِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَيَجِزُّهُ ذَلِكَ عَنِ الْمَاءِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ النَّجْوِ مَخْرَجَهُ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ، فَإِذَا تَعَدَّى لَمْ يَجِزْ [فِي] إِزَالَتِهِ غَيْرَ الْمَاءِ.

فَأَمَّا حَدَثُ النَّوْمِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فَإِنَّمَا يَكُونُ حَدَثًا عِنْدَ عَدَمِ التَّحْصِيلِ. وَحَدَثُ الرِّيحِ يَحْصُلُ بِإِدْرَاكِ الصَّوْتِ أَوْ الرِّيحِ الْمَعْهُودِينَ وَلَا يَحْتَاجُ بِحَدَثِهَا إِلَى الْاسْتِنْجَاءِ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ هُنَاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى إِزَالَتِهِ.

وَأَمَّا حَدَثُ الْجَنَابَةِ فَيَكُونُ بِشَيْئَيْنِ: إِنْزَالُ الْمَاءِ الدَّافِقِ فِي النَّوْمِ وَالْيَقِظَةِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ. وَالثَّانِي بِالْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِنْزَالٌ.

وَالْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الْحَادِثُ فِي أَزْمَانٍ عَادَتُهُ أَوَّلُ الْأَحْمَرِ الْغَلِيظِ الْحَارِّ فِي زَمَانِ الْإِلْتِبَاسِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَأَقْلُّ الطَّهْرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ. وَالنِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ ثَلَاثُ: ذَاتُ عَادَةٍ مُسْتَقَرَّةٍ وَمُخْتَلِطَةٍ وَمُبْتَدِئَةٍ.

فَأَمَّا ذَاتُ الْعَادَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَكُلُّ دَمٍ تَرَاهُ فِي زَمَانِ الْحَيْضِ فَحَيْضٌ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَكُلُّ دَمٍ تَرَاهُ فِي أَيَّامِ طَهْرِهَا فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ وَإِنْ كَانَ غَلِيظًا حَارًّا، وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا مُخْتَلِفَةً فِي الْحَيْضِ مُسْتَقَرَّةً فِي الطَّهْرِ فَكُلُّ دَمٍ تَرَاهُ فِي أَقْلِ الْعَادَةِ وَأَكْثَرِهَا حَيْضٌ وَفِي

كتاب الطهارة

الطَّهَرُ دم استحاضة فإن كانت عادتُها في الحيض مستقرّةً ومختلفةً في الطَّهَر فكلّ دم تراه في أقلّ عادتُها في الطَّهَر فهو استحاضة وماتراه بعدها إن كان غليظاً حارّاً فهي حائض وإن كان رقيقاً بارداً فهي استحاضة إلى أن تبلغ غاية عادتُها في الطَّهَر ثم هي حائض.

وأما المختلطة فهي التي لا تعرف زمان حيضها من طهرها ففرضها أن ترجع إلى عادة نسائها فتحيض بأيّام حيضهنّ وتستحيض بأيّام طهرهنّ، فإن لم تكن لها نساء تعرف عادتُهن اعتبرت صفة الدّم، فإذا أقبل الدّم الأحمر الغليظ الحارّ فهي حائض، وإذا أدبر إلى الرّقة والبرودة والاصفرار فهي مستحاضة، فإن كان الدّم بصفة واحدة تحيّضت في كلّ شهر سبعة أيّام واستحاضت باقية.

وأما المبتدئة فيلزمها إذا رأت الدّم أن تشدد وتصوم وتصلّي فإن انقطع الدّم لأقلّ من ثلاث فليس بحيض وإن استمرّ ثلاثاً فهي حائض، وكلّ دم تراه بعدها إلى تمام العشرة فهو حيض، فإن رأت بعد العشرة دمّاً فهي مستحاضة إلى تمام العشر الثّاني، فإن رأت بعده دمّاً رجعت إلى عادة نسائها فتتممت استحاضتها أيّام طهرهنّ وتحيّضت أيّام حيضهنّ إلى أن تستقرّ لها عادة.

ويلزم الحائض أن تمتنع زوجها نفسها ويجب عليه اعتزالها، فإذا طهرت - وعلامة طهرها أن تحمل قطنه وتصبر عليها زماناً وتخرج نقيّة - فتغتسل.

وأما الاستحاضة فهو الدّم الحادث في زمان الطَّهَر المعهود والم شروع ويلزم المرأة إن كان رشحاً أن تتوضّأ لكلّ صلاة وتغيّر السّداد، وإن كان ينقب السّداد ولا يجري فعليها أن تغتسل لصلاة الفجر وتتوضّأ لباقي الصّلوات، وإن كان ينقبه ويجري عليه فعليها ثلاثة أغسال: غسل للفجر وغسل للطَّهَر والعصر وغسل للمغرب والعشاء الآخرة، فإذا فعلت المستحاضة ما ذكرناه فهي طاهر يجب عليها ما يجب على الطَّاهر ويحلّ لها ومنها ما يحلّ لها ومنها.

وأما النفاس فهو الدّم الحادث عقيب الولادة، فإذا انقطع عنها في اليوم الثّاني أو الثّالث اغتسلت وصامت وصلّت، وإن استمرّ بها صبرت عشرّاً فإن رأت بعد العشر دمّاً فعلت فعل المستحاضة، ويلزم الحائض والنفاس قضاء الصّوم والصّلاة، وأما مس الميت

الكافي

فأما يكون حدثاً إذا كان من الناس بعد برده وقبل تطهيره من غير حائل بين الماس وبشرة الميت.

الفصل الثاني:

لا يرتفع الأحداث ولا يزول أحكام النجاسات إلا بالماء المطلق، وهو على ظاهر الطهارة حتى تخالطه النجاسة، فينجس لذلك مياه الآبار وما نقص من المياه المحصورة عن الكر.

ولا ينجس الجارى وما بلغ الكر فيما فوقه من المياه المحصورة إلا أن يتغير طعمه أولونه أو ريحه فيهرق ما ينجس من المياه بالتغير أو قليل النجاسة.

ويطهر البئر بنزع جميع مائها إن كان الواقع فيها خمرًا أو منياً أو فحاً أو بولاً أو خراً ما لا يؤكل لحمه أو مات فيها بعير، فإن تعذر ذلك لكثرة الماء تراوح عليها أربعة رجال من أول النهار إلى آخره، وينزع لما عدا ذلك إن تغير ماء البئر له حتى يذهب التغير، وإن لم يتغير نزع لموت الإنسان سبعون دلوًا، ولموت الفرس والبغل والحمار ومماثلهم من الحيوان كراً من الماء، ولموت الكلب والتعلب والشاة والسنور وما كان في قدر شيء من ذلك أربعون دلوًا، ولموت الدجاجة والحمامة وما كان في قدرهما سبع دلاء، وللغارة ترفع لوقتها ثلاث دلاء، فإن انتفخت أو انفسخت فسبع دلاء، وللصفور ومماثله دلو واحد، وللحية والعقرب ثلاثة دلاء، وللوزغة دلو واحد، ولبول الصبي الرضيع ثلاث دلاء فإن أكل الطعام فسبع دلاء فإذا بلغ فأربعون دلوًا، وللعدرة اليابسة عشر دلاء فإن تقطعت أو كانت رطبة فخمسون دلوًا، ولقليل الدم عشر دلاء ولكثيره خمسون دلوًا بدلو البئر المألوف كائناً ما كان.

فإن وقع شيء من النجاسات في مائع غير الماء كالدهن والخل والمرق أو مات فيها حيوان أو لاقى حيوان نجس، نجست ووجب إراقة جميعها إلا الدهن خاصة فإن الاستصباح به جائز.

وإن خالط الماء أحد الطاهرات كالورس والزعران وشبهها فغلب عليه حتى سلبه سمة الماء لم يرتفع به الحدث ولم تنزل به النجاسة، وإن لم يسلبه سمة الماء فهو على ما كان

كتاب الطهارة

عليه من التطهير وإن تغيرت أحد أوصافه.

فصل في النجاسات:

ما يؤثر التنجيس على ثلاثة أضرب: أحدها يؤثر بالمخالطة، وثانيها بالملاقاة، وثالثها بعدم الحياة.

فالأول أحوال وخبر كل ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه إذا كان جلاًلاً، والشراب، والمسكر، والفقاع، والمثى، والدم المسفوح، وكل مائع نجس بغيره. والثاني أن يماس الماء وغيره حيوان نجس كالكلب والخنزير والتعلب والأرنب والكافر.

والثالث أن يموت في الماء وغيره حيوان له نفس سائلة. ولا حكم لماعدا مذكروا في التنجيس.

الفصل الثالث:

الطهارة على ضربين: وضوء وغسل.

وأحكام الوضوء على ضربين: مفروض ومسنون. فالمفروض منه سبعة أشياء: النية وحقيقتها العزم عليه بصفاته المشروعة لرفع الحدث واستباحة الصلاة لوجوبه قربة إلى مكلفه سبحانه، وموضعها في ابتدائه، فإن أخل بها المتوضئ أوشىء من صفاتها فوضؤه باطل.

وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محادر الذقن مادارت عليه الإبهام والوسطى من اليد اليمنى عرضاً بكف من الماء.

وغسل الذراعين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، يبدأ الرجل بظاهر الساعد والمرأة بباطنه، فإن زاد في الحد المغسول متديناً أو نقص منه أوجع موضع الغسل مسحاً على كل حال فوضؤه باطل، وكذلك حكمه إن بدأ بالأصابع وختم بالمرفق.

ومسح مقدم الرأس بثلاث أصابع مضمومة مع الشعر، وبجزئ بإصبع واحد.

الكافي

ومسح ظاهر القدمين من أطراف الأصابع إلى الكعبين - وهما موضع معقد الشراك - بفضل نداوة الوضوء، فإن مسح غير الجهة المشروعة، أو استأنف للمسح ماءً جديداً، أو جعل موضع المسح غسلًا على حال، أو تدبّن بالزيادة عليها بطل الوضوء. والترتيب: وهو أن يبدأ بوجهه ثم يده اليمنى ثم اليسرى ثم رأسه ثم رجله، فإن خالف الترتيب عن قصد أو سهو عاد فرتب، فإن لم يفعل فلا وضوء له. والموالة وهي أن يصل توضئه الأعضاء بعضها ببعض، فإن جعل بينها مهلة حتى جفّ الأول بطل الوضوء.

والمسنون: وضع الإناء عن اليمين، وغسل اليدين قبل إدخالها الإناء من النوم مرةً ومن البول مرةً ومن الغائط مرتين، والمضمضة، والسواك، والاستنشاق، وتثنية الغسل في الوجه واليدين وذكر الله والصلاة على محمد وآله صلى الله عليه وآله، والتفرد به. ولا يجوز له أن يقوم عن مجلس وضوئه إلا وهو على يقين من فعله متكامل الواجب فإن نهض وهذه حاله لم يلتفت إلى شك يحدث، ولا تصح الصلاة إلا بطهارة متيقنة فمضى شك فيها استأنفها، ولا يجوز له تثليث الغسل على حال فإن ثلث فسد الوضوء.

والأغسال على ضربين: مفروض ومسنون. فالمفروض ثمانية أغسال: غسل الجنابة، وغسل الحيض، وغسل النفاس، وغسل الاستحاضة المخصوصة، وغسل مسّ الميت. وجهة وجوب هذه الأغسال الأحداث المذكورة. ويلزم مريدها الاستبراء بحيث يتعين الاستنجاء على كلّ وغسل ما على الجسم من النجاسة.

وافتحاها بالنية وهي العزم على الغسل بصفة لرفع الحدث واستباحة الصلاة لوجوبه على وجه القربة، ثم غسل الرأس في الجنابة إلى أصل العنق ثم الجانب الأيمن من العنق إلى تحت القدم، ثم الجانب الأيسر كذلك، ويختم بغسل الرجلين. فإن ظن بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل إليه الماء فليتبّع بإراقة الماء على صدره وظهره، وإن كان على شيء من جسده شعر فعليه تمييزه ليصل الماء إلى البشرة، فإن كان عليه سوار أو دملج أو خاتم أو في وسطه سير فليحرّكه ليدخل الماء تحته، وإن كان ضيقاً لا يتحرّك فليزرعه. والترتيب فيه واجب، والموالة غير واجبة. وإذا فعل ذلك تمت طهارته وجازت له الصلاة

كتاب الطهارة

ولا يحتاج إلى وضوء. ويستحب أن يغسل يده قبل إدخالها الإماء ثلاث مرّات. فإعداد غسل الجنابة الوضوء واجب في ابتدائه ثم نرسب غسل الجنابة.

وغسل الميّت: وجهة وجوبه مصلحة الحيّ وكرمة المسلم. وصفه: أن يبدأ الغاسل فينجي الميّت ويوضّئه وضوء الصّلاة، ثم يغسل رأسه إلى عنقه، ثمّ جانبه الأيمن من أصل عنقه إلى تحت قدمه، ثمّ جانبه الأيسر كذلك بالسّدر ومائه، بنولى الغسل واحد والقّب آخر، ثمّ يغسله ثانية بماء الكافور كذلك من غير وضوء، ثمّ بالثّاء كذلك بماء قراح. ويلزم متولّيه أن يفتتحه بالنيّة وهي العزم على الوجه الذي يبتّاه فاصداً تكملة الميّت لوجوبه عليه قرينة إلى الله تعالى.

وغسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد نلات.

وغسل المفطر في صلاة الكسوف مع العلم به وكونه احتراقاً، وجهة وجوب هذين الغسلين كونها شرطاً في تكفير الذّنب وصحة التّوبة منه فيلزم العزم عليهما لهذا الغرض لكونهما مصلحة في التّكليف بشرط الإخلاص له سبحانه. ويلزم افتتاحهما بالوضوء وترتيبهما بعده كترتيب غسل الجنابة.

وأما الأغسال السنوية فتلاتون غسلًا: غسل الجمعة، وغسل الفطر، وغسل الأضحى، وغسل الغدير، وغسل يوم المبعث، وغسل النّصف من شعبان، وغسل ليلة شهر رمضان، وغسل ليلة النّصف منه، وغسل ليلة سبع عشر منه، وغسل ليلة تسع عشر منه، وغسل ليلة إحدى وعشرين منه، وغسل ليلة ثلاث وعشرين منه، وغسل ليلة الفطر، وغسل إحرام الحج، وغسل إحرام العمرة، وغسل دخول مكّة، وغسل دخول المسجد، وغسل دخول الكعبة، وغسل زيارة البيت من منى، وغسل يوم عرفة، وغسل دخول المدينة، وغسل دخول مسجد النّبيّ صلى الله عليه وآله وغسل زيارته صلى الله عليه وآله وغسل زيارة مشاهد الأئمة عليهم السّلام، وغسل صلاة الاستسقاء وغسل صلاة الحاجة، وغسل صلاة الاستخارة، وغسل صلاة الشكر، وغسل التّوبة من الكبائر، وغسل المولود.

ومن السنّة من مريد شيء من هذه الأغسال أن يفتتحه بالوضوء والنيّة ثمّ ترتبه ترتيب غسل الجنابة. والنيّة أن يعزم على فعله لصفته المشروعة لكونه لطفاً له في المندوب إليه

الكافي

مخلصاً به لمكلفه سبحانه، ولا يجوز له فعله وهو محدث حتى يرفع حذنه بطهارته المختصة به، إذ بها تستباح الصلاة دون الغسل.

الفصل الرابع في فرض التيمم:

فرض التيمم يتعين عند عدم الماء أو حصول مانع منه من شدة برد أو مرض أو جرح أو عطش أو حصول علم أو ظن بفوت الوقت قبل الوصول إليه أو تعذر ما يتبع به من التمكن أو كون الثمن مجحفاً به أو فقد الملك والإذن فيه أو كونه نجساً عند آخر الوقت، بعد أن يطلبه فاقده أمامه وعن يمينه وعن يساره مقدار رمية سهم في الأرض الحزنة وسهمين في الأرض السهلة. ولا يصح بغير التراب من جميع الأجناس، وأفضل ذلك عوالى الأرض، ويجوز من مهاتها وبكل تراب طاهر.

وكيفيته: أن يزيل المحدث ما على فرجه وجسده من النجاسة بالتراب وغيره، ثم يضرب الأرض بيديه جميعاً ويرفعهما فينفضهما ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف، ثم يمسح ظاهر كف اليمنى بباطن اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع ثم ظاهر اليسرى بباطن اليمنى كذلك. فإن كان موجه حدثاً يوجب الغسل ضرب الأرض ضربتين: أحدها لوجهه والأخرى ليديه، وجميعه واجب والترتيب شرط في صحته ولا بد من افتتاحه بنية حقيقتها العزم على فعله بصفته لتصلى به لوجوبه متقرباً به إلى الله.

فإذا أوقعه على هذا الوجه جازت له صلاة الليل ما لم يحدث ما ينقض الطهارة أو يتمكن من استعمال الماء، وإذا صلى المكلف بتيمم صلاة وخرج عنها ووقتها باق فعليه إعادتها وترتيبها بمقدار ما بقى من الوقت، فإذا تمكّن من استعمال الماء توضأ إن كان حدثه الماضي من أحداث الوضوء أو اغتسل إن كان من أحداث الغسل واستقبل الصلاة، ولا إعادة عليه، صلاته بتيممه.

... الفصل :

فصل في أحكام الجنائز من فروض الكفاية:

فيلزم من حضر مسلماً قد احتضر أن ينقله إلى موضع معسلاً، ولو وجهه إلى القبلة، ويلقنه جل المعارف وكلمات الفرج، فإذا قضى نحبه فليغمض عينه، ويطبق فاه، ويمد يديه مع جنبه ويمد رجله، يتولى ذلك منه الرجال، وإن كانت امرأة تتولى ذلك منها النساء المأمونات العارفات، وإن فقد الرجال في حق الرجل تولى ذلك ذو أرحامه من النساء أو المأمونات من الأجانب وكذلك الحكم في المرأة مع عدم النساء، ولا يعرب موضعه بنوح ولا غيره من القبائح.

وليكثر عنده من تلاوة القرآن، وإن كان ليلاً أسرج عليه في البيت مقباح، ولا يجعل عليه حديد.

فإذا أريد غسله فلينتقل إلى سريرته متوجّهاً إلى القبلة ويغسل على الوجه الذي ذكرناه في باب الأغسال، يتولى ذلك العارف، ويصب الماء عليه آخر، وليكثر من قوله: عفوك عفوك.

وإن كان الميت رجلاً بين النساء غسله ذوات أرحامه، فإن لم يكن له فيهن ذات محرم غسلته المأمونات في قميصه وهن مغمضات، وإن كانت امرأة بين الرجال غسلها زوجها أو بعض محارمها، فإن لم يكن فيهم محرم غسلها المأمون مغمضاً في نياها. ويغسل المحرم كالمحل، ولا يقرب بطيب.

ويغسل القتيل ظالمًا كان أو مظلوماً إلا قتل معركة الجهاد فإنه لا يغسل وإن كان جنياً، ويدفن بشيابه إلا السراويل والخف والفروة والقلنسوة، فإن أصاب شيئاً من ذلك دم دفن معه إلا الخف.

وإذا مات الجنب أو الحائض أو النفساء غسلوا غسلًا واحداً.

فإذا فرغ من تغسيله فليغسل يديه إلى المرفقين، ويطرح عليه نوباً ينسفه به، ويحسو أسفله بقطن، ويؤزره بالخامسة، ثم يكفنه في درع ومئزر ولفافة وغط، ويعمه ويحتكه ويرخي له ذوابتين على صدره أحدهما على يمينه والآخر عن شماله والأفضل أن يكون الملف ثلاثاً إحداهن حبرة يمينية، وتجزئ واحدة.

وأفضل الأكفان الباب البياض (كذا) من الفطن والكتان، ويجوز غيرها مما تجوز فيه الصلاة، وإن لم يكن له إنفاص واحد كف فيه بعد قطع الأزرار حسب. وليحصل معه جريدتان خضراوان من جرائد النخل إحداها لاصقة بجلده، والأخرى بين الدرع واللفافة، ويحيط بثلاثة عشر درهماً وثلاث كافوراً، ويجزئ منقال واحد، يجعل على مساجده السبع وطرف أنفه، ثم يعقد كفته وينقل إلى سريرته، ولتكن حملته أربعة من المسلمين، وليمش منيعوه ولا يركبون خلف الجنائز عليهم السكينة والوقار والخشوع، مستغفرين الله تعالى له شافعين إليه سبحانه فيه.

ويستحب للرجل أن يحفى ويحل أزراره في جنازة أبيه وجده لأبيه دون من عداهم. وإذا رأى المرء جنازة فليقل:

اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، سُبْحَانَ الْمُتَعَزِّزِ بِإِلْفِتْدَارٍ عَلَى الْعِبَادِ سُبْحَانَ الْمُتَفَرِّدِ بِالْبَقَاءِ وَقَاهِرِ الْخَلْقِ بِالْمَوْتِ. فإذا أصر به فليصل عليه حسب ما تقدم وصفه من صلاة الجنائز.

ثم ينتقل إلى قبره، فحط رأسه إلى رجل القبر وبينها مسافة، فإذا استقرت الجنائز تركت مهلة ثم قربت إلى القبر، فتركت هنية ثم قربت إلى سفير القبر، فإذا عاين المسيعون القبر فليقولوا:

اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَلَا تَجْعَلْهَا حَفِيرَةً مِنْ حُفْرِ النَّارِ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

ثم لينزل إلى القبر من قبل الرجلين اثنان مؤمنان عارفان يحيط رأسه أولاً ثم يسلانه حتى يضعه في لحده، ويحلا عقد الكفن من قبل رأسه ورجليه، ويضع خذه على التراب على جانبه الأيمن متوجّهاً إلى القبلة، وليلقنه ملحه منها الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام ويقول:

اللَّهُمَّ صَلِّ وَخِدِّتْهُ وَآنِسْ وَحَشِّتْهُ وَأَرْحَمْ غُرْبَتَهُ وَآغْفِرْ زَلَّتَهُ، نَزَلَ بِكَ اللَّهُمَّ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ فَاجْعَلْ نَزْلَهُ لَدَيْكَ اللَّهُمَّ الْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ.

ثم يشرح عليه اللبن، ويصعدان من قبل الرجلين، ثم يمال عليه التراب، فإذا امتلا

كتاب الطهارة

القبر وارتفع التراب عن الأرض فليصب عليه الماء، يُبدء بذلك من عند الرأس ويدور حتى ينتهي إليه من الجانب الآخر، ويرفع قبره ويسطح، ولا يرفع أكثر من أربع أصابع مفرجات، ثم ينادى بالانصراف.

فإذا انصرف المسيّعون فليتحلف عنده رجل عارف، فإذا انقطع عنه حسّ المسيّعين

فليقف مستدبر القبلة ووجهه تجاه وجه الميت وينادي برفع صوته:

يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ أَذْكَرَ الْعَهْدَ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الدُّنْيَا: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنَ وَالْحُسَيْنَ - ويعد الأئمة إلى الحجّة بن الحسن عليهم السلام - خُلَفَاءُ رَسُولِهِ وَحَفَظَةُ سِرِّهِ، وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ، وَالْبَعْثَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، إِذَا أَتَاكَ الْمَلَكَانِ الْمُقْرَبَانِ فَسَأَلَاكَ فَقُلْ: اللَّهُ رَبِّي لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّ، وَعَلِيٌّ وَالْحُسَيْنُ وَالْحُسَيْنُ - وفلان وفلان إلى آخرهم - أَتَمَّتِي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَالْقُرْآنُ شِعَارِي وَحُجَّتِي، وَالْكَعْبَةُ قِبْلَتِي، وَالْمُسْلِمُونَ إِخْوَانِي. ثم ينصرف.

ومن السنة تعزية أهله ثلاثة أيام، وحمل الطعام إليهم لسغلهم بمصابهم عن

اصطناعه.

الشيخ

في مجرّد الفقه والفتاوى

للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي

المشهور شيخ الطائفة والشيخ الطوسي

٢٨٥ - ٤٦٠ هـ

كتاب الطهارة

باب ماهية الطهارة وكيفية ترتيبها

الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة. وهي تنقسم قسمين: وضوء وتيمم. ومدارهما على أربعة أشياء: أحدها وجوب الطهارة وثانيها ما به تكون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما ينقض الطهارة.

فأما العلم بوجوبها فحاصل لكل أحد خالط أهل الشرع ولا يرتاب أحد منهم فيه. وألعل بما فيه تكون الطهارة فينقسم قسمين: أحدهما العلم بالمياه وأحكامها وما يجوز الطهارة به منها وما لا يجوز والثاني العلم بما يجوز التيمم به وما لا يجوز. وأما العلم بكيفية الطهارة فينقسم قسمين: أحدهما العلم بالطهارة الصغرى وكيفية الثماني العلم بالطهارة الكبرى من الأغسال وأحكامها.

وأما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو أيضاً على ضربين: أحدهما ينقض الطهارة الصغرى ولا يوجب الكبرى والثاني ينقضها ويوجب الطهارة الكبرى. والذي يتبع الطهارة مما يحتاج إلى العلم به، للدخول في الصلاة وإن لم يقع عليه اسم الطهارة، العلم بآزالة النجاسات من البدن والثياب، لأنه لا يجوز الدخول في الصلوة مع نجاسة على البدن أو الثوب كما لا يجوز الدخول في الصلاة مع عدم الطهارة ونحن نرتب ذلك على حسب ما تقتضيه الحاجة إليه، إن شاء الله.

أما العلم بوجوب الطهارة فقد بينّا حصوله لا محالة فلاجل ذلك لم نشرع فيه.

النهاية

وأما ما به تقع الطهارة من المياه وغيرها فيجب أن يكون العلم به مقدماً على العلم بكيفية إيقاعها، فلاجل ذلك بدأنا به في أول الكتاب ثم نذكر بعد ذلك ما وعدنا من الأقسام الأخر، إن شاء الله.

باب المياه وأحكامها:

وما يجوز الطهارة به منها وما لا يجوز وبيان ما يقع فيها مما يغير حكم الطهارة منها وما يرفع ذلك الحكم عنها:

الماء كله طاهر ما لم يقع فيه نجاسة تفسده وهو على ضربين: طاهر مطهر وطاهر ليس بمطهر.

فأما الماء الطاهر الذي ليس بمطهر، فالمياه المضافة، مثل ماء الباقي وماء الآس وماء الورد. وهذه المياه لا يجوز استعمالها في شيء من الطهارات ولا في إزالة النجاسات من البدن والثياب، ولا بأس في الشرب وغيره ما لم يقع فيها شيء من النجاسة، فإن وقع فيها شيء من النجاسة فلا يجوز استعمالها إلا عند الضرورة والخوف من تلف النفس. وأما الطاهر المطهر فهو كل ما يستحق إطلاق اسم الماء من غير إضافة، وهو على ضربين: جار وراكد.

فالمياه الجارية كلها طاهرة مطهرة لا ينجسها شيء مما يقع فيها من النجاسات إلا ما يغير لونها أو طعمها أو رائحتها فإنه متى تغير شيء من أوصافها المذكورة بما يقع فيها من النجاسات فلا يجوز استعمالها في الطهارة.

والمياه الراكدة على ثلاثة أقسام: مياه الغدران والقلبان والمصانع، ومياه الأواني المحصورة، ومياه الآبار.

فأما مياه الغدران والقلبان فإن كان مقدارها مقدار الكر وحد الكر ثلاثة أشبار ونصف طولاً في ثلاثة أشبار ونصف عرضاً في ثلاثة أشبار ونصف عمقاً، أو يكون مقداره ألفاً ومائتي رطل بالعراقي فإنه لا ينجسها شيء مما يقع فيها من النجاسات إلا ما يغير لونها أو طعمها أو رائحتها فإن تغير أحد أوصافها بما يقع فيها من النجاسة فلا يجوز

كتاب الطهارة

استعمالها على حال، وإن غار بغيرها من قبل نفسها أو بنا فلا فيها من الاحساس الطاهره فانه لا بأس باستعمالها ما لم يسلبها إطلاق اسم الماء وإن غر لونها أو طعمها أو رائحتها، وإن كان مقدارها أقل من الكر فإنه نجسها تل ما يقع فيها من النجاسات ولا يجوز استعمالها على حال، ويكره استعمال هذه المياه مع وجود الماء الجاريه والمياه المسقن طهارها. ولا ننجس مياه الغدران بولوج السباع والبهائم والحشرات وسائر الحيوان فيها إلا الكلب خاصة والخنزير فإنه ينجسها إن كان دون الكر، وإن كانت زائده على الكر فلس به به بأس.

وأما مياه الأواني المحصورة فإن وقع فيها شيء من النجاسة أفسدها ولم يجز استعمالها، وإن كان ما يقع فيها طاهراً فلا بأس باستعمالها ما لم يسلبها إطلاق اسم الماء، وإن غير لونها أو طعمها أو رائحتها فلا بأس باستعمال المياه وإن كانت قد استعملت مرة أخرى في الطهارة إلا أن يكون استعمالها في الغسل من الجنابة أو الحيض أو ما يجري مجراها أو في إزالة النجاسة، ولا بأس للرجل أن يستعمل فضل وضوء المرأة وكذلك المرأة لا بأس لها أن تستعمل فضل وضوء الرجل.

ولا بأس بأستار المسلمين واستعمال ما شربوا منه في الطهارة سواء كان رجلاً أو امرأة ويكره استعمال سؤر الحائض إن كانت متهمة، وإذا كانت مأمونة فلا بأس به، ولا يجوز استعمال أستار من خالف الإسلام من سائر أصناف الكفار، وكذلك أستار الناصب لعداوة آل محمد عليهم السلام، ولا بأس بسؤر كل ما يؤكل لحمه من سائر الحيوان، ولا بأس باستعمال سؤر البغال والحمير والدواب والهر وغير ذلك إلا الكلب خاصة والخنزير، وكذلك لا بأس بأستار الطيور كلها إلا ما أكل الجيف أو كان في منقاره أثر دم.

وماء الحمام سبيله كسبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة من المجرى، فإن لم يكن له مادة فهو على طهارته ما لم تعلم فيه نجاسة، فإن علمت فيه نجاسة أو أدخل يده فيه يهودى أو نصرانى أو مشرك أو ناصب ومن ضارهم من أصناف الكفار فلا يجوز استعماله على حال، وغسالة الحمام لا يجوز استعماله على حال.

ومتى ولغ الكلب في الإناء نجس الماء ووجب إهراقه وغسل الإناء ثلاث مرات:

النهاية

إحداهنّ وهى الاولى بالتراب، وكذلك كلّ إناء وقع فيها نجاسته وجب إهراق ما فيها من الماء وغسلها ثلاث مرات غير أنّه لا يعتبر غسلها بالتراب إلّا في ولوغ الكلب خاصّة، وقد روى أنّه بكفى إهراق ما فيها وغسل الإناء مرّة واحدة والأحوط ما قدّمناه.

ومتى مات في الآنية حيوان له نفس سائلة نجس الماء ووجب إهراقه وغسل الإناء حسب ما قدّمناه، والفأرة إذا ماتت في الإناء وجب إهراق ما فيها وغسل الإناء سبع مرّات وكذلك حكم الخمر، وكلّ ما يقع في الماء فمات فيه ممّا ليس له نفس سائلة فلا بأس باستعمال ذلك الماء الآلوزغ والعقرب خاصّة فإنّه يجب إهراق ما وقع فيه وغسل الإناء حسب ما قدّمناه.

وإذا وقعت الفأرة والحيّة في الآنية أو شربتا منها ثمّ خرجا حيّاً لم يكن به بأس، والأفضل ترك استعماله على حال. والوزغ إذا وقع في الماء تمّ خرج منه لم يجوز استعماله على حال، وإذا كان مع الإنسان إناء أو ما زاد عليهما ووقع في أحدهما نجاسة ولم يعلمه بعينه وجب عليه إهراق جميعه والتيمّم للصلاة إذا لم يقدر على غيره من المياه الطاهرة.

وأما مياه الآبار فإنّها تنجس بكلّ ما يقع فيها من النجاسات ولا يجوز استعمالها قبل تطهيرها، فإن وقع في البئر خمر أو فقّاق أو شراب مسكّر أو منى أو دم حيض أو بغير فمات فيه وجب نزع الماء كلّّه، فإن تعذّر ذلك عليه يتراوح على نزحه أربعة رجال من الغداة إلى العشيّ يتناوبون عليه. وإن مات فيه إنسان وجب أن ينزع منه سبعون دلوّاً. وإن مات فيه حمأ أو بقرة أو دابة وجب أن ينزع منه كرماء إذا كان الماء أكثر من كر، فإن كان أقلّ منه وجب نزع جميعه، فإن مات فيها كلب أو شاة أو ثعلب أو سنور أو غزال أو خنزير وما أشبهها نزع منها أربعون دلوّاً، وقد روى أنّه إذا وقع فيها كلب وخرج منها حيّاً نزع منه سبع دلاء. فإن مات فيها حمامة، أو دجاجة وما أشبهها، نزع منها سبع دلاء.

فإن ماتت فيها فأرة نزع منها ثلاث دلاء إذا لم تتفسّخ، فإن تفسّخت نزع منها سبع دلاء. فإن مات فيها عصفور وما أشبهه نزع منها دلوّاً واحد. وإذا بال فيها رجل نزع منها أربعون دلوّاً، فإن بال فيها صبيّ نزع منها سبع دلاء، فإن كان رضيعاً لم يأكل الطعام نزع منها دلوّاً واحد. فإن وقعت فيها عذرة وكانت رطبة نزع منها خمسون دلوّاً وإن كانت يابسة

كتاب الطهارة

نزع منها عشر دلاء.

فإن وقع فيها حبة أو وزعة أو عثرب فبانت فيها نزع منها ثلاث دلاء، وإن ارغس فيها جنب نزع منها سبع دلاء، فإن وقع فيها دم وكان كبيراً نزع منها خمسون دلو، وإن كان قليلاً نزع منها عشر دلاء.

وكل ما أكل لحمه من الحيوان والبهائم والطيور فإنه لا بأس بروه وذرقه إذا وقع في الماء إلا ذرق الدجاج خاصة فإنه إذا وقع في البئر وجب نزع خمس دلاء منها. ومن وقع سبب من النجاسة في البئر أو مات فيها شيء من الحيوان فغير لونه أو طعمه أو رائحته وجب نزع جميع ما فيها من الماء، فإن تعدد ذلك نزع منها إلى أن يرجع إلى حال الطهارة.

وهذه المياه التي ذكرناها من لحمتها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل معاً ولا غسل الثوب ولا في إزالة النجاسة ولا في الشرب، فمن استعملها في الوضوء أو الغسل أو غسل الثوب ثم صلى بذلك الوضوء وفي تلك الثياب وجب عليه إعادة الوضوء والغسل وغسل الثوب بماء طاهر وإعادة الصلاة سواء كان عالماً في حال استعمالها أو لم يكن إذا كان قد سبقه العلم بحصول النجاسة فيها، فإن لم يتيقن حصول النجاسة فيها قبل استعمالها لم يجب عليه إعادة الصلاة ووجب عليه ترك استعمالها في المستقبل اللهم إلا أن يكون الوقت باقياً فإنه يجب عليه غسل الثوب وإعادة الوضوء وإعادة الصلاة، فإن كان قد مضى الوقت لم يجب عليه إعادة الصلاة.

فإن استعمل شيء من هذه المياه النجسة في عجين يعجن به ويخبز لم يكن به بأس بأكل ذلك الخبز لأن النار قد طهرته، ولا بأس باستعمال هذه المياه في الشرب عند الضرورة إليها ولا يجوز ذلك مع الاختيار.

ومتى لم يجد الإنسان لظهوره سوى هذه المياه النجسة فليتييمم ويصل ولا يتوضأ بذلك الماء، ومتى حصل الإنسان عند غدير أو قليب ولم يكن معه ما يغرف به الماء لوضوءه فليدخل يده فيه ويأخذ منه ما يحتاج إليه وليس عليه شيء، فإذا أراد الغسل للجنابة وخاف أن نزل إليها فساد الماء فليرش عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه ثم ليأخذ كفاً كفاً من الماء فليغتسل به.

النهاية

ويستحب أن يكون بين البئر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة وخمسة أذرع إذا كانت فوقها، وإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البئر خمسة أذرع من جميع جوانبها. ويكره استعمال الماء الذي أسخنه الشمس في الأواني في الوضوء والغسل من الجنابة، ولا بأس بالوضوء أو الغسل من العيون الحمية ولا بأس أيضاً بالشرب منها ويكره التداوى بها.

باب آداب الحدث وكيفية الطهارة:

إذا أردنا أن نبين كيفية الطهارة فالواجب أن نبين آداب ما يتقدمها من الأحداث ثم نتبعها بذكر كيفيتها وترتيبها وأحكامها.

فإذا أراد الإنسان الحدث فليستتر عن الناس بحيث لا يراه أحد، وإذا أراد الدخول إلى المكان الذي يتخلّى فيه فليدخل رجله اليسرى قبل اليمنى فليقل: بسم الله وبالله أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم، ولْيَغْطُ رَأْسَهُ. فإذا أراد القعود لحاجته فلا يَسْتَقْبِلِ القبلة ولا يستدبرها إلا أن يكون الموضع مبنياً على وجه لا يتمكن فيه من الانحراف عن القبلة، ولا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستقبل الريح بالبول، ولا يتغوط على شطوط الأنهار ولا في المياه الجارية ولا الرأكة ولا يبولن فيهما، فإن بال في المياه الجارية أو تغوط فيها لم يفسد ذلك الماء ولا يتغوط أيضاً في أفنية الدور ولا تحت الأشجار المثمرة ولا مواضع اللعن، ولا في النزال، ولا المواضع التي يتأذى المسلمون بحصول النجاسة فيها، ولا يطمح ببوله في الهواء، ولا يبولن في حجرة الحيوان ولا في الأرض الصلبة، وليطلب موضعاً مرتفعاً من الأرض يجلس عليه.

فإذا فرغ من حاجته وأراد الاستنجاء فليستنج فرضاً واجباً، ويجزئه أن يستنجى بثلاثة أحجار إذا نقى الموضع بها، فإن لم ينق بها زاد عليها، فإن نقى بواحدة استعمل الثلاثة سنة. ولا يستعمل الأحجار التي استعملت في الاستنجاء مرة أخرى ولا يستنج بالعظم ولا بالروث، ويجوز استعمال الخزف بدلاً من الأحجار، وإن استعمل الماء بدلاً من

كتاب الطهارة

الأحجار كان أفضل فإن جمع بينها كان أفضل من الاقتصار على واحد منها، فإذا استنجى بالماء فليغسل موضع النجوى إلى أن ينقى ما هناك وليس لما يستعمل من الماء حدٌ محدود.

فإذا فرغ من غسل موضع النجوى وأراد غسل الإحليل فليمسح بإصبعه من عند مخرج النجوى إلى أصل القضيب ثلاث مرّات، ثم يمرّ إصبعه على القضيب وينتريه ثلاث مرّات، وليغسل إحليله بالماء، ولا يجوز الاقتصار على غيره مع وجود الماء، وأقل ما يجزى من الماء لغسله مثلاً ما عليه من البول، وإن زاد على ذلك كان أفضل.

وليس على الإنسان استنجاءً من شيء من الأحداث إلا من البول والغائط حسب ما قدمناه، وإذا بال فليس عليه إلا غسل مخرج البول وليس عليه استنجاء. ولا يجوز الاستنجاء باليمين إلا عند الضرورة، ولا يستنجى باليسار وفيها خاتمٌ عليه اسمٌ من أسماء الله تعالى وأسماؤه أنبيائه أو أحد من الأئمة عليهم السلام، وإن كان في يده شيء من ذلك أو خاتمٌ فضّه من حجر زمزم فليحوّله.

ولا يقرأ القرآن وهو على حال الغائط سوى آية الكرسي، ويجوز له أن يذكر الله تعالى فيها بينه وبين نفسه فإن سمع الأذان فليقل مع نفسه كما يسمعه استحباباً، ولا يستعمل السواك ولا يتكلّم وهو على حال الغائط إلا أن يدعو إلى الكلام ضرورة.

ويستحب له أن يغسل يده قبل إدخالها الإناء من حدث الغائط مرّتين ومن النوم والبول مرّةً ومن الجنابة ثلاث مرّات، فإن لم يفعل ذلك لم يكن عليه شيء وجاز استعمال ذلك الماء اللهم إلا أن تكون على يده نجاسة فيفسد بذلك الماء إلا أن يزيد على الكر ولا يحمل شيئاً من النجاسة.

فإذا فرغ من الاستنجاء قام من موضعه ومسح يده على بطنه وقال: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى وَهَنَانِي طَعَامِي وَشَرَابِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلْوَى.

فإذا أراد الخروج من الموضع الذي تخلّى فيه فليخرج رجله اليمنى قبل اليسرى وليقل: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَرَفَنِي لَدَنَّهُ وَأَبْقَى فِي جَسَدِي قُوَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ، يَا لَهَا نِعْمَةً يَا لَهَا نِعْمَةً يَا لَهَا نِعْمَةً لَا يُقَدَّرُ الْقَادِرُونَ قَدْرَهَا.

النهاية

فإذا أراد أن يتوضأ وضوء الصلاة فليجعل الإناء على يمينه وليقل إذا نظر إليها: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجِسًا، ثم يقول: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، ويأخذ كفاً من الماء فيتمضمض به ثلاثاً ويقول: اَللّٰهُمَّ لَقْنِي حُجَّتِي يَوْمَ الْفَلَاحِ وَأَطْلُقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ، ويأخذ كفاً آخر ويستنشق به ثلاثاً ويقول: اَللّٰهُمَّ لَا تُحَرِّمْنِي طَيِّبَاتِ الْجَنَانِ وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا وَرُوحَهَا وَرِيحَانَهَا.

ثم يأخذ كفاً آخر فيضعه على جبهته فيغسل به وجهه، وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً ما دارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، فما خرج من ذلك فليس من الوجه ولا يجب غسله ولا مسحه، ثم يأخذ كفاً آخر فيغسل به وجهه ثانياً على ما وصفناه.

ثم يأخذ كفاً آخر فيضعه على مرفقه اليمين فيغسل به يده مرةً إلى أطراف الأصابع ويغسل معه المرفق، ثم يغسله دفعةً أخرى بكفٍّ آخر من الماء يضعه على باطن ذراعه فيغسلها من المرفق إلى أطراف الأصابع.

ثم يغسل يده اليسرى مرتين كما يغسل يده اليمنى، ثم ليمسح بباقي نداوة يده من قصاص شعر الرأس مقدار ثلاث أصابع مضمومة، ثم ليمسح ظاهر قدميه بما بقي فيها من الندوة إلى الكعبين وهما النابتان في وسط القدم ولا يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماءً جديداً.

والمرأة تفعل في وضوئها مثل ما ذكرناه إلا أنها تبتدى في غسل يديها بباطن ذراعيها، والرجل يبتدى بظاهرهما، ويجوز لها أن لاتضع قناعها في صلاة الظهر والعصر والعشاء الآخرة بل تدخل أصابعها تحت القناع، ولا بد لها من وضع القناع في صلاة الغداة والمغرب.

والمضمضة والاستنشاق سنتان وليسا بفرضين لا في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ولا يكونان أقل من ثلاث مرات، وما قدّمناه من التسمية على حال الطهارة والدعاء عند غسل الأعضاء فمندوب إليه لا يخل تركه بالطهارة إلا أن يكون تاركه مهملاً سنةً ومضيئاً فضيلةً، وغسل الوجه مرةً واحدةً فريضة ومرتين سنةً، وفضيلة فمن زاد على المراتين فقد

كتاب الطهارة

أُبدع وكذلك غسل اليدين، ولا يستقبل الشعر في غسل اليدين بل يبدأ من المرفق ولا يجعله غايةً ينتهي إليها في غسلها.

والمسح بالرأس لا يجوز أقل من ثلاث أصابع مضمومة مع الاختيار، فإن خاف البرد من كشف الرأس أجزأه مقدار إصبع واحدة، ولا يستقبل أيضًا شعر الرأس في المسح ولا يمسح بالرأس أكثر من مرة واحدة، ولا يجوز المسح على الأذنين فمن مسحها كان مبدعًا، ولا يجوز المسح على العمامة ولا القلنسوة ولا غيرها مما يغطي الرأس فمن مسح على شيء من ذلك فلا طهارة له:

والمسح على الرجلين بالكفين من رووس الأصابع إلى الكعبين فإن بدأ من الكعبين إلى رووس الأصابع فقد أجزأه، فإن اقتصر في المسح عليهما بإصبع واحدة لم يكن به بأس إلا أن الأفضل ما ذكرناه.

ولا يجوز المسح على الخفين ولا الجوربين، ولا بأس بالمسح على النعل العربي وإن لم يدخل يده تحت الشراك، ولا يجوز المسح على غير العربي من النعال ولا الخفين فمن فعل ذلك فلا طهارة له إلا في حال الضرورة لأن من خاف على نفسه في بعض الأحوال من نزع الخفين من عدو أو سبع أو برد شديد فإنه لا بأس بالمسح عليهما ولا يجوز ذلك مع الاختيار. وأقل ما يجرى من الماء في الطهارة كف للوجه وكف لليدين، والإسباغ يكون بمقدار ممد من الماء فإن لم يكن مع الإنسان إلا كف واحد من الماء قسمه ثلاثة أقسام واستعمله مثل الدهن.

والنية في الطهارة واجبة، ومتى نوى الإنسان بالطهارة القربة جاز أن يدخل بها في صلوات النوافل والفرائض ولا يحتاج إلى استثناء الطهارة للفرض والترتيب واجب في الطهارة، فمن قدم شيئاً من أعضاء الطهارة على شيء وجب عليه الرجوع إلى المؤخر وغسله أو مسحه وتأخير ما قدمه عليه. مثاله أن يغسل يده قبل وجهه أو يمسح برأسه قبل غسل يديه أو يمسح برجليه قبل مسح رأسه فإنه يجب أن يغسل وجهه ثم اليدين يقدم غسل اليمين منها على اليسار ثم يمسح برأسه ثم يمسح برجليه، فإن خالف ما ذكرناه فلا طهارة له.

النهاية

والموالة أيضاً واجبة في الطهارة ولا يجوز تبعضها إلا لعذر. فإن بعضها لعذر أو لانقطاع الماء عنه جاز إلا أنه يعتبر ذلك بجفاف ما وضأه من الأعضاء، فإن كان قد جفّ وجب عليه استئناف الوضوء فإن لم يكن قد جفّ بنى عليه ولم يجب عليه استئناف الطهارة. ولا يجوز غسل الرجلين في الطهارة لأجلها، فإن أراد الإنسان غسلها للتنظيف قدّم غسلها على الطهارة ثم يتوضأ وضوء الصلاة، فإن نسي غسلها حتى ابتدئ بالطهارة أخر غسلها إلى بعد الفراغ منها ولا يجعل غسلها بين أعضاء الطهارة.

وإن كان في إصبع الإنسان خاتم أو في يده سير وما أشبهه فليحرّكه ليصل الماء إلى ما تحته، فإن كان ضيقاً حوله إلى مكان آخر وكذلك يفعل في غسل الجنابة. ولا بأس أن يقع شيء من الماء الذي يتوضأ به على الأرض ويرجع على ثوبه أو يقع على بدنه، وكذلك إن وقع على ثوبه من الماء الذي يستنجى به لم يكن به بأس، وكذلك إن وقع على الأرض ثم رجع إليه اللهم إلا أن يقع على نجاسة ثم يرجع عليه فإنه يجب عليه غسل ذلك الموضع الذي أصابه ذلك الماء.

ولا بأس أن يمسح الإنسان أعضاء الطهارة بالمنديل بعد الفراغ منها فإن تركها حتى يجفّ الماء كان أفضل ولا بأس أن يصلي الإنسان بوضوء واحد صلوات الليل والنهار ما لم يحدث أو يفعل ما يجب منه إعادة الوضوء، فإن جدد الوضوء عند كل صلاة كان أفضل. وإن كان على أعضاء طهارة الإنسان جباثر أو جرح وما أشبهها وكان عليه خرقة مشدودة فإن أمكنه نزعها وجب عليه أن ينزعها، فإن لم يمكنه مسح على الخرقة، وإن كان جراحاً غسل ما حولها وليس عليه شيء.

ويكره أن يستعين الإنسان في وضوئه بغيره يصب عليه الماء وينبغي أن يتولاه هو بنفسه فإنه أفضل، ومن وضأه غيره وهو متمكن من توليه بنفسه لم يجز ذلك عنه، فإن كان عاجزاً عنه لمرض أو ما يقوم مقامه بحيث لا يتمكّن منه لم يكن به بأس.

باب من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً أو شك فيها أو في شيء منها ثم صلى:
من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً ثم صلى وجبت عليه الطهارة وإعادة الصلاة، ومن

كتاب الطهارة

سكّ في الوضوء والحدث وتساوت ظنونه وجبت عليه الطهارة. فإن صلى والحال هذه وجبت عليه إعادة الوضوء والصلاة، ومن تيقن الحدث ثم سكّ في الوضوء وجب عليه الوضوء، ومن شك في الحدث وهو على يقين من الوضوء لا يجب عليه إعادة الوضوء. فإن شك في الوضوء وهو جالس على حال الوضوء لم يفرغ منه وجب عليه استئناف الوضوء، فإن شك في الوضوء بعد انصرافه من حال الوضوء لم يلتفت إلى السكّ وبني على الوضوء لأنه ليس من العادة أن ينصرف الإنسان من حال الوضوء إلا بعد الفراغ من استيفائه على الكمال.

فإن ترك الاستنجاء متعمداً بالماء أو الأحجار معاً وصلى وجب عليه الاستنجاء وإعادة الصلاة وكذلك الحكم إن تركه ناسياً ثم تيقن وجب عليه أن يستنجي ويعيد الصلاة فإن كان قد استنجى وترك غسل إحليله من البول وجب عليه غسل الإحليل دون الاستنجاء ودون شيء من أعضاء الطهارة، فإن كان قد صلى وجب عليه إعادة الصلاة. ومن ترك عضواً من أعضاء الطهارة متعمداً أو ناسياً وصلى ثم ذكر وجب عليه إعادة الوضوء والصلاة، ومن شك في غسل الوجه وقد غسل اليدين وجب عليه غسل الوجه ثم غسل اليدين فإن شك في غسل اليدين وقد مسح برأسه رجعت يديه ثم مسح برأسه فإن شك في مسح رأسه وقد مسح رجله رجعت يديه ثم مسح رأسه في يديه من النداء، فإن لم يبق فيهما نداوة أخذ من أطراف لحيته أو من حاجبه أو من أشفار عينيه ومسح برأسه ورجليه، فإن لم يبق في شيء من ذلك نداوة وجب عليه إعادة الوضوء، فإن انصرف من حال الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه ومضى على يقينه.

باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه:

الذي ينقض الطهارة: النوم الغالب على السمع والبصر والمرض المانع من الذكر والبول والغائط والريج والجنابة والحيض والاستحاضة والنفاس ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل. وليس ينقض الطهارة شيء سوى ما ذكرناه من مذى أو ودى أو قبح أو رُعاف أو

النهاية

نخامة أو فتح جراح أو مس ذكر أو دود خارج من إحدى السبيلين إلا أن يكون متلطّخاً بالعدرة أو قيء قل ذلك أم كثر، ولا حلق شعير ولا مس شيء من الزهومات ولا مس شيء من النجاسات ولا تقليم أظفار ولا قبلة ولا مس امرأة ولا استدخال أنسيف ولا حقنة ولا خروجها إلا أن يكون ممزوجاً بالعدرة.

ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب الغسل وهو خمسة أشياء: الجنابة والحيض والاستحاضة والتفاس ومس الأموات. ونحن نبدأ بأحكامها ونرتب الأول فالأول:

باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة منها:

الجنابة تكون بشيئين: أحدهما إنزال الماء الدافق في النوم واليقظة وعلى كل حال، والآخر التقاء الختانين سواء كان معه إنزال أو لم يكن.

وهذان الحكمان يشتركان فيهما الرجال والنساء، فإن جامع امرأته فيما دون الفرج وأنزل وجب عليه الغسل ولا يجب عليها ذلك، فإن لم ينزل فليس عليه أيضاً الغسل، فإن احتلم الرجل أو المرأة فأنزلا وجب عليهما الغسل، فإن لم ينزلا لم يجب عليهما الغسل. ومتى انتبه الرجل فرأى على فراشه منياً ولم يذكر الإحتلام وجب عليه الغسل، فإن قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك عليه منياً فإن كان ذلك الثوب أو الفراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه الغسل وإن كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل.

ومتى خرج من الإنسان ماء لا يكون دافقاً لم يجب عليه الغسل ما لم يعلم إنه منى، وإن وجد من نفسه شهوة إلا أن يكون مريضاً فإنه يجب عليه حينئذ الغسل متى وجد في نفسه شهوة ولم يلتفت إلى كونه دافقاً وغير دافق، ومتى خرج منه ماء دافق وجب عليه الغسل وإن لم يكن عن شهوة.

ومتى حصل الإنسان جنباً بأحد هذه الأشياء فلا يدخل شيئاً من المساجد إلا عابر سبيل إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة فإنه لا يدخلها على حال ولا يضع فيه شيئاً، وإن كان له فيه شيء جاز له أخذه ولم يكن به بأس، وإن كان في المسجد الحرام أو مسجد النبي فاحتلم فليتييم من موضعه ثم يخرج منه للاغتسال.

كتاب الطهارة

ولا يمسّ المصحف ولا شيئاً فيه اسم من أسماء الله تعالى مكتوباً وقرأ من القرآن من أى موضع شاء ما بينه وبين سبع آيات إلا أربع سور: «سجدة لقمان» و«حم السجدة» و«النجم» و«اقرأ باسم ربك». وإن أراد أن يقرأ القرآن في المصحف، فلا يمس الكتابة ويجوز له أن يمس أطراف الأوراق.

ويكره أن يأكل الجنب الطعام أو يشرب الشراب، فإن أرادها فليتمضمض أولاً وليستنشق.

ويكره للمحتلم والجنب أن يناما قبل الاغتسال، فإن أرادا ذلك ذلك توضعنا وناما إلى وقت الاغتسال.

فإذا أراد الغسل من الجنابة فليستبرأ نفسه بالبول، فإن تعذر عليه فليجتهد فإن لم يتأت له فليس عليه شيء وكذلك تفعل المرأة، ثم يغسل يده قبل إدخالها الإناء ثلاث مرات استحباباً، فإن لم يفعل فليس عليه شيء إلا أن يكون على يده نجاسة فإنه يفسد الماء إن كان قليلاً على ما قدمناه، ثم يغسل فرجه. وإن كان قد أصاب شيئاً من جسده منى غسله أيضاً ثم ليتتمضمض وليستنشق ثلاثاً سنة ثم ليأخذ كفاً من الماء فيضعه على أم رأسه ويمسح يده عليه ويغسله ويميز الشعر بأنامله حتى يوصل الماء إلى جميع أصول شعره ويخلل أذنيه بإصبعيه، ثم يأخذ كفاً ثانية وثالثة فيغسل بهما رأسه حسب ما قدمناه.

فإذا فرغ من غسل رأسه ثلاث مرات بثلاث أكف من ماء أو ما زاد عليه بدأ بوضع الماء على جانبه الأيمن مقدار ثلاث أكف من ماء أو ما زاد عليه وليغسله إلى قدمه ثم يغسل جانبه الأيسر مثل ذلك ويوصل الماء إلى جميع جسده ولا يبقى شيئاً منه على حال. وأقل ما يميزه من الماء للغسل ما يكون كالدهن للبدن وهذا يكون عند الضرورة، والإسباغ يكون بتسعة أرتال من ماء فإن استعمل أكثر من ذلك جاز.

وإن ارتمس الجنب في الماء ارتماساً واحدة أجزأه ويكون ذلك في الماء الجاري أو فيما زاد على الكر من الواقف ولا يكون ذلك فيما هو أقل، وإن وقف تحت السماء حتى جاء عليه المطر وغسل بدنه أجزأه.

والنية واجبة أيضاً في الغسل من الجنابة، ويجب أيضاً فيه الترتيب: يبدأ بغسل

النهاية

الرأس ثم بالجانب الأيمن ثم بالأيسر، فإن قدّم مؤخراً أو أخر مقدماً وجب عليه تقديم المؤخر وتأخير المقدم.

والموالة ليست واجبة في الغسل من الجنابة بل يجوز أن يغسل الإنسان رأسه بالغداة ثم يغسل سائر جسده وقت الظهر ما لم يحدث شيئاً، فإن أحدث وجب عليه إعادة جميع الغسل.

فإذا فرغ من الغسل ثم وجد بعد فراغه عنه بللاً فإن كان قد استبرأ بالبول على ما قدّمناه فليس عليه شيء، فإن لم يكن قد استبرأ فعليّه إعادة الغسل، وإن كان قد اجتهد وتعرض للبول فلم يتأت له ذلك واغتسل ثم وجد بللاً بعد ذلك لم يجب عليه إعادة الغسل.

وغسل المرأة كغسل الرجل سواء، ويستحب لها أن تحلّ شعرها إن كان مشدوداً وإن لم تفعل فليس به بأس إلا أن يمنع من إيصال الماء إلى أصول شعرها فإنه يلزمها حينئذٍ حلّ شعرها ليصل الماء إلى أصله.

فإن كان على الرجل خاتم أو على المرأة دملج أو سير وما أشبهها فليوصل الماء إلى ما تحت ذلك، فإن لم يمكن ذلك إلا بنزعه نزاعه، وإن جرى الماء تحت قدم الجنب فقد أجزأه وإن لم يجر وجب عليه غسله، ولا بأس أن يختضب الجنب واجتنابه أفضل.

وليس على المغتسل من الجنابة وضوء لا قبله ولا بعده، فإن توضأ قبله أو بعده معتقداً بأن الغسل لا يجزئه كان مبدعاً. وكل ما عدا غسل الجنابة في الأغسال فإنه يجب تقديم الطهارة عليه أو تأخيرها وتقديمها أفضل إذا أراد الدخول به في الصلاة، ولا يجوز الاختصار على الغسل وإنما ذلك في الغسل من الجنابة حسب، وإن لم يرد الصلاة في الحال جاز أن يفرد الغسل من الوضوء غير أن الأفضل ما قدّمناه.

باب حكم الحائض والمستحاضة والنفساء وأغسالهن:

الحائض هي التي ترى الدّم الحارّ الأسود الذي له دفع وهذه الصفات يتميز من دم الاستحاضة والعذرة والقرح وغيرها، فإن اشتبه دم الحيض بدم العذرة فلتدخل المرأة

كتاب الطهارة

قطنة فإن خرجت منغمسةً بالدم فذلك دم حيض وإن خرجت متطوّقةً فذلك دم العذرة، وإن اشتبه عليها دم الحيض بدم القرح، فلتدخل إصبعها فإن كان الدم خارجاً من الجانب الأيمن فهو دم قرح وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دم حيض.

ودم الاستحاضة أصفر بارد، والصفرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر، فإن اشتبه على المرأة دم الحيض بدم الاستحاضة فلتعتبر بالصفات التي ذكرناها، فإن اشتبه عليها وكانت ممن لها عادة بالحيض فلتعمل في أيام حيضها على ما عرفت من عاداتها وتستظهر بيوم أو يومين إذا كان عاداتها في الحيض أقل من عشرة أيام، فإن كان عاداتها عشرة أيام فليس عليها استظهار بل تغتسل.

فإن كانت امرأة لها عادة إلا أنها اختلطت عليها العادة واضطربت وتغيّرت عن أوقاتها وأزمانها فكلما رأت الدم تركت الصوم والصلاة وكلما رأت الطهر صلت وصامت إلى أن ترجع إلى حال الصحة، وقد روى أنها تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة.

فإن كانت المرأة مبتدأة في الحيض ولم يمكنها تميز دم الحيض من غيره واستمر بها الدم فلترجع إلى عادة نساءها في أيام الحيض وتعمل عليها، فإن كن نساؤها مختلفات العادة أو لا يكون لها نساء فلتترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام وتصلّي وتصوم ما بقي ثم لا يزال هذا دأبها إلى أن تعلم حالها وتستقر على حال.

وقد روى أنها تترك الصلاة والصوم في الشهر الأول عشرة أيام وتصلّي عشرين يوماً وهي أكثر أيام الحيض، وفي الشهر الثاني تترك الصوم والصلاة ثلاثة أيام وتصلّي وتصوم سبعة وعشرين يوماً وهي أقل أيام الحيض، والروايتان متقاربتان.

وتستقر عادة المرأة بأن يتوالى عليها شهران ترى في كل واحد منها الدم أياماً سواء لا زيادة فيها ولا نقصان فمضى ثبت لها ذلك جعلت ذلك عاداتها وعملت عليه.

والحبل إذا رأت الدم في الأيام التي كانت تعتاد فيها الحيض فلتعمل ما تعمله الحائض، فإن تأخر عنها الدم بمقدار عشرين يوماً ثم رآته فإن ذلك ليس بدم حيض فلتعمل ما تعمله المستحاضة، ونحن نبين حكمها إن شاء الله.

النهاية

فإذا حاضت المرأة فيجب عليها أن تعتزل الصلاة وتفطر الصّوم وتتوضأ عند كلّ صلاة وتحتشى وتجلس في مصلاها فتذكر الله تعالى بمقدار زمان صلواتها، وإن سمعت سجدة القرآن لا يجوز لها أن تسجد ولا تدخل المسجد إلا عابرة سبيل ولا تضع فيه شيئاً ويجوز لها أن تتناول منه، ولا بأس أن تقرأ القرآن ما عدا العزائم الأربع، ولا تمس المصحف ولا شيئاً فيه اسم الله تعالى.

وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكثره عشرة أيّام، فإن رأت المرأة الدّم يوماً أو يومين فلتترك الصلاة والصّوم، فإن رأت الدّم اليوم الثالث أو في ما بعدها إلى اليوم العاشر فذلك دم حيض، فإن لم تر بعد ذلك إلا بعد انقضاء العشرة الأيّام فإن ذلك ليس بدم حيضٍ ووجب عليها قضاء الصلاة والصّوم فيما تركته، فإن رأت الدّم بعد عشرة أيّام فذلك ليس بدم حيض وربما كان دم استحاضة ونحن نبين حكمه إن شاء الله.

ولا يجوز للرجل بمجاعة امرأته وهي حائض في الفرج وله بمجامعتها فيما دون الفرج ومضاجعتها وملاستها بمادون الجماع، فإذا انقطع عنها الدّم فالأولى لزوجها ألا يقربها حتى تغتسل، فإن غلبته الشهوة أمرها بغسل فرجها ثم يطأها إن شاء، ومتى وطئها في أول حيضها تصدّق بدينار قيمته عشرة دراهم جيد، وإن وطئها في وسطه تصدّق بنصف دينار، وإن وطئها في آخره تصدّق بربع دينار كلّ ذلك ندباً وإستحباً، فإن لم يتمكن فليس عليه شيء وليس يغفر الله ولا يعود.

فإذا انقطع الدّم عن المرأة ولم تعلم أهي بعد حائض أم لا فلتدخل قطنَةً فإن خرجت وعليها شيء من الدّم فهي بعد بحكم الحائض وإن خرجت نقيّةً فليست بحكم الحائض فلتغتسل، هذا إذا كان انقطاع الدّم فيما دون العشرة الأيّام فأما إذا زاد على ذلك فقد مضى حيضها على كلّ حال.

وإذا طهرت واغتسلت وجب عليها قضاء الصّوم ولا يلزمها قضاء الصلاة، فإن رأت الدّم وقد دخل وقت الصلاة ولم تكن قد صلّت وجب عليها قضاء تلك الصلاة عند اغتسالها من الحيض، وإن طهرت في وقت صلاةٍ وأخذت في تأهب الغسل فخرج وقت تلك الصلاة لم يجب عليها القضاء، وإن توانت عن الاغتسال حتى خرج وقتها وجب

كتاب الطهارة

عليها القضاء، وإن طهرت بعد زوال الشمس إلى بعد دخول وقت العصر وجب عليها قضاء الصَّلَاتين معاً، ويستحب لها قضاؤها إذا طهرت قبل مغيب الشمس وكذلك إن طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل لزمها قضاء صلاة المغرب والعشاء الآخرة، ويستحب لها قضاء هاتين الصَّلَاتين إذا طهرت قبل الفجر ويلزمها قضاء الفجر إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كلِّ حال.

وإذا أصبحت المرأة صائمةً ثمَّ حاضت فلتفطر أيَّ وقتٍ رأت الدَّم وإن كان قبل غروب الشمس بشيءٍ يسيرٍ ثمَّ تقضى ذلك اليوم والأفضل لها إذا رأت الدَّم بعد العصر أن تمسك بقيَّة يومها تأديباً وعليها القضاء على كلِّ حال، وإذا أصبحت حائضاً ثمَّ طهرت فلتمسك بقيَّة يومها تأديباً وعليها قضاء ذلك اليوم، وإذا أرادت المرأة الاغتسال من الحيض فلتبدأ بوضوء الصَّلَاة ثمَّ لتغتسل كما تغتسل من الجنابة تبدأ بغسل رأسها ثمَّ بجانبها الأيمن ثمَّ بجانبها الأيسر حسب ما قدَّمناه، وتستعمل في غسل الحيض تسعة أرتال من الماء، وإن زادت على ذلك كان أفضل، وإن كان دون التسعة أرتال أو كان مثل الدهن في حال الضَّرورة لم يكن به بأس وأجزأها عن الغسل.

ويكره للمرأة أن تحتضب وهي حائض، ولا بأس أن تكون محتضبةً ثمَّ يمينها الحيض. والمستحاضة هي التي ترى الدَّم الذي وصفناه أو تكون قد مضت عليها أيَّام حيضها ثمَّ رأت بعد ذلك الدَّم فإنَّه أيضاً دمٌ استحاضة وإن لم يكن بهذه الصَّفة، وكذلك إذا مضى عليها أكثر أيَّام نفاسها ثمَّ رأت الدَّم فإنَّه أيضاً دمٌ استحاضة.

ومنى رأت هذا الدَّم وجب عليها أن تستبرأ نفسها بقطنَةٍ تحتشئُ بها فإن خرج الدَّم يسيراً ولم يترسَّح على القطنة وجب عليها الوضوء لكلِّ صلاة والاستبدال بالقطنة والخرقه، وإن رأت الدَّم قد رشح على القطنة إلاَّ إنَّه لم يسل وجب عليها الغسل لصلاة الغداة والوضوء لكلِّ صلاةٍ ممَّا عداها وتغيير القطنة والخرقه، وإن كثر الدَّم حتَّى سال على القطنة وجب عليها في اليوم والليلة ثلاثة أغسال مع تغيير القطنة والخرقه عند كلِّ غسلٍ منها أحدها لصلاة الظُّهر والعصر تؤخَّر الظُّهر عن أوَّل وقته وتصلَّى في آخر الوقت وتصلَّى العصر في أوَّل وقته وغسل للمغرب والعشاء الآخرة تؤخَّر المغرب إلى آخر الوقت

النهاية

وتصلّى العشاء الآخرة في أوّل وقتها تجمع بينها في الحال وغسلُ لصلاة اللّيل وصلاة الغداة تؤخر صلاة اللّيل إلى قرب الفجر وتصلّى صلاة الفجر في أوّل وقتها، هذا إذا كان عاداتها صلاة اللّيل فإن لم يكن ذلك عاداتها لعذر بها تغتسل لصلاة الغداة.

والمستحاضة لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض ويحلّ لزوجها وطؤها على كلّ حالٍ إذا غسلت فرجها وتوضّأت وضوء الصّلاة أو اغتسلت حسب ما قدّمناه، ولا يجوز لها ترك الصّلاة. ولا الصّوم إلّا في أيّام كانت تعتاد فيها الحيض فإنّه يجب عليها في هذه الأيام ترك الصّلاة والصّيام.

والنّفساء هي التي تضع الحمل وترى الدّم فعليها ما على الحائض بعينه من ترك الصّلاة والصّوم وامتناع دخول المساجد ومسّ القرآن وما فيه اسم من أسماء الله تعالى وغير ذلك لا يختلف الحكم فيه، فإذا انقطع الدّم عنها وجب عليها الاستبراء بالقطنه كما يجب على الحائض، فإن استمر بها الدّم فعلت كما تفعله الحائض عشرة أيّام، فإن انقطع عنها الدّم وإلّا فعلت ما تفعله المستحاضة.

ولا يكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيّام؛ وقد رويت روايات مختلفة في أقصى مدّة النفاس من ثمانية عشر يومًا إلى عشرين وإلى ثلاثين وإلى أربعين وإلى شهرين والعمل على ما قدّمناه.

وإذا أرادت النّفساء الغسل تقدّم وضوء الصّلاة ثمّ تغتسل كما تغتسل الحائض على السواء ويكره للنّفساء الخضاب كما يكره ذلك للحائض حسب ما قدّمناه.

باب تغسيل الأموات وتكفينهم وتحنيطهم وإسكانهم الأجداد:

إذا أردنا أن نبين غسل الأموات فالواجب أن نبين ما يتقدّم ذلك من السنن والآداب، فإذا حضر الإنسان الوفاة يستقبل بوجهه القبلة ويجعل باطن قدميه إليها ويلقن الشّهادتين والإقرار بالآئمة عليهم السّلام واحدًا واحدًا ويلقن أيضًا كلمات الفرج ولا يحضره جنبٌ ولا حائض.

فإن تصعّب عليه خروج الرّوح نقل إلى مصلاه الذي كان يصلّي فيه في حياته

كتاب الطهارة

ويُتلى القرآن عنده ليسهل الله تعالى عليه خروج نفسه.

فإذا قضى نحبه فليغمض عيناه ويسدّ لحياه ويمدّ ساقاه ويطبق فوه ويمدّ يده إلى جنبه ويغطي بتوب، وإن كان بالليل أسرج عنده في البيت مصباح إلى الغداة ولا يترك وحده بل يكون عنده من يذكر الله تعالى.

وينبغي إذا مات الميت أن يؤخذ في أمره عاجلاً ولا يؤخر إلا لضرورة تدعو إلى ذلك ثم يؤخذ في تحصيل أكفانه وحنوطه أولاً.

والكفن المفروض ثلاثة أثواب لا يجوز الاقتصار على أقل منها مع التمكن ونهايته خمسة أثواب لا يجوز الزيادة عليها، وهي لفافتان: أحدهما حبرة مبنية عبرية غير مطرزة بالذهب أو شيء من الأبريسم وقميص وإزار وخرقة. فهذه الخمسة جملة الكفن وتضاف إليها العمامة وليست من الكفن لأن الكفن هو ما يلف به جسد الميت هذا إذا كان الميت رجلاً. فإن كان امرأة يستحب أن يزاد في أكفانها لفافة أخرى ونمط، وإن اقتصر بها على مثل ما للرجل لم يكن به بأس. ولا يجوز أن يكفن الميت في شيء من الحرير والأبريسم المحض فإنه محظور ولا في الأبريسم المخلط في الغزل مع الاختيار. ويكره أن يكفن الميت في الكتان وينبغي أن تكون الأكفان كلها قطناً محضاً.

وإن لم يكن للميت ما يكفن به من هذه الثياب وكانت له قميص مخيطة فلا بأس أن يكفن فيها إذا كانت نظيفة ويقطع أزارها ولا يقطع أكمامها وإنما يكره الأكمام فيها يبتدأ من القمصان.

فإذا حصلت الأكفان فلتفرش الحبرة على موضع نظيف وينثر عليها شيء من الدّريّة المعروفة بالقمحة ويفرش فوقها الإزار وينثر عليه شيء من الدّريّة ويفرش فوق الإزار القميص.

ويستحب أن يكتب على الحبرة والإزار والقميص والعمامة: «فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله وأنّ أمير المؤمنين والأئمة من ولده بعده - يذكرون واحداً واحداً - أئمتهم أئمة الهدى الأبرار» ويكتب ذلك بتربة الحسين عليه السلام إن وجد فإن لم يوجد كتب بالإصبع ولا يجوز أن يكتب ذلك بالسواد.

النهاية

وإن لم يكن للميت حبرة يجعل بدلاً منها لفافة أخرى.

فإذا فرغ من تحصيل الكفن لفّ بجميعه وعزل.

ويستعدّ معه من الكافور الذي لم تمسه النار وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث إن تمكّن من ذلك وهي السنة الأولى، فإن لم يتمكّن منه فالأوسط وزن أربعة مثاقيل، فإن لم يتمكّن منه فمقدار درهم، فإن لم يوجد أصلاً فما تيسر وإلاّ دفن في حال الضرورة بغير كافور ولا يكون مع الكافور مسكٌ أصلاً.

ويُستعدّ أيضاً شيء من السدر لغسل رأسه وجسده وشيء من الكافور للغسلة الثانية. وتؤخذ أيضاً جريدتان خضراوان من النخل إن وجد منه وإن لم يوجد فمن السدر فإن لم يوجد فمن الخلاف فإن لم يوجد فمن غيره من الشجر الرطب فإن لم يوجد أصلاً فلا بأس بتركه، ويكتب عليهما أيضاً ما كتب على الأكفان ويلفّ عليهما شيء من القطن. ويستعدّ مع ما ذكرناه مقدار رطل من القطن ليحشى به المواضع التي يخاف من خروج شيء منها، فإذا فرغ من تحصيل أكفانه فليأخذ في غسله أولى الناس بالميت أو من يأمره هو به، فلتوضع ساجّة أو سريرٌ مستقبل القبلة ويوضع الميت عليها مستقبل القبلة كما كان في حال الاحتضار.

ويحفر لمصب الماء حفيرة يدخل الماء إليها فإن لم يمكن ودخل في البالوعة جاز، ويكره أن ينصب الماء الذي يغسل به الميت في الكنيف، ولا يسخن الماء لغسل الأموات إلاّ أن يكون بردٌ شديدٌ يخاف الغاسل على نفسه من استعمال الماء فإنّه يسخن له. ثم يؤخذ السدر فيطرح في إجانة ويصب عليه الماء ويضرب ضرباً جيّداً حتى يرغو ثم تؤخذ رغوته فتطرح في موضع نظيف حتى يغسل به رأسه.

ثم يؤخذ الميت فيوضع على تلك الساجّة مستقبل القبلة حسب ما قدّمناه، ويستحبّ أن يكون ذلك تحت السقف ولا يكون ذلك تحت السماء، ثم ينزع قميصه منه يفتق جيبيه وينزع من تحته ويترك على عورته ما يسترها ثم تليّن أصابعه برفق. فإن امتنعت تركت على حالها، ثم يبدأ بفرجه فيغسل بماء السدر والحرض ويغسل ثلاث مرّات ويكثر من الماء ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، ثم يتحوّل الغاسل إلى رأسه فيبدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه ثم

كتاب الطهارة

يُنْتَقَى الأيسر من رأسه ولحيته ووجهه فيغسله برفقٍ ولا يعنف به بل يغسله غسلًا ناعمًا ثم يرضجه على ساقه الأيسر ليبدو له الأيمن، ثم يغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات ثم يردّه على جنبه الأيمن حتى يبدو له الأيسر فيغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات ويمسح يده على ظهره وبطنه، ثم يردّه على قفاه فيبدأ بفرجه الكافور فيصنع كما صنع أول مرة فيغسله ثلاث مرّات بماء الكافور ويمسح يده على بطنه مسحًا رقيقًا، ثم يتحوّل إلى رأسه فيصنع كما صنع أولًا بلحيته من جانبيه كليهما ورأسه ووجهه فيغسله بماء الكافور ثلاث غسلات.

ثم يردّه إلى جانبه الأيسر حتى يبدو له الأيمن من قرنه إلى قدمه فيغسله ثلاث غسلات ويدخل يده تحت منكبه وذراعيه ويكون الذراع والكفّ مع جنبه ظاهرة كلّما غسلت شيئًا منه أدخلت يدك تحت منكبه ومن باطن ذراعيه، ثم تردّه على ظهره وتغسله بماء قراح كما صنعت أولًا تبدأ بالفرج ثم تتحوّل إلى الرأس والوجه وتصنع كما صنعت أولًا بماء قراح ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر تغسله من قرنه إلى قدمه كما غسلته في الغسلتين الأوليين. وكلّما غسل الميت غسلةً فليغسل الغاسل يديه إلى المرفقين وليغسل الإجمانة بماء قراح ثم يطرح فيها ماء آخر للغسلة المستأنفة.

ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه الأيمن ولا يقعد ولا يغمز بطنه، وقد رويت أحاديث أنّه ينبغي أن يؤضأ الميت قبل غسله فمن عمل بها كان أحوط. فإذا فرغ من غسله نشف بثوب نظيف ثم يأخذ في تكفينه فيتوضأ الغاسل أولًا وضوء الصلاة وإن ترك تكفينه حتى اغتسل كان أفضل إلا أن يخاف على الميت من ظهور حادثة به.

ويغتسل الغاسل للميت فرضًا واجبًا وكذلك كلّ من مسّه بعد برده بالموت وقبل تغسيله فإنّه يجب عليه الغسل.

فإذا فرغ منه أخذ في تحنيطه فيعمد إلى قطن فيذرّ عليه شيئًا من الذريرة ويضعه على فرجيه قبله وديره ويحشو القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء ويأخذ الخرقة ويكون طوله ثلاثة أذرع ونصفًا في عرض شبرٍ إلى شبرٍ ونصفٍ فيشدّها من حقويه ويضمّ فخذه

النهاية

ضماً سديداً ويلفها في فخذه، ثم يخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن ويغمزها في الموضع الذي لف فيه الخرقة ويلف فخذه من حقويه إلى ركبتيه لفاً شديداً ثم يأخذ الإزار فيوزره ويكون عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين، فإن نقص عرضه عن ذلك لم يكن به بأس. ويعمد إلى الكافور فيسحقه بيده ويضعه على مساجده على جبهته وباطن كفيه ويمسح به راحتيه وأصابعهما ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه ولا يجعل في سمعه وبصره وفيه شيئاً من الكافور، ولا يجعل فيها شيئاً أيضاً من القطن إلا أن يخاف خروج شيء منها فإنه لا بأس والحال هذه أن يجعل فيها شيئاً من القطن، فإن فضل من الكافور شيء جعله على صدره ويمسح به صدره ثم يردّ القميص عليه.

ثم يأخذ الجريدتين فيجعل إحداهما من جانبه الأيمن مع ترقوته ويلصقها بجلده ويضع الأخرى من جانبه الأيسر ما بين القميص والإزار.

ثم يعممه فيأخذ وسط العمامة فيثنيها على رأسه بالتدوير ويحكنه بها ويطرح طرفيها جميعاً على صدره ولا يعممه عمّة الأعرابي.

ثم يلفه في اللقافة فيطوى جانبها الأيسر على جانبها الأيمن وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر، ثم يضع بالحبرة أيضاً مثل ذلك ويعقد طرفيها مما يلي رأسه ورجليه.

فإذا فرغ من جميع ما ذكرنا فليحمله إلى قبره على سريرة. وأفضل ما يمشى المشيع للجنائز خلفها أو عن يمينها أو شأها، فإن تقدّمها لعارض أو ضرورة لم يكن عليه حرج، وإن كان لغير ضرورة يكون قد ترك الأفضل وليس عليه شيء، ويكره لمن يشيع جنازة أن يكون راكباً إلا للضرورة تدعو إلى ذلك.

ويستحب لمن يشيع جنازة المؤمن أن يحمله من أربع جوانبه يبدأ بمقدم السرير الأيمن يمرّ عليه ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر ثم يمرّ عليه حتى يرجع إلى المقدم كذلك دور الرّحا. وينبغي أن يؤذن المؤمنون بجنازة المؤمن إذا لم يعلموا ليتوفّروا على تشييعه. ويستحب لمن رأى جنازة أن يقول: الحمد لله الذي لم يجعلني من السّواد المخترم. ثم يمرّ بها إلى المصلّى، فيصلي على ما سنّينه إن شاء الله، ثم يحمله إلى القبر.

فإذا دنا من القبر وضعه دون القبر بمقدار ذراع ثم يمرّ بها إلى شفير القبر مما يلي رجليه في

كتاب الطهارة

ثلاث دفعاتٍ إن كان رجلاً ولا يفدحه بالقبر دفعةً واحدة.

وإن كانت امرأةً تركها على جانب القبر، ثم ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي ولا بأس أن يكون شفعاً أو وترًا، وإن كانت الميت امرأةً لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذورحم لها، فإن لم يكن أحدٌ منهم جاز أن ينزل إليه بعض الرجال المؤمنين ويدفنها، وإن كان من ينزل إلى قبرها عند عدم ذوى أرحامها بعض النساء المؤمنات كان أفضل، وليتحف من ينزل إلى القبر ويكشف رأسه ويحلّ أزواره ويجوز عند الضرورة والتقية أن ينزل بالحفّين. ثم يؤخذ الميت من قبل الرجلين في القبر فيسل سلاً، فيبدأ برأسه فيؤخذ وينزل به القبر ويقول عند معاينة القبر من يأخذه: أَللّهُمَّ اجْعَلْهَا رَوْضَةً من رياض الجنة ولا تجعلها حفرةً من حفر النيران. ويقول إذا تناوله: بِسْمِ اللَّهِ وَاللّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ أَللّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَللّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيًا. ثم يضعه على جانبه الأيمن ويستقبل به القبلة ويحلّ عقد كفته من قبل رأسه ورجليه ويضع خدّه على التراب.

ويستحب أن يجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام ثم يشرّج عليه اللبن ويقول من يشرجه: أَللّهُمَّ صَلِّ وَحْدَتَهُ وَأَنْسَ وَحِشَتَهُ وَارْحَمْ غُرْبَتَهُ وَأَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً يَسْتَفْنِي بِهَا عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ وَاحْشِرْهُ مَعِ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ.

ويستحب أن يلقن الميت الشهادتين وأسماء الأئمة عند وضعه في القبر قبل تشريح اللبن عليه فيقول الملقن: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانٍ أَذْكَرَ الْعَهْدِ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الدُّنْيَا: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ عَلِيًّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ - وَيَذْكُرُ الْأَئِمَّةَ إِلَى آخِرِهِمْ - أُنِّمْتُكَ أَئِمَّةَ الْهُدَى الْأَبْرَارِ.

فإذا فرغ من تشريح اللبن عليه أهال التراب عليه، وهيل كل من حضر الجنازة استحباباً بظهور أكفهم ويقولون عند ذلك: إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَللّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيًا. ولا يهيل الأب على ولده التراب ولا الولد على والده ولا ذورحم على ذى رحمه وكذلك لا ينزل إلى قبره فإن ذلك يقسى القلب. فإذا أراد الخروج من القبر فليخرج من قبل رجله ثم يطم القبر ويرفع من الأرض

النهاية

مقدار أربع أصابع ولا يطرح فيه من غير ترايه، ويجعل عند رأسه لبننة أو لوح ثم يُصبُّ الماء على القبر يُبدَأُ بالصَّبِّ من عند الرأس ثم يدار من أربع جوانبه ثم يعود إلى موضع الرأس فإن فضل من الماء شيءٌ صبَّ على وسط القبر، فإذا سوى القبر وضع يده على القبر من أراد ذلك ويفرِّج أصابعه ويغمزها فيه بعدما نضح بالماء ويدعو للميت.

فإذا انصرف الناس عن القبر يتأخَّرُ أولى النَّاسِ بالميت ويترحَّم عليه وينادى بأعلى صوته إن لم يكن في موضع تقيه: يا فلان بن فلان: الله ربك ومحمد نبيك وعلى إمامك والحسن والحسين - ويسمَّى الأئمة واحداً واحداً - أئمتك أئمة الهدى الأبرار.

وإذا كان الميت مجدوراً أو كسيراً أو صاحب قروح أو محترقاً ولم يخف من غسله غسل فإن خيف من مسِّه صبَّ عليه الماء صباً، فإن خيف أيضاً من ذلك يتيمَّم بالتراب. وإن كان الميت غريقاً أو مصعوقاً أو مبطوناً أو مدخنأً أو مهدوماً عليه استبرأ بعلامات الموت، فإن اشتبه ترك ثلاثة أيام وغسل ودفن بعد أن يصلَّى عليه.

فإن كان الميت شهيداً وهو أن يقتل بين يدي إمام عدل في نصرته أو بين يدي من نصبه الإمام دفن بشيابه ولم يغسل ويدفن معه جميع ما عليه ممَّا أصابه الدَّم إلا الخفين، وقد روى أنَّهما إذا أصابها الدَّم دفنا معه.

وإذا حمل من المعركة وبه رمقٌ ثم مات نزعت عنه ثيابه وغسل وكفن وحنط وصلَّى عليه ودفن. وكلَّ قتيلٍ سوى ذلك فلا بدَّ من غسله وتحنيطه وتكفينه فإن كان المقتول قوداً أو مرجوماً يومر بالآغتسال والتكفن والتحنط ثم يقام عليه الحد، فإذا وجد من المقتول قطعة فإن كان فيها عظمٌ وجب غسلها وتحنيطها وتكفينها ودفنها، وإن كان موضع الصدر وجب مثل ذلك أيضاً والصلاة عليها ويجب على من مسَّها الغسل، وكذلك إن كانت القطعة التي فيها العظم قطعت من الحيَّ وجب على من مسَّها الغسل، وإن لم يكن فيها عظمٌ دفنت كما هو ولم تغسل ولا يجب على من مسَّها أيضاً الغسل.

وإذا أراد الغاسل للمقتول غسله بدأ بغسل دمه ثم صبَّ عليه الماء صباً ولا يدلك جسده ويبدأ بيديه وديره ويربط جراحاته بالقطن، وكلَّمَا وضع عليه القطن عصبه وكذلك موضع الرأس يجعل له من القطن شيء كثير، وإن كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه

كتاب الطهارة

يفسل الرأس إذا غسل اليدين وسفله بديء بالرأس ثم بالجسد ويوضع القطن فوق الرقبة ويضم إليه الرأس ويجعل في الكفن، وكذلك إذا أنزل إلى القبر يتناول مع الجسد فيدخل اللحد ويوجه إلى القبلة.

وإن كان الميت محرماً غسل كما يغسل المحل ويكفن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئاً من الكافور، وإن كان الميت صبيّاً غسل كتغسيل الرجال ويكفن ويحفظ كتكفينهم وتحنيطهم، وإن كان لم يبلغ ست سنين صلى عليه تقيّة، وإن بلغ ذلك أو زاد عليه صلى عليه على كلّ حال، وإن كان الصبيّ ابن ثلاث سنين أو أقلّ من ذلك فلا بأس أن تغسله النساء عند عدم الرجل مجرداً من ثيابه، وإن كان سقطاً وقد بلغ أربعة أشهر أو ما زاد عليه غسل وكفن وحفظ وإن كان لأقلّ من ذلك دفن كما هو بدمه.

وغسل المرأة كغسل الرجال سواء وتكفينها كتكفينهم إلّا أن المرأة تزداد لفافتين أو لفافةً ومغطاً، ويستحب أن تزداد خرقةً يُشدّ بها ثدياها إلى صدرها ويكثر من القطن لقبليها، وإذا أريد دفنها جعل سريرها قدام القبر وتؤخذ إلى القبر عرضاً يأخذها من قبل وركيها زوجها أو أحد من ذوى أرحامها، ولا يتولّى ذلك أجنبيٌّ إلّا عند الضرورة، وإن كانت نفساء أو حائضاً غسلت كغسلها طاهراً، وإن كانت حبلى لا يغمر بطنها في الغسلات ويعمل بها فيها سوى ذلك ما يعمل بغيرها، وإن كانت صبيّةً لها ثلاث سنين أو دونها جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء فإن زادت على ذلك لم يجوز ذلك على حال.

وإن مات الصبيّ معها في بطنها دفن معها، وإن كانت ذميّة دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها إذا كان من مسلم، وإذا ماتت المرأة ولم يمت ولدها شق بطنها من الجانب الأيسر وأخرج الولد وخييط الموضع وغسلت ودفنت، فإن مات الولد في بطنها ولم تمت هي ولم يخرج منها أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها يدها في فرجها فقطع الصبي وأخرجته قطعة قطعة وغسل وحفظ وكفن ودفن.

وإذا مات رجلٌ مسلمٌ بين رجال كفّار ونساء مسلمات لا ذات رحم له فيهن أمر بعض النساء رجالاً من الكفّار بالاغتسال ثمّ تعلّمهم تغسيل أهل الإسلام ليغسلوه كذلك، وإن مات بين نساء مسلمات ورجال كفّار وكان له فيهن محرم من زوجة أو غيرها من ذوى الأرحام

النَّهَايةُ

غسلته من وراء الثَّيَابِ ولا يَجْرَدَنه من ثيابه، وإن لم يكن له فيهنَّ محرَّمٌ ولا معهنَّ رجالٌ مسلمون ولا كفَّار دفنَه بثياب ولم يغسله على حال.

وإن ماتت امرأةٌ بين رجالٍ مسلمين لا ذا رحم لها فيهم ولا زوج ونساءٍ كافراتٍ أمر بعض الرِّجال نساءَ كافراتٍ بالاغتسال وتغسيلها غسل أهل الإسلام، فإن ماتت بين رجالٍ مسلمين ونساءٍ كافراتٍ وكان لها فيهم ذورحم أو زوج غسلوها من وراء ثيابها ولم تقرِّها كافرة، وإن لم يكن فيهم ذورحم ولا زوج ولا معهم نساءٌ أصلاً دفنوها بثيابها من غير تغسيل. وقد روى أنَّهم يغسلون منها محاسنها يديها ووجهها ثم يدفنونها، فمن عمل على هذه الرواية لم يكن عليه بأس.

ولا يقصُّ شيءٌ من شعر الميِّت ولا من ظفره ولا يَسْرَحُ رأسه ولا لحيته، فإن سقط منه شيءٌ جعل معه في أكفانه.

وإذا خرج من الميِّت شيءٌ من النَّجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه ولم يجب عليه إعادة الغسل، فإن أصاب ذلك كفنَه قرض الموضع منه بالمقراض.

والجريدة توضع مع جميع الأموات من الرِّجال والنِّساء والصِّبيان والأطفال مع التَّمكِّن، فإن كانت الحال حال التَّقِيَّة ولم يتمكِّن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر، فإن لم يمكن ذلك ترك بغير جريدة، ولا ينبغي للمؤمن أن يغسل أهل الخلاف فإن اضطرَّ غسله غسل أهل الخلاف ولم يجعل معه الجريدة على حال.

والميِّت إذا لم يوجد له كافور ولا سدر فلا بأس أن يغسل بالماء القراح ويقتصر عليه. وإذا مات الميِّت في مركبٍ في البحر ولم يقدر على الشَّطِّ لدَفْنِه غسل وحنَّط وكفَّن وصُلِّي عليه ثم نقل وطرح في البحر ليرسب إلى قرار الماء.

ولا يجوز حمل ميِّتين على جنازة واحدة مع الاختيار لأنَّ ذلك بدعة.

ويستحب أن يكون حفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة، واللَّحد ينبغي أن يكون واسعاً مقدار ما يتمكِّن الرَّجل فيه من الجلوس، ولا بأس بالاعتصار على المشق وإن لم يجعل هناك اللَّحد، وإذا كان القبر ندياً فلا بأس أن يفرش بالسَّاج.

ويكره نقل الميِّت من الموضع الَّذي مات فيه إلى بلدٍ آخر إلا إذا نقل إلى واحدٍ من

كتاب الطهارة

المشاهد فإن ذلك مستحب له، فإذا دفن في موضع فلا يجوز نقله ونحوه من موضعه، وقد وردت رواية بجواز نقله إلى بعض مساهد الأئمة سمعناها مذاكرة والأصل ما ذكرناه. ولا يترك المصلوب على خشبة أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل بعد ذلك ويوارى في التراب.

ويكره تخصيص القبور والتظليل عليها والمقام عندها وتجديدها بعد اندراسها ولا بأس بتطيينها ابتداءً. ويكره أن يحفر قبر مع العلم به فيدفن فيه ميت آخر إلا عند الضرورة إليه.

والكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمة الميراث وقضاء الديون والوصايا ثم يتبع ذلك بقضاء الديون ثم الوصايا ثم الميراث، وإن كان الميت امرأة لزم زوجها أكفانها ولا يلزم ذلك في مالها على حال.

باب التيمم وأحكامه:

التيمم على ضربين: تيمم هو بدل من الوضوء وتيمم هو بدل من الغسل المفروض. ويحتاج فيه إلى العلم بخمسة أشياء:

أولها: من يجب عليه التيمم وما يتبعه من أحكامه.

والثاني: متى يجب عليه التيمم وما يلزمه من أحكامه.

والثالث: ما يجوز أن يتيمم به وما لا يجوز.

والرابع: كيفية التيمم.

والخامس: ما ينقض التيمم.

أما الذي يجب عليه التيمم فكل من عدم الماء من المكلفين للصلاة أو وجده غير أنه لا يتمكّن من استعماله من برد شديد، أو مشقة عظيمة تلحقه أو مرض يخافه أو لا يكون معه ما يتوصل به إلى الماء من آلة ذلك أو ثمنه أو يحول بينه وبين الماء حائل من عدو أو سبع أو غير ذلك، فمتى لم يكن شيء مما ذكرناه لم يجز له التيمم.

فإن وجد الماء بالثمن وجب عليه شراؤه فلا يجوز له التيمم إلا أن يبلغ ثمنه مقداراً

النهاية

يضرّ به في الحال فإن كان معه ماءٌ يسيرٌ يحتاج إليه للشرب وجب عليه التيمّم، وكذلك إن كان معه من الماء ما لا يكفيه لطهارته وجب عليه التيمّم.

فإذا وجد الماء وجب عليه الطهارة وليس عليه إعادة شيءٍ من الصلّة التي صلّاها بذلك التيمّم.

فإن كان مريضاً وجب عليه التيمّم والصلّة به وليس عليه إعادة شيءٍ من صلاته التي صلّاها بتيمّمه.

فإن خاف البرد العظيم في سفرٍ وحضرٍ وجب عليه التيمّم والصلّة وليس عليه إعادة شيءٍ ممّا يصلى بتيمّمه، فإن كان هذا الذي يخاف البرد يتيمّم وكان تيمّمه بدلاً من الغسل إمّا من الاحتلام أو مسّ الأموات أو الحائض أو النفساء وجب عليه التيمّم والصلّة، وليس عليه إعادة شيءٍ من صلاته التي يصلّيها بذلك التيمّم، فإن كان غسله من الجنابة التي تعمدها وجب عليه الغسل وإن لحقه بردٌ إلّا أن يبلغ ذلك حدّاً يخاف على نفسه التلف فإنّه يجب عليه حينئذ التيمّم والصلّة، فإذا زال الخوف وجب عليه الغسل وإعادة تلك الصلّة.

وإذا مات الميت ولم يوجد الماء لغسله أو وجد غير أنّه لا يمكن الحيّ استعماله لأحد الأسباب التي ذكرناها وجب أن يتيمّم، فإذا تيمّم كفّن وصلّى عليه ودفن ويجب على من تيمّمه التيمّم، فإذا زال عنه المانع وجب عليه الاغتسال.

والمجروح وصاحب القروح والمكسور والمجدور إذا خافوا على نفوسهم استعمال الماء وجب عليهم التيمّم عند حضور الصلّة. وإذا حصل الإنسان يوم الجمعة في المسجد الجامع فأحدث ما ينقض الوضوء ولم يتمكن من الخروج فليتيمّم وليصلّ، فإذا انصرف توجّساً وأعاد الصلّة.

وإذا احتلم الإنسان في المسجد الحرام أو مسجد الرسول فلا يجوز له أن يخرج منها إلّا بعد أن يتيمّم ولا بأس بترك ذلك في غيرهما من المساجد.

وإذا حصل الإنسان في أرضٍ ثلجٍ ولا يقدر على الماء ولا على التراب فليضع يديه جميعاً على الثلج باعتدالٍ حتّى تنتديا ثمّ يمسح وجهه من قصاص شعر رأسه إلى محادر شعر

كتاب الطهارة

ذفته مثل الدهن ثم يضع يده اليسرى على اللج كما وصفناه ويمسح بها يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع ثم يضع يده اليمنى على اللج مثل ذلك ويمسح بها يده اليسرى من المرفق إلى أطراف الأصابع ويمسح بباقي نداوتها رأسه وقدميه وإن كان قد وجب عليه الغسل فعل بجميع بدنه مثل ذلك، فإن خاف على نفسه من البرد آخر الصلاة إلى أن يجرد الماء فيغتسل أو التراب فيتيمم.

والتيمم يجب آخر الوقت إلى تضييقه فلا يجوز التيمم قبل دخول وقت الصلاة ولا بعد دخوله في أول وقت، فمن تيمم قبل دخول الوقت أو بعد دخوله قبل آخر الوقت وجب عليه إعادة التيمم ولم يجز له أن يستببح بذلك التيمم والصلاة، فإن صلى بتيممه ذلك وجب عليه إعادة الصلاة بتيمم مستأنف أو طهارة إن كان قد وجد الماء. ولا يجوز له التيمم في آخر الوقت إلا بعد طلب الماء في رحله وعن يمينه ويساره مقدار رمية سهم أو رميتين إذا لم يكن هناك خوف، فإن خاف لم يجب أن يتعدى المكان الذي هو فيه.

فمضى لم يطلب الماء وتيمم وصلى وجب عليه إعادة الصلاة فإن نسي الماء في رحله وقد تيمم وصلى ثم علم بعد ذلك والوقت باقي وجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة. فإن وجد الماء وقد دخل في الصلاة وركع لم يجب عليه الانصراف بل يجب عليه المضى فيها، فإذا فرغ منها توضأ لما يستأنف من الصلاة، فإن وجد الماء قبل الركوع وجب عليه الانصراف والتوضؤ واستقبال الصلاة. فإن أحدث في الصلاة حدثاً ينقض الطهارة ناسياً وجب عليه الطهارة والبناء على ما انتهى إليه من الصلاة ما لم يستدبر القبلة أو يتكلم بما يفسد الصلاة، وإن كان حدثه متعمداً وجب عليه الطهارة واستئناف الصلاة.

وأما الذي يتيمم به فهو الصعيد الطيب الذي ذكره الله في كتابه جل ذكره وهو التراب الطاهر، ويستحب أن يكون ذلك من ربا الأرض وعواليها ولا يكون ذلك من مهابطها، فإن تيمم من مهابط الأرض وكان الموضع طاهراً لم يكن به بأس، ولا بأس بالتيمم بالأحجار ولا بالأرض الجصية ولا بأرض التورة إذا لم يقدر على التراب.

النهاية

فإن كان في أرض وحلةٍ لآتِراب فيها ولا صخر معه وكانت معه دابةٌ فليَنفَضْ عَرفها أو لبد سرجها ويتيمّم بغبرته، فإن لم يكن معه دابةٌ وكان ثوبٌ تيمّم منه، فإن لم يكن معه شيءٌ من ذلك وضع يده جميعاً على الوحل ويمسح إحدِيها بالأخرى وينفضهما حتّى يزول عنها الوحل ثمّ يتيمّم.

ولا يجوز التيمّم بما لا يقع عليه اسم الأرضِ بالإطلاق سوى ما ذكرناه، ولا يجوز التيمّم من المعادن كلّها ولا يجوز التيمّم بالرماد ولا بالأشنان ولا بالدقيق ولا بما أشبهه في نعومته وانسحاقه ولا بالزرنِخ، ويكره التيمّم من الأرض الرملة وكذلك يُكره من الأرض السبخة. فإذا أراد التيمّم فليضع يديه جميعاً مفرّجاً أصابعه على التراب وينفضهما، ثمّ يمسح إحدِيها على الأخرى ويمسح بها وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه، ثمّ يضع كفّه اليسرى على ظهر كفّه اليمنى فيمسحهما من الزند إلى أطراف الأصبع مرّةً واحدةً هذا إذا كان تيمّمه بدلاً من الوضوء، فإن كان بدلاً من الغسل ضرب بيده على الأرض مرّتين؛ مرّةً للوجه يمسح بها على ما وصفناه ومرّةً لليدين على ما بيّنا.

والتيمّم يكون بعد الفراغ من الاستنجاء أمّا بالأحجار أو بالخزف أو ما أشبهها، ولا يترك الاستنجاء على حال وكذلك إن كان تيمّمه بدلاً من غسل الجنابة وجب عليه أن يستبرئ نفسه بالبول ويتنشّف ثمّ يتيمّم بعد ذلك.

وإذا تيمّم على ما وصفناه جاز له أن يؤدّي به صلوات اللّيل والنهار ما لم ينقض تيمّمه، وإن تيمّم لكلّ صلاة كان أفضل.

والترتيب واجبٌ في التيمّم كوجوبه في الطهارة، فإن قدّم مسح اليدين وجب عليه مسح الوجه ثمّ مسح اليدين.

وكلّ ما ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمّم وينقضه زائداً على ذلك وجود الماء مع التمكن من استعماله، فإن وجد الماء منه ولم يتطهّر ثمّ عدّه ودخل وقت صلاة أخرى وجب عليه إعادة التيمّم، فإن أحدث المتيمّم من الجنابة حدثاً ينقض الوضوء وكان معه من الماء مقدار ما يكفي للوضوء دون الغسل وجب عليه استئناف التيمّم دون الوضوء.

وإذا اجتمع ميّتٌ ومحدثٌ وجنبٌ ومعه من الماء مقدار ما يكفي أحدهم فليغتسل

كتاب الطهارة

الجنب وليتيم المحدث ويدفن الميت بعد أن ييمم حسب ما قدمناه، ويكره أن يؤم المتيمم المتوضئين ولا بأس أن يأتهم بهم، وكذلك لا بأس أن يؤم المتيمم المتيممين وأن يأتهم بهم على كل حال.

باب تطهير الثياب من النجاسات والبدن والأواني:

إذا أصاب ثوب الإنسان أو جسده بول أو غائط أو منى وجب إزالته قليلاً كان ما أصابه أو كثيراً وكذلك أبوال كل شيء يجب إزالتها سوى أبوال ما يؤكل لحمه وكذلك حكم الأرواث، فأما أبوال الحمير والبغال والخيول وأرواثها فإن يجب إزالتها، ولا بأس بذرق كل شيء من الطيور مما أكل لحمه وكذلك أبوالها سوى ذرق الدجاج خاصة فإنه يجب إزالته على كل حال، فأما ما لا يؤكل لحمه فإنه يجب إزالة بوله وروثه وذرقه عن الثياب والبدن معاً.

ومتى أصاب ثوب الإنسان أو بدنه شيء من الخمر أو الشراب المسكر أو الفخار قليلاً كان أو كثيراً فإنه يجب إزالته عن الثوب والبدن معاً.

وإن أصاب الثوب دم وكان دم حيض أو استحاضة أو نفاس وجب إزالته قليلاً أو كثيراً، فإن بقي له أثر يستحب أن يصبغ بشيء من الأصباغ يذهب أثره، وإن كان دم سمك أو بثور أو قروح دامية أو جراح لازمة أو دم براغيث فإنه لا يجب إزالته قليلاً كان أو كثيراً، وإن كان دم رعاف أو فصد أو غيرها من الدماء وكان دون مقدار الدرهم مجتمعاً في مكان فإنه لا يجب إزالته إلا أن يتفاحش ويكثر، فإن بلغ مقدار الدرهم فصاعداً وجبت إزالته. وكل هذه النجاسات التي ذكرناها فإنه يجب إزالتها بالماء المطلق ولا يجوز بغيره، فإن أزيل بغيره لم تجز الصلاة في ذلك الثوب.

ومتى حصل في الثوب شيء من النجاسات التي يجب إزالتها وجب غسل الموضع الذي أصابته وإن لم يتيقن الموضع وكان حصول النجاسة فيه معلوماً وجب غسل الثوب كله، وإن كان حصولها مشكوكاً فيه، فإن يستحب أن يرش الثوب بالماء.

ومتى صلى الإنسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك وجب عليه إعادة الصلاة.

النهاية

فإن كان علم بحصول النجاسة في الثوب فلم يزله ونسى ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يعلم حصولها في الثوب وصلى ثم علم أنه كان فيه نجاسة لم يلزمه إعادة الصلاة.

وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو نعل أو أرنب أو فأرة أو وزغة وكان رطباً وجب غسل الموضع الذي أصابه، فإن لم يتعين الموضع وجب غسل الثوب كله، وإن كان يابساً وجب أن يرش الموضع بعينه، فإن لم يتعين رش الثوب كله، وكذلك إن مس الإنسان بيده أحداً ما ذكرناه أو صافح ذمياً أو ناصباً معلناً بعداوة آل محمد وجب عليه غسل يده إن كان رطباً وإن كان يابساً مسحها بالتراب.

وإذا أصاب ثوب الإنسان ميت من الناس بعد برده وقبل تطهيره بالغسل أو غيره من الأموات وجب عليه غسل الموضع الذي أصابه، فإن لم يتعين الموضع وجب غسل الثوب كله. وإن مس الإنسان بيده ميتاً من الناس بعد البرد بالموت أو مس قطعة فيها عظم أو مس ما قطع من حي وفيها عظم وجب عليه الغسل حسب ما قدمناه، وإن كان بعد الغسل أو قبل برده لم يجب عليه الغسل، وإن كان ما مسه من القطعة الميتة لا عظم فيه لم يجب عليه الغسل ولكن يجب غسل يده، وإن كان الميت من غير الناس وجب عليه غسل ما مسه به. ولا بأس بعرق الجنب والحائض في الثوب واجتنابه أفضل اللهم إلا أن تكون الجنابة من حرام فإنه يجب عليه غسل الثوب إذا عرق فيه، وإذا أصاب الثوب عرق الإبل الجلالة وجب عليه إزالته.

ومنى أصاب الأواني شيء من هذه النجاسات وجب غسلها حسب ما قدمناه، وتغسل من ولوغ الكلب ثلاث مراتٍ أولاًهن بالتراب. وإن أصابها خمر أو شيء من الشراب المسكر وجب غسلها سبع مراتٍ.

وإذا أصاب الأرض أو الحصير أو البارية بول وطلعت الشمس عليه وجففته فإنه لا بأس بالصلاة عليه وبالسجود، وإن كان قد جففته غير الشمس لم يجز عليه السجود وجاز الوقوف عليه، وكذلك الفراش إذا أصابته نجاسة لم يكن بالوقوف عليه بأس في حال الصلاة اللهم إلا أن تكون النجاسة رطبة تتعدى إلى الثوب فإنه لا يجوز الوقوف عليه.

كتاب الطهارة

وإذا أصاب ثوب الإنسان أو بدنه مذى أو وذى لم يجب إزالته فإن أزاله كان أفضل، والقيء إذا أصاب الثوب أو البدن لم يكن بالصلاة فيه بأس.

وإذا أصاب خف الإنسان أو جواره أو نكته أو قلنسوته أو ما لا تتم الصلاة فيه مفرداً شيء من النجاسة فإنه لا بأس بالصلاة فيه وإن لم يزله فإن أزاله كان أفضل.

وكل ما ليس له نفس سائلة من الأموات فإنه لا ينجس الثوب ولا البدن ولا الشراب والماء إذا وقع فيه سوى الوزغ والعقرب اللذين استثنيناها فيما مضى.

وإذا أصاب ثوب الإنسان طين الطريق فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يعلم فيه نجاسة، فإذا أتى عليه ثلاثة أيام، يستحب إزالته على كل حال.

وإذا أصاب ثوب الإنسان ماء المطر وقد خالطه شيء من النجاسات فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يغلب النجاسة على الماء، فإذا غلبت عليه وجب إزالته على كل حال، وإذا رجع على ثوب الإنسان أو بدنه من الماء الذى يستنجى به أو يغتسل به من الجنابة فإن لا بأس بالصلاة فيه، فإن وقع الماء على نجاسة ظاهرة ثم رجع على الثوب أو البدن وجب إزالته.

وإذا كان مع الإنسان ثوبان وحصلت في واحدٍ منها نجاسة ولم يعلمه بعينه وجب عليه غسلها معاً، فإن لم يقدر على الماء صلى في كل واحدٍ منها على الانفرد، وإن كان معه ثوب واحد وأصابعه نجاسة ولم يقدر على الماء وجب عليه نزعها وأن يصلى عرياناً، فإن لم يتمكن من نزعها صلى فيه، فإذا تمكن من نزعها أو غسلها نزعها أو غسلها وأعاد الصلاة.

وإذا أصاب الثوب بول الحفّاش وجب غسل الموضع الذى أصابه فإن لم يعرفه بعينه غسل الثوب كله، والمرأة المريبة للصبي إذا كان عليها ثوب لا تملك غيره وتصيبه النجاسة في كل وقت ولا يمكنها التحرز من ذلك ولا تقدر على غسله في كل حال فلتغسل ثوبها في كل يوم مرة واحدة وتصلّى فيه وليس عليها شيء.

وبول الصبي قبل أن يطعم لا يجب غسل الثوب منه بل يصب الماء عليه صباً، وبول الصبية يجب غسله على كل حال.

الْحَيَّ، الْمَلِكُ الْعُقُودُ

للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي
المشهور بـ شيخ الطائفة والشيخ الطوسي

٣٨٥ - ٤٦٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطيبين الأخيار وسلّم كثيراً.

أما بعد. فأتنا مجيب إلى ما سأله الشيخ الفاضل - أطل الله بقاءه - من إملأ مختصر يشتمل على ذكر كتب العبادات وذكر عقود أبوابها وحصر جملها وبيان أفعالها وانقسامها إلى الأفعال والتروك وما يتنوع من الوجوب والتدب والاداب وأضبطها بالعدد ليسهل على من يريد حفظها ولا يصعب تناولها ويفزع إليه الحافظ عند تذكره والطالب عند تدبره. فإن الكتب المصنفة في هذا المعنى مبسطة وخاصة ما ذكرناه في كتاب النهاية فإنه لا مستزاد على ما تضمنه ولا مستدرك على ما أشتمل عليه إلا مسائل التفريع التي شرعنا في كتاب آخر فيها إذا سهل الله تعالى إتمامه وانضاف إلى كتاب النهاية كان غاية فيما يراد. وليس ينحصر مثل هذه الكتب للمبتدئين ولا للمنتهين وإنما يقع الأنس بها لمن أدام النظر فيها وردد فكره وخاطره في تأملها وعمل مختصر يشتمل على عقود الأبواب يحفظها كل أحد تكثر المنفعة به ويرجى جزيل الثواب بعمله. وأنا مجيب إلى ما سأله مستمداً من الله تعالى المعونة والتوفيق فإنه القادر عليها وهو بفضلته يسمع ويجيب.

فصل في ذكر أقسام العبادات

عبادات الشرع خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد.

فصل في ذكر أقسام أفعال الصلّاة

أفعال الصلّاة على ضربين: أحدهما يتقدّمها والاخر يقارنها، فالَّذِي يتقدّمها على ضربين: مفروض ومسنون. فالمفروضات عسرة: الطّهارة والوقت والقبلة واعداد الفرائض وستر العورة. ومعرفة ما تجوز الصلّاة فيه من اللباس وما لا تجوز. ومعرفة ما تجوز الصلّاة عليه من المكان وما لا تجوز. وطهارة البدن وطهارة اللّياب من النّجاسات وطهارة موضع السجود.

والمسنون قسم واحد وهو الأذان والإقامة.
ونحن نذكر كل قسم منه ونحصّر عدد ما فيه، ثم نذكر ما يقارن حال الصلّاة ان شاء الله تعالى.

فصل في ذكر الطّهارة.

الطّهارة تشتمل على امور تقارنها ومُقَدِّمات تتقدّمها.
فمُقَدِّماتها على ضربين: أفعال وتروك. فالأفعال على ثلاثة أضرب: واجبٌ وندبٌ وادبٌ.

فالواجب أمران:
أحدهما: استنجااء مخرج النّجو. إمّا بالماء أو بالأحجار. والثّاني: غسل مخرج البول بالماء لا غير.

والندب خمسة أشياء: الدُّعاء عند دخول الخلاء والدُّعاء عند الاستنجااء والدُّعاء عند الفراغ منه والدُّعاء عند الخروج من الخلاء والجمع بين الحجارة والماء في الاستنجااء أو الإقتصار على الماء دون الحجارة.

والادابُ ثلاثة أشياء:
تغطية الرأس عند دخول الخلاء وتقديم الرّجل اليسرى عند الدُّخول وتقديم الرّجل اليمنى عند الخروج.

وأما التّروك فعلى ثلاثة أضرب: واجبٌ وندبٌ وادبٌ. فالواجب أمران:
الآ يستقبل القبلة ولا يستدبرها مع الإمكان. والمندوب ثلاثة عشر تركاً:

كتاب الطهارة

لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا الريح بالبول. ولا يجذب في الماء الجاري ولا الراكد ولا في الطريق ولا تحت الأنشجار المسمرة ولا في أفنية الدور ولا مواضع اللعن ولا المسارع، ولا المواضع التي تتأذى بها الناس.

ولا يبولن في جحرة الحيوان ولا يطمح ببوله في الهواء.

والآداب أربعة:

أن لا يتكلم على حال الخلاء ولا يستاك ولا يأكل ولا يسرب.

فصل في ذكر ما يقارن الوضوء.

الوضوء يشتمل على أمرين: أفعال وكيفياتها.

فالأفعال على ثلاثة أضرب: واجب ومندوب وادب.

فالواجب خمسة أشياء:

النية وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرأس، ومسح الرجلين.

والمندوب اثنا عشر شيئاً:

غسل اليدين من النوم والبول مرة واحدة ومن الغائط مرتين قبل إدخالهما الإناء.

وغسل الوجه ثانياً وكذلك غسل اليدين والمضمضة، والاستنشاق والدعاء عند المضمضة

وعند الاستنشاق وعند غسل الوجه وعند غسل اليدين وعند مسح الرأس، وعند مسح

الرجلين والتسمية وفيه ترك واحد: وهو أن لا يتمندل

والآداب ثلاثة أشياء:

وضع الإناء على اليمين وأخذ الماء باليمين وإدارته إلى اليسار.

وأما الكيفيات فعلى ضربين: واجب وندب.

فالواجب عشرة:

مقارنة النية لحال الوضوء واستمرار حكمها إلى عند الفراغ.

وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً وما دارت

عليه الوسطى والإبهام عرضاً وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع وأن لا

يستقبل الشعر في غسلها والمسح بمقدم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح ومسح

الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وهما النابتان في وسط القدم.

الجميل والعقود

والترتيب: وهو أن يبدأ بغسل الوجه ثم باليد اليمنى. ثم باليد اليسرى. ثم بمسح الرأس. ثم بمسح الرجلين.
والمؤالة: وهي أن يُوالى بين غسل الأعضاء ولا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار ما يجف ما تقدم ويمسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء من غير إستئناف ماء جديد. والتدب خمسة:

أن يأتي بالمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً وأن يغسل الغسلات المسنونة على هيئة الغسلات الواجبة وأن يمسح من مقدم الرأس مقدار ثلاث أصابع مضمومة. ويمسح الرجلين بكفيه من رؤوس الأصابع إلى الكعبين. وأن يضع الماء في غسل يديه على ظهر ذراعيه من المرفق إن كان رجلاً، وإن كانت امرأة فعلى باطن ذراعيها.

فصل في ما ينقض الوضوء

ما ينقض الوضوء على ضربين:
أحدهما يوجب إعادة الوضوء، والثاني يوجب الغسل. فما يوجب الوضوء خمسة أشياء:

البول والغائط والريح والنوم الغالب على السمع والبصر وما يزيل العقل والتمييز من سائر أنواع المرض من الإغماء والجنون وغير ذلك.
وما يوجب الغسل ستة أشياء:

خروج المني على كل حال في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة والجماع في الفرج - وإن لم ينزل - والحيض والاستحاضة والنفاس ومس الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل.

فصل في ذكر الجنابة

الجنابة تكون بشيئين:
أحدهما: إنزال الماء الدافق على كل حال على ما بيناه.
والثاني: الجماع في الفرج سواء أنزل أو لم ينزل.

كتاب الطهارة

ويتعلق بها احكام تنقسم الى محرمات ومكروهات: فالمحرمات خمسة أشياء: قراءة العزائم من القرآن. ودخول المساجد الا عابر سبيل. ووضع نبيء فيها. ومس كتابة المصحف او شئ عليه اسم الله تعالى، أو أساء انبيائه وأئمنه عليهم السلام.

والمكروهات أربعة أشياء:

الأكل والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق. والنوم إلا بعد الوضوء. والخضاب. فإذا أراد الغسل، وجب عليه أفعال وهيئات ويستحب له أفعال. فالواجب من الأفعال ثلاثة: الاستبراء بالبول على الرجال أو الاجتهاد والنية. وغسل جميع البدن على وجه يصل الماء إلى اصول الشعر بأقل ما يقع عليه اسم الغسل. وأهليئات ثلاثة: مقارنة النية لحال الغسل والاستمرار عليها حكماً. والترتيب في الغسل: يبدأ بغسل الرأس ثم بالجانب الأيمن ثم الأيسر. والمستحب أربعة أشياء: غسل اليدين ثلاث مرات قبل إدخالها الاناء والمضمضة، والاستنشاق والغسل بصاع من الماء فما زاد.

فصل في ذكر الحيض، والإستحاضة والنفس

الحيض هو الدم الأسود الخارج بحرارة وحرقة على وجه يتعلق به أحكام نذكرها ولقليله حد ويتعلق به عشرون حكماً: أربعة منها مكروهة والباقي إما محظور او واجب. فالواجبات:

لا يجب عليها الصلاة، ولا يصح منها فعل الصلاة. ولا يصح منها الصوم. ويحرم عليها دخول المساجد ولا يصح منها الإعتكاف ولا يصح منها الطواف ويحرم عليها قراءة العزائم. ويحرم عليها مس كتابة القرآن. ويحرم على زوجها وطؤها ويجب على من وطأها متعمداً الكفارة ويجب عليه التعزير. ويجب عليها الغسل عند انقطاع الدم. ولا يصح طلاقها. ولا يصح منها الغسل ولا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ولا يجب عليها قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصوم.

الجملة والعقود

والمكروهات اربعة:

يكره لها قراءة ما عدا العزائم ومس المصحف وحمله ويكره لها الخضاب وينقسم الحيض ثلاثة أقسام: قليل وكثير وما بينهما. فألقليل ثلاثة أيام متواليات والكثير عشرة أيام لا أكثر منها وما بينهما بحسب العادة فإذا أرادت الغسل وجب عليها أفعال وهيئات: فالأفعال إن كان انقطاع دمها في ما دون الأكثر، فعليها أن تستبرئ نفسها بقطننة. فإن خرجت نقيّة، فهي طاهرة وإن خرجت مُلوّنة بالدم فهي بعد حائض تصبر حتى تنقى. وكيفيّة غسلها وهيئته مثل كيفيّة غسل الجنابة في جميع الأحكام ويزيد على ذلك بوجوب تقديم الوضوء على الغسل ليجوز لها استحاحة الصّلاة. وأما المستحاضة فهي التي ترى الدّم بعد العشرة الأيام من الحيض أو بعد أكثر أيام النفاس.

وهي على ضربين: مبتدأة وغير مبتدأة. فإن كانت مبتدأة فلها أربعة أحوال إذا استمر بها الدّم: أوّلها أن يتميّز لها بالصفة فيجب أن تعمل عليها. والثاني: أن لا يتميّز لها بالصفة فلترجع إلى عادة نساها من أهلها. والثالث: أن لا يكون لها نساء فلترجع إلى من هي مثلها في السنّ.

والرابع: أن لا يكون لها نساء ولا مثل في السنّ، أو كنّ مختلفات العادة فلتترك الصلاة في الشهر الأوّل أقلّ أيام الحيض وفي الثاني أكثر أيام الحيض، أو تترك الصلاة في كلّ شهر سبعة أيّام مخيرة في ذلك وإن لم تكن مبتدأة وكانت لها عادة فلها أربعة أحوال: أحدها: أن تكون لها عادة بلا تمييز فلتعمل عليها.

والثاني: لها عادة وتميّز فلتعمل على العادة. والثالث: اختلفت عاداتها ولها تمييز فلتعمل على التمييز. والرابع: اختلفت عاداتها ولا تمييز لها فلتترك الصّلاة في كلّ شهر. سبعة أيّام حسب ماقدّمناه.

والمستحاضة لها ثلاثة أحوال: أوّلها: أن ترى الدّم القليل. وحده أن لا يظهر على القطننة فعليها تجديد الوضوء

كتاب الطهارة

لكل صلاة، وتغيير القطن والخرق. والثاني: أن ترى الدّم أكثر من ذلك وهو أن يظهر على القطن ولا يسيل، فعليها غسل واحد لصلاة الغداة وتجديد الوضوء لباقي الصلوات مع تغيير القطن والخرق، والثالث: أن ترى الدّم أكثر من ذلك وهو أن يظهر على القطن ويسيل، فعليها ثلاثة أغسال:

غسل لصلاة الظهر والعصر، تجمع بينهما. وغسل لصلاة المغرب والعشاء الآخرة تجمع بينهما. وغسل لصلاة الغداة. وكيفية غسلها مثل غسل الحائض سواء ولا يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض إذا فعلت ما تفعله المستحاضة. وأما النفساء فهي التي ترى الدّم عقيب الولادة. وحكمها حكم الحائض في جميع المحرمات والمكروهات وفي الغسل، وكيفية وأكثر أيامها، وتفارقها في الأقل، فإنه ليس لقليل النفاس حد.

فصل في حكم الأموات

هذا الفصل يحتاج إلى بيان أربعة أشياء: أولها الغسل وبيان أحكامه. والثاني التكفين وبيان أحكامه. والثالث دفنه وبيان أحكامه. والرابع الصلاة عليه وبيان أحكامها. فالغسل يتعلق به فروض وندوب. فالفروض ثلاثة أشياء: أن يغسل ثلاث مرّات على ترتيب غسل الجنابة وكيفية وهيأته، مستور العورة. أولها بماء السدر. والثاني بماء جلال الكافور. والثالث بالماء القراح.

والمسنون ستة أشياء:

توجيهه إلى القبلة في حال الغسل. ووقوف الغاسل على جانب يمينه. وغمر بطنه في الغسلتين الأوليين. والذكر والاستغفار عند الغسل. وأن يجعل لمصب الماء حفيرة يدخل فيها الماء وأن يغسل تحت سقف.

وأما التكفين ففيه المفروض والمسنون:

فالمفروض أربعة أشياء:

تكفينه في ثلاثة أثواب مع القدرة: منزر وقميص وازار. وامساس شيء من

الجمل والعقود

الكافور مساجده مع القدرة.

والمسنون سبعة أشياء:

أن يزداد على الكفن ازاران: أحدهما حبرة، والآخر خرقة لشد فخذه. وعمامة يعمم بها محنكاً.

وإن كانت امرأة تزداد لفافتين أخراوين.

وأن يكون الكافور ثلاثة عشر درهماً وثلثاً أو أربعة مثاقيل وأقله درهم مع القدرة. وأن

يسمح بذلك مساجده السبعة التي سجد عليها. وأن يجعل معه جريدتين خضراوين.

وأما الدفن ففيه الفرض والنّدب.

فالفرض شيء واحد وهو دفنه.

والنّدب عشرون شيئاً:

أن تتبع الجنازة أو بين جنبيها. وأن توضع الجنازة عند رجل القبر إن كان رجلاً

وقدام القبر مما يلي القبلة إن كانت امرأة. ويؤخذ الرجل من قبل رأسه والمرأة بالعرض.

وأن يكون القبر قدر قامة أو إلى الترقوة. واللحد أفضل من الشق. وأن يكون اللحد واسعاً

مقدار ما يجلس فيه الجالس. والذكر عند تناوله، وعند وضعه في اللحد.

ويحلى عقد الأكفان ويضع خده على التراب ويضع شيئاً من التربة معه.

ويلقنه الشهادتين والإقرار بالنبي والائمة ويشرح اللبن ويظم القبر ويرفعه من

الأرض مقدار أربع أصابع ويُسوية ويربّعه. ويرش الماء عليه من أربع جوانبه. ويضع اليد

عليه ويترحم عليه.

ويلقنه بعد انصراف الناس عنه وليّه.

وأما الصلاة عليه فسنذكرها في باب الصلاة إن شاء الله تعالى.

فصل في ذكر الأغسال المسنونة

الأغسال المسنونة ثمانية وعشرون غسلاً:

غسل يوم الجمعة وليلة النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه. وليلة

النصف من شعبان. وأول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه وليلة سبع عشرة منه

كتاب الطهارة

وليلة تسع عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه. وليلة الفطر ويوم الفطر. ويوم الأضحى. وغسل الأحرار. وعند دخول الحرم وعند دخول مكة وعند دخول المسجد الحرام وعند دخول الكعبة. وعند دخول المدينة وعند دخول مسجد النبي عليه السلام. وعند زيارة النبي عليه السلام وعند زيارة الأئمة عليهم السلام. ويوم الغدير. ويوم المباهلة وغسل التوبة. وغسل المولود. وغسل قاضي صلاة الكسوف إذا أحترق القرص كله وتركها متعمداً. وعند صلاة الحاجة وعند صلاة الاستخارة.

فصل في ذكر التيمم واحكامه

لا يجوز التيمم إلا بأحد ثلاثة شروط:

إما عدم الماء مع الطلب له، أو عدم ما يتوصل به إليه من آلة أو ثمن، أو الخوف من استعماله إما على النفس أو المال.

ومع حصول هذه الشروط لا يصح التيمم إلا عند تضييق وقت الصلاة. ولا يصح التيمم إلا بالأرض أو ما يقع عليه اسم الأرض بالإطلاق من تراب أو مدر أو حجر.

وكيفيته أن يضرب بيديه على الأرض دفعة واحدة إن كان عليه الوضوء وينفضها ويمسح بها وجهه من قصاص الشعر من ناصيته إلى طرف أنفه ويبطن يده اليسرى ظهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ويبطن كفه اليمنى ظهر كفه اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع.

وإن كان عليه الغسل، يضرب ضربتين؛ ضربة للوجه والأخرى لليدين والكيفية واحدة.

ونواقض التيمم كل ما ينقض الطهارة ويزيد عليها التمكن من استعمال الماء. وكل ما يستباح بالوضوء يستباح بالتيمم على حد واحد.

فصل في ذكر أحكام المياه

الماء على ضربين: نجس وطاهر. فالنجس لا يجوز استعماله على كل حال ألا عند الخوف من تلف النفس.

الجمل والعقود

والطَّاهِر على ضربين: مُضاف ومُطلق؛ فالمُضاف كل ماءٍ اعتصر من جسمٍ أو استُخرج منه أو كان مرقةً مثل ماء الورد والاس والخلاف وماء الباقلاء وما أشبه ذلك. فجميع ذلك لا يجوز استعماله في رفع الأحداث ولا في إزالة النجاسات ويجوز فيها عدا ذلك.

والمطلق على ضربين: جارٍ وواقف. فالجارى طاهر مطهر ولا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه: لونه أو طعمه أو رائحته. والواقف على ضربين: ماء البئر وغير ماء البئر. فماء البئر طاهر مطهر، إلا أن تقع فيه نجاسة. فإذا وقعت فيه نجاسة فقد نجست قليلاً كان الماء أو كثيراً والنجاسة الواقعة فيها على ضربين: أحدهما يوجب نزح جميعها والاخر يوجب نزح بعضها.

فما يوجب نزح جميعها تسعة أشياء: الخمر وكل مسكر والفقاع والمنى ودم الحيض والاستحاضة والنفاس والبعير إذا مات فيها وكل نجاسة غيرت أحد أوصاف الماء وما يوجب نزح بعضها فكل شيء له مقدار قد فصلناه في النهاية وماء غير البئر على ضربين: كثير وقليل؛ فحدّ الكثير ما بلغ كراً فصاعداً. وحدّ الكر ما كان ثلاثة أشبار ونصفاً، عرضاً في طول في عمق أو ما كان قدره ألفاً ومائتي رطل بالعراقي وذلك لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه.

وحدّ القليل ما نقص عن الكر وذلك ينجس بما يقع فيه من النجاسات وإن لم يغير أحد أوصافه.

فصل في ذكر النجاسات، ووجوب إزالتها عن الثياب والبدن

تجب إزالة النجاسة عن الثوب والبدن حتى يصح الدخول في الصلاة. والنجاسات على ضربين: دم وغير دم فالدم على ثلاثة أضرب: ضرب تجب إزالة قليله وكثيره. وهى ثلاثة أجناس: دم الحيض والاستحاضة والنفاس. ودم لا يجب إزالة قليله ولا كثيره، وهى خمسة أجناس: دم البق والبراغيث والسّمك والجراح اللازمة والقروح الدّائمة. ودم يجب إزالة ما بلغ مقدار درهمٍ فصاعداً

كتاب الطهارة

وما نفص عنه لا يجب إزالته وهو باقى الدماء من سائر الحيوان.
وما ليس بدم من النجاسة يجب إزالته قلبه وكثيره وهي خمسة أجناس:
البول، والغائط من آدمى وكل ما لا يؤكل لحمه وما أكل لحمه فلا بأس ببوله
وذرقه ورونه إلا ذرق الدجاج خاصة. والمنى من آدمى وغيره وكل مسكر خمرا كان أو
نبيذاً والفقاع.
ويجب غسل الإناء من النجاسات كلها ثلاث مرّات ومن ولوغ الكلب مبله واحدة
منها بالتراب، وهي أولاهن من الولوغ خاصة. ويُغسل الإناء من الخمر سبع مرّات، وروى
مثل ذلك في الفارة إذا ماتت في الماء. وكل ما ليس له نفس سائلة، لا يفسد الماء بموته فيه.

الملك المظفر
الملك المظفر

لأبي علي حمزة بن عبد العزيز الديلمي
الملقب بسلار
المتوفى: ٤٦٣هـ

كتاب الطهارة

الطهارة على ضربين: صغرى وكبرى. فالصغرى على ضربين: واجب وندب، فما يؤدى به واجب فهو واجب، وما يؤدى به ندب أو يكون لدخول موضع شريف أو للنوم أو لما ندب إليه من الكون على طهارة فهو ندب. ثم تنقسم أحكامها إلى أقسام خمسة: منها ما يتطهر منه من الأحداث، وما يتطهر به من المياه، وما يقوم مقامها عند عدمها أو تعذر استعمالها، وكيفية الطهارة، ونواقضها.

ذكر: ما يتطهر منه:

لا وضوء إلا من الغائط أو البول أو النوم الغالب على العقل وما في معناه مما يذهب العقل أو ريح، وما عدا ذلك فليس يوجب الوضوء منه. فهذه نواقض الطهارة الصغرى. وهذه الأحداث لها أحكام وهي على ضربين: واجب وندب. فالواجب الاستنجاء للغائط وغسل رأس الإحليل من البول. والندب على ضربين: أدب وذكر. ورتبة الأدب متقدمة. فمن أراد الغائط طلب ساتراً يتخلى فيه ولا يكون شطاً نهر ولا في نزال ولا مسقط ثمار ولا جادة طريق ولا مورد المياه ولا في جارى المياه ولا في راكدها، ولا يكون مكشوف الرأس وليقدم رجله اليسرى على اليمنى عند دخوله إليه، وليقل:

المراسم

بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمَخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .
وليجلس غير مستقبل القبلة ولا مستدبرها، فإن كان في موضع قد بنى على استقبالها
أو استدبارها فليتحرف في قعوده، هذا إذا كان في الصحارى والقلوات، وقد رُخص في
ذلك في الدور وتجنبه أفضل. وقد قيل أنه لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستدبرهما،
وليتجنب الكلام الذي لا تدعو إليه حاجة إلا أن يكون شكراً لله تعالى أو صلاة على نبيه
عليه وآله السلام إذا سمع ذكره أو حكاية قول مؤذن عند سماعه، فإذا قضى حاجته
فليمسح بإصبعه الوسطى تحت قضيبه من أصله من تحت اثنييه ثلاثاً ثم ينتر قضيبه فيما بين
المسبحة والإبهام وهو يتنحى ثلاثاً، فإن كان يريد إدخال يده في الإناء، فليغسلها مرتين ثم
يدخلها فيه، ويستنجى باليسرى حتى يصير الموضع هذا إن تعدى الغائط المخرج فليس
يجزئ إلا الماء مع وجوده، فإن لم يتعد فليستجمر بثلاثة أحجار ولا يجزئ إلا ما كان أصله
الأرض في الاستجمار، والجمع بين الماء والحجارة أفضل.

فإذا قام من مكانه مسح بيده اليمنى بطنه وقال:
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى وَهَنَأَنِي طَعَامِي وَشَرَابِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلْوَى، الْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مَا أَغْتَذِيَتْ بِهِ وَعَرَفَنِي لَذَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جَسَدِي قُوَّتَهُ، وَأَمَاطَ عَنِّي أَذِيَّتَهُ، يَا هَا
نِعْمَةً - يقولها ثلاثاً - لَا يَقْبِرُ الْقَادِرُونَ قَدْرَهَا. ثم يخرج مقدماً رجله اليمنى.
ومن كان في يده خاتم على فصه اسم من أسماء الله تعالى أو من أسماء رسله أو
الائمة الطاهرين عليهم السلام وكان في اليسرى فلا يتركه عند الاستنجاء فيها، ولا يستك
وهو على حال الغائط، وإن أراد البول فلا يبولن في صلب الأرض، ولا في راكد الماء، ولا
يستقبل ببوله الريح، ولا يبولن في جحر الضباب ومواطن الهوام، وكراهية بوله في جارى
الماء دون كراهية ذلك في راكده، ولا يستقبل أيضاً بفرجه الشمس ولا القمر وقد بينا كيفية
الاستبراء منه. ولا يجزئ في غسل البول غير الماء مع وجوده ويجزئه أن يغسل مخرج البول
بمثلى ما عليه من الماء مع قلة الماء، وليغسل يده قبل إدخالها الإناء إذا بال مرة واحدة
وكذلك إذا قام من النوم.

كتاب الطهارة

ذكر: ما يتطهر به وهو المياه:

الماء على ضربين: ماء مطلق وماء مضاف. فالمطلق طاهر مطهر. أما المضاف فعلى ضربين.

مضاف لم تسلبه الإضافة إطلاق اسم الماء، وهو على ضربين: مضاف إلى الاستعمال ومضاف إلى جسم لاقاه. فالمضاف إلى الاستعمال إذا علم خلوه من النجاسة كان طاهراً مطهراً سواء استعمل في الطهارة الصغرى أو الكبرى. وفي أصحابنا من قال: إذا استعمل في الكبرى لم يجوز استعماله. والمضاف إلى الجسم ما يكون ملوثاً بقليل الزعفران فهو أيضاً طاهر مطهر.

ومضاف سلبته الإضافة إطلاق اسم الماء. وهو على ضربين: مضاف إلى طاهر، ومضاف إلى نجس؛

فأما المضاف إلى الطاهر كماء الورد والزعفران الكثير والآس والمرق وما أشبه ذلك فهو طاهر غير مطهر لا يجوز الوضوء به.

وأما المضاف إلى النجس فليس بطاهر ولا مطهر ولا يجوز شربه ولا استعماله على وجه إلا أن تدعو إلى شربه ضرورة. وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: يزول حكم نجاسته بإخراج بعضه، والآخر: بزيادته، والآخر: لا يزول حكم نجاسته على وجه.

فالأول: مياه الآبار وهي تنجس بما تقع فيها من نجاسة أو يموت ما ذكره، وتطهر بإخراج ما نجده، فنقول: إن تطهيرها على ثلاثة أوجه: أحدها: يُنزع جميع مائها، والآخر: يُنزع كَرّ، والآخر: يُنزع دلاء معدودة.

فالأول: إذا مات فيها بعير، أو وقع فيها مسكر أو منى أو دم حيض أو نفاس أو استحاضة، أو فقاغ، أو تغير لونها أو ريحها أو طعمها بالنجاسة، فإنه: يُنزع جميع مائها. فإن تعذر ذلك لغزارته: تراوح عليها أربعة رجال من أول النهار إلى آخره.

فأما الثاني الذي يُنزع منها كَرّ: فإن تموت فيها بقرة أو حمار أو فرس وما أشبه ذلك ولم تتغير أوصافها بموته فيها، فإن قلّ ذلك عن كَرّ نزع جميعه.

المراسم

وأما الثالث الذى ينزح دلاء معدودة فعلى ثمانية أضرب: منه ما ينزح له سبعون دلوًا ومنه ما ينزح له خمسون دلوًا ومنه ما ينزح له أربعون دلوًا ومنه ما ينزح له عشر دلاء ومنه ما ينزح له سبع دلاء ومنه ما ينزح له خمس دلاء ومنه ما ينزح له ثلاث دلاء ومنه ما ينزح له دلو واحد فالأول: للإنسان. الثانى: أن يقع فيها عذرة رطبة أو كثير الدّم. الثالث: أن يقع فيها الغزال والكلب والخنزير والشاة والسّنور والثعلب، وما فى قدر ذلك، ولبول الرّجال فيها. الرابع: العذرة اليابسة وقليل الدّم الذى ليس بدم حيض ونفاس - فقليل ذلك ككثيره فيما ذكرناه الحكم. الخامس: الدّجاجة والحمامة وما فى قدر جسمهما، وللغارة إذا تفسّخت وانتفخت، ولبول الصّبيّ فيها، ولارتماس الجنب. السادس: لذرق جلالة الدّجاج. السابع: للغارة إذا لم تتفسخ وتنتفخ، ولموت الحية. الثامن: لموت الوزغة والعصفور وما أشبههما. وأما ما يزول حكم نجاسته بزيادة، فهو: أن يكون الماء قليلاً وهو راكد فى أرض أو غدير أو قليب فإنّه ينجس بما يلاقيه من النّجاسة. وحدّ القليل ما نقص عن كرّ والكرّ: ألف ومائتا رطل، فإذا زاد زيادة تبلغه الكرّ أو أكثر طهر، وكذلك الجارى إذا كان قليلاً فاستولت عليه النّجاسة ثمّ كثر حتى زال الاستيلاء فإنّه يطهر. ولا تنجس الغدران إذا بلغت الكرّ إلاّ ما غير أحد أوصافها.

وما لا يزول حكم نجاسته، فهو: ماء الأوانى والحياض بل يجب إهراقه وإن كان كثيراً. وغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرّات أولاًهّن بالتراب، وتغسل من غير ذلك مرّة إلاّ آنية الخمر خاصّة، فإنّها تُغسل سبع مرّات بالماء. فأما ما لا نفس له سائلة كالجراد والذباب، لا ينجس الماء بوقوعه فيه ولا بموته.

واعلم أن الماء فى الأصل على الطّهارة، وهو على ثلاثة أضرب: جارٍ وما له حكم الجارى وراكد.

فالجارى: لا يُنجسه إلاّ ما يستولى عليه من النّجاسة وكذلك ما له حكمه من ماء الحمام.

فأما ما ليس له حكم الجارى والراكد من ماء الآبار فقد بيّنا حكمهما. وأما الأسنار فعلى ثلاثة أضرب: طاهر ونجس ومكروه. فسؤر كلّ شيء طاهر طاهر

كتاب الطهارة

وسور كل شيء نجس، ونجس، والمكروه سور جلال البهائم والجوارح، وما يجوز أن يأكل النجاسة، والحائض التي ليست مأونة.
فأما ما يقوم مقام المياه عند عدمها فالتراب وما رسمت الشريعة أن يكون في حكم التراب. وسنبين شرح حكمه إن شاء الله تعالى.

ذكر: كيفية الطهارة الصغرى:

اعلم أن كيفية الطهارة الصغرى تشتمل على واجب وندب. فالواجب منه: النية وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً وما دارت عليه الوسطى والإبهام عرضاً، وغسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع وإدخال المرفق في الغسل مرةً مرةً والمسح من مقدم الرأس بالبلّة الباقية في اليد مقدار إصبع واحدة أقله وأكثره ثلاث أصابع مضمومة، ومسح ظاهر القدم من أطراف الأصابع إلى الكعبين اللذين هما معقد الشراك بالبلّة أيضاً.

والترتيب أيضاً واجب: الوجه قبل اليدين واليد اليمنى قبل اليسرى والرأس قبل الرجلين والرجل اليمنى قبل اليسرى. وفي أصحابنا من لا يرى في الرجلين ترتيباً. والموالة واجبة وهو أن يغسل اليدين - والوجه رطب، ويمسح الرأس والرجلين - واليدان رطبتان في الزمان والهواء المعتدلين، وأن لا يستقبل الشعر في اليدين، فمن أخل بشيء مما ذكرنا أبطل وضوءه.

فأما الندب، فيشتمل على ثلاثة أشياء: على زيادة في الكيفية، وعلى أدب، وذكر. فأما الزيادة فهي: تكرار غسل الوجه واليدين مرةً ثانية، وليس في المسح تكرار، والغسل للوجه بيد واحدة وهي اليمنى، والمضمضة ثلاثاً والاستنشاق ثلاثاً والسواك في وضوء صلاة الليل من وكيد السنن، ومسح الرجلين من الأصابع إلى الكعبين لأن في بعض الروايات إجازة مسحها من الكعبين إلى الأصابع.

وأما الأدب: فهو أن يضع الإناء على يمينه ويقول إذا نظره: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجْسًا» ثم يقول: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ» ويدخل يده اليمنى في الإناء بعد أن

المراسم

يغسلها على ما بيناه.

وأما الذكر: فبعضه ما مضى. والباقي أن يقول إذا تغمض:

اللَّهُمَّ لَقْنِي حُجَّتِي يَوْمَ الْقَاكَ، وَأَطْلِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ.

وإذا استنشق قال: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنِي طَيِّبَاتِ الْجَنَانِ، وَأَجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا وَرَوْحَهَا وَرِيحَانَهَا.

وإذا غسل وجهه قال: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ، وَلَا تَسْوَدْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُ فِيهِ الْوُجُوهُ.

وإذا غسل يده اليمنى قال: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي، وَالْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ بِشِمَالِي، وَحَاسِبِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَجْعَلْنِي مِمَّنْ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا.

وإذا غسل اليسرى قال: اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا تَجْعَلَهَا مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِي.

وإذا مسح رأسه قال: اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَبَرَكَاتِكَ.

وإذا مسح رجليه قال: اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ، وَأَجْعَلْ سَعْيِي فِيهَا يَرْضِيكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

فإذا فرغ من الوضوء قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ أَجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَأَجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

ولا فرق بين وضوء النساء والرجال إلا في شيئين: أحدهما: إن المرأة تبدأ في غسل اليدين بباطنها والرجل بظاهرهما وأن تمسح رأسها من تحت قناعها مقدار أنملة في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، فأما في المغرب والغداة فتمسح على رأسها مقدار ثلاث أصابع.

ومن كان في يده خاتم ضيق يمنع من وصول الماء إلى ما تحته فلينزعه وإن كان واسعاً أداره.

ثم يلحق بالواجب ما يعرض من سهو فيها فتجب له الإعادة أو التلافي.

ومن ظنَّ وهو على وضوئه أنه فعل ما يبطل الطهارة من حدث أو إخلال بواجب فليعدها وإن كان ظنَّه. بعد قيامه - لم يلتفت إليه، وكذلك لو كان متيقناً للطهارة والحدث

كتاب الطهارة

وشكّ في أيّهما سبق أعاد. وإن كان على يقين من الطهارة وسكّ في انتقاضها فليعمل على يقينه، وإن كان على يقين من الحدث وشكّ في الطهارة فليتطهر.
فأما نواقض الطهارة الصّغرى فهي ما ذكرناه قبل من البول والغائط والريّح الخارجة من الدُّبر على وجه معتاد والنّوم الغالب على العقل وما في حكمه. وما عدا ذلك فليس بناقض إلاّ أن يخرج معه شيء ممّا ذكرناه مثل الاسياغ إذا خرجت متلطّخة، ولو خرج شيء ممّا ذكرناه من غير السّبيلين لما نقض الوضوء كمن يخرج من جراحته غائط أو بول.

ذكر: الطهارة الكبرى:

وهي الغسل، وهو على ضربين: واجب وندب.
فالواجب على ضرب: غسل الجنابة، وغسل الحيض، وغسل النّفاس، وغسل الاستحاضة، وغسل من مسّ الموق على إحدى الرّوايتين، وتغسيل الأموات، وغسل من تعمّد ترك صلاة الكسوف وقد انكسف القرص كلّه.
ولمّا كان لهذه الأغسال والمعرفة بها والتّطهر تعلق بأحكام ما يوجب هذه الأغسال، وجب بيانه ببيانها.

ذكر: غسل الجنابة وما يوجبه:

الجنابة تكون بأمرين: بإنزال الماء الدّافق على كلّ وجه، والجماع في الفرج إذا غُيّبت الحشفة والتقى الختانان.

وما يلزمجنب على ضربين: أفعال وتروك. فالأفعال على ضربين: واجب وندب.
فالواجب أن يستبرئ نفسه بالبول وينتر القضيّب، فإن تعذّر البول فالنّتر لا بدّ منه، فإن رأى على إحليله بللاً بعد الغسل وقد بال ونتر أو اجتهد ونتر فلا يعيدنّ غسله وإن لم يكن فعل ذلك أعاد. وليغسل المنيّ من رأس إحليله ومن بدنه إن كان أصابه ذلك، ويغسل رأسه أوّلاً مرّة ويخلّل شعره حتّى يصل الماء تحته ويغسل ميامنه مرّة ومياسره مرّة، ثمّ يفيض الماء على كلّ جسده ولا يترك منه شعرة، وليرمي يديه على بدنه. والترتيب

المراسم

واجب، فأما الموالاة فلا يجب هاهنا، فلو غسل رأسه غدوة وباقي جسده عند الزوال أو بعده لجاز.

وأما التّدب: فالمضمضة والاستنشاق وتكرير الغسلات ثلاثاً، وغسل اليد قبل إدخالها الإناء ثلاثاً.

وأما التّروك فعلى ضربين أيضاً: واجب وندب.

فالواجب أن لا يقرأ سور العزائم وهي سجدة: «لقمان» و«حم السّجدة» و«النجم» و«اقرأ باسم ربّك» ولا يمّس كتابة فيها اسم الله تعالى ولا القرآن، فإن ممّس هامش المصحف أو صفّح أوراقه وقرأ فيه فقد ترك ندباً أو فعل مكروهاً.

والندب: أن لا يمّس المصحف، ولا يقرأ القرآن، ولا يقرب المساجد إلّا عابر سبيل، ولا يترك فيها شيئاً فإن كان له فيها شيء أخذه، ولا يرمس في كثير الماء الرّاكد، وله أن يصلى بغسله ماشاء من فرض ونفل ولا وضوء عليه وهذا في الجنابة خاصّة. وباقي الأغسال واجبها وندبها لا بدّ فيها من الوضوء لاستباحة الصّلاة، وارتقاسة واحدة في الماء يجزيه عن الغسل وترتيبه.

وغسل النّساء كغسل الرّجال سواء في كلّ شيء وفي التّرتيب إلّا في الاستبراء.

ذكر: حكم الحيض وغسله:

الحيض دم غليظ يضرب إلى السّواد يخرج بحرقة وحرارة.

وما يلزم الحائض على ضربين: فعل وترك فالفعل أن تحتشى بالكُرْسُف لئلاّ يتعدّى الدّم إلى ثيابها وتمنع من التّعدّي وتمنع زوجها من وطئها. وأمّا التّرك فهو: أن تترك أيّام حيضها وهي في أقلّه ثلاثة أيّام وأكثره عشرة أيّام فيما بين ذلك من الصّلاة والصّيام، فإن رأت أقلّ من ثلاثة أيّام فليس ببعض، وإن رأت أكثر من عشرة أيّام فهو استحاضة. وكلّ ماوجب تركه على الجنب فهو واجب عليها، وعليها أيضاً أن لا تقرأ سور العزائم.

وأما التّدب الذي يلزمها فعلى ضربين أيضاً: فعل وترك.

فأما الفعل: فإن تنوّضاً وضوء الصّلاة في كلّ وقت صلاة وتجلّس في المحراب وتسبّح

كتاب الطهارة

بقدر زمان القراءة للصلاة.

وأما التروك: فهو أن تعزل المساجد ومس ما فيه اسم الله تعالى وكل كتابة معظمة فإذا انقضت أيام حيضها فلتستبرئ بقطنة وكذلك في وسط الأيام فإذا خرجت نقيّة - فإن الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض - بدأت بالاستبراء وغسل الفرج، ثم وضوء الصلاة، ثم تغتسل كاغتسال الجنب سواء. فإن دعت الحاجة من بعلمها إلى وطئها قبل الغسل عند النقاء فليأمرها بغسل فرجها قبل الوطء، فإن وطئ في الحيض أثم، وعليه إذا وطئ في أوله كفارة بدينار قيمته عشرة دراهم فضة، وإن كان في وسطه نصف دينار - والوسط ما بين الخمسة إلى السبعة - وفي آخره ربع دينار. وتقضى الحائض ما تركته من الصيام دون الصلاة.

ذكر: النفاس وغسله:

النفاس هو دم الولادة، وأكثره ثمانية عشر يومًا، وأقله انقطاع الدم. وحكم النفاس في الأفعال والتروك والغسل حكم الحائض، فلا إطالة بذكره، إلا أنه يكره للنفساء والحائض والجنب الخضاب بالحناء.

ذكر: الاستحاضة وغسلها:

الاستحاضة مرض ترى فيه المرأة دمًا أصفر باردًا رقيقًا. وهو على ثلاثة أضرب. أحدها: أن لا يرشح الدم على ما تحتشئ به، فعلیها هاهنا تغيير الكرّسف في وقت كلّ صلاة فريضة والخرق التي تتشددّ بها، وتجديد الوضوء لكل صلاة. والآخر: أن يرشح الدم على الكرّسف وينفذ منه إلى الخرق ولم يسيل فعلیها ههنا تغيير الكرّسف والخرق عند كلّ صلاة، وتتوضأ وتغتسل لصلاة الفجر خاصّة. والثالث: أن يرشح الدم وينفذ ويسيل على الكرّسف، وينفذ منه إلى الخرق فعلیها تغيير الكرّسف والخرق في وقت كلّ صلاة، وعليها ثلاثة أغسال: أحدها للظهر والعصر، والآخر للمغرب والعشاء الآخرة والثالث لصلاة الليل والغداة إن كانت ممن تصلي

المراسم

بالليل، أو الغداة وحدها إذا لم تكن تصلى بالليل، وغسلها كغسل الحائض سواء إلا أنها تعزل الصلاة والصيام في أيام حيضها المعتاد، ولا حرج على زوجها في وطئها بعد فعل ما يجب عليها من الاحتشاء والغسل إلا في الأيام المعتادة للحيض. فأما غسل من مس الميت فهو كغسل الجنب إلا أنه لا بد فيه من التوضؤ.

ذكر: تغسيل الميت وأحكامه:

تغسيل الميت وإن كان واجباً فهو من فروض الكفايات إن قام به بعض سقط عن بعض. وهو على ضربين: أحدهما: الغسل فيه واجب على الميت نفسه قبل موته، والآخر: يجب على غيره بعد موته إذا كان الميت معتقداً للحق.

ثم الموقى على ضربين: مقتول وغير مقتول.

فالمقتول على أربعة أضرب: مقتول بين يدي إمام، ومقتول قتل لا بين يدي إمام، ومقتول قتله سبع أو ماجرى مجراه، ومقتول في قود.

فالمقتول بين يدي الإمام على ضربين: مقتول في نفس المعركة، ومقتول في غيرها. فالمقتول في نفس المعركة لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط بل يُدفن بثيابه، ولا تنزع عنه إلا سراويله وخُفّه وقلنسوته ما لم يصب شيئاً منها دم، فإن أصابها دم دفنت معه ولم تنزع ويصلى عليه.

فأما من نقل عن المعركة - وبه رمق فمات - فإنه يغسل ويكفن ويحنط ويصلى عليه. وكذلك حكم من قتله إنسان في غير جهاد.

فأما من قتله سبع فهو على ضربين: إن وجد كله غسل وكفن وحنط وصلى عليه. وإن وجد منه بعضه كان على ثلاثة أضرب: أحدها أن يوجد ما فيه صدره أو صدره فيغسل ويكفن ويحنط ويصلى عليه. والآخر أن توجد منه قطعة فيها عظم غير الصدر فيغسل أيضاً ويكفن ويحنط ولا يصلى عليه. والآخر أن يوجد ما ليس فيه عظم فيدفن من غير غسل ولا كف ولا حنوط ولا صلاة.

فأما من يجب غسله عليه قبل هلاكه فهو المقتول قوداً فإنه يؤمر بالاغتسال والتكفين

كتاب الطهارة

والتحنيط، فإذا قتل صُلِّيَ عليه ودُفِنَ.

وأما الميت حتف أنفه فهو أيضاً على ضربين: أحدهما من مات في بطن أمه، والآخر من مات بعد الولادة.

فالأول على ضربين: أحدهما من له أربعة أشهر فهو يغسل ويكفن ويحنط ولا يُصَلَّى عليه. والآخر لأقل من أربعة أشهر فهو يلف في خرقة ويدفن بدمه من غير فعل شيء آخر. ومن مات بعد الولادة فعلى ضربين: من له أقل من ست سنين، ومن له ست سنين فما زاد.

فالأول: يغسل ويحنط ويكفن، وإن صُلِّيَ عليه فندب غير واجب. وأما الثاني: فعلى ضربين: أحدهما يخشى من تغسيله لئلا يذهب من لحمه شيء كالمجدور والمحترق فإنها يؤمَّان. والآخر أن يخاف تقطع الجلد فإنه يُصب عليه الماء صباً. وكل منها يحنط ويكفن ويصلى عليه.

واعلم أن الميت لتجهيزه أحكام وهي على ضربين: واجب ومندوب.

فالواجب: توجيهه إلى القبلة يجعل باطن قدميه إليها ووجهه تلقاها، وتغسيله مرة بماء قراح، وتكفيته بقطعة واحدة، والصلاة على من تجب الصلاة عليه ودفنه وتغسيله كغسل الجنب في الترتيب وغيره.

فأما الندب: فإن يُلَقَّن الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام عند توجيهه وكلمات الفرج، وأن تغمض عيناه ويُطبق فوه وتمد يده - إلى جنبه - وساقاه وتشد لحيته بعصابة. وإن مات ليلاً أُسْرِجَ عنده مصباح، ويكون عنده من يذكر الله تعالى، ولا يُترك وحده، ولا يُترك على بطنه حديدة.

فإذا أردت تغسيله فخذ السدر والأشنان ونصف مثقال من جلال الكافور أو ما أمكن من الذريرة الخالصة ومن الطيب شيئاً وهو القمحة ومن القطن رطل أو أكثر، ويُعدّ لحنوطه ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور الخام، فإن تعذر فأربعة دراهم فإن تعذر فمثقال فإن تعذر فما تيسر.

ثم يُعد له من القطن شيء ويُعد الكفن وهو قميص ومززر وخرقة يُشد بها سفله إلى

المراسم

وركيه، ولفافة وحبرة يمينية غير مذهبية، وعمامة. ويستحب للمرأة لفاقتان وأسبغ الكفن سبع قطع ثم خمس ثم ثلاث وقد بينا أن الواجب واحدة. وتعدّ معه جريدتان من جرائد النخل رطبتان طولهما قدر عظم الذراع، فإن تعذر النخل فمن الخُلاف، فإن لم يوجد فمن السدر، فإن لم يوجد فما وجد من الشجر، فإن لم يوجد فلا حرج.

ثم يقطع الكفن بغير حديد ولا يقرب ببخور ولا نار، ثم يبسطه على شيء طاهر يضع الحبرة أو اللّفاقة وينثر عليها من الذريرة ثم ينثر اللّفاقة الأخرى وينثر عليها ذريرة، ثم يضع القميص وينثر عليه ذريرة ويكثر منها ثم يلفّها ويكتب على اللّفاقة والحبرة والقميص والجريدتين: «فلان بن فلان يشهد أن لا إله إلا الله» بالتّربة أو بأصبعه لا غير، ثم يرفعه على ساجدة موجّها إلى القبلة كما وجّه عند الموت، ثم ينزع قميصه بأن يفتق جيبيه ويحطّه إلى سرّته ويترك على عورته ساتراً، ثم يبدأ بتليين أصابعه برفق فإن تصعّب تركها، ثم يضرب السدر في شيء جديد إجانة أو غيرها بعد أن يكون طاهراً بماء كثير حتى تظهر رغوته، فإذا اجتمعت أخذها فطرحها في إناء نظيف ثم يأخذ خرقة نظيفة فيلفّ بها يده اليسرى، من زنده إلى أطراف أصابعه ويضع عليها شيئاً من الأشنان، ويغسل به مخرج النّجو. وآخر يصبّ عليه الماء حتى ينقيّه. ثم يلقى الخرقة ويغسل يده بماء قراح. وفي أصحابنا من قال: يوضّأ الميّت، وما كان شيخنا رضي الله عنه يرى ذلك.

ثم يأخذ رغوّة السدر ويغسل بها رأسه ولحيته إن كان له لحية، والماء يصبّ عليه بمقدار تسعة أرتال من ماء السدر.

ثم يقلّبه على مياسره لتبدو ميامنه، ويغسله من عنقه إلى تحت قدمه بماء السدر، ولا يقف بين رجله بل يقف من جانبيه، ثم يقلّبه على ميامنه لتبدو له مياسره ثم يغسله كما فعل في الميامن، ثم يرده على ظهره ويغسله من رأسه إلى قدميه كلّ ذلك بماء السدر، وهو يقول: «عفوك عفوك».

ثم يهريق ما بقي في الأواني من ماء السدر - إن كان بقي - ويغسلها، ثم يصبّ في الإجانة ماءً قراحاً ويلقى فيه الكافور ويغسله به مرّة ثانية كالأولى، ثم يغسله ثالثة بماء قراح

كتاب الطهارة

على صفة الأولى والثانية ويمسح بطنه في الأولى والثانية مسحاً رقيقاً لعلّه يخرج من بطنه شيء ولا يمسح بطنه في الثالثة، فإن خرج منه شيء من التجاسه أزاله، ولا يغلى الماء لغسله إلا لبرد شديد فإنه يفتره.

ثم ينشّفه بنوب طاهر نظيف ثم يغسل يديه إلى مرفقيه ويبسط الكفن ثم ينهل الميت حتى يضعه في قميصه يأخذ قطناً ويضع عليه ذريرة ويضعه على مخرج النجو ويضع على قبله منله، ثم يشدّ الخرقه التي أعدها شدّاً جيداً إلى وركبه ثم يؤزره بمنزلة من سرته إلى حبل يبلغ من ساقيه، ثم يأخذ الكافور فيسحقه بيده ويضعه على مساجده فإن فضل منه شيء كسف قميصه وألقاه على صدره، ثم يلفّ على الجريدتين قطناً ويضع إحداها من جانبه الأيمن مع ترقوته يلمصها بجلده - ويضع الأخرى من جانبه الأيسر - ما بين القميص والإزار من عند تحت اليد إلى أسفل.

ثم يعمّمه ويحنّكه ويجعل طرفي العمامة على صدره ثم يلفّه فيطوى جانب اللقافة الأيسر على جانبها الأيمن، وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر وكذلك الحبرة ويعقد طرفيها ثم إلى رأسه ورجليه.

واعلم أن الموتي على ضربين: محرم ومحلّ. فمن كان محرماً، فلا يُقرب بالكافور إليه، وإذا دُفِن غُطّي وجهه بالكفن.

واعلم: أن من مات فحاله ينقسم إلى أقسام ثلاثة: أحدها موت ذكر مؤمن بين ذكران مؤمنين. وذكر مؤمن بين رجال كفرة ونساء مؤمنات. ومؤمن بين كفرة لا مؤمن فيهم ولا مؤمنة.

فالأول: يغسله أخوانه المؤمنون.

والثاني: تأمر النسوة الرجال الكفرة يغسلونه وتعليمهم ذلك إن كان ليس في النساء ذات محرم له، فإن كان فيهنّ ذات محرم غسّلته. وإن كان بين كفرة فقط دفن على حاله.

وأما في حال الاختيار فيجوز للرجال أن يغسلوا زوجاتهم، ويغسل النساء أزواجهنّ، ولا بأس أن يغسل النساء أيضاً ابن خمس سنين مجرداً من ثيابه، ويغسلن ابن

المراسم

أكثر من خمس سنين بنياه.

وحكم النساء في ذلك كله حكم الرجال، وحكم الصبايا حكم الصبيان إلا في موضع واحد وهو: أن الرجال لا يغسلون من الصبايا إلا من كان لها ثلاث سنين فإنهم يغسلونها بنياها، فإن كانت لأقل من ثلاث سنين غسلوها مجردة.

ذكر: حمله إلى القبر ودفنه:

يُجعل على سريرته ثم يُصلى عليه، وليمش من شيعه خلف الجنازة ومن جانبها ولايمش أمامها، فإذا وصلوا به إلى قبره فليوضع ثم يقدم ويصبر عليه هنيئة ثم يقدم قليلاً ثم يصبر عليه ثم يقدم إلى شفير القبر فيسل من قبل رجله حتى يصل رأسه إلى القبر سابقاً ليدنه كما سبقه إلى الدنيا.

ويُنزله وليه أو من يأمر الولي بذلك. ويتحفي عند نزوله ويحمل إزاره وإن نزل معه من يعاونه فلا بأس وليقل من الدعاء ماهو مرسوم، ثم يلقنه الشهادتين وأساء الأئمة عليهم السلام ثم يشرح اللبن عليه، وهو يقول التلقين ثم يهيل عليه التراب.

ومن شيعه يرمى بظاهر كفه ولا يهيل عليه التراب ذورحه فإنه مكروه لهم ولا يطرح في القبر من غير ترابه، ويرفع ويربع مقدار أربع أصابع مفتوحة ثم يصب عليه الماء من عند رأسه ثم يدور صباب الماء من أربعة جوانبه حتى يعود إلى الرأس، فإذا انصرف الناس تأخر بعض أخوانه فنادى بأعلى صوته: «يا فلان بن فلان الله ربك ومحمد نبيك، وعلى إمامك» ثم يعد الأئمة عليهم السلام.

ذكر: الأغسال المندوب إليها:

وهي: غسل الجمعة، وغسل الإحرام للحج والعمرة، وغسل يوم الفطر، وغسل أول ليلة من شهر رمضان وغسل ليلة النصف منه وغسل ليلة سبع عشرة منه وغسل ليلة تسع عشرة منه وغسل ليلة إحدى وعشرين منه وغسل ليلة ثلاث وعشرين منه، وغسل ليلة الفطر، وغسل دخول مكة، وغسل دخول الكعبة، وغسل دخول المسجد الحرام، وغسل

كتاب الطهارة

الزَّيَّارات وغسل قاضي صلاة الكسوف إذا احترق قرصا الشمس والقمر معاً ونركها متعمداً وعلى الرواية الأخرى هو واجب على وجه الكفارة، وغسل يوم المباهلة، وغسل التوبة وغسل الاستسقاء، وغسل صلاة الاستخارة، وغسل صلاة الحاجة، وغسل ليلة النصف من شعبان، وغسل ليلة الأضحى.

ولا بد فيها أجمع من الطهارة الصغرى لاستباحة الصلاة، وإن كان وقت الصلاة قد دخل نوى بالطهارة الصغرى الوجوب.

ذكر: ما يقوم مقام الماء :

من تعذر عليه الماء أو استعماله فهو على أربعة أضرب: أحدها أن يكون واجداً للتراب الصَّعيد. والآخر أن يكون واجداً للوحل والآخر أن يكون واجداً للثلج أو الأحجار. والآخر أن يكون فاقداً لكل ذلك.

فواجد الصَّعيد يتيَّم به لا غير، وواجد الوحل والثلج والأحجار ينفض ثوبه وسرجه ورحله، فإذا خرج منه تراب يتيَّم به إذا لم يمكنه تكسير الثلج والتوضأ به، فإن أمكنه توضأ به واجباً وأن لم يمكنه التوضأ به لبرد شديد وخوف تلف ولم يكن في ثيابه ورحله تراب ضرب يديه على الوحل أو الحجر وتهيَّم به. وقد يتعذر أن يفقد الإنسان كل ذلك فإن فرضناه فقده له، فيضرب يديه على ثيابه وتهيَّم.

ثم ما يشبه التراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

منها: ماتنتبه الأرض كالأشنان والسُّعد وما أشبهها فلا يجوز التَّيَّم منها؛ ما هو معدن وليس بأرض كالزَّرنيخ والكحل فلا يجوز التَّيَّم به، وما هو من الأرض كالنَّورة والجصَّ فالتَّيَّم به جائز. ولا يتيَّم إلا في آخر الوقت وعند تضيُّقه. ويجب أن يطلب الماء في سهل الأرض غلوة سهمين، وفي حزنها غلوة سهم.

ذكر: كيفية التَّيَّم وما ينقضه:

التَّيَّم على ضربين: أحدهما من جنابة وما في حكمها من حيض ونفاس وما عدناه.

المراسم

والآخر من حدث يوجب الوضوء.

ففى الأول: يضرب المتيمم براحتيه على الأرض ثم ينفض إحداها بالأخرى ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه ثم يضرب أخرى ويمسح بيده اليسرى ظاهر كفّه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع وبيده اليمنى ظاهر كفّه اليسرى كذلك أيضًا. والثانى: بكفّيه ضربة واحدة للوجه واليدين وأما الكيفية فواحدة. وكل نواقض الطهّارتين ينقض التيمم وينقض الطهّارتين أيضًا الصغرى والكبرى وجود الماء مع التمكن من استعماله إلا أن يجده وقد دخل فى صلاة وقراءة.

ذكر: تطهير الثياب وما يُصلى عليه:

النجاسات على ثلاثة أضرب: أحدها تجب إزالة كثيره وقليله. ومنها ما يجب إزالة كثيره دون قليله. ومنها مالا يجب إزالة قليله ولا كثيره. فالأول: البول والغائط والمني ودم الحيض والنفاس والاستحاضة والخمر وسائر ما يسكر والفقاع وروث وبول مالا يؤكل لحمه ولعاب الكلب والمسوخ. والثانى: كل دم غير دم الحيض والنفاس والاستحاضة لأنّ هذا الدّم إذا كان فى الثوب منه قدر الدرهم الوافى متفرّقاً كان أو مجتمعاً جازت الصّلاة فيه وإن زاد على ذلك وجب إزالته.

والثالث: دم السمك والبراغيث ودم القروح إذا شقّ إزالته ولم يقف سيلانه، فأما دم القروح خاصّة فإن لم يكن بهذه الصّفة وزاد على قدر الدرهم فإنّه يجب إزالته، ودم الجراحات التى لا يمكن غسلها خوفاً من انتقاضها. فأما ما يلبس فعلى ضربين:

أحدهما: لا تتم الصّلاة فيه منفرداً، وهو: القلنسوة والجورب والتّكة والخفّ والنعل، فكلّ ذلك إذا كان فيه نجاسة جاز الصّلاة فيه، وما عدا ذلك من الملابس إن كان فيه نجاسة فلا تجوز الصّلاة فيه إلى بعد إزالتها. وإزالة النجاسة على أربعة أضرب:

كتاب الطهارة

أحدها: بالمسح على الأرض والتراب، وهو ما يكون في النعل والخف. والآخر: بالشمس، وهو البول إذا وقع على الأرض والبوارى والحصر. والآخر: برس الماء على مامسه كمس الخنزير والكلب والفأرة والوزغة وجسد الكافر إذا كان كل من ذلك يابسا، وكذلك من ظن أن في ثوبه نجاسة ولم يتيقن ذلك فإنه يرش الثوب بالماء. والآخر: ما عدا ما ذكرناه من النجاسات فإنه لا يزول إلا بالماء ولا يميز فيه غيره. وفي أصحابنا من أجاز إزالة النجاسات بالمائعات، وإزالة كل نجاسة بالماء أولى.

فأما غسل الثياب من ذرق الدجاج، وعرق جلال الإبل، وعرق الجنب من الحرام فأصحابنا يوجبون إزالته وهو عندى ندب.

جواهر الفقه

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم به علينا من البصيرة في الدين وفضلنا على كثير من العالمين حمد المستبصرين العارفين الذين في رتبهم ازل وتجلت بهم المجالس والمحافل وكانوا للحق أعواناً وأنصاراً ولايضاح المشكلات اصلاً وفرعاً ومقرراً ومناراً. وصلى الله على محمد وآله سيد الأنبياء وتاج الرسل والأصفياء وعلى وصيه على بن أبي طالب عليه السلام أشرف الأوصياء والأولياء والأئمة من ذريتها الأتقياء النجباء مانطق ناطق وذو شارق وسلم تسليمًا.

أما بعد فإنه لما كانت أبادى حضرة القضاء الأغرية الجلالية الفخرية ثبت الله وطائها ومجدها، مادام قدرتها وسعدها علينا ممتدة الأطلال، مسيلة الأذيال، شاملة الاحسان والانعام، غامرة بكل فضل وإكرام وجب في حق ذلك الشكر لها علينا والخدمة منّا لها. وأما الشكر وإن كان هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم فقد عرفه منّا كل إنسان عرفنا، وعامل خالطنا وأما الخدمة لها فجارية في العلم لها مجرى ما تقدم من العلم بالشكر غير أن الخدم لما كانت تتفاضل وكان أفضل ما يخدم به مثل مثلها ما يرجع إلى الديانات ويتعلق بالمتعبّدات ويعود نفعه على ذوى الألباب ويبقى ذكره في الأعقاب رأيت خدمتها ببعض ما يتعلّق بذلك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته وسمّيته بكتاب جواهر الفقه لأننى

جواهر الفقه

اعتمدت فيه ذكر المسائل المستحسنة المستعذبة والأجوبة الملوّجة المنتخبة فالناظر فيه يرتع خاطره في حدائقه المؤنقة ويُنزه فكره في رياضه المشرقة ويسلم الحافظ للأجوبة عن المسائل الثابتة فيه من الخطأ في الإجابة عنها والزلل في ما يعتمد عليه في ذلك منها والله سبحانه وليّ المعونة على ما يرضيه ويلف لديه بجوده وكرمه.

الطهارة

باب مسائل ما يتعلق بالطهارة

مسألة: إذا كان الماء نجسًا وهو أقل من كرمتم بطاهر حتى صار كرمًا. هل يكون طاهرًا أو نجسًا.

الجواب: هذا الماء يكون طاهرًا، لما روى عنهم صلوات الله عليهم من قولهم إذا بلغ الماء كرمًا لم يحمل خبثًا، وهذا ماء قد بلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنه نجس وظنوا أن الوجه في الحكم بنجاسته أن النجس ما ينقص عن الكرّ وقد لاقي أيضًا ما ينقص عن كرم وقالوا: لا خلاف بيننا أن الماء إذا نقص عن ذلك ولاقته نجاسة أن الحكم بنجاسته. وهذا غير مستقيم لأن الماء الذي ذكرناه إذا أتمناه بماء طاهر فالنجاسة إنما لاقت الماء الذي حكمنا بنجاسته وهو أقل من كرم فإذا أتمناه بالماء الطاهر وصار كرمًا فلم يلاقه إلا ما كنا نحكم بنجاسته من الماء الذي لاقته النجاسة وهو أقل من كرم. ولا خلاف بيننا في أن الماء الطاهر إذا كان كرمًا وليس هو من مياه الأبار وقعت فيه قطرة من نجاسة ولم يتغير بها أحد أوصافه، فإن هذه نجاسة لم تلاق جميع أجزائه وإنما لاقت البعض منه. ولا خلاف بيننا في أن هذا البعض لو كان منفصلًا من باقي ماء الكرّ، لحكمنا بنجاسته وإذا كان متصلًا به لم يحكم بنجاسته وإذا كان هكذا فلا فرق حينئذ بين أن يكون الماء الذي ذكرناه أنه نجس متصلًا به وبين أن

جواهر الفقه

يكون منفصلاً عنه ثم يتصل في أنه يجب أن لا يحكم له بنجاسته مع الاتصال بما ذكرناه. فإن قيل: أليس الفرق بين ذلك أن البعض الذي خالطته النجاسة وهو من جملة الكر لم نحكم له بالنجاسة والمنفصل منه قد حكمنا بنجاسته فيجب أن يبقى على ما كان عليه مع الاتصال بباقي الكر.

قلنا: هذا ليس بنىء. لأنه لو وجب في هذا الماء أن يبقى على حكم النجاسة من حيث حكمنا بنجاسته فإن اتصل بباقي ماء الكر لوجب في البعض الذي لاقته النجاسة وهو من جملة ماء الكر أن يبقى على حكم الطهارة من حيث حكمنا بطهارته وإن انفصل وتميز لنا بالنجاسة من باقي ماء الكر وهذا لا يقوله منا أحد. فكما أننا مع الاتصال لا نحكم بنجاسته ومع الانفصال والتميز بالنجاسة نحكم بنجاسته فكذلك ما ذكرناه على أنه لو لم يكن الفائدة في ذلك ما ذكرناه لم يكن لقولهم عليهم السلام: إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً، معنى يعول عليه وقد كان الشيخ الإمام أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله يذهب إلى نجاسة هذا الماء وربما مال في بعض الاوقات إلى القول بطهارته، لأنه كان يقول: القول بطهارته قوى؛ لأن الفائدة في قولهم عليهم السلام إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً إن لم يكن متى صار كراً لم يحكم بنجاسته لم يكن له معنى وكان يستدل على نجاسته بأن يقول هذا الماء محكوم بنجاسته على الانفراد وكذلك البعض إذا كانا نجسين وأحدهما منفصل من الآخر حتى إذا جمع بينهما صار كراً إنها ماء ان محكوم بنجاستهما على الانفراد فمن ادعى طهارة أحدهما أو طهارتهما مع الاجتماع، فعليه الدلالة. وقد دللنا نحن على ما ذكرنا بما فيه كفاية بحسب ما يحتّمه هذا الموضع فبطل ما عول عليه. ثم يقال له وهذا الماء إنما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه من بعض، فمن أين لك أنه إذا كان متصلاً وغير متصل أنه يبقى كذلك؟ فإن قال: إذا كان محكوماً بنجاسته وجب أن يحكم فيه بذلك وإن كان متصلاً، قيل له ما زدت على ما ادّعيته، وهو الذي سألت عنه. ثم يلزمك على ذلك أن يكون البعض الذي لاقته نجاسة لو انفصل وتميز بالنجاسة عن الباقي أن يحكم بطهارته ولا يحكم بنجاسته لأننا نقول لك وهذا ماء قد بلغ كراً، محكوم بطهارته، فمن ادّعى نجاسته فعليه الدليل.

كتاب الطهارة

فإن قلت: الدليل عليه أنه ماء نقص عن كَرٍّ وإن كان قد لافته نجاسة فوجب كونه نجسا.

قلنا لك: وهذا ماء قد بلغ كَرًّا فإن كان قد لافته نجاسة فوجب كونه طاهرا لا سبّا ومن قولك الذي تركناك عليه وما علمنا رجوعك عنه أن النجاسة إذا وقعت في كَرٍّ من ماء لم يتغير لها أحد أوصافه لا تنجسه، لأنها تكون مسهلة وعلى هذا أيضا يلزمك ما ذكرناه في البعضين من الماء إذا كان أحدهما نجسا والآخر طاهرا واجتمعا، فصارا كَرًّا وفيهما إذا كانا نجسين وجما حتى صارا كذلك. ولولا أن سائلا سئل في أن ينسب الكلام في هذه المسألة بعض البسط لما انتهينا فيه إلى هذا الحد، لأن المقصود في هذا الكتاب غيره. مسألة: إذا كان مع المكلف إناءان ووقع في أحدهما نجاسة ولم يعلمه بعينه. أيجوز له الطهارة بشيء منها أم لا؟

الجواب: لا يجوز استعمال واحد منها لأنه لا يأمن أن يكون النجس هو الذي استعمله أولا فيكون مؤديا للطهارة بالماء النجس وهذا لا يجوز. وإن كان هو المستعمل ثانيا كان قد صلى وعلى جسده نجاسة لم يزها وهذا أيضا لا يجوز. وعلى الوجهين جميعا يكون مؤديا للصلاة بغير يقين من براءة ذمته بما لزمه منها وهو مأخوذ بأدائها بيقين. مسألة: إذا كان الماء مستعملا في الطهارة الصغرى، هل يجوز استعماله فيها أو في غيرها بعد ذلك أم لا؟

الجواب: يجوز ذلك. لأنه على حكم الطهارة ما لم تلاقه نجاسة. مسألة: إذا كان الماء مستعملا في الطهارة من الجنابة هل يجوز استعماله بعد ذلك في الطهارة أم لا؟

الجواب: لا يجوز استعماله. لأن الأظهر بين الطائفة ذلك وقد كان شيخنا المرتضى رضى الله عنه وقوم من أصحابنا يميزون ذلك إذا جمع ولم يخالطه نجاسة. مسألة: إذا كانت رائحة ماء الورد قد زالت عنه، هل يجوز استعماله في الطهارة أم لا؟

الجواب: لا يجوز استعماله في ذلك. وفي أصحابنا من جَوَز استعماله. لأنه عنده بزوال

جواهر الفقه

الرَّائِحَةُ عَنْهُ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَضَافًا وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ مَاءٌ وَرَدٍ، زَالَتْ رَائِحَتُهُ أَمْ لَمْ تَزَلْ، وَلَيْسَ زَوَالُ هَذِهِ الرَّائِحَةِ بِمَخْرَجٍ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَخْرَجًا مِنَ الْوَرْدِ وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ ثَابِتٌ بِذَلِكَ.

مسألة: إذا كان مع المكلف إناءان أو أكثر منهما وواحد منهما ماء ورد منقطع الرائحة والثاني ماء مطهر ولم يعلم أحدهما من الآخر. هل يجوز له الاقتصار في الطهارة على واحد منهما أم لا؟

الجواب: لا يجوز له ذلك لأنه لا يأمن أن يكون الذي تطهر به أولاً هو ماء الورد فلا يرتفع بذلك حدته وعلى هذا يجب أن يتطهر بالاثنتين لأنه إن جاوز في الأول بما ذكرناه، فهو آمن من كونه نجسًا ومتيقن لرفع الحدث بالآخر وإن كان الذي تطهر به أولاً هو المطهر فقد ارتفع به حدته وإذا استعمل الثاني لم يزل به طهارته وإذا صلى كان مؤدياً لصلاته بيقين.

مسألة: إذا كان معه إناءان، وفي أحدهما نجاسة، ولا يعلمه بعينه، وأخبره به عدل أن النجس واحد منهما ذكره هل يجوز له استعمال شيء منها وقبول شهادة هذا الشاهد في ذلك أم لا؟

الجواب: لا يجوز له استعمال ذلك ولا واحد منهما أيضاً ولا قبول قول هذا الشاهد في ما شهد به من ذلك لأنه لا دليل عليه والمعلوم نجاسة أحدهما من غير يقين وأيضاً فإنه لا يحصل له بقول الشاهد إلا غلبة الظن وذلك لا يعول على مثله مع العلم.

مسألة: إذا كان الماء في موضع وقصد المكلف إلى الطهارة منه وأخبره إنسان بأنه نجس. هل يجوز له استعماله في ذلك وقبول القول الغير المخبر له بنجاسته أم لا يجوز له ذلك؟

الجواب: يجوز له استعماله ولا يلزمه قبول القول المخبر له بنجاسته لأن المعلوم كون الماء على أصل الطهارة إلا أن يعلمه أن فيه نجاسة وبقول هذا المخبر لا يحصل العلم ولا دليل أيضاً يفرض إلى العلم بقبول قوله.

مسألة: إذا كان معه إناءان يعلم طهارتهما فشهد شاهدان بأن أحدهما نجس أو

كتاب الطهارة

جميعها. هل يجب عليه قبول قولها في ذلك أم لا؟

الجواب: لا يجب عليه قبول قولها لمثل ما تقدّم.

مسألة: إذا كان معه إناء أن طاهران، فشهد شاهدان، بأن النجاسة وقعت في واحد منها بعينه وشهد آخران بأن النجاسة وقعت في الآخر. هل يلزم قبول قولها في ما شهدا به أم لا؟

الجواب: لا يلزمه قبول شهادتهما في ما شهدا به؛ لأنّ الماء عنده على أصل الطهارة على ما قدّمناه.

مسألة: إذا كان معه مقدار من الماء لا يكفيه لطهارته ومعه ماء ورد فزاد منه عليه حتى صار مقداراً يكفيه للطهارة، أيجوز له استعماله في ذلك أم لا؟

الجواب: يجوز له استعماله إن لم يكن سلبه إطلاق إسم الماء وإن كان قد سلبه ذلك لم يميز له استعماله وكان عليه التيمم للصلاة إن كان قد تضيق وقتها.

مسألة: إذا تطهر لوضوء أو غسل بماء مطهر من أنية ذهب أو فضة، هل يكون الطهارة صحيحة أم لا؟

الجواب: طهارته صحيحة. وإن كان محظوراً عليه استعمال هذه الأنية، لأنّ النهي عام في استعمالها في أكل وشرب وطيب وغير ذلك فكما لا يتعدى النهي في استعمالها إلى المأكول والمشروب فكذلك لا يتعدى إلى الطهارة.

مسألة: إذا كان له يدان على مفصل واحد، أو ذراع واحد، أو كانت له أصابع زائدة، وكان له من المرفق إلى أطراف الأصابع. هل يجب عليه غسل ذلك أم لا؟

الجواب: يجب عليه ذلك إلا أن يكون ذلك فوق المرفق فإنه لا يجب عليه لأنّ الله تعالى وجب عليه الغسل من المرفق إلى أطراف الأصابع.

مسألة: إذا قطع بعض رجله هل يجب عليه المسح على الباقي أم لا؟

الجواب: يجب عليه ذلك. لأنّه إنّما أمر بالمسح عليهما إلى الكعبين فإن كانت مستأصلة ألقطع من الكعبين فقد سقط عنه هذا الفرض.

مسألة: إذا كان المتوضي امرأة وكان لها لحية هل يجب عليها إيصال الماء في

جواهر الفقه

الوضوء إلى ما تحتها أم لا؟

الجواب: لا يجب عليها ذلك. لأنها لا فرق بينها وبين الرجل في ذلك. فكما لا يجب عليه إيصال الماء إلى ما تحتها فكذلك لا تجب على المرأة.

مسألة: إذا توضأ وصلى الظهر ولم يحدث بعد ذلك ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة. ولم يعلم من أي الطهارتين. هل هو يكون جميع الصلاتين صحيحاً أم لا؟ أو تكون أحدهما صحيحة والأخرى غير صحيحة؟

الجواب: صلاة العصر صحيحة على كل حال وعليه إعادة الظهر بطهارة مجددة. لأن العضو المترك إن كان من الطهارة الأولى فالطهارة الثانية صحيحة وبصحتها صحت صلاة العصر وإن كان من الطهارة الثانية فطهارة الأولى صحيحة وبصحتها صحت الصلاتان جميعاً وإنما عليه إعادة الظهر بطهارة مجددة ليكون مؤدياً لها بيقين.

مسألة: إذا توضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر أنه كان قد أحدث عقيب إحدى الطهارتين من قبل أن يصلي. هل يكون طهارته وصلاته صحيحة أم لا؟

الجواب: ليس ذلك صحيحاً وعليه أن توضأ ويعيد الصلاتين جميعاً لأنه يجب عليه أداء ذلك بيقين وإذا فعل ما ذكرناه كان متيقناً لذلك ومع الأول لا يكون متيقناً له.

مسألة: إذا كان محدثاً وتوضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة ما الجواب عن ذلك؟

الجواب: هذه المسألة جارية مجرى المسألة التي تقدمتها والجواب عنها كالجواب عنها.

مسألة: إذا توضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى العصر ثم توضأ وصلى المغرب وفعل هكذا بعد ذلك في كل صلاة إلى الصلاة الغداة ثم ذكر بعد ذلك أنه أحدث عقيب واحدة من هذه الطهارات قبل أن يصلي. ما حكمه؟

الجواب: إذا كان هذا حكمه، كان عليه الوضوء وإعادة جميع هذه الصلوات لأنه لم يؤد واحدة منهن بتعين، لأن حدثه إن كان عقيب وضوء الظهر كانت صلاة الظهر غير صحيحة وباقي الصلوات صحيحة وإن كانت عقيب وضوء العصر كانت صلاة العصر

كتاب الطهارة

صحيحة وما قبلها وبعدها من الصلاة صحيح وهكذا القول إلى آخرها وليس منها واحدة إلا وهو مؤد لها بغير يقين وذلك لا يجوز.

مسألة: إذا توضأ وهو مسلم ثم ارتد وعاد بعد ذلك إلى الإسلام قبل أن يحدث ما ينقض الوضوء هل يكون وضوءه صحيحاً أم لا؟

الجواب: وضوءه صحيح وصلاته به ماضية، لأن الارتداد ليس من نواقض الطهارة.

مسألة: إذا توضأ وخرج منه بول أو غائط من الطهارة من موضع من جسده غير السبيلين هل ينقض وضوءه أم لا؟

الجواب: إذا كان ذلك من دون المعدة انتقض الوضوء بذلك وإن كان فوق المعدة لم ينقض به لأن قوله تعالى: **أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ**، عام في ذلك وكذلك الأخبار الواردة في أن الغائط ينقض الوضوء ولا يوجب مثل ذلك في ما يكون من فوق المعدة لأنه لا يسمى غائطاً.

مسألة: إذا كان جنباً وغسل رأسه ثم أحدث حدثاً ينقض الوضوء هل يعيد غسل رأسه أم يبني عليه؟

الجواب: يبني على غسل رأسه ولا يحتاج مع ذلك إلى وضوء. لأن في أصحابنا من ذهب إلى أنه يعيد غسل رأسه ولا يبني عليه وفيهم من ذهب إلى أنه يبني وتوضأ للصلاة وهذان القولان غير صحيحين. أما إيجاب الإعادة لغسل الرأس فيبطل؛ لأنه لا شبهة في أن ما ينقض الطهارة الصغرى لا ينقض الطهارة الكبرى ولا ينقض بعض الطهارة الكبرى وغسل الرأس ههنا من الطهارة الكبرى فلا ينقض ههنا بما ينقض الصغرى. وأما القول بأنه يبني على ذلك وتوضأ للصلاة فيبطل أيضاً، لأن الغسل من الجنابة كاف في استباحة الصلاة به ولا يفتقر معه إلى وضوء يستبيحها به.

مسألة: إذا كان كافراً لو تيمم أو توضأ ثم أسلم. هل يكون تيممه صحيحاً وكذلك وضوءه أم لا؟

الجواب: تيمم هذا ووضوءه غير صحيحين لأن ذلك عبادة يفتقر في صحتها إلى النية

جواهر الفقه

وذلك لا يصح ممن هو كافر.

مسألة: إذا تيمم وهو مسلم ثم ارتدّ وعاد إلى الإسلام. هل يكون تيممه صحيحاً أو فاسداً؟

الجواب: إذا عاد إلى الإسلام قبل أن يحدث ما ينقض الطهارة كان التيمم صحيحاً على ما قلناه في ما مضى في الوضوء.

مسألة: إذا كان جنباً ووجب عليه التيمم لاستباحة الصلاة فتيمم ثم أحدث ما ينقض الوضوء ووجد من الماء ما يكفيه لوضوئه دون غسله ولم يتوضأ. هل يجب عليه إعادة التيمم أم لا؟

الجواب: عليه إعادة التيمم؛ لأنّ حكم الجنابة باقٍ على ما كان عليه. مسألة: إذا أراد التيمم فنوى به رفع الحدث هل يكون التيمم صحيحاً أم لا؟ الجواب: لا يكون هذا التيمم صحيحاً، لأنّه يجب عليه أن ينوي به استباحة الصلاة وهذا لم يفعله. ولأنّ التيمم لا يرفع حدثاً لأنّ ذلك الحدث ناقضاً للطهارة الصغرى والكبرى.

مسألة: إذا تيمم ونوى أن يتيمم بدلاً من الوضوء وكذلك إن كان جنباً فنوى أن يتيمم بدلاً من الغسل هل يصحّ ذلك ويجوز له استباحة الصلاة به أم لا؟ الجواب: لا يصحّ ذلك ولا يستبيح به الصلاة لأنّ النية الواجبة عليه ما حصلت، وهى أن ينوى استباحة الصلاة به على ما تقدّم ذكره.

مسألة: إذا كان مصلوباً أو في أرض نجسة ولا يقدر على تراب طاهر يتيمم به ما حكمه في الصلاة؟

الجواب: حكمه أن يؤخّر الصلاة إلى أن يقدر على ما يتيمم به أو يتطهر به وفي أصحابنا من قال يصلى فإذا قدر على ذلك أعاد الصلاة والأول أظهر لأنّ الصلاة أوجبت عليه بشرط كونه متطهراً فمن لا يقدر على هذا الشرط فينبغي أن يؤخّرها إلى أن يقدر عليه وإن صلى وأعاد الصلاة إذا تمكّن من ذلك كان ذلك جائزاً وكذلك القول في المحبوس والمقيّد والمشدود بالرباط.

كتاب الطهارة

- مسألة:** إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين هل يجب عليه بيمم أم لا؟
الجواب: لا يجب ذلك عليه لأن الأمر بالتبعم يتعلق بما قد عدمه هذا المكلف فقد سقط
 الفرض عنه فإن مسح ما بقى بعد القطع استحباباً كان جائزاً.
- مسألة:** إذا زال عن بدنه أو ثوبه سبباً من النجاسات بمائع غير الماء المطهر هل
 يزول حكم النجاسة عما كان عليه أم لا؟
الجواب: لا يزول حكم النجاسة عما كان عليه ولا يجوز له الصلاة أبضاً وهو
 كذلك وقد كان شيخنا المرتضى رضى الله عنه يذهب إلى جواز ذلك وهذا غير صحيح لأن
 إجماع الطائفة على خلافه في ذلك.
- مسألة:** إذا كان معه ثوبان يعلم أن أحدهما طاهر والآخر نجس ولا يعلم الطاهر
 من النجس على التعيين هل يجوز له استحابة الصلاة في نية منها أم لا؟
الجواب: يصلّي هذا الإنسان الصلاة في كلّ واحد منها وفي الناس من ذهب إلى
 أنه لا يصلّي في واحد منها. وإذا لم يقدر على غيرهما صلى غريباً وهذا غير صحيح لأنه إذا
 صلى الصلاة في كلّ واحد منها فقد تيقن براءة ذمته من الصلاة في واحد منها. وليس في
 الآخر نجاسة فيقال أنه يتعدى إلى جسده حتى يجري القول في ذلك مجرى الإنانين الذين
 قدّمنا ذكرهما.
- مسألة:** إذا اغتسل من الجنابة وهو كافر ثم أسلم هل عليه إعادة الغسل أم لا؟
الجواب: عليه إعادة الغسل لأن ذلك طهارة يفتقر في صحتها إلى النية، وذلك لا
 يصح مع الكفر.
- مسألة:** إذا اغتسلت المرأة الكافرة من الحيض والاستحاضة والنفاس، ثم
 أسلمت هل يجب عليها إعادة ذلك الغسل أم لا؟
الجواب: الجواب عن هذه المسائل كالجواب عن المسألة المتقدمة لها سواء.
- مسألة:** إذا عمل الكافر ثوباً، سواء كان كفره أصلياً أو ارتداداً أو كان كافر ملة
 ثوباً أصبغه أو غسله هل يجوز الصلاة فيه أم لا؟
الجواب: هذا الثوب يكون نجساً فلا يجوز الصلاة فيه حتى يغسل؛ لأن الكافر نجس.

جواهر الفقه

مسألة: إذا رأت المرأة الدّم ثلاثة أيام متفرقة من جملة العشرة أيام. ما الحكم في ذلك؟ وهل هي حيض أم لا؟

الجواب: إنها بحكم الحيض. وفي أصحابنا من يقول بأنها غير حيض لأنها غير متوالية والأول أظهر، لأنه لا خلاف بيننا في أن كل دم تراه المرأة في العشرة أيام وإن كان ذلك في أيام متفرقة بعد اللّانة أيام المتوالية فهو حيض لأنه من جملة العشرة وإذا كانت هذه حيضاً مع تفرقها لأنها من جملة العشرة وكذلك يجب في ما قلناه.

فإن قيل: هذا يلزم عليه أن يكون اليوم واليومان حيضاً وإن انقطع الدّم بعد ذلك، فلم نره إلى تمام العشرة.

قلنا: هذا قد دلّ الدليل على أنه غير حيض فقلنا به لذلك لأنه لا خلاف فيه. فما أخرجناه من تلك الجملة إلاّ بدليل ولولاه لقلنا به وإن قيل بالثاني لأن الاحتياط يقتضيه كان جائزاً.

مسألة: إذا رأت المرأة الدّم ثلاثة أيام وأنقطع سبعة أيام ثم رأت ثلاثة أيام هل يكون الأول حيضاً أم لا وكذلك الثاني؟

الجواب: الثلاثة أيام الأولى حيض، لأنها من جملة العشرة، والثانية غير حيض لأنّ الدّم حدث فيها بعد تمام العشرة.

مسألة: إذا رأت المرأة الدّم أقلّ من ثلاثة أيام ورأت الطهر إلى تمام العشرة هل يكون ذلك حيضاً أم لا؟

الجواب: لا يكون ذلك حيضاً لأنّ الحيض لا يكون أقلّ من ثلاثة أيام.

مسألة: إذا رأت المرأة الدّم أقلّ من ثلاثة أيام ثم رأت بعد ذلك يوماً فيوماً إلى تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك؟

الجواب: يكون الجميع حيضاً. وقد تقدّم ذكره في الوجه في الأيام المتفرقة وعلى مذهب من قال من أصحابنا بأنّ الثلاثة أيام، يجب كونها متوالية. لا يكون حيضاً.

مسألة: إذا كانت عادة المرأة في مجيء الحيض خمسة أيام في كلّ شهر فرأته فيها، ورأته قبل ذلك خمسة أيام وانقطع، ورأته خمسة أيام بعدها وانقطع، ما الحيض من ذلك؟

كتاب الطهارة

الجواب: الحيض من ذلك هو الأيام التي هي أيام العادة وألبافى غير حيض لأن إضافة الخمسة الأولى إلى العشرة ليس بأولى من إضافة الخمسة الأخرى إليها. وإذا لم يكن على ذلك دليل وجب القضاء بالعادة لأنه المجمع عليه دون ما لا دليل عليه. مسألة: إذا كانت عادة المرأة خمسة أيام فرأت الدم خمسة قبلها أو رآته خمسة أيام بعدها وأنقطع، ما الحيض من ذلك؟

الجواب: هذه العشرة أيام حبض، لأن أكثر مدة الحيض عشرة أيام. مسألة: إذا رأت المرأة الدم عقيب الولادة ساعة وأنقطع ولم تر منه سبنا إلى عام العشرة. ما حكمها؟

الجواب: هذا الدم يكون نفاساً لأنه ليس لقليل النفاس حد. مسألة: إذا رأت المرأة الدم عقيب الولادة ثم أنقطع ورآته أيضاً دفعة أخرى أو أكثر منها قبل خروج العشرة أيام ما حكم ذلك؟ الجواب: جميع ذلك يكون نفاساً لأنه حادث في العشرة أيام وهي أكثر أيام النفاس كهي في الحيض.

مسألة: إذا كانت المرأة حاملاً بولدين وولدتها وخرج الدم عقيب الولادة بكل واحد منها هل يكون الإعتبار في أول النفاس بأول ولد الأول والثاني. وكذلك في أكثر النفاس؟ الجواب: الاعتبار في أول النفاس بأول ولد الأول ويستوفى أكثر النفاس من وقت الولادة للثاني لأن إسم النفاس يتناول ذلك.

مسألة: إذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة، هل يجب عليه الغسل أم لا؟ الجواب: لا غسل عليها. لأن الإجماع حاصل على وجوب الغسل عليها إذا خرج منها الدم وفي وجوب ذلك عليها إذا لم يخرج الدم عند الولادة يحتاج فيه إلى الدليل ولا دليل عليه. ولأن الأصل، براءة الذمة وإيجاب الغسل فيه يحتاج إلى دليل. وأيضاً فالنفاس مأخوذ من النفس وهو الدم وإذا لم يخرج دم لم يصح القول بحصول النفاس. مسألة: إذا خرج من المرأة عقيب الولادة ماء بغير دم أصلاً. هل يجب عليها غسل أم لا؟

جواهر الفقه

الجواب: القول في جواب هذه المسألة كالقول في المسألة التي تقدّمها.
 مسألة: إذا خرج من المرأة الدّم قبل خروج الولد هل يكون ذلك نفاساً أم لا؟
 الجواب: لا يكون ذلك نفاساً بغير خلاف.
 مسألة: إذا استشهد إنسان وهو جنب، هل يجب غسله أم لا؟
 الجواب: لا يجب غسله لأنّه لا دليل على ذلك.
 مسألة: إذا وجبت عليه الطّهارة وهو متمكّن من فعلها بنفسه هل يجوز أن يتولّاها غيره أم لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ولا يجزيه إلّا مع التولية لها بنفسه لقوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ... الآية. فأمرنا بأن نكون غاسلين وماسحين والطاهر يقتضى تولّى الفعل حتّى يستحقّ التسمية، لأنّ من طهره غيره لا يسمّى غاسلاً ولا ماسحاً في الحقيقة. ولأنّ إجماع الطائفة على ما ذكرناه. ولأنّ الحدث متيقّن وإذا تولّى إزالته بنفسه، فقد تيقّن براءة ذمته وليس كذلك إذا تولّاه غيره مع تمكّنه من فعله بنفسه.

مسألة: إذا كان على وضوء ثم رأى مذياً أو ودياً، هل ينقض وضوءه بذلك أم لا؟
 الجواب: لا ينقض وضوءه بذلك؛ لأنّ الأصل براءة الذمة ويفتقر في إثبات ذلك من نواقض الطّهارة إلى دليل شرعيّ ولا دليل عليه. ولأنّ إجماع الطائفة أيضاً عليه.

المكتبة

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

كتاب الطهارة

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا.

وقال سبحانه: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ.

وقال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ. وإذا شرعنا في ذكر الطهارة فينبغي أن نبتدئ بذكر أشياء منها: ما الطهارة؟ ومنها ما به يفعل، ومنها أقسامها، ومنها مقدماتها، ومنها كيفياتها، ومنها ما يوجب إعادتها، ومنها ما يتبعها ويلحق بها.

فصل: في بيان الطهارة الشرعية:

هي استعمال الماء والصعيد على وجه يُستباح به الصلاة أو تكون عبادة يختص بغيرها.

ما به يفعل الطهارة:

الذي يفعل به الطهارة شيان: أحدهما بالماء والآخر بالصعيد، ولما كان الصعيد

المهذب

إنما يُستعمل في حال الضرورة وعند عدم الماء أوفقد التمكن من استعماله وكانت الطهارة به بدلاً من الطهارة بالماء وجب تقديم ذكر المياه عليه ونحن نقدّم ذلك بمشيئة الله وعونه.

باب المياه وأحكامها:

قال الله تبارك وتعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ.

وقال سبحانه: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وقد سُئل عن البحر، فقال: هو الطهور لماؤه الحلّ

مبيته.

فكلّ ماء نزل من السماء أُنِيع من الأرض وكان مخزوناً، أو ماء بحر أو على أيّ وجه كان فهو على أصل الطهارة ما لم تعلم فيه نجاسة، وهو على ضربين: طاهر ليس بمطهر وطاهر مطهر.

فأما الطاهر الذي ليس بمطهر فهو جميع المياه المستخرجة والمعتصرة وكلّ ماء مضاف منها، مثل ماء الورد والآس والقرنفل والريحان والخلاف والزعفران وكلّ ما أشبه ذلك، وجميع هذه المياه يجوز استعمالها في غير الطهارة فأما في الطهارة فلا يجوز ويلحق به في ذلك كلّ ما خالطه جسم طاهر فسلبه إطلاق اسم الماء.

وأما الطاهر المطهر فهو كلّ ما استحقّ إطلاق اسم الماء ولم يكن نجساً، وهذا الماء هو الذي يجب استعماله في الطهارة ورفع الأحداث وإزالة النجاسات عن الأبدان والثياب، ويجوز في غير ذلك من شرب وماسواه، فكلّ هذه المياه كما ذكرناه على أصل الطهارة والحكم بذلك فيها مستمرّ حتّى تُعلم ملاقة شيء من النجاسات لها. وهي على ثلاثة أضرب: جار وراكد ليس من مياه الآبار ومياه الآبار.

فأما الجاري فمحكوم بطهارته حتّى يتغيّر أحد أوصافه التي هي الريح واللون والطعم من نجاسة، فإذا صار كذلك حكم بنجاسته ولم يجز استعماله على وجه من الوجوه إلّا في الشرب بمقدار ما يمسك الرّمق عند الخوف من تلف النفس.

كتاب الطهارة

وأما الراكد الذي ليس من مياه الآبار فهو على ضربين: أحدهما أن يكون مقداره كراً أو أكثر منه والآخر أن يكون أقل من كراً. فأما ما كان مقداره كراً أو أكثر منه فليس ينجس بملاقاة شيء من ذلك له إلا أن يتغير بذلك أحد أوصافه التي هي الريح واللون والطعم، فإذا حصل كذلك كان نجساً، وأما ما كان مقداره أقل من كراً فإنه ينجس بملاقاة ذلك له يتغير بذلك أحد أوصافه أولم يتغير. والكر هو ما كان مقدار ألف رطل ومائتي رطل بالعراقي، أو ثلاثة أشبار ونصف طولاً في مثل ذلك عرضاً في مثل ذلك عمقاً.

مياه الآبار:

وأما مياه الآبار فإنها تنجس بما يلاقها من ذلك قليلاً كان ماؤها أو كثيراً تغير بذلك أحد أوصافها أولم يتغير، فإذا حصلت كذلك لم يجز استعمالها إلا بعد تطهيرها، وتطهيرها أن يكون بالنزح منها، والنزح منها على ثلاثة أضرب: أولها: نزح جميع الماء فإن لم يتمكن من ذلك لكثرتة وقوة مادته ونبعه تراوح عليه أربعة رجال يستقون منه من أول النهار إلى آخره ثم يحكم بطهارته. وثانيها: نزح كراً. وثالثها: نزح مقدار بالدلاء.

فأما ما ينزح جميع الماء على ما قدّمناه فهو وقوع شيء من الخمر فيها وكل شراب مسكر والفقاع والمني ودم الحيض والاستحاضة والنفاس وعرق الإبل الجلالة وموت البعير فيها وكل ما كان جسمه مقدار جسمه أو أكثر. وذكر في ذلك عرق الجنب إذا كان جنباً من حرام وجميع ما كان نجساً ولم يرد في النزح منه مقدار معين.

وأما ما ينزح منه كراً فهو موت الخيل فيها والبغال والحمير وكل ما كان جسمه بمقدار أجسامهم.

وأما ما ينزح منه مقادير الدلاء فهو ثمانية أضرب: أولها: سبعون، وثانيها: خمسون. وثالثها: أربعون، ورابعها: عشرة وخامسها: سبع، وسادسها: خمس، وسابعها: ثلاث. وثامنها: دلو واحد. وأما السبعون فينزح من موت الإنسان فيها، وأما الخمسون فينزح من وقوع الدم المخالف لدم الحيض والاستحاضة والنفاس إذا كان كثيراً فيها والعذرة الرطبة والمتقطعة، وأما الأربعون فينزح إذا مات فيها شيء من الكلاب والخنزير والغنم

المهذب

والأرانب والنعالب والظباء والسنانير وكلما كان جسمه بمقدار أجسامها وبول الإنسان الكبير، وأما العسرة فينزح من الدم المخالف للدماء الثلاثة المتقدم ذكرها إذا كان قليلاً أو العذرة اليابسة، وأما السبع فينزح من موت الحمام فيها والدجاج وكلما كان جسمه بمقدار أجسامها والكلب إذا وقع حياً وخرج حياً على ماوردت به الرواية والفأرة إذا تفسخت والجنب إذا ارتس فيها وبول كل صبي أكل الطعام، وأما الخمسة فينزح من ذرق الدجاج الجلالة خاصة، وأما الثلاثة فينزح من موت الحية فيها والوزغ والعفرب والفأرة التي لم تنفسخ، وأما الدلو الواحد فينزح من موت العصافير فيها والقنابر والزراير وكلما كان جسمه بمقدار أجسامهم وبول كل صبي لم يأكل الطعام.

وماء البئر إذا تغير أحد أوصافه من النجاسة ينزح منه حتى يطيب كثيراً كان النزح أوفليلاً، ولا يعتبر فيه هاهنا بمقدار من النهار ولا بمن يستقى منه من الرّجال، والماء الذي في الدلو الآخر من دلاء النزح محكوم بنجاسته والباقي بعده من ماء البئر طاهر، والذي يقطر من الدلو نجس إلا أنه ما ينتجس به الباقي في البئر من الماء لأنه معفو عنه، والمعتبر في هذا الدلو المعتاد لا بما ذهب إليه قوم أنه من دلاء هجر أو بما يسع أربعين رطلاً، لأن الخبر في ذلك لم يرد مقيّداً.

واعلم أن مياه الحياض والغدران والقلبان وما جرى مجراها إذا تغير أحد أوصافها الثلاثة بنجاسة حكمنا بنجاستها على ماقدّمناه، فإذا زال هذا التغير بغير الماء الطاهر المطهر من الأجسام الطاهرة التي تختلط به، أو بتصفيق الرياح له أو ما جرى مجرى ذلك لم يحكم بطهارته وكان نجساً.

وإذا كان مقدار الماء أقل من كره وهو نجس فتّم بطاهر حتى صار كراً أو كان طاهراً فتّم بنجس ولم يتغير أحد أوصافه التي هي الريح أو اللون أو الطعم كان طاهراً، فإن تغير بذلك أحد أوصافه كان نجساً، وكذلك الحكم فيه إذا كان المقدار نجساً وتّم بنجس فصار كراً بالجميع فإنه يحكم بطهارته ما لم يكن أحد أوصافه متغيراً بالنجاسة لقولهم صلوات الله عليهم: إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً. وقد كان الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله يذهب إلى نجاسة هذا الماء ويقوى القول بما ذكرناه في كثير من الأوقات وقد أشرنا إلى

كتاب الطهارة

الوجه القويّ لذلك في كتابنا الموسوم بـ«جواهر الفقه» فمن أراد الوفاء غلبه نظراً في ذلك الموضع.

الماء المضاف:

والماء الطاهر المضاف إذا اختلط بالطاهر المطهر وسلبه إطلاق اسم الماء لم يميز استعماله في رفع الأحداث وإزالة النجاسات ويجوز استعماله في غير ذلك، والماء النجس لا يجوز استعماله على كلّ حال إلا في الشرب خاصة عند الخوف من تلف النفس فإنه يجوز والحال هذه أن يشرب ما يمسك الرّمق كما قدّمناه وإذا أعجن به الدقيق وخبز لم يجزأ أكل شيء منه.

وإذا اختلط الطاهر المضاف بالطاهر المطهر ولم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في الطهارة وغيرها، وإذا اختلط هذا الماء المضاف بالمطهر وكان المطهر هو الأغلب والأكثر - جاز استعماله في رفع الأحداث وإزالة النجاسات وجاز استعماله فيما عدا ذلك، فإن لم يغلب أحدهما على الآخر ولا زاد عليه وكانا متساويين فالأقوى عندي أنه لا يجوز استعماله في رفع الحدث وإزالة النجاسة ويجوز في غير ذلك.

وقد كان الشيخ أبو جعفر الطوسي (ره) قال لي يوماً في الدرس: هذا الماء يجوز استعماله في الطهارة وإزالة النجاسة. فقلت له: ولم أجز ذلك مع تساويهما؟ فقال: إنما أجز ذلك لأن الأصل الإباحة. فقلت له: الأصل وإن كان هو الإباحة فأنت تعلم أن المكلف مأخوذ بأن لا يرفع الحدث ولا يزيل النجاسة عن بدنه أو ثوبه إلا بالماء المطلق فتقول أنت بأن هذا الماء مطلق؟ فقال: أفتقول أنت بأنه غير مطلق؟ فقلت له: أنت تعلم أن الواجب أن يجيبني عما سألتك عنه قبل أن تسألني بـ«لا» أو «نعم» ثم تسألني عما أردت ثم أني أقول: بأنه غير مطلق. فقال: ألسنت تقول فيها إذا اختلطا وكان الأغلب والأكثر المطلق فهما مع التساوي كذلك؟ فقلت له: إنما أقول بأنه مطلق إذا كان المطلق هو الأكثر والأغلب لأن ما ليس بمطلق لم يؤثر في إطلاق اسم الماء عليه ومع التساوي قد أثر في إطلاق هذا الاسم عليه فلا أقول فيه بأنه

المهذب

مطلق، ولهذا لم تقل أنت بأنه مطلق. وقلت فيه بذلك إذا كان المطلق هو الأكثر والأغلب، ثم أن دليل الاحتياط تناول مادكرته، فعاد إلى الدرس ولم يذكر في ذلك شيئاً.

أستار الحيوان:

وأستار الحيوان هي فضلة ما شربوا منه واستعملوه وما سوه بأجسامهم وهي على ثلاثة أضرب: أولاً: يجوز استعماله على كل حال، وثانيها: مكروه، وثالثها: لا يجوز استعماله على حال.

فأما الأول: فهو سؤر كل ما أكل لحمه من حيوان البر والبحر لا ما كان جلاًلاً وكل ما ليس بنجس من حيوان البر كان مما لا يؤكل لحمه.

وأما المكروه: فهو سؤر الجنب والحائض والبهائم والسباع إلا الكلاب والخنازير، وسؤر الطيور إلا ما كان جلاًلاً أو مما يأكل الجيف أو يكون على منقاره أثر الدم، والسنور والفأرة والخيل والبغال والحمير.

وأما الذي لا يجوز استعماله على حال: فهو سؤر كل ما لا يؤكل لحمه من غير الناس والطيور إلا ما ذكرناه فيما تقدم وسؤر كل ما كان نجساً من الناس والكلاب والخنازير. واعلم أن حكم المائعات المخالفة للماء المطلق إذا شرب منها شيء مما تقدم ذكره أو استعماله أو ماسه بجسمه كالحكم السالف ذكره في الأقسام الثلاثة، وكلما ذكرناه أنه لا يجوز استعمال سؤره إذا ماس جسمه مائعاً ثم جمد كالماء الذي يمس ثم يصير ثلجاً، أو جليداً فإنه لا يجوز استعماله على حال وإن غسل. فإن ماسه وهو ثلج أو جليد لم يجز استعماله إلا بعد غسله وكذلك الحكم فيما خالف الماء من المائعات.

وليس ينجس الماء مما يقع فيه من الحيوان إلا أن تكون له نفس سائلة، وأما ما يقع فيه مما ليس له نفس سائلة - غير العقرب والوزغ - فإنه لا ينجسه، فذلك كالخنائس وبنات وردان والجراد وما أشبه ذلك ويجوز استعماله على كل حال إلا أن يسلبه إطلاق اسم الماء، فإن سلبه ذلك لم يجز استعماله في الطهارة وجاز استعماله في ما عدا ذلك، والبول والروث مما يؤكل لحمه إذا وقع في الماء لم ينجسه قليلاً كان أو كثيراً ويجوز استعماله على كل حال

كتاب الطهارة

إلّا أن يسلبه إطلاق اسم الماء عليه، فإذا سلبه ذلك لم يميز استعماله في الطهارة وجاز استعماله فيما عداها، وما يكره أكل لحمه فمكروه استعمال ما وقع فيه بوله أو رونه من الماء، والكره في ذلك تزيد وتنقص بحسب زيادتها ونقصها في أكل لحم ذلك، مثال ما ذكرناه: أنّ كراهة أكل لحم الحمار أغلظ من كراهة أكل لحم البغال وكرهية أكل لحم البغال أغلظ من كراهة أكل لحم الفرس، والكرهية فيما ذكرناه في أكل هذه اللحوم.

ماء المطر:

وماء المطر إذا كان نازلاً من السماء فحكمه حكم ماء الجارى يجوز استعماله على كلّ حال فإن انقطع واستقرّ منه شيء في موضع من الأرض ولاقته نجاسة اعتبر فيه بالقلّة والكثرة والتّغيير وكان الحكم فيه بحسب ذلك، وطین المطر محكوم إلى ثلاثة أيام بالطهارة إلّا أن يُعلم ملاقة شيء من النّجاسة له فإنّه يحكم بنجاسته.

ماء الحمام:

وماء الحمام حكمه حكم الماء الجارى إذا كانت له مادّة ويجوز استعماله على كلّ حال، فإن انقطعت مادّته من المجرى ولم تلاقه نجاسة فاستعماله جائز على كلّ حال فإن لاقته نجاسة كان الاعتبار بالقلّة والكثرة والتّغيير ويحكم فيه بحسب ذلك على ما قدّمناه.

البئر القريب من البالوعة:

والأرض التي فيها البئر إذا كانت سهلة وكانت بالقرب من البئر بالبوعة وكانت البئر تحت البالوعة فيستحبّ أن يكون بينها مقدار سبع أذرع، وإن كانت الأرض حزنة وكانت البئر فوق البالوعة فيستحبّ أن يكون بينها خمس أذرع، وجميع مياه العيون الحميّة مكروه استعمالها والتداوى بها، وكذلك يكره استعمال الماء المسخن بالشمس في الطهارة فأما المسخن بالنّار فليس بمكروه.

المهذب

الماء النجس:

والماء النجس إذا تطهر به مكلف ثم صلى فلا يخلو من أن يكون تقدّم له العلم بنجاسته أولم يتقدّم له العلم بذلك، فإن كان العلم قد تقدّم له بذلك كان عليه إعادة الطهارة والصلاة إن كان قد صلى بهذه الطهارة سواء كان مع تقدّم العلم له بذلك وقد نسيه ثم ذكره أولم يكن كذلك، فإن لم يكن قد تقدّم العلم له بذلك فلا يخلو من أن يكون الوقت باقياً أو غير باقٍ، فإن كان باقياً كان عليه إعادة الطهارة والصلاة وإن لم يكن باقياً لم يكن عليه شيء وعليه مع هذه الوجوه غسل ما أصابه هذا الماء من جسده أو ثيابه.

الأواني وفروعها:

والأواني إذا كانت من خشب أو فخار أو رصاص أو زجاج أو نحاس أو حديد وكانت طاهرة فإنه يجوز استعمالها في الماء للطهارة وغيرها، وما كان منها يُنشّف الماء مثل الخشب والفخار الذي لم يُقَصّر وكان آنية لأحد من الكفار فإنه لا يجوز استعماله في الماء غُسل أولم يُغسل، وكذلك ما استعمل منها في الخمر والمسكر وقد ورد جواز استعمال ذلك إذا غُسل سبع مرّات، والاحتياط يتناول ما ذكرناه.

وأواني الذهب والفضة لا يجوز استعمالها في الماء ولا في غيره للطهارة ولا غيرها، فإن تطهر المكلف منها أو أكل فيها أو شرب منها كانت طهارته صحيحة ولم يحرم المأكول والمشروب عليه لأنّ الحظر إنما يتناول استعمالها وذلك لا يتعدّى إلى ما هو فيها، والإناء المفّض إذا كان فيه موضع غير مفّض جاز الشرب من ذلك الموضع دون غيره من المفّض، وكلّ ما استعمله من الكفار - على اختلافهم في الكفر - من الأواني والأوعية في المائعات إذا كانت مخالفة للأواني والأوعية التي تقدّم ذكر استعمالها لها أو باسروه بأجسامهم فلا يجوز استعمال شيء منها إلّا بعد غسله ثلاث مرّات.

وإذا شرب الكلب أو الخنزير في شيء من الأوعية أو الأواني فلا يجوز استعمال ذلك حتّى يهرق ما فيه من الماء ويغسل ثلاث مرّات الأولى بالتراب، وليس يعتبر التراب في غسل شيء ممّا ذكرناه إلّا في ولوغ الكلب والخنزير لأنّه يسمّى كلباً، وإذا ولغ في الإناء من الكلاب أكثر من

كتاب الطهارة

واحد فلا يجب تكرار الغسل له بعدد ما ولغ فيه منها، بل يكفي غسله دفعة واحدة ثلاث مرّات كما ذكرناه وكذلك الحكم فيه إذا تكرر ولوغ الكلب الواحد.

وإذا غسل الإناء من ولوغ الكلب المرّة الأولى والثانية ووقع فيه نجاسة لم يجب استئناف الغسل له من أوّله بل يبني على ما تقدّم ويتمّ العدد لأنّ النجاسة بعدُ حاصلة والمراعى في الحكم بطهارته بالمرّة الثالثة، وإذا وقع الإناء الذي ولغ فيه الكلب في ماء يكون أقلّ من كرّ قبل غسله كان الماء الذي وقع فيه نجسًا ولم يميز استعماله، وإذا أصاب شيء من الماء الذي يُغسل به هذا الإناء جسد الإنسان أو ثوبه فلا يحوط غسله، وإذا وقع الإناء الذي ولغ فيه الكلب في ماء جارٍ وجرى عليه لم يُحكم بطهارته لأنّه لم يُغسل الغسل المحكوم بطهارته معه.

العلم الإجمالي في الأواني:

ومن كان معه إناءان في أحدهما ماء طاهر وفي الآخر ماء النجس ولم يعلم الطاهر منها لم يميز استعمال واحد منها على حال إلا للشرب في حال الضرورة، وإذا كان معه إناءان في أحدهما ماء طاهر وفي الآخر ماء مستعمل في الطهارة الصغرى جاز استعمال أيّ منها شاء، وإذا كان في أحدهما ماء مستعمل في الطهارة الصغرى وفي الآخر ماء مستعمل في الطهارة الكبرى استعمل في الطهارة أيّهما أراد، وإن كان في الواحد منها ماء مستعمل في الطهارة الكبرى ولم يعلم المستعمل منها في الطهارة الكبرى من الآخر فلا يحوط أن يستعمل كلّ واحد منها.

وإذا كان معه إناءان يعلم أنّ ماء أحدهما طاهر وماء الآخر نجس ثمّ نسي ذلك ولم يتميز له كلّ واحد منها من الآخر وأخبره عدل بأنّ النجس واحد عيّنه لم يلزمه القبول منه ولم يميز له استعمال واحد منها لأنّ النجاسة في أحدهما متيقّنة.

على أصل الطهارة ما لم يعلم ملاقة شيء من النجاسات له.

ومن كان معه إناءان يعلم طهارتهما فشهد شاهدان بأنّ واحدًا منها معيّنًا نجس أو كان يعلم نجاستهما فشهد شاهدان بأنّ واحدًا منها معيّنًا طاهر لم يجب عليه القبول

المهذب

منها، بل يعمل على الأصل الذي كان متيقناً بحصول الماء عليه.
 وإذا كان معه إناء فيه ماء تيقن نجاسته وشك في طهارته أو كان تيقن طهارته فشك في نجاسته لم يلتفت إلى شكّه في شيء منها وكان عمله على ما كان متيقناً له من ذلك.
 وإذا كان معه ثلاثة أو أثنان منها يشتبهان عليه في نجاسة أو طهارة والآخر متيقن طهارته كان عليه أن يستعمل الذي يتيقن طهارته دون المشتبه عليه، وإذا كان معه إناء كانت فيه نجاسة وشك في تطهيره لم يجوز استعماله حتى يطهره.
 وإذا حضر عند ماء متغير اللون أو الطعم أو الرائحة وشك في أن هذا التغير من نجاسة أو من أصل الماء جاز استعماله ولم يلزمه في شكّه شيء لأن الماء على أصل الطهارة حتى يعلم حصول نجاسة فيه.

أحكام الجلود:

ولا يجوز استعمال شيء من جلود الميتة ولا الانتفاع به دبرغ أم لا ولا فرق في ذلك بين أن يكون مملاً بكل لحمه أو مملاً لا يؤكل لحمه، ولا يجوز التصرف في شيء من ذلك على حال وكلّ ما ذكّي وكان مملاً لا يؤكل لحمه وليس هو من الكلاب والخنازير فإنه يجوز الانتفاع بجلده بعد الدباغ، فأما جلود الكلاب والخنازير فإنه لا يجوز ذلك فيها وإن ذكّيت ودُبغت وكذلك لا يجوز الانتفاع بشيء من شعر ذلك إذا جُزّ في حياته أو بعد موته.
 وشعر ووصف الميتة التي ليست كلباً ولا خنزيراً طاهر يجوز استعماله وكذا شعر الإنسان في حياته وبعد موته، وقد ذكر أن ذلك نجس، والاحتياط يتناول ذلك والدباغ يجب أن يكون بطاهر مثل قشور الرمان والعفص والقرظ وما أشبه ذلك، ولا يجوز مما يكون نجساً كالخارش فإنه يعمل بخثر الكلاب.

باب الصّعيد وما يجوز التيمم به وما لا يجوز:

قال الله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً... الآية، فالصّعيد هي ما يتصاعد على وجه الأرض من تراب أو غبار وهو على ثلاثة أضرب: أولها يجوز التيمم به

كتاب الطهارة

على كلّ حال، والثاني مكروه، والثالث مالا يجوز التيمّم به على حال.
فأما الذي يجوز التيمّم به على كلّ حال فهو كلّ طاهر من هذا الصعيد والأرض
الحصية والحجر والصخر والوحل إذا وضع الإنسان يديه عليه ومسح أحدهما بالآخرى
حتى ينشف وذلك لا يكون إلا مع عدم التمكن من التراب أو ما يقوم مقامه، وكلّ ما كان من
التراب في عوالم الأرض كان استعماله أفضل من استعمال ما كان منه في مهابطها، ومن لم
يتمكن من شيء ممّا ذكرناه فلينفذ ثوبه أو عُرْف دابّته أو لبد سرجه أو ما جرى مجرى ذلك
مما يكون فيه غبار وتيمّم به.

وأما المكروه فهو تراب الأرض السبخة والرّملة.
وأما الذي لا يجوز التيمّم به فهو كلّ ما يختصّ بمعدن من كحل أوزرنيخ أوزاج
أو ما يجري مجرى ذلك، وكلّ ما لا يطلق عليه اسم الأرض من دقيق أو أشنان أو سدر وما جرى
مجرى ذلك في نعومته أو انسحاقه وكلّ ما كان نجسًا ممّا قدّمنا ذكر جواز التيمّم به.

باب أقسام الطهارة:

الطهارة على ثلاثة أقسام: وضوء وغسل وتيمّم.
والوضوء على قسمين: واجب ومندوب. فأما الواجب فهو ما يقصد به رفع الحدث
لاستباحة الصلاة به، وأما المندوب فهو ما يقصد به مسّ المصحف أو كتابته أو ما جرى
مجرى ذلك.

الغسل:

وأما الغسل: فهو على ضربين: واجب ومندوب.
فأما الواجب فهو الغسل من خروج المنيّ على كلّ حال، والجماع في الفرج أنزل
المجامع أول ينزل، والحيض، والاستحاضة، والنفاس، ومسّ الميت من الناس بعد برده
بالموت وقبل غسله، وغسل الموقى من الناس.
وأما المندوب فهو على أربعة أضرب: أولها يتعلّق بأزمة مخصوصة، وثانيها يتعلّق

المهذب

بأمكنة شريفة، وثالثها يتعلّق بعبادة معيّنة، ورابعها قسم مفرد عن ذلك.
فأمّا الأزمنة المخصوصة في يوم الجمعة ويوم العرفة ويوم العيد فطرّاً كان أو أضحى
أو غديراً وليلة النّصف من شعبان وأوّل ليلة من شهر رمضان وليلة النّصف منه وليلة سبع
عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه.
وأمّا الأمكنة الشّريفة فهي: الحرم والمسجد الحرام والكعبة ومدينة النّبيّ صلى الله عليه
وآله.

وأمّا العبادات المعيّنة فهي: الإحرام للحجّ والعمرة، والزّيارات لنبيّ كانت أو إمام
عليهم السّلام، أو البيت الحرام، والمباهلة، والتّوبة، وصلاة الاستسقاء، وصلاة الاستخارة
وصلاة الحاجة، وصلاة الشّكر، والإسلام من الكفر، وقضاء صلاة الكسوف إذا تعدّد
قاضيها تركها مع احتراق جميع القرص.
وأمّا الضّرب المفرد فهو غسل المولود، وغسل القاصد إلى نظر المصلوب بعد ثلاثة
أيام.

التّيّم:

وأمّا التّيّم فهو على ضربين: أحدهما بدل عن الوضوء، والآخر بدل عن الغسل.
فأمّا الذي هو بدل من الوضوء فهو ضربة واحدة على ما تيمّم به المتيمّم لوجهه أو يديه، وأمّا
الذي هو بدل من الغسل فهو ضربتان أحدهما للوجه والأخرى لليدين.

باب الجنابة:

الجنابة تكون بأمرين: أحدهما إنزال المنيّ على كلّ حال، والآخر الجماع في الفرج
وإن لم يُنزَل المجمع.

التقاء الختانين: غيبوبة الحشفة في الفرج. فإذا صار المكلف جنباً بأحد هذين الأمرين
كان عليه الغسل - وسنذكر كيفيته في باب كيفيات الطّهارة - ولا يدخل المسجد الحرام
ولامسجد النّبيّ صلى الله عليه وآله جملة فأمّا غير ذلك من المساجد فيجوز له دخولها عابر

كتاب الطهارة

سبيل من غير جلوس فيها واستقرار بها، فإن كان له فيها شيء جاز له أخذه منها ولا يضع فيها شيئاً ولا يقرأ شيئاً من العزائم الأربع جملة - وهي سجدة لقمان وحَم السجدة والنجم وقرأ باسم ربك، فأما غير ذلك من القرآن فلا يجوز أن يقرأ منه أكثر من سبع آيات والأفضل ترك ذلك ولا يمسه كتابة المصحف ويجوز أن يمسه أطراف الورق والأفضل أن لا يمسه ولا يمسه شيئاً عليه اسم الله تعالى أو أحد الأنبياء والأئمة عليهم السلام مكتوباً ولا يطوف بالبيت، ولا يسجد إذا سمع من يقرأ السجدة ولا يأكل ولا يشرب ولا ينام حتى يغتسل ويتمضمض ويستنشق ولا يختضب حتى يغتسل.

باب الحيض:

هو دم أسود يخرج من المرأة بحرارة على وجه يتعلّق بظهوره وانقطاعه - على الخلاف في ذلك - انقضاء عدّة المطلقات، وأقلّ الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وأقلّ الطهر عشرة أيام وليس لأكثره حدّ، فإن رأت الحائض الدّم ثلاثة أيام متوالية أو مفترقه في جملة العشرة فهي حائض، وفي أصحابنا من اعتبر كونها متوالية، فإن رأت الدّم يوماً واحداً أو يومين وانقطع عنها إلى آخر اليوم العاشر فليس ذلك حيضاً، وإذا رآته بعد العشرة أيّام كان استحاضة.

فإن رآته اليوم الرابع بعد انقضاء هذه العشرة كان حيضاً إلا أن ترى يوماً واحداً أو يومين وينقطع فلا تراها حتى تنقضي العشرة فلا يحكم بأنه حيض وإنما قلنا بأنه حيض لأنّ أقلّ أيّام الطهر وهو عشرة قد انقضت فيكون هذا الدّم من الحيضة المستأنفة، فإن رأت الدّم بعد أن يكمل أكثر أيّام الحيض ويستمرّ ذلك بها ولا ترى بين الدّمين طهراً فإنه ليس بحيض فيجب الحكم بأنه استحاضة، وسنذكر حكم الاستحاضة في بابها بعون الله سبحانه.

والحمرة والصّفرة في أيّام الحيض حيض وفي أيّام الطهر غير حيض. وإذا اختلفت عادة المرأة اعتبرت صفات الدّم بعد أن يعتبر بين الدّمين أقلّ الطهر وهو عشرة أيّام، فإن لم يتميز لها صفات الدّم تركت الصوم والصلاة في الشهر الأوّل أقلّ أيّام

المهذب

الحيض، وفي الشهر الثاني أكثر أيامه.

وتستقر عادة المرأة بأن ترى الدّم شهرين متواليين في وقت متفق فتعمل حينئذ في عاداتها على ذلك، وإذا التبس على المرأة دم الحيض بدم العذرة استبرأت نفسها بقطنة فإن خرجت مطوّقة فهو دم عذرة وإن خرجت منغمسة فهو حيض، فإن التبس بدم القرح استدخلت المرأة أصبعها فإن كان الدّم يخرج من الجانب الأيسر فهو دم حيض وإن كان يخرج من الأيمن فهو دم قرح.

وإذا انقطع الدّم عن المرأة وأرادت أن تعلم هل هي بعد حائض أو قد طهرت فتستدخل قطنة فإن خرجت وعليها دم فهي حائض لم تطهر، وإن لم تخرج عليها شيء فقد طهرت.

وإذا كانت المرأة حائضاً فكلّ ما ذكرناه ممّا يتعلّق بالجانب من الأحكام يتعلّق بها ويلحق بذلك أن تصوم ولا تصلي وهي كذلك، وإذا وطأها زوجها كفر عن ذلك، وسنذكر ما يلزمه من الكفارة في باب الكفارات، فإذا حضر وقت الصّلاة توضأت وجلست في مصلاًها تذكّر الله تعالى وتسبّحه وتمجّده إلى أن ينقضي وقت الصّلاة، وإذا اغتسلت قضت الصّوم دون الصّلاة وإذا رأت الدّم وقد دخل وقت الصّلاة ومضى من هذا الوقت مقدار ما يمكنها أداء تلك الصّلاة ولم تكن صلّت كان عليها قضاؤها، وإن رأت الدّم قبل ذلك لم تجب عليها القضاء.

فإذا طهرت وتوانت عن الغسل وكان قد دخل عليها الوقت ولم تغتسل حتى خرج الوقت كان عليها القضاء، وإذا طهرت عند زوال الشّمس ولم تغتسل حتى دخل وقت العصر وجب عليها قضاء الصّلاتين، وإذا طهرت قبل مغيب الشّمس بمقدار ما يؤدّي فيه خمس ركعات استحبّ لها قضاؤها، وإن كان مقدار ما يؤدّي فيه أربع ركعات كانت عليها قضاء صلاة العصر، وإذا طهرت بعد مغيب الشّمس إلى نصف الليل وجب عليها قضاء العشائين، وإذا طهرت قبل طلوع الفجر بمقدار ما يؤدّي خمس ركعات استحبّ لها قضاؤها وإن لم يكن في الوقت أكثر من أن تصلي فيه أربع ركعات كان عليها قضاء العشاء الأخير فقط وكان عليها قضاء الفجر إذا طهرت قبل طلوع الشّمس بمقدار ما يؤدّي فيه ركعة

كتاب الطهارة

فإن كان أقل من ذلك لم يلزمها شيء.

فإذا حاضت في يوم تصبح فيه صائمة أفطرت وكان عليها قضاء ذلك اليوم ولو كان قد حاضت قبل مغيب الشمس بلحظة، وإذا رأت الدم بعد العصر أمسكت بقية يومها عن الإفطار وكان عليها القضاء، وإذا أصبحت حائضاً وطهرت أمسكت باقى النهار وكان عليها القضاء.

وإذا رأت الطهر وجب عليها الغسل - وسنذكر كَيْفِيَّتَهُ في موضع مفرد من باب كيفية الطهارة إن شاء الله تعالى - .

باب الاستحاضة:

والاستحاضة هي استمرار ظهور الدم بالمرأة بعد أكثر أيام الحيض، والمرأة في ذلك على ضربين: أحدهما أن تكون مبتدئة، والآخر أن تكون غير مبتدئة. فأما المبتدئة فينبغي لها أن تعمل على التمييز بصفات الدم، فإذا رأت الدم الأسود الخارج بحرارة كان عليها أن تعمل ما تعلمه الحائض وقد تقدم ذكر جميع ذلك، وإذا رأت الدم الأصفر البارد الرقيق فعلت ما تعلمه المستحاضة، فإن لم يكن لها تمييز عملت على عادة نسائها إن كان لها نساء، فإن لم يكن لها نساء عملت على عادة أمثالها في السن. وعليها أن لاتصوم ولا تصلي في الشهر الأول أقل أيام الحيض، وفي الشهر الثاني أكثر أيامه إذا لم يكن لها تمييز ولا نساء ولا أمثال في السن ثم تصلي وتصوم بعد ذلك.

وأما التي ليست مبتدئة فعليها إذا فقدت التمييز اختلفت عليها عاداتها أن تترك الصوم والصلاة في كل شهر سبعة أيام ثم تصلي وتصوم بعد ذلك، ولا يزال هذا فعلها حتى تستقر عاداتها وتعلم استقرار عاداتها بأن يتوالى عليها شهران يظهر بها الدم في أيام متساوية فيها لازيادة فيها ولا نقصان.

وعليها مبتدئة كانت أو غير مبتدئة أن تحتشى بقطنة، وإن ظهر عليها دم ولم يرشح كان عليها الوضوء عند كل صلاة، وإن رشح عليها ولم يسل كان عليها غسل واحد عند الفجر وتوضأ بعد ذلك لكل صلاة من يومها وليلتها وتجدد تغيير الحشوم مع ذلك، وإن رشح وسال

المهذب

اغتسلت ثلاثة أغسال: أولها لصلاة الظهر والعصر تؤخر الظهر قليلاً عن أول وقتها وتجمع بينه وبين العصر، والثاني تجمع بينه وبين صلاة المغرب والعشاء الآخرة كذلك، وثالثها لصلاة الليل والفجر تؤخر صلاة الليل قليلاً إن كانت ممن تصلّيها ثم تجمع بينهما به، وإن كانت ممن لاتصلّي صلاة الليل صلّت به صلاة الفجر وحدها.

وتصوم وتصلّي في سائر أيامها إلا الأيام التي تكون حائضاً فيها، وإذا وجب عليها حدّ لم يقم عليها حتّى ينقطع الدّم عنها، والأفضل لها قبل الوطء أن تغسل فرجها، وجميع ما يحرم على الحائض فهو حلال لها إلا في أيام التي تكون فيها حائضاً.

واعلم أنّ المبتدئة إذا رأت دم الحيض وهو الأسود الخارج بحرارة ثلاثة أيام، ودم الاستحاضة وهو الأصفر الرقيق البارد ثلاثة أيام، ثم رأت صفرة أربعة أيام ثم انقطع الجميع كان ذلك كله حيضاً. وإن رأت دم الاستحاضة ثلاثة أيام ودم الحيض ثلاثة أيام ثم رأت دم الاستحاضة وجاز عليها العشرة أيام فحكمها في ماراته من دم الحيض حكم الحائض، وفي ماراته من دم الاستحاضة حكم المستحاضة.

فإذا كان الدّم متصلاً وتوضّأت ثم انقطع عنها قبل دخولها في الصّلاة كان عليها استئناف الوضوء وإن صلّت بالوضوء الأول لم تصحّ صلاتها سواء عاد إليها الدّم قبل فراغها من الصّلاة أو بعد فراغها منها، وإذا توضّأت بعد دخول وقت الصّلاة وصلّت عقيب الوضوء كانت صلاتها صحيحة، فإن توضّأت قبل دخول الوقت لم يكن وضوءها صحيحاً فإن صلّت به لم تصحّ الصّلاة أيضاً، وإذا توضّأت لصلاة مخصوصة مفروضة جاز لها أن تصلّي به من النوافل ما أرادت.

باب النفاس:

اعلم أنّ النفساء هي التي ترى الدّم عند الولادة، فإن رأت قبل الولادة لم يكن ذلك نفاساً وإن لم تردّماً عند الولادة لم يتعلّق بها شيء من أحكام النفاس، ولا فرق في الولادة بين أن يكون ولادة بسقط أو غير سقط وبولد تام أو غير تام، فإن رأت الدّم دفعة واحدة وانقطع عنها ثم عاد قبل تمام عشرة أيام أو إلى اليوم العاشر كان جميع ذلك نفاساً.

كتاب الطهارة

فإذا رأته بعد تمام العسرة أيام لم يكن نفاساً، فإن مضى عليها بعد العسرة الأولى عشرة أيام أخرى ثم رأته فيها ثلاثة أيام متوالية أو متفرقة كان ذلك حيضاً.

فإن كانت حاملاً باثنين ورأت الدم مع ولادة الأول منها ومع ولادة الثاني حكمت بالنفاس من الأول وعملت في أكرهه على ولادة الثاني، وأكره النفاس كأكره أيام الحيض عشرة أيام وليس لقليله حد، وجميع أحكام النفاس هي أحكام الحائض إلا فيما ذكرناه: أنه ليس لأقل النفاس حد.

باب مقدمات الطهارة:

مقدمات الطهارة هي استنجاء مخرج النجس بالماء أو الأحجار، وغسل مخرج البول بالماء وحده، وترك استقبال القبلة واستدبارها في حال البول والغائط، وتقديم الرجل اليسرى عند دخول الخلاء، واليمينى عند الخروج منه، والدعاء عند ذلك، وتغطية الرأس عند دخول الخلاء، والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ منه، ولا يستقبل الشمس ولا القمر في حال البول ولا الغائط، ولا الريح بالبول، ولا يحدث في الماء الجارى، ولا الرأكد، ولا في الطريق، ولا أفنية الدور، ولا في المزارع، ولا تحت الأشجار المنمرة، ولا في مواضع اللعن، ولا في النزال، ولا يبول في جحره الحيوان، ولا على الأرض الصلبة، ولا يطعم ببوله في الهواء، ولا يتكلم في حال البول والغائط ولا يستاك في هذه الحال، ولا يأكل ولا يشرب وهو كذلك.

باب الاستنجاء وأحكامه:

الاستنجاء هو تنظيف مخرج النجس بما قدمنا ذكره من الماء أو الأحجار، والجمع بينهما أفضل من الاقتصار على أحدهما، والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الأحجار، ويجب على المكلف أن ينظف الموضع على وجه يتيقن معه النظافة، فإما مخرج البول فليس يجزئ فيه إلا الماء مع التمكن منه، وكذلك إذا تعدت النجاسة مخرج النجس فليس يجزئ فيه إلا الماء.

المهذب

والأحجار ينبغى أن يكون ثلاثة وغير مستعملة في الاستنجاء وإن لم يقدر على ثلاثة أحجار وقدر على حجر له ثلاثة رؤوس قام كل رأس منه مقام حجر فإذا استعمل حجراً واحداً ونقى الموضع به فينبغى أن يستعمل آخرين سنة، ولا يجوز أن يستنجى بعظم ولاروث، ويجوز استعمال الخرق والقطن في ذلك عوضاً من الأحجار إذا لم يتمكن منها. وإذا أراد دخول الخلاء فينبغى أن يدعو فيقول: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

ويقول عند الاستنجاء: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجَسًا، اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي وَفُرُوجِ أَوْلِيَائِي وَذُرِّيَّتِي وَفُرُوجِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَرْتِكَابِ مَعَاصِيكَ حَتَّى لَا تَعَصِيكَ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنَا إِنَّكَ تَعْصِمُ مَنْ تَشَاءُ مِنْ عِبَادِكَ.

ويقول عند الفراغ منه بعد أن يمسح بيده على بطنه: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى وَهَنَانِي طَعَامِي وَشَرَابِي وَعَافَانِي مِنَ الْبَلَوَى، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مَا أَغْتَدَيْتُ بِهِ وَعَرَّفَنِي لَذَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جَسَدِي قُوَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي آذَاهُ، يَا هَا نِعْمَةً لَا يَقْدِرُ الْقَادِرُونَ قَدْرَهَا.

وإن كان قد بال فينبغى أن يجلب القضيبي من أصله إلى رأس الحشفة دفعتين أو ثلاثاً ويعصرها ويغسله بالماء وأقل ما يجزئ في غسله من الماء مثلاً ماعليه، ولا يجوز أن يستنجى باليد اليمنى مع الاختيار ولا يستنجى وفي يده خاتم قد نقش على فصه اسم من أسماء الله تعالى أو أحد أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام وكذلك إن كان فصه من حجر زمزم. وإذا كان على حال البول أو الغائط وسمع صوت المؤذن جاز أن يقول في نفسه كما يقوله، وإن ترك الاستنجاء ناسياً أو متعمداً كان عليه إعادته، فإن كان قد صلى كذلك كان عليه مع إعادته إعادة الصلاة.

باب ترك استقبال القبلة واستدبارها وكذلك الشمس والقمر في حال البول والغائط:

ترك استقبال القبلة واستدبارها في هذه الحال واجب لا يجوز سواه مع التمكن، فإن كان الموضع الذى يتخلى المكلف فيه مبنياً على وجه يمكنه معه الانحراف عن استقبالها

كتاب الطهارة

واستدبارها انحرف وإن لم يتمكن من ذلك لم يكن عليه شيء.
فأما الشمس والقمر فالأفضل أن لا يستقبلها ولا يستدبرها في هذه الحال لأنه ذكر
أنها خلقان عظيمان من خلق الله تعالى فينبغي أن ينزهها عن ذلك في هذه الحال.

باب في كراهة الباقي من المقدمات:

أما استقبال الريح بالبول فذكر أن الوجه في كراهته أن الريح تردّه إليه فينجس به،
وأما الأحداث في الماء فذكر أن للهاء أهلاً وأمرنا أن لا نؤذى أهله في ذلك، وأما الطريق
وأفنيه الدور والمشارع وتحت الأشجار المثمرة فلأن الناس يتأذون بذلك ويلعنون فاعله،
وأما جحرة الحيوان فلأنه ربما كان فيه من الدبيب ما يخرج بوقوع البول عليه فيتأذى به، وأما
الأرض الصلبة فلأن البول إذا سقط عليها تطاير وتراجع عليه، وأما طمعه بالبول في الهواء
فلأنه يراجع عليه، وأما الكلام والسواك والأكل والشرب فذكر أنه يورث الخرس أو البخر
فالأولى اجتناب ذلك للوجوه المذكورة.

باب كيفية الطهارة:

كيفية الطهارة على ثلاثة أضرب: أولها كيفية الوضوء، وثانيها كيفية الغسل،
وثالثها كيفية التيمم.

باب كيفية الوضوء:

كيفية الوضوء هو أن يبتدئ من يريده بوضع الإناء عن يمينه ثم يدعو فيقول: اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ
الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجَسًا.
ثم يسمي الله تعالى ويغسل يده - لإدخالها الإناء - من حدث البول أو النوم مرة ومن
حدث الغائط مرتين، وينوي رفع الحدث به لوجوبه عليه، واستباحة الصلاة به على جهة
القربة إلى الله تعالى، ويأخذ بيمينه كفاً من الماء فيتمضمض به ثلاثاً ويقول: اَللّٰهُمَّ لَقِّنِي
حُجَّتِي يَوْمَ الْقَاكَ وَأَطْلِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ.

المهذب

ثم يأخذ كفاً آخر ويستنشق به ثلاثاً ويقول: اللَّهُمَّ لَا تُخَرِّمْنِي مِنْ طَيِّبَاتِ الْجَنَانِ وَأَجْعَلْنِي مِمَّنْ يَسْمُ بِرِيحِهَا وَزِيحَاتِهَا.

ثم يأخذ كفاً آخر ويغسل به وجهه من فصاص شعر رأسه إلى محادر شعر الذفن طولاً ومادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، فإن كان ذالحية لم يجب عليه إيصال الماء تحتها، وكذلك إن كانت امرأة ولها الحية لم يلزمها ذلك.

ثم يأخذ كفاً فيغسل به وجهه نائياً كذلك ويقول: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُّ فِيهِ الْوُجُوهُ وَلَا تَسْوَدِّ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ فِيهِ الْوُجُوهُ.

ثم يأخذ كفاً ويديره إلى كفه الأيسر ويغسل به يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ويعم المرفق بالغسل ولا يستقبل شعر الذراع ويأخذ كفاً ويأخذ نائياً كذلك وهو يقول: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَالْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ بِيَسَارِي وَحَاسِبْنِي حَسَاباً يَسِيراً وَأَجْعَلْنِي مِمَّنْ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُوراً. ويأخذ كفّين واحداً بعد واحد ويغسل بهما يده اليسرى كما غسل اليمنى ويقول: اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِي.

ويكون ابتداءه بطرح الماء على ظاهر الذراع ويختم بباطنه إن كان رجلاً وإن كانت امرأة بدأت في ذلك بباطن ذراعها وختمت بظاهرها، وإن كان مقطوع اليدين من المرفق غسل موضع القطع، وإن كان القطع من فوق المرفق لم يجب عليه غسل الباقي من عضده وإن كان القطع من المرفق أودونه غسل الباقي، من ذلك، وإن كان له أصابع زائدة على الخمس أويداً زائدة على ذراع واحد كان عليه غسل ذلك وكذلك يلزمه فيما يكون زائداً على الذراع إذا كان من المرفق ومادون، فإن كان فوق المرفق لم يلزمه في ذلك.

وإذا كان في إصبعه خاتم أوفى يده حلى إن كان امرأة وجب عليه تحريكه أونزعه ليصل الماء إلى تحته من ظاهر الجسد، ثم يرفع يده اليمنى بببل الوضوء من غير أخذماء جديد فيمسح بها مقدّم رأسه بمقدار ثلاث أصابع مضمومة عرضاً، ولومسح بإصبع واحدة كان جائزاً، وإن مسح غير مقدّم الرأس لم يكن مجزياً وكذلك إن مسح على عمامته، أو كانت امرأة فمسحت فوق قناعها فإن ذلك لا يكون مجزئاً، ثم يقول: اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَبِرَّكَاتِكَ.

كتاب الطهارة

يَمْسَحُ الْأَصَابِعَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَهِيَ النَّابِئَانِ فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الْمَسْرَانِ مِنْ غَيْرِ أَخْذِ مَاءٍ جَدِيدٍ لَذَلِكَ، فَإِنْ مَسَحَهَا مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ كَانَ جَائِزًا وَالْأَفْضَلُ الْأَوَّلُ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى خَفِيهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيَقُولُ: اَللّٰهُمَّ بَيِّتْ قَدَمِي عَلَى الصَّرَاطِ يَوْمَ نَزَلْتُ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَأَجْعَلْ سَعْيِي فِيهَا يُرْضِيكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَيَقُولُ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْوُضُوءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اَللّٰهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

فَإِذَا كَانَ فِي أَرْضٍ جَدَّ أَوْ بَلَجَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْجَمْدِ أَوِ النَّلِجِ حَتَّى تَنْتَدِيَا وَيَجْرِي الْمَاءُ كَالذَّهْنِ عَلَيْهَا وَيَتَوَضَّأُ بِهِ إِنْ سَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالترتيب والمواالة يجبان في الوضوء، فإن توضع على خلاف الترتيب المتقدم ذكره لم يكن مجزئاً له، وإن ترك المواالة حتى يحفّ العضو المتقدم لم يجزه أيضاً اللهم إلا أن يكون الحرّ شديداً أو الرّيح يحفّ منها العضو المتقدم بينه وبين طهارة العضو الثاني من غير إهمال لذلك فإنه يكون مجزئاً.

باب كيفية الغسل:

كيفية الغسل هي: أن يبتدأ المريد له بغسل يديه قبل إدخالها الإناء ثلاث مرّات، فإن كان على جسده نجاسة أزالها عنه ثم يجتهد في الاستبراء بالبول، فإن لم يجتهد في ذلك ووجد بعد الغسل بللاً خارجاً من الإحليل كان عليه إعادة الغسل، فإن وجد ذلك بعد الاجتهاد في الاستبراء بالبول لم يجب عليه إعادة الغسل إلا أن يتحقّق أنّه منى ثم يغسل فرجه، فإن كان امرأة غسلته عرضاً.

وينوي به رفع الحدث لوجوبه عليه على جهة القرية إلى الله سبحانه ويتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً. ولا يتوضّأ قبل هذا الغسل بل يغسل رأسه إلى أصل عنقه بمقدار ثلاث أكف من الماء، فإن استعان في إفاضة الماء عليه بإناء كان جائزاً، ويخلّل عليه أذنيه ويميّز شعر رأسه ليصل الماء إلى أصوله، وإن كانت امرأة وشعرها مشدود والماء يصل إلى أصوله لم يلزمها حلّة والأفضل لها أن تحلّه، وإن كان الماء لا يصل إلى أصوله وجب عليها

المهذب

حَلَّة وإيصال الماء إلى أصول السَّعر.

ثمَّ يغسل سَقَّة الأيمن من أصل العنق إلى تحت القدم بمقدار ثلاث أكفَّ من الماء، ثمَّ الأيسر كذلك، ويميّز شعر جسده ويدير يديه على سائر جسده، وإنَّ كان في يده خاتم أو على جسده سير أو ما أنسبه ذلك، أو كان امرأةً وعليها حلٌّ وجب تحريكه أو نزعه ليصل الماء إلى ماتحته من الجسد، وإن كان الماء يجري تحت القدم وإلا غسلها.

والأفضل أن يغتسل بمقدار صاع من الماء أو أكثر وأقلَّ ما يجزئ من ذلك ما يجري على الجسد بمقدار ما يسمَّى به غاسلاً.

والترتيب واجب في الغسل وإن كان خالف الترتيب لم يجزه ذلك، والموالة غير واجبة فيه والأفضل الموالة، وينبغي أن يسمَّى الله تعالى ويذكر الله تعالى ويسبِّحه ويحمده، فإذا فرغ من ذلك قال: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَزَكِّ عَمَلِي وَأَجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

فأما كيفية غسل الميت من الناس فهو ككيفية غسل الجنب ويختصُّ بأشياء وسيأتي ذكر جميع ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى.

باب كيفية التيمم:

كيفية التيمم هي أن يقصد من يريده إلى ما يجوز التيمم به فإن كان على جسده نجاسة ابتداءً بمسحها عنه بالتراب أو غيره إن تمكَّن من ذلك ونوى بفعله استباحة الصَّلَاة به لوجوب ذلك عليه على جهة القربة إلى الله سبحانه.

ويضرب بباطن كفيه جميعاً مفرجاً من أصابعه - على ما تيمم به - ضربة واحدة، ثمَّ يرفعهما وينفض إحداها بالأخرى ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه مرَّة واحدة، ثمَّ يمسح ظاهر كفه اليمنى بباطن كفه اليسرى من الزَّند إلى أطراف الأصابع، ثمَّ يمسح ظهر كفه اليسرى بباطن كفه اليمنى كذلك، ويقتصر التيمم على هذا القدر إن كان تيممه بدلاً من الوضوء، فإن كان بدلاً من الغسل ضرب ضربة أخرى وجعل الأولى لوجهه والثانية ليديه.

كتاب الطهارة

وأعلم أن التيمم إنما يجب على المكلف بأن يكون محمداً وينضيق عليه وقت الصلاة حتى يصير الباقي منه بمقدار ما يؤدي فيه تلك الصلاة، ويجتهد في طلب الماء في رحله وفي الأرض الحزنة مقدار رمية سهم وفي السهلة رمية سهمين أمامه وخلفه وعينه وسأله. وإذا لم يجد في رحله أو يفقد التمكن من استعمال الماء ولا فرق في ذلك بين أن يكون فقد من التمكن له بعدم بمن أولاً أنه يكون معه منه مقدار يعدّ للسرب ويخاف إن توضأ به استضرّ بذلك في نفسه أولاً أنه يكون في موضع يخاف على نفسه أو ماله من عدو أو سبع إن هو مضى إليه، أو ما جرى مجرى ذلك أو لمرض أو جراح أو غيرهما مما يخاف على نفسه من استعمال الماء عليه أو لتزايد مرض من استعماله أولاً أنه غير موجود جملة فمضى حصلت هذه الوجوه أو بعضها سقط وجوب الوضوء، وإذا اجتمعت هذه الوجوه وجب التيمم، فإن كان متمكناً من ابتياعه من غير مضرّة تلحقه وجب عليه ابتياعه، وإن كان عليه في ابتياعه مضرّة يسيرة كان كذلك أيضاً.

وإذا خاف على نفسه التلف من البرد الشديد مسافراً كان أو حاضراً كان عليه التيمم بدلاً من الوضوء أو من الغسل فإذا صلى وهو على هذه الصفة لم يلزمه إعادة الصلاة التي صلاها وهو كذلك.

وإذا أجنب نفسه مختاراً كان عليه الغسل وإن لحقته منه مشقة شديدة لا تبلغ إلى تلف النفس، فإن خاف على نفسه التلف كان عليه التيمم ويصلي، فإذا زال الخوف اغتسل وأعاد الصلاة.

وإن كان مريضاً أو كبيراً أو مجذوراً أو به جروح أو قروح يخاف على نفسه لأجلها من استعمال الماء تيمم وصلى ولم يلزمه إعادة ماصلي بتيممه، ومتى عرضت له جنابة من غير اختياره وكان في المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله فلا يخرج منه حتى يتيمم من مكانه، وإن كان في بعض المساجد في يوم الجمعة وانتقض وضوءه فلم يتمكن من الخروج تيمم من موضعه وصلى فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة، وإذا كان في رحله شيء من الماء ونسيه ثم تيمم وصلى وعلم بعد ذلك والوقت باقي توضأ وأعاد الصلاة، وإن كان الوقت قد انقضى لم يلزمه ذلك.

المهذب

وإذا دخل في صلاة ثم وجد الماء فإن كان قد ركع مضى في صلاته وإن لم يكن ركع قطعها وتوضأ ثم استأنف الصلاة، وقد ذكر أنه لا يقطعها وهو الأقوى عندى. وإذا عرض له بول أو غائط فلا يتيمم حتى يستنجى ويستنشف بالخرق أو ماجرى مجراها ثم يتيمم، فإن كان جنباً استبرأ بالبول وتنشف ثم يتيمم بعد ذلك.

وإذا اجتمع ثلاثة من الناس في موضع فمنهم اثنان أحدهما محدث حدثاً يوجب الغسل، والآخر محدث حدثاً يوجب الوضوء، ومات الذى ليس بمحدث ولم يكن معهم من الماء إلا مقدار ما يكفى واحداً منهم، فينبغى أن يتوضأ به الذى وجب عليه الوضوء، ويجمع ثم يغتسل به الذى وجب عليه الغسل منهم ويتيمم الميت ويدفن فإن كان لا يتمكّن من جمع الماء - إذا توضأ به من ذكرناه أولاً - أو لا يبقى منه ما يكون فيه كفاية الطهارة واحد منها اغتسل به الذى وجب عليه الغسل منهم ويتيمم الذى وجب عليه الوضوء ويتيمم الميت ويدفن.

وكلّ من تيمم صحيحاً جاز له أن يصلّى به ما شاء من الصلوات ما لم يحدث أو يتمكّن من استعمال الماء، فأما من ينبغى أن يتيمم من موقى الناس فسنذكر في كتاب الجنائز بمشيئة الله وعونه.

باب ما يوجب إعادة الطهارة:

الذى يوجب إعادة الطهارة على ضربين: أحدهما ينقضها والآخر لا ينقضها. والناقض لها على ضربين: أحدهما ينقض الطهارة الصغرى ويوجبها، والآخر ينقض الصغرى والكبرى ويوجب الكبرى.

فأما الذى ينقض الصغرى ويوجبها فهو: خروج الرّيح من الدّبر والبول والغائط والنّوم الغالب على السّمع والبصر وكلّ ما أزال العقل من مرض وغيره. وأما الذى ينقض الصغرى والكبرى ويوجب الكبرى فهو خروج المنيّ على كلّ حال والجماع في الفرج وإن لم يكن معه إنزال والحيض والامتناع تحاضة والنّفاس ومسّ الميت من الناس بعد برده بالموت وقبل غسله.

كتاب الطهارة

وأما ما ليس بناقض لها فهو: أن يتطهر المكلف بغير نية، أو يطهره غيره مع تمكنه من الطهارة بنفسه، أو يتطهر بما يعلم نجاسته، أو يتعمد ترك عضو من أعضاء الطهارة، أو يسك في طهارة عضو ولا يعلمه على التعيين وهو على حال الطهارة، أو يشك فلا يدري ما فعل وهو على حال الطهارة أيضاً - لأنه إن شك في ذلك بعد الانصراف لم يكن عليه شيء - أو شك في الحدث وهو على حال الطهارة، أو شك في الطهارة وهو متيقن الحدث، أو يتيقن الطهارة والحدث جميعاً ولا يعلم المتقدم منها على الآخر، أو يخل بالترتيب فيقدم ما يجب تأخيره ويؤخر ما يجب تقديمه، فعليه أن يطهر ما يجب تقديمه ثم يعيد الطهارة على ما يجب تأخيره. ومثال هذا في الوضوء أن يغسل يده اليمنى قبل وجهه فيغسل وجهه ثم يغسل يده اليمنى أو يغسل يده اليسرى قبل اليمنى فيغسل اليمنى ثم يغسل اليسرى أو يمسه رجله قبل رأسه فيمسح رأسه ثم يمسه رجله.

ومثال ذلك في الغسل أن يغسل شقه الأيمن قبل رأسه فيغسل رأسه ثم يغسل ساقه الأيمن أو يغسل شقه الأيسر قبل الأيمن فيغسل الأيمن ثم يغسل الأيسر.

ومثال ذلك في التيمم أن يمسه يده اليمنى قبل وجهه فيمسح وجهه ثم يمسه يده اليمنى، أو يمسه يده اليسرى قبل اليمنى فيمسح اليمنى ثم يمسه اليسرى.

وأن يتطهر بما يعلم مغصوباً، أو يخل بالموالة في الوضوء والتيمم، ويراعى في إعادة الوضوء وحده مع هذا الإخلال إن لم يجف الغضو المقدم على غيره، فإن كان كذلك لعوز الماء وكان ما يجف عضواً من أعضاء المسح مسحه بنداوة يده، وإن لم يكن في يده نداوة أخذ من نداوة حاجبيه أولحينه ومسح ذلك، فإن لم يكن في شيء من ذلك نداوة أعاد على كل حال. أو تيمم بما لا يجوز التيمم به، أو تيمم قبل تضيق الوقت أو تيمم وهو متمكن من استعمال الماء، أو تيمم بنية التيمم للطهارة الصغرى وهو جنب ونسى الجنابة، فليعد التيمم بنية الطهارة الكبرى.

باب فيما يتبع الطهارة ويلحق بها:

الذى يتبع ذلك ويلحق به هو إزالة النجاسات من الأبدان والنياب وغير ذلك

المهذب

تماسيات ذكره.

والنجاسة على ثلاثة أضرب: أولها: يجب إزالته قليلاً كان أو كثيراً، وثانيها: يجب إزالته إذا بلغ مقدراً معيناً فإن نقص عنه لم يجب إزالته، وثالثها: لا يجب إزالته. فأما الأول، فهو: دم الحيض والاستحاضة، وبول الإنسان كبيراً كان أو صغيراً والغائط، والمثني من الناس وغيرهم، والخمر، وكل شراب مسكر، والفقاع وبول وروث كل مالا يؤكل لحمه، وذرق الدجاج الجلال والإبل الجلالة، وعرق الجنب من حرام، وكل ماء غسلت به نجاسة أو ولغ فيها كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب وما جرى مجرى ذلك، وكل ماء أوماع غير الماء لاقته نجاسة أو ماسه جسم نجس وطين المطر إذا مضى عليه ثلاثة أيام. وأما الثاني، فهو: ما بلغ مقداره مقدار الدرهم المضروب من درهم وثلاث، مجتمعاً كان فيها أصابه أو متفرقاً فإن لم يبلغ ذلك لم يجب إزالته وهو كل دم كان مخالفاً لما قدمناه من الدماء.

وأما الثالث، فهو: بول وذرق جميع الطيور التي لا يؤكل لحمها. فأما ما عدا ذلك من بول وروث وذرق مما لا يؤكل لحمه فهو مكروه - إلا الدجاج الجلال والإبل إذا كانت كذلك - وجميعه مما لا يجب إزالته، وإنما الأفضل فيه ذلك.

وإذا كانت المرأة تربي طفلاً ولم يكن لها من الثياب إلا واحد ولا يمكنها التحرز من بوله فعليها غسله في كل يوم مرة واحدة، وتصلّي فيه إن شاءت بعد ذلك، والثوب أو الجسد إذا ماسه جسم محكوم عليه بالكفر وكان رطباً أو كان المماس له رطباً ولم يكن هو كذلك فإنه يجب غسله، وكان الثوب والجسد يابساً وكان المماس له من جسد الكافر يابساً لم يجب غسله بل يرشّ الموضع الذي أصابه الماء، والقول في الكلب والخنزير إذا ماساً شيئاً كالقول في ذلك، وإذا ماس الإنسان شيئاً من ذلك بيده وكان يابساً ويده يابسة مسحها بالحائط أو التراب فإن غسلها كان أفضل.

وإذا كان ماء المطر جارياً من ميزاب ولاقته نجاسة ولم يتغير بها أحد أوصافه وأصاب شيئاً كان طاهراً، وإن تغير بذلك أحد أوصافه وجب غسل ما أصابه. والنجاسة إذا أصابت موضعاً من ثوب أو جسم وعرف موضعه غسل الموضع بعينه فإن

كتاب الطهارة

لم يعلم ذلك غسل جميعه، وإذا أصابت النجاسة موضعاً من ثوب وقطع ذلك الموضع لم يجب غسله بعد القطع، فإن كان قطع ولم يعلم هل هو الموضع الذي أصابته النجاسة أم لا وجب غسل الباقي منه.

والحصر والبوارى إذا أصابها بول أو نجاسة مائعة وجففتها الشمس فقد طهرت فإن لم يجف بذلك وجب غسلها، وما جففتها الشمس من غير البوارى والحصر فهو على حال النجاسة ويجب غسله، والفأرة إذا أكل من طعام أو مشى عليه فهو معفو عليه والأفضل إزالة ما أصابه وأكل الباقي، فإن أصاب ذلك وزغ أو عقرب فهو نجس، والقيء والمذى والوذى ليس بنجس والأفضل غسل ما أصابه ذلك.

وكل ما لانفس له سائلة إذا وقع في شيء من المطعومات والمشروبات ومات فيها فإنه لا ينجسه وهو على حكم الطهارة إلا أن يكون ذلك من المياه فيسلبه ذلك إطلاق اسم الماء فإنه حينئذ لا يجوز استعماله في شيء، وجلود الميتة كلها نجسة، دبغت أو لم تدبغ وقد أشرنا إلى طرف من ذلك فيما تقدم.

كتاب الجنائز:

إذا أردنا بيان أحكام الجنائز ينبغي أن نذكر أشياء: منها الأحكام المتعلقة بحال الاحتضار، ومنها ما يغسل من موتى الناس وأبعضهم، ومنها ما لا يغسل من ذلك، ومنها كيفية غسل الميت، ومنها الأكفان والتكفين، ومنها الصلاة على الجنائز، ومنها الدفن والقبور.

باب الأحكام المتعلقة بحال الاحتضار:

إذا حضر الإنسان الوفاة فيجب أن يُوجَّه إلى القبلة بأن يجعل على ظهره وباطن رجليه تلقاها ووجهه مستقبلاً لها لو وقف لكان متوجَّهاً إليها كما لو استقبلها للصلاة قائماً لكان كذلك، ويستحب أن يحضر بالقرآن، وإذا تصعب عليه خروج نفسه نقل إلى المكان الذي كان يصلى فيه، ويُلقن الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام وكلمات الفرج وهي:

المهذب

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ
السَّبْعِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ويغمض عيناه، فإذا قصى أطبق فوه ومُدَّت يده وساقاه إن أمكن ذلك وسدَّ لحيته
ويُغَطِّي بنوب أو ما أتسبه ويُسرج عنده في الليل مصباح ويُهْتَمُّ بالأخذ في أمره وإنجازه
ولا يُتَشَاغَل عن ذلك بشيء ويمنع الجنب والحائض من الدخول عليه ولا يُتْرَك وحده
ولا يُجْعَل على بطنه شيء من الحديد.

باب ما يُغَسَّل من موتى النَّاس وأبعاضهم وما لا يُغَسَّل من ذلك:
الموتى من النَّاس وأبعاضهم على ضربين: أحدهما يُغَسَّل، والآخر لا يُغَسَّل. والذي
يُغَسَّل هو: كلٌّ من مات منهم حتف أنفه ويمكن من غسله بالماء ولم يمنع مانع من ذلك من علة
أَوْضُرورة أو برد شديد وما جرى مجرى ذلك، وكلٌّ مَيِّت منهم حدثت بجسده وجلده علة
مَحَلَّة للحمه أو جلده ولم يخف في صبِّ الماء عليه من تخلُّل ذلك وتقطيعه، وكلٌّ قَتِيل إلَّا أن
يكون شهيداً مات بين يدي الإمام أو من نصبه الإمام في المعركة ولم ينقل منها وفيه حياة لأنَّه
متى لحق ونقل وفيه حياة وجب غسله، وكلٌّ سقط له أربعة أشهر فصاعداً، وكلٌّ مخالف
للحق من ملة الإسلام مات مع مؤمن واضطرته التَّقِيَّة إلى غسله، وإذا كانت الحال هذه
غسله هذا المؤمن غسل أهل الخلاف.

وكلٌّ رجل مات بين نساء مسلمات له فيهنَّ محرم من النساء؛ هذا يغسله من كان
ذا محرم منه، فإن كان معهنَّ رجل مسلم غسله الرَّجُل المسلم، كذلك الحكم مع المرأة إذا
ماتت بين رجال مسلمين لها فيهم محرم، أو معهم امرأة مسلمة.
وكلٌّ ولد مات في بطن امرأة وهي حية، وهذا إذا مات في بطنها ولم يخرج أدخلت القابلة
أو غيرها من النساء يدها في فرجها وأخرجته، فإن لم يخرج صحيحاً قطَّعته وأخرجته قطعاً
ثمَّ غُسِّل وكُفَّن ودفن، فإن ماتت المرأة والولد في بطنها حتى شقَّ جانبها الأيسر وأخرج
الولد ثمَّ يَخَاطُ الموضع وتغسل المرأة بعد ذلك وكذلك الولد.

كتاب الطهارة

وكلّ طفل ذكراً مات بين نساء وله مدّة العمر ثلاث سنين أو دونها وليس معه رجل، وهذا يغسله النساء ويجوز له أن يغسله مجرداً من نيايه، فإن كان له أكثر من ثلاث سنين غُسل من فوق القميص يصبّ الماء عليه، وكذلك الحكم في الغيبة إذا مات بين رجال. وكلّ بعض أوقطة فيها عظم أو كانت موضع الصدر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون أكيل السبع أو لا يكون كذلك.

وأما من لا يُغسل فهو: كلّ شهيد يُقتل بين يدي الإمام العادل أو من نصبه الإمام - في نفس المعركة - ولم يلحق وبه رمق لاشيء من الحياة، وهذا يُدفن معه كلّ ما أصابه دمه من لباسه إلّا الخفين، وقد ورد إنهما إذا أصابها شيء من دمه دفنا معه، وكلّ كافر من أهل البغي كان أو غيره، وكلّ مرجوم أو مقتول قوداً وهذان يؤمران بالآغتسال والتحنيط والتكفين ثمّ يقام الحدّ عليهما بعد ذلك، فإذا أقيم عليهما دفناً من غير غسل ولا تيمم، وكلّ سقط له أقلّ من أربعة أشهر وهذا إنما يُلفّ بخرقه ويُدفن بدمه.

وكلّ رجل مات بين نساء مسلمات ليس فيهنّ له محرم، ولا يحضرهنّ رجل مسلم وهذا تدفنه النساء بنيايه، وكلّ امرأة مسلمة ماتت بين رجال مسلمين وليس فيهم لها محرم ولا معهم امرأة مسلمة وهذه يدفنها الرجال بثيابها، وكلّ بعض أوقطة من إنسان ليس فيها عظم ولا هي موضع الصدر ولا فرق بين أن يكون أكيل السبع أو غيره، وكلّ مخالف للحقّ من ملّة الإسلام ليس في ترك غسله تقيّة.

وكلّ ميت حدث بجسمه شيء من الآفات التي تحلّل جسمه أو جلده ويخاف إذا صُلب الماء عليه من تحلّل ذلك وتقطّعه منه فإن هذا يؤمّم ولا يُغسل، وكلّ ميت لم يتمكّن من الماء لغسله أو تمكّن منه ومنع من غسله مانع من علّة كما قدّمناه أو ضرورة أو برد شديد ولم يتمكّن من إسخان الماء لغسله.

وإذا كان الميت خنثى وكان موته بعد بلوغه - وقبل تبين حاله في أنه هل هو ذكر أو أنثى؟ فيلحق بالرجال أو النساء - لم يغسله رجل ولا امرأة ويؤمّم بالصعيد

المهذب

كيفية غسل الميت:

اعلم أنه ينبغي أن يستعد لغسل الميت قبل أن يأخذ الغاسل فيه من الصدر مقدار رطل واحد ونصف بالعراقي، ومن القطن مقدار رطل ويجوز أن يُزاد على ذلك ليسد به منافذه وإن كان يخرج منها شيء يحتاج فيه إلى ذلك، ويستعد أيضاً شيء من الأسنان ليُسحق به، ويحفر ماء غسله حفيرة ينزل فيها، ولا يترك أن ينزل في بالوعة أو خلاء مع التمكن من ذلك، فإن لم يتمكن مما ذكرناه كان ترك نزوله في ذلك جائزاً.

ويصب ماء الغسل من الأواني النظيفة ما يكون كفاية لذلك، ولا يغسل بماء مسخن إلا أن تدعو الضرورة إليه من برد شديد أولتليين أعضائه وأصابه، ولا يجوز غسله بالماء الحار كما ذكرناه، فإذا حصل ما تقدم ذكره ابتداءً وليه بغسله أو من ينصبه الولي لذلك.

ويكون معه من يعينه في قلبه وصب الماء عليه، ويضعه على ساحة تحت سقف مع القدرة على ذلك، ثم يُميل الميت فيضعه عليها ممدوداً على ظهره وباطن رجله تلقاء القبلة كما كان في حال الاحتضار، وشق جيب قميصه الذي هو عليه وينزعه عنه بأن يأخذ من جهة رجله بعد أن يستر عورته بشيء ولا يقص الغاسل له شيئاً من أظفاره ولا شيئاً من شعره ولا لحيته، وإن سقط في ذلك الغسل من ذلك أو من جسده شيء جعله في كفنه عند تكفينه له.

ويأخذ الصدر فيلقيه على الماء ويضربه في إجانة حتى يرغو وينقل رغوته إلى إناء آخر، ويقف على جانبه الأيمن، ولا يتخطاه في شيء من أحوال الغسل جملة، ثم يلين أصابعه وأطرافه ويمددها، فإن تصعب عليه من ذلك شيء تركه على ما هو عليه، ثم يمسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء صب الماء عليه ليزول من تحته فإن كان الميت امرأة وكانت حبل لم يمسح لها بطناً في شيء من غسلها.

ويعقد الغاسل النية لغسل الميت ثم ينظر؛ فإن كان على شيء من جسده نجاسة أزالها بالماء، ويأخذ بعد ذلك خرقة لينجيه بها فيلقها على يده من الزند إلى أطراف الأصابع ويلقى عليها شيء من الأسنان وينجيه بذلك، ويصب الآخر عليه من الصدر ثلاث صبّات، ويكون الإناء الذي يصب الماء، كبيراً مثل الإبريق الحميدى أو غيره مما يجري مجراه، ويكون

كتاب الطهارة

صَبَّ الماءَ مُتَّصِلًا وَلَا يَقْطَعُ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْإِنَاءُ، وَإِذَا أَصَابَ هَذَا الْإِنَاءُ جَسَدَ الْمَيِّتِ غَسَلَ قَبْلَ إِنْزَالِهِ فِي الْمَاءِ.

ثُمَّ يَلْقَى الْغَاسِلُ الْخُرْقَةَ عَنْ يَدِهِ وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَيُوضَأُ الْمَيِّتَ كَمَا يُتَوَضَّأُ الْحَيَّ لِلصَّلَاةِ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ، وَيَغْسِلُ بَعْدَ ذَلِكَ يَدَيْهِ مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَيَمْسَحُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَظَاهِرِ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِهِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَيَأْخُذُ مِنْ رَغْوَةِ السِّدْرِ الَّتِي كَانَ أَعْدَهَا، وَيَبْتَدِئُ فَيَغْسِلُ رَأْسَهُ بِهَا وَلَحِيَّتَهُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ إِلَى أَصْلِ عُنُقِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِثَلَاثِ صَبَّاتٍ مِنْ مَاءِ السِّدْرِ.

ثُمَّ يَمِيلُهُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ لِيَبْدُولَهُ الْأَيْمَنِ، فَيَغْسِلُهُ بِمَاءِ السِّدْرِ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى تَحْتِ قَدَمِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِثَلَاثِ صَبَّاتٍ مِنْ مَاءِ السِّدْرِ أَيْضًا، وَيَكُونُ صَبُّ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْطَعٍ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى تَحْتِ قَدَمِهِ، وَيَدْخُلُ الْغَاسِلُ يَدَهُ تَحْتَ مَنْكَبِهِ كُلَّمَا غَسَلَهُ، وَيَكُونُ وَقُوفُهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَيَكْثُرُ مِنْ قَوْلِهِ: عَفْوُكَ اللَّهُمَّ عَفْوُكَ وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ لِيَبْدُولَهُ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَيَغْسِلُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ بِمَاءِ السِّدْرِ.

ثُمَّ يَعُودُ الْغَاسِلُ عَنْهُ وَيَغْسِلُ الْأَوَانِي كُلَّهَا مِنْ مَاءِ السِّدْرِ غَسْلًا نَظِيفًا، وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَيَصُبُّ فِي الْأَوَانِي مَاءً آخَرَ وَيَأْخُذُ شَيْئًا مِنَ الْكَافُورِ فَيَسْحَقُهُ بِيَدَيْهِ وَيَلْقِيهِ فِي الْمَاءِ وَيَضْرِبُهُ بِهِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَيِّتِ فَيَقِفُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ كَمَا وَقَفَ أَوَّلًا وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَقِيقًا، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ صَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ لِيَزُولَ مِنْ تَحْتِهِ، ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خُرْقَةً مِثْلَ الْأُولَى وَيَنْجِيهِ بِهَا وَيَغْسِلُهُ بِمَاءِ الْكَافُورِ كَمَا غَسَلَهُ بِمَاءِ السِّدْرِ سِوَاهُ. فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ تَحَوَّلَ عَنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ الْأَوَانِي مِنْ مَاءِ الْكَافُورِ وَمَلَأَهَا مَاءً قَرَاحًا وَغَسَلَ يَدَيْهِ مِنَ الْمَرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَوَقَفَ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَلَا يَمْسَحُ بَطْنَهُ فِي هَذِهِ الْغَسَلِ جَمْلَةً، ثُمَّ يَلْفُ عَلَى يَدِهِ خُرْقَةً لِيَنْجِيهِ بِهَا وَيَفْعَلُ فِي غَسَلِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَهُ فِي الْغَسَلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ فَقَطْ.

فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ أَلْقَى عَلَيْهِ ثَوْبًا نَظِيفًا وَنَشَفَهُ بِهِ، ثُمَّ يَحْوِلُ عَنْهُ وَاغْتَسَلَ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْاِغْتِسَالِ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَمْسَحُ وَلَا يَمْسُ أَكْفَانَهُ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَغْتَسَلَ أَوْ يُتَوَضَّأَ.

المهذب

فإذا فعل ذلك نقله إلى أكفانه فوضعه فيها موجّهاً إلى القبلة - كما ذكرناه في حال الاحتضار والغسل - ثم يأخذ قطعة من قطن فيحشوها دبره حشواً جيّداً لئلا يخرج منه شيء بعد الغسل، ومتى خرج ذلك منه وأصاب شيئاً من بدنه غسل المكان الذي أصابه، وإن أصاب شيئاً من كفنه قطع بمقراض فإذا فعل ذلك فقد كمل غسله ويأخذ بعد ذلك في تكفينه ونحن نذكره بمشيئة الله تعالى سبحانه.

باب الأكفان والتكفين:

التياب التي يجوز التكفين بها هي: الثياب القطن البياض وهذه أفضل ثياب الإكفان، وثياب الكتان البياض، وكلّ توب من ذلك مخيط لم يكن خياطته ابتدأت للتكفين، وتياب الصوف.

ولا يجوز التكفين بشيء يخالف ما ذكرناه ولا بشيء من جميع الثياب إذا كان فيه أوفى طرازه ذهب وجميع الثياب المصبغات، وقد ذكر أنّ السواد من القطن والكتان مكروه. والمفروض من الأكفان ثلاث قطع وهي: قميص ومئزر وإزار، والنّيب أن يزداد على ذلك قطعتان وهما لفافتان، ولا يجوز الزيادة على هذه الخمس قطع، وما يتبع ذلك فليس هو من جملة الكفن لأنّ الكفن هو ما يلف به جسد الميت، خرقة يشدّ بها فخذه وعمامة يعمّم بها وإن كان امرأة زيدت خرقة يشدّ بها ثدياها إلى صدرها، وإذا لم يوجد حبرة ولا نمط جاز أن يتخذ بدل كلّ واحد منها إزار.

وكفن الميت يجب إخراجه ابتداءً من تركته قبل قضاء الديون والوصايا وكلّ شيء، وإن كان الميت امرأة كان كفنها على زوجها لافي تركتها ولا مالها.

وأما التكفين فهو: أن يبتدأ بالحبرة أو مقام مقامها فيُفرش على شيء نظيف ويُنشر عليها شيء من القمحة، ثم يُفرش على ذلك الإزار الثاني وينشر القمحة أيضاً عليه ويفرس الثالث فوقه وينسر عليه من القمحة شيء آخر، ويكتب على الأكفان بترية سيّدنا أبي عبد الله الحسين عليه السلام إن عمّكن منها، أو بالإصبع إن لم يجدها: فلان يسهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات

كتاب الطهارة

الله عليه والأئمة - فلان وفلانا إلى آخرهم - أتمته أئمة الهدى الأبرار، ثم يلف الكفن. فإذا فرغ الغاسل من غسل الميت على ما قدمناه، نقله إلى الأكفان ووضع فيه مستقبلًا به القبلة - كما تقدم ذكره في حال الاحتضار - ثم يأخذ خرقة طولها ثلاثة أذرع ونصف، ويجوز أن يكون أطول من ذلك - ويسد دبره بالقطن سدًا جيدًا، ويسد أوراكه إلى فخذه بالخرقة بأن يلف عليها سدًا وثيقًا ويخرج طرفها من بين رجله، ويفرز طرفها في حاشية الخرقة من الجانب الأيمن. ويسد منافسه بالقطن لئلا يخرج منها شيء. وإذا كان الميت امرأة شد ثديها بخرقة إلى صدرها ويأخذ المنزر فيسده عليها كما يسد المنزر للحي.

ثم يلبسه القميص، فإن كان له قميص جاز أن يكفن به بعد أن يقطع أزراره إلا أن يكون هذا القميص قد ابتدأت خياطته للتكفين فإنه لا يجوز تكفينه به. ويأخذ من الجريد الأخضر جريدتين طول كل واحدة منهما مثل عظم الذراع يكتب عليهما مثل ما كتب على الأكفان، يلفهما في القطن ويجعل الواحدة قائمة مع جانبه الأيمن من ترقوته ملصقة بجلده، والأخرى من جانبه الأيسر كذلك من فوق القميص، فإن لم يجد جريدة النخل جاز أن يجعل عوضه من الشجر الأخضر مثل السدر أو الخلاف أو غير ذلك. ثم يعممه بالعمامة بعد أن يكتب عليها مثل ما كتبه على الأكفان بأن يضعها على رأسه من وسطها ويحكنه ويعممه بها مدورًا ويرسل طرفيها على صدره، ويأخذ من الكافور - ويكون مالم تمسه النار إن تمكن من ذلك - وزن ثلاثة عشر درهمًا وثلث وهو السنة الأوفى، فإن لم يقدر على ذلك المبلغ جاز أقل منه أيضًا مثل درهم أو ما قدر عليه، ويسحقه بكفيه ويجعله على مساجده: جبهته وطرف أنفه وباطن كفيه ومسحهما إلى أطراف الأصابع، ويضع منه على عيني ركبتيه وإبهامي رجله، فإن بقي بعد ذلك شيء جعله على صدره.

ثم يأخذ في درجه أكفانه؛ فيبدأ بالإزار فيرد ما على يساره على يمينه وما على يمينه على يساره، ويفعل باللفافة الأخرى والحبرة أو النمط مثل ذلك، ويجمع أطراف اللثائف من عند رأسه ورجليه، ويشق حاشية الظاهرة منها ويعقده عليها ويكثر من ذكر الله سبحانه، فإذا فرغ من جميع ما أوصفناه صلى عليه وحمله إلى حفرة فيدفنه فيها.

المهذب

فأما الصلاة عليه فسنوردها.

وأما الدفن فنحن ذاكروه ومايتعلق به من أحكام القبور:

فإذا أردت دفن الميت فيحمل إلى قبره، وينبغي أن يحمله المشيعون له ومن حمله منهم فينبغي أن يبتدىء بحمله من جانب مقدم السرير الأيمن ثم يدور إلى الجانب الأيسر ويعود إلى مقدمه الأيمن.

ومن مشى خلف الجنازة فينبغي أن يمشى عن يمينها أو يسارها، ويقول المشاهد لها: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم، فإذا وصل به إلى القبر لم يفجأه به دفعة واحدة بل يضعه دونه قليلاً مائلياً رجله فيه، ثم ينقله إلى شفيره في ثلاث دفعات، فإن كان الميت امرأة وضعت على جانب القبر مائلياً القبلة.

ثم ينزل إليه أولى الناس بالميت أو من يأمره الولي بذلك، ويتحفي ويحل أزراره ويكشف رأسه إلا أن يكون به ضرورة يمنعه من ذلك فله أن لا يكشفه، فإذا عاين القبر قال: **اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَلَا تَجْعَلْهَا حُفْرَةً مِنْ حُفَرِ النَّيرانِ.**

ثم يأخذ برأس الميت وكفيه من جهة رجله من القبر، ثم يسله من سريره سلاً معتدلاً ولا ينكس رأسه في القبر عند إنزاله إليه، فإن كان امرأة أخذها عرضاً ويقول الذي ينزل الميت في قبره: **بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا.**

ثم يضعه على جانبه الأيمن مستقبلاً بوجهه القبلة في لحد أو شق واللحد أفضل، ويحل عقد أكفانه ويكشف وجهه ويضع خده على التراب وإن جعل معه شيئاً من تربة سيدنا الحسين بن علي عليه السلام كان أفضل، ويلقنه الشهادتين وأساء الأئمة عليهم السلام بأن يقول: يا فلان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا، شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن علياً أمير المؤمنين عليه السلام والحسن والحسين وعلي بن الحسين - ويذكر الأئمة عليهم السلام إلى آخرهم - أئمتك

كتاب الطهارة

أئمة الهدى الأبرار.

ثم يشرّج عليه بعد ذلك اللبن أومقام مقامه ويقول المتولى لذلك: اللَّهُمَّ صَلِّ وَخُذْهُ
وَأَنَسْ وَحَشْتَهُ وَأَرْحَمْ غُرْبَتَهُ وَأَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً يَسْتَفْتِي بِهَا عَنْ رَحْمَةٍ مِنْ سِوَاكَ
وَأَحْشُرُهُ مَعَ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ، ثم يخرج من جهة رجلى الميت في القبر ويهيل الحاضرون
التراب عليه بظهور أكفهم وهم يقولون: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ
وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا.

واعلم أن هذا القبر يجب أن يكون مقدار قامة الرجل إلى ترقوته، وعرضه بمقدار
ما يتمكن فيه من الجلوس، فإذا طُمَّ القبر على الميت رُفِعَ عن وجه الأرض مقدار شبر أو أربع
أصابع، ويصب عليه الماء، بأن يبتدىء بذلك من عند رأسه ويدار عليه من أربع جوانبه إلى
أن يرجع إلى الرأس فإن بقي من الماء شيء صبَّ على وسطه ثم يضع عند رأس القبر حجرًا
ظاهرًا أولو حًا أو ما يجرى مجرى ذلك، ويضع الحاضرون - بعد تسوية القبر - أيديهم عليه عند
رأسه، ويكونون متوجهين إلى القبلة، ويغمزوا أصابعهم في ترابه وهم يقولون:

اللَّهُمَّ أَرْحَمْ غُرْبَتَهُ وَصَلِّ وَخُذْهُ وَأَنَسْ وَحَشْتَهُ وَأَمِنْ رَوْعَتَهُ، وَأَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ
رَحْمَةً يَسْتَفْتِي بِهَا عَنْ رَحْمَةٍ مِنْ سِوَاكَ وَأَحْشُرُهُ مَعَ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ.

ثم يعزى وليه بعد الانصراف، ثم يتأخر أولى الناس بالميت عن القبر ويجعل وجهه
إليه وظهره إلى القبلة وينادى الميت بأعلى صوته - إن لم يكن عليه تقية - :

يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ! أَذْكَرَ الْعَهْدِ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنْ دَارِ الدُّنْيَا وَهِيَ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
وَالْحُسَيْنَ وَالْحُسَيْنَ - ويذكر الأئمة عليهم السلام إلى آخرهم - أَتَمَّتْكَ أئمة الهدى الأبرار
وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، إِذَا أَتَاكَ الْمَلَكُ
وَسَأَلَكَ، فَقُلْ: اللَّهُ رَبِّي لَا أَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي وَعَلِيٌّ وَصِيٌّ وَالْحُسَيْنُ وَالْحُسَيْنُ - ويذكر
الأئمة عليهم السلام واحدًا بعد واحد إلى آخرهم - أَتَمَّتْني وَالْإِسْلَامُ دِينِي وَالْقُرْآنُ شِعَارِي
وَالْكَعْبَةُ قِبْلَتِي وَالْمُسْلِمُونَ إِخْوَانِي. ثم ينصرف، وإن كان عليه تقية جاز له أن يقول ذلك
سرًا.

المهذب

واعلم أنّ الميّت إذا كان مهذوماً عليه أومصوعاً أو غريقاً أو صاحب ذرب أومدخناً فلا ينبغي أن يُدفن إلا بعد ثلاثة أيّام إلا أن يظهر إمارات الموت عليه، والمصلوب لا يُترك على خسيته أكثر من ثلاثة أيّام ثم ينزل عنها ويدفن.

ولا يُحمل ميّتان على جنازة واحدة إلا للضرورة، ولا يُنقل ميّت من قبره إلى موضع آخر إلا للضرورة أيضاً، وقد ذكر جواز ذلك إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السّلام.

وإذا كان الميّت امرأة لم ينزل معها القبر إلا زوجها أو ذورحم منها، فإن لم يتمكّن من ذلك جاز لبعض المؤمنين النزول.

ولا يهيل الوالد التّراب على أحد من أولاده ولا الولد على والده ولا يلقي في القبر تراب من غير ترابه ولا يسلم بل يعمل مربّعا ولا يلزم المقام عند القبر ولا يخصّص ولا يدفن ميّت في قبر وفيه ميّت آخر إلا للضرورة.

وإن كان القبر ندياً جاز أن يُفرش فيه ألواح خشب، وإذا كان الميّت خنثى ودعت الضرورة إلى دفنه في قبر فيه ميّت آخر جعل خلف الرّجل وجعل التّراب بينها، وإن كان الذّي في القبر امرأة جعل أمام المرأة ويجعل التّراب بينها أيضاً. وإذا اندرست القبور فلا تُجدّد بعد ذلك.

فَتْوَى الْقُرْآنِ

لعبد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي

المتوفى ٥٧٣ هـ

كتاب الطهارة

اعلم أن الله سبحانه وتعالى بين أحكام الطهارة في القرآن على سبيل التفصيل في موضعين، ونبه عليها جملة في مواضع شتى منه خصوصاً أو عمومًا تصريحًا أو تلويحًا. وأنا إن شاء الله أورد جميع ذلك أو أكثر ما فيه على غاية ما يمكن تلخيصه، وأستوفيه وأومئ إلى تعليقه وجهة دليله، وأذكر أقوال العلماء والمفسرين في ذلك والصحيح منها والأقوى، وإن شبّهت شيئًا بشيء فعلى جهة المثال لا على وجه حمل أحدهما على الآخر. وأقتصر في جميع ما يحتاج إليه على مجرد ما روى السلف رحمهم الله من المعاني إلا القليل النادر والشاذ الشارد، وأقنع أيضًا بالفاظهم المنقولة حتى لا يستوحش من ذلك. وهذا شرطى إلى آخر الكتاب.

ولأجمع إلّا ما فرقه أصحابنا في مصنفاتهم، وذلك لأنّ القياس بالدليل الواضح غير صحيح في الشريعة، وهو حمل الشيء على غيره في الحكم لأجل ما بينها من الشبه، فيسمى المقيس فرعًا والمقيس عليه أصلًا. وكذلك الاجتهاد غير جائز في الشرع، وهو «استفراغ الجهد في استخراج أحكام الشرع»، وقيل «هو بذل الوسع في تعرف الأحكام الشرعية». فأما إذا صحّ بإجماع الفرقة المحققة حكم من الأحكام الشرعية بنص من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مقطوع على صحته على سبيل التفصيل رواه المعصومون من أهل بيته عليه وعليهم السلام ثم طلب الفقيه بعد ذلك دلالة عليه من الكتاب جملة أو تفصيلًا ليعضفها إلى السنة حسبًا للشبهة، فلا يكون ذلك قياسًا ولا اجتهادًا، لأنّ القاييس والمجتهد

فقه القرآن

لو كان معها نصّ على وجه من الوجوه لم يكن ذلك منها قياساً ولا اجتهاذاً. وهذا واضح بحمد الله.

على أن أكثر الآيات التي نتكلم عليها في هذا المعنى، فهو مانبهاً عليه الأئمة من آل محمد عليه وعليهم السلام، وهم معدن التأويل ومنزل التنزيل.

فصل:

اعلم أن الأدلة كلها أربعة: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب - وهو غرضنا ههنا - فهو القرآن في دلالته على الأحكام الشرعية، والمستدل بالكتاب على ما ذكرناه يحتاج أن يعرف من علومه خمسة أصناف: العام والخاص، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفسر، والمطلق والمقيّد، والناسخ والمنسوخ. أما العموم والخصوص فلئلا يتعلّق بعموم قد دخله التخصيص، كقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ، وهذا عام في كلّ مشركة حرة كانت أو أمة. وقوله: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ، خاص في الحرائر فقط، فلو تمسك بالعموم غلط. وكذلك قوله: فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، عام، وقوله: مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ، خاص في أهل الكتاب.

وأما المحكم والمتشابه فليقتضى بالمحكم ويفقى به دون المتشابه. وأما المجمل والمفسر فليعمل بالمفسر كقوله تعالى: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وهذا غير مفسر، وقوله: فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ، مفسر بإجماع المفسرين لأنه فسر الصلوات الخمس، لأن قوله «حِينَ تُمْسُونَ» يعنى المغرب والعشاء الآخرة، و«حِينَ تُصْبِحُونَ» يعنى الصبح، و«عَشِيًّا» يعنى العصر، و«حِينَ تَظْهَرُونَ» الظهر.

وأما المطلق والمقيّد فليبنى المطلق على المقيّد إذا كانا في حكم واحد، كقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» فهذا مطلق في العدل والفاسق، وقوله: «وَأَشْهِدُوا ذَوْى عَدْلٍ مِنْكُمْ» مقيّد بالعدالة، فيبنى المطلق عليه.

وأما الناسخ والمنسوخ فليقتضى بالناسخ دون المنسوخ، كآية العدة بالحوال والآية التي

كتاب الطهارة

تضمّنت العدة بالأشهر، ويأتى بيان جميع ذلك.

باب

وجوب الطهارة وكيفيتها وما به تكون وما ينقضها:

الدليل على هذه الأشياء الأربعة - التى هى مدار الطهارتين وما يقوم مقامها عند الضرورة - آيتان من المائدة والنساء، وهما:

قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

وقوله سبحانه: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى.

وظاهر هذا الخطاب متوجّه إلى من كان على ظاهر الإيمان، فأما الكافر فلا يعلم بهذا الظاهر أنّه مخاطب به ويعلم ذلك بآية أخرى ودلالة عليه به أخرى.

وإنما أمر المؤمنون به - وهو واجب على الكل - لأنّه بعد الدخول فى الملة، ومن أتى الإسلام يؤمر به ثم يؤمر بفروعه، على أنّه يمكن أن يقال: إنّ التخصيص ههنا ورد للتغليب والتشريف وإن كان الكل مراداً، كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا.

ألا ترى أنّ أسباب التكليف التى حسن الخطاب لأجلها حاصلة للمؤمن والكافر، ويوضح ذلك ويبينه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ، ولا خلاف أنّه ينبغي أن يحمل على عمومهم فى كلّ ما هو عبادة الله وإن كان خاصاً فى المكلفين منهم الذين أوجب الله ذلك عليهم أوندبهم إليه، والآية متوجّهة إلى جميع الناس ممن يصحّ مخاطبته مؤمنهم وكافرهم لحصول العموم فيها إلاّ من ليس بشرائط التكليف على ما ذكرناه.

فالكافر إذا لا بدّ أن يكون مخاطباً بالصلاة وبجميع أركان الشريعة لكونها واجبة عليه لأنّه مذموم بتركها متمكّن من أن يعلم وجوبها ويعاقب غداً عليه أيضاً، ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عن الكفار: قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، ولا يقدح فى وجوب ذلك بأنّه إذا أسلم لا يجب عليه قضاء ما فاتته، لأنّ القضاء هو الفرض الثانى.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون مخاطبين بذلك ولم يكن موجودين فى ذلك الوقت، ومن

فقه القرآن

المحال أن يخاطب المعدم.

قلنا: الأوامر على ضربين: أحدهما على الإطلاق، فالمأمور يجب أن يكون قادراً مزاج العلة فضلاً على وجوده. والآخر يكون أمراً بشرط، فالمأمور لا يجب أن يكون كذلك في الحال ولكن بشرط أن يوجد ويصير قادراً مزاج العلة متمكناً.

وإذا ثبت هذا فأوامر الله تعالى وأوامر الرسول عليه السلام كانت أوامر للمكلفين الموجودين في ذلك الزمان على تلك الصفات وكانت أوامر لمن بعدهم بشرط أن يوجدوا ويصيروا قادرين مترددي الدواعي على ما ذكرناه، والأمر على هذا الوجه يكون حسناً [فإنه يحسن من الواحد من أن يأمر النجار بأنجار باب غداً بشرط أن يمكنه مما يحتاج إليه من الآلات وغيرها وإن لم يمكنه في الحالة] وإنما أوردت هذه الجملة استثنائاً للنظر فيه، وهو التنبيه للفتية.

باب الوضوء:

أما قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فإنه يدل بظاهره على وجوب أربعة أفعال مقارنة للوضوء، ويدل من فحواه على وجوب النية فيه لأنه عمل والأعمال بالنيات.

ثم اعلم أن القيام إلى الصلاة ضربان: أحدهما أن يقوم للدخول فيها، والآخر أن يتأهب باستعمال الطهارة للشروع فيها. فالأول لا يصح من دون الثاني، والثاني إنما يجب بشرط تقدم الأول. فبهذا الخطاب أمرهم الله أنهم إذا أرادوا القيام إلى الصلاة وهم على غير طهر أن يغسلوا وجوههم ويفعلوا ما أمرهم الله به فيها.

وحذف الإرادة لأن في الكلام دلالة عليه، ومثله قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، معناه إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ، وقوله: وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ، معناه فأردت أن تقيم لهم الصلاة.

والذي يدل عليه هو أن الله أمر بغسل الأعضاء إذا قام إلى الصلاة بقوله: إِذَا قُمْتُمْ

كتاب الطهارة

إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا، ومعلوم أنه إذا قام إلى الصَّلَاةِ لا يغسل أعضاءه لأنه لا يقوم إليها ليصلي إلا وقد غسل الأعضاء أوفعل ما قام مقامه، فعلم أنه أراد إذا أردت القيام إلى الصَّلَاةِ فاغسل أعضاءك، فأمر بغسل الأعضاء فثبت أن الغسلين والمسحين كليهما واجب في هذه الطهارة.

ويدل قوله تعالى: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، على وجوب عشر كَيْفِيَّاتٍ مقارنة للوضوء، وعلى وجوب أربعة أشياء قبل الوضوء، وهي تركان وفعالان.

فصل:

وإذا ثبت وجوب الطهارة - لأن الله أمر بها والأمر في الشرع على الوجوب لا يحتمل على الندب إلا للقرينة - فاعلم أنهم اختلفوا هل يجب ذلك كلما أراد القيام إلى الصَّلَاةِ أوفى بعضها أوفى أى حال هي؟

فقال قوم: المراد به إذا أراد القيام إليها وهو على غير طهر، وهو المروي عن ابن عباس وجابر.

وقيل: معناه إذا قمتم من نومكم إلى الصَّلَاةِ. وروى أن الباقر عليه السلام سُئل ما المراد بالقيام إليها؟ فقال: المراد به القيام من النوم.

وقيل: المراد به جميع حال قيام الإنسان إلى الصَّلَاةِ فعليه أن يجدد طهر الصَّلَاةِ، عن عكرمة وقال: كان على عليه السلام يتوضأ لكل صلاة ويقرأ هذه الآية، وهذا محمول على الندب. وعن ابن سيرين: كان الخلفاء يتوضأون لكل صلاة. وعن ابن عمر: كان الفرض أن يتوضأ لكل صلاة ثم نسخ ذلك بالتخفيف، فقد حدثته أساء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة ابن أبي عامر الغسيل حدثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة فشق ذلك عليه فأمر بالسواك ورفع عنه الوضوء إلا من حدث، فكان عبد الله يرى ذلك فرضاً. وروى سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان عام الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، فقال عمر: يا رسول الله صنعت شيئاً ما كنت تصنعه. فقال: عمداً فعلته.

فقه القرآن

فصل:

والآية تدلّ على جميع ما ذكرناه من الواجب والتدبّ لغة، وأقوى الأقوال ما حكيناه أولاً من أنّ الفرض بالوضوء يتوجّه إلى من أراد الصّلاة وهو على غير طهر، فأما من كان متطهراً فعليه ذلك استحباباً.

وقال الحسين بن عليّ المغربيّ: معنى «إذا قمتم» إذا عزمتم عليها وهمتم بها، قال الرّاجز للرّشيد:

ماقائم دون الفتى ابن أمّه وقد رضينا فقم فسمّه
فقال: يا أعرابيّ ماضيت أن تدعونا إلى عقدة الأمر له قعوداً حتّى أمرتنا بالقيام فقال:
قيام عزم لا قيام جسم.

وقال خزيم الهمدانيّ:
فحدّثت نفسي أنّها أوخياها أتانا عشاءً حين قمنا لنهجها
أى حين عزمنا للهجوع.

وقال قوم: إن الله تعالى أنزل هذه الآية إعلماً للنبيّ صلى الله عليه وآله أنّه لا وضوء عليه واجباً إلّا إذا قام إلى الصّلاة وما يجرى مجراها من العبادات لأنّه كان إذا أحدث امتنع من الأعمال كلّها حتّى نزلت هذه الآية، فأباح الله له بها أن يفعل ما بداله من الأعمال بعد الحدث تَوْضُأً أولم يتوضّأ إلّا عمل الصّلاة فإنّه يجب عليه أن يتوضّأ له.

وفي الآية ثَيْفٌ وعشرون حكماً سوى التّفريعات الدّاخلية تحتها والامتحان يستخرجها فالحوادث غير متناهية وعموم النّصوص أيضاً غير متناهية وإن كانت النّصوص متناهية فلا حاجة إلى القياس شرعاً.

فصل:

وقوله فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ، أمر منه تعالى بغسل الوجه، والأمر شرعاً يقتضى الوجوب وإمّا يحمل على التدبّ لقريئة. وغير ممتنع أن يراد باللفظ الواحد في الحالين لأنّه لاتنافي بينهما.

كتاب الطهارة

و«الغسل» جريان الماء أو كالجريان فقد رخص عند عوز الماء ملل الدهن، واحلفوا في حدّ الوجه الذي يجب غسله: فحدّه عندنا من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً، ومادخل بين الإبهام والوسطى عرضاً، وماخرج عن ذلك فلايجب غسله، ومانزل من المحادر لايجب غسله. والدليل عليه من القرآن جملة قوله: وماآتاكمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ، وقد بيّنها عليه السّلام.

وأما ماغطاه الشعر - كالذقن والصدغين - فإن إمرار الماء على ما علا عليه من الشعر، يجزى من غسل ما بطن منه من بشرة الوجه، والذي يدلّ على صحته أن ما ذكرناه مجمع على أنه من الوجه، ومن ادّعى الزيادة فعليه الدّلالة، ولادليل سرعاً لمن خالفنا فيه. وقال عبد الجبار: لوخلينا والظاهر لكان بعد نبات اللحية يجب إيصال الماء إلى البشرة التي هي تحتها كما يلزم ذلك من لالحية له إلا أن الدّلالة قامت على زوال وجوب ذلك بسنن اللحية، والآية تدلّ عليه لأن إفاضة الماء على ما يقابل هذه البشرة وما سقط من اللحية عن الوجه فلا يلزم فيه على وجهه. وإن نبت للمرأة لحية فكمثل الرجل.

وكلّ مسألة شرعية لها شعب ووجوه فإذا سألك عنها سائل فتتبت في الجواب فلا تجبه بلا أو بنعم على العجلة، وتصفح حال المستفتي فإن كان عامياً يطلب الجواب ليعمل به ويعول عليه فاستفسره عن الذي يقصده ويريد الجواب عنه، فإذا عرفت ما يريد به بعينه أجبت عنه ولا تتجاوز إلى غيره من الوجوه فليس مقصود هذا السائل إلا الوجه الذي يريد بيان حكمه ليعمل به، وإذا كان السائل معانداً يريد الإعانة تستفسره أيضاً عن الوجه الذي يريد من المسألة، فإذا ذكره أفتيته عنه بعينه ولا تتجاوز إلى غيره أيضاً، فليس مقصوده طلب الفائدة وإنما هو يطلب المعاندة فضيق عليه سبيل العناد، وإن كان السائل مستفيداً يطلب بيان وجوه المسألة والجواب عن كلّ وجه ليعلمه ويستفيده فأوضح له الوجوه كلّها واجعل الكلام منقسماً لثلاث يذهب شيء من بابه. وهذا لعمرى استظهار للعالم في جميع العلوم إن شاء الله تعالى.

فقه القرآن

فصل:

وقوله: وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، عطف على «وجوهكم»، فالواجب غسلها، ويجب عندنا غسل الأيدي من المرافق، وغسل المرافق معها إلى رؤوس الأصابع ولا يجوز غسلها من الأصابع إلى المرافق إلا عند الضرورة فقد قال الله تعالى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

و«إلى» في الآية بمعنى مع، كقوله: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ. وإنما قلنا ذلك لأن «إلى» قد تكون بمعنى الغاية وقد تكون بمعنى «مع» حقيقة فيها، ولا خلاف بين أهل اللسان أن كل لفظة مشتركة بين معنيين أو معان كثيرة إنما يتميز بعضها دون بعض بما يقترن إليها من القرائن، فإذا صح اشتراك لفظة «إلى» في معنى الغاية ومعنى «مع» حقيقة - لاستعارة ومجازاً - وانضاف إلى واحد منها وهو ما ذكرناه إجماع الطائفة ثبت ما أردناه من وجوب ابتداء غسل الأيدي من المرافق وغسلها معها إلى رؤوس الأصابع.

وقد قال جماعة من الخاصة والعامة إن حمل «إلى» في هذا الموضع على معنى «مع» أولى من حمله على معنى الغاية لأنه أعم وفيه زيادة في فائدة الخطاب واحتياط في الطهارة واستظهار بدخول المرافق في الوضوء، وفي معنى الغاية إسقاط الفائدة وترك الاحتياط وإبطال سائر ما ذكرناه، ويؤكد ذلك قراءة أهل البيت عليهم السلام «فاغسلوا وجوهكم وايديكم من المرافق».

على أن المرتضى رضى الله عنه قال: إن الابتداء في غسل اليدين للوضوء من المرافق والانتهاى إلى أطراف الأصابع، الأولى أن يكون مسنوناً ومندوباً إليه لأن يكون فرضاً حتماً. والفقهاء يقولون: هو مخير بين الابتداء بالأصابع وبين الابتداء بالمرافق.

وقال الزجاج: لو كان المراد بالي «مع» لوجب غسل اليد إلى الكتف لتناول الاسم له. قال: وإنما المراد بالي الغاية والانتهاى، لكن المرافق يجب غسلها مع اليدين، وهذا الذى ذكره ليس بصحيح لأننا لو خَلِينَا وذلك لقلنا بما قاله، لكن أخرجه بدليل، وهو إجماع الأمة على أن من بدأ من المرافق كان وضوؤه صحيحاً، وإذا جعلت غاية ففيه الخلاف. واختلف أهل التأويل في ذلك: فقال مالك بن أنس: يجب غسل اليدين إلى المرفقين

كتاب الطهارة

ولا يجب غسل المرفق، وهو قول زُفَرٍ. وقال الشافعي: لأعلم خلافاً في أن المرافق يجب غسلها. وقال الطبري: غسل المرفقين وما فوقهما مندوب إليه غير واجب. وقد اعتذر له بأن معنى كلامه أن وجوب ذلك يعلم من السنة لامن الآية. وإنما اعتبرنا غسل المرافق لإجماع الأمة على أن من غسلها صحت صلاته ومن لم يغسلها ففيه الخلاف.

وقيل: الآية مجملة فالواجب الرجوع إلى البيان، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله غسلها فيما حكاه كبار الصحابة في صفة وضوئه، فصار فعله بياناً للآية، كما أن قوله كذلك.

وليس لأحد أن يقول: إن ظاهر قوله: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، يوجب أن يكون المرفق غاية في الوضوء لأن يكون مبدوء به أو يغسل المرفق معها، لأننا قد بينا بأن «إلى» بمعنى «مع» «والغاية» على سبيل الحقيقة، وقرينة إجماع الأمة أن غسل المرافق واجب فلو كان إلى للغاية هنا لم يلزم غسل المرفق على مقتضى وضع اللغة لأن ما بعد «إلى» إذا كانت للغاية لا يدخل فيها قبلها وإلا فلا تكون غاية.

فصل:

قوله: وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ، جملة فعلية معطوفة على الجملة المتقدمة، وهي تقتضي الإيجاب حيث تقتضيه الأولى وتتناول الندب حيث تتناول الأولى، ولا فرق بين المقتضيين في الجملتين على حال لكان الواو العاطفة، وكذلك يجب أن يكون حكم «أرجلكم» حكم «رؤوسكم» لكان الواو العاطفة أيضاً سواء كان عطفاً على اللفظ أو على المحل ولأن جميع ذلك اسم لشيء واحد وهو الوضوء، فإن اقتصر على بعضها اختياراً فلا وضوء. فإذا ثبت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في صفة المسح:

فقال قوم: يمسح منه ما يقع عليه اسم المسح، وهو مذهبنا، وبه قال عبد الله ابن عمر والقاسم بن محمد والشافعي. وقال مالك: يجب مسح جميع الرأس. وقال أبو حنيفة: لا يجوز مسح الرأس بأقل من ثلاثة أصابع، وهذا عندنا على الاستحباب.

فقه القرآن

ولا يجوز المسح عندنا إلا على مقدّم الرأس، وهو المروى عن ابن عمر والقاسم بن محمد والطبري، ولم يعتبره أحد من الفقهاء وقالوا: أى موضع مسح أجزاءه. وإنما اعتبرنا المسح ببعض [الرأس] فضلاً على النص من آل محمد عليه وعليهم السلام لدخول الباء الموجبة للتبعض، لأن دخولها في الإثبات في الموضع الذى يتعدى الفعل فيه بنفسه لوجه له غير التبعض وإلا لكان لغواً، وحملها على الزيادة لا يجوز مع إمكانها على فائدة مجددة.

فإن قيل: يلزم على ذلك المسح ببعض الوجه في التيمم في قوله: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ.

قلنا: كذلك نقول، فإن في التيمم مسح الوجه من قصاص الشعر إلى طرف الأنف على ما نصوا عليه عليهم السلام.

ومن غسل الرأس فإنه لا يميزه عن المسح عندنا، وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا: يميزه لأنه يشتمل عليه. وهذا غير صحيح لأن حد المسح شرعاً هو إمرار العضو الذى فيه نداوة على العضو المسح من غير أن يجرى عليه الماء، والغسل لا يكون إلا بجريان الماء عليه بعلاج وغير علاج، فمعناها مختلف. ولو كانا واحداً لما ورد الأمر بهما واقتصر بقوله «فاغسلوا» ولم يقل بعده «وامسحوا». وليس إذا دخل المسح في الغسل يسمى الغسل مسحاً، كما أن العمامة لا تسمى خرقة وإن كانت تشتمل على خرق كثيرة.

وقال الشافعي: الإذنان ليستا من الوجه [ولامن الرأس].

فصل:

وقوله «وَأَرْجُلُكُمْ» من قرأها بالجر عطفها على اللفظ وذهب إلى أنه يجب مسح الرجلين كما وجب مسح الرأس، ومن نصب فكمثل، لأنه ذهب إلى أنه معطوف على موضع الرؤوس، فإن موضعها نصب لوقوع المسح عليها، فالقراءتان جميعاً تفيدان المسح على ما نذهب إليه.

وَمَنْ قَالَ بِالمسح ابن عباس والحسن البصري والجبائي والطبري وغيرهم. وعندنا

كتاب الطهارة

أن المسح على ظاهرهما من رؤوس الأصابع إلى الكعبين.

قال ابن عباس وأنس: الوضوء غسلتان ومسحتان. وقال عكرمة: ليس على الرجلين غسل إنما فيهما المسح، وبه قال الشعبي وقال: ألا ترى أن في التيمم مسح ما كان غسلًا ويُلغى ما كان مسحًا. وقال قتادة: افترض الله مسحين وغسلين.

وروى أوس بن أوس قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله توضأ ومسح على نعليه ثم قام وصلى. وكذلك روى حذيفة. وروى حبة العرنى: رأيت عليًا عليه السلام سرب في الرحبة قائمًا ثم توضأ ومسح على نعليه. ووصف ابن عباس وضوء رسول الله عليه وآله وأنه مسح على رجليه وقال: إن كتاب الله المسح ويأبى الناس إلا الغسل.

و«الغسل» في اللغة إجراء الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ عنه ونحوها. ومسحه بالماء إيصال رطوبته إليه فقط كما ذكرناه. وقال علي عليه السلام: منازل القرآن إلا بالمسح.

وأما «الكعبان» فهما عندنا النائتان في وسط القدم، وبه قال محمد بن الحسن الشيباني، وإن أوجب الغسل. وقال أكثر الفقهاء: هما عظم الساقين. يدل على ما قلناه أنه لو أراد ما قالوا لقال سبحانه «إلى الكعب» لأن في الرجلين منها أربعة. فإن ادعوا تقديرًا بعد قوله: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» أى كل واحدة إلى الكعبين كما في قولهم «أكسنا حلة» أى إكس كل واحد منا حلة، فذلك مجاز، وحمل الكلام على الحقيقة إذا أمكن أولى، وهو قولنا. فإن قيل: كيف قال «إلى الكعبين»، وعلى مذهبيكم ليس في كل رجل إلا كعب واحد. قلنا: إنه تعالى أراد رجلي كل متطهر، وفي الرجلين كعبان، ولو بنى الكلام على ظاهره لقال «وأرجلكم إلى الكعب»، والعدول بلفظ «أرجلكم» إلى أن المراد بها رجلا كل متطهر أولى من حملها على كل رجل.

فصل:

إن قيل: القراءة بالجر في «أرجلكم» ليست بالعطف على الرؤوس في المعنى، وإنما عطف عليها على طريق المجاورة، كما قالوا «جحر ضب خرب» وخرب من صفات الجحر

فقه القرآن

لا الضَّبَّ.

قلنا: أولاً أن العرب لم تتكلم به إلا ساكناً فقالوا «خرب» فإنهم لا يقفون إلا على الساكن، فلا يستشهد به. وبعد التسليم فإنه لا يجوز في الآية من وجوه:

أحدها: ما قال الزجاج أن الإعراب بالمجاورة لا يكون مع حرف العطف، وفي الآية حرف العطف الذي يوجب أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وما ذكره ليس فيه حرف العطف، فأما قول الشاعر:

فَهَلْ أَنتَ إِنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاحِلٌ إِلَى آلِ بُسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ فَخَاطِبٌ
قالوا: جرّ مع حرف العطف الذي هو الفاء، فإنه يمكن أن يكون أراد الرفع وإنما جرّ الراوى وهماً، ويكون عطفاً على راحل، فيكون قد أقوى لأن القصيدة بحرورة. وقال قوم: أراد بذلك الأمر وإنما جرّ لإطلاق الشعر.

والثاني: إن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز ولا يلتبس على أحد أن «خرب» صفة جحر لا ضبّ وليس كذلك في الآية لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة، فالاشتباه حاصل هنا ومرتفع هناك.

وأما قوله عز وجل: وحوور عين، في قراءة من جرّها - فليس بمجرور على المجاورة، بل يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون عطفاً على قوله: يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانُ مُخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ * وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ... إلى قوله: وَحُورٌ عَيْنٌ، فهو عطف على أكواب. وقولهم: أنه لا يطاف إلا بالكأس، غير مسلم بل لا يمتنع أن يطاف بالحوور العين كما يطاف بالكأس، وقد ذكر في جملة ما يطاف به الفاكهة واللحم.

والثاني: أنه لما قال «أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ»، عطف بقوله «وحوور عين» على «جنت النعيم»، فكانه قال هم في جنت النعيم وفي مقاربة أو معاشرة حور عين - ذكره أبو علي الفارسي.

ومن قال القراءة بالجر يقتضي المسح على الحفّين، فقوله باطل لأن الحفّ لا يسمى رجلاً في لغة ولا شرع، والله أمر بإيقاع الفرض على ما يسمى رجلاً على الحقيقة.

كتاب الطهارة

فصل:

وإن قيل في القراءة بالنَّصب في «أرجلكم»: هي معطوفة على قوله «وأيدىكم» في الجملة الأولى.

فيقال: إن هذا غير صحيح، لأنه لا يجوز أن يقول القائل: اضرب زيداً وعمراً واکرم بكرّاً وخالدًا، ويريد بنصب «خالدًا» العطف على زيداً وعمراً المضروبين لأن ذلك خروج عن فصاحة الكلام ودخول في معنى اللغز، فإن أكرم المأمور خالدًا فيكون ممتثلًا لأمره معذورًا عند العقلاء، وإن ضربه كان ملومًا عندهم. وهذا مما لا يحصى عنه.

على أن الكلام متى حصل فيه عاملان - قريب وبعيد - لا يجوز إعمال البعيد دون القريب مع صحة حمله عليه، وبمثله ورد القرآن وفصيح الشعر قال تعالى: وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا، ولوأعمل الأول لقال «كما ظننتموه». وقال: أَتَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا، ولوأعمل الأول لقال «أفرغه».

وقال: هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ، ولوأعمل الأول لقال «هاؤم اقرأوه»، وإليه ذهب البصريون.

فأما من يختار إعمال الأول من الكوفيين فإنه لا يميز ذلك في مثل الموضع الذي نحن فيه، وليس قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا سَعَى لِإِدْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
من قبيل مانحن بصدده، إذ لم يوجه فيه الفعل [الثاني] إلى ما وجه إليه الأول، وإنما أعمل الأول لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيًا ولولم يرد هذا ونصب لفسد المعنى. وعلى هذا يعمل الأقرب أبدًا، أنشد سيبويه قول طفيل:

* جَرَى فَوْقَهَا فَاسْتَشَعَرْتُ لَوْ نَ مَذْهَبُ *

وقال كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ تَمْطُولُ مُعْنَى غَرِيمِهَا
ولوأعمل الأول لقال «فوقاه غريمه»، والاستدلال بقوله «تمطول معنى غريمها» أولى، لأن قوله «وعزّة» مبتدأ و«تمطول» خبره و«معنى» كذلك، وكل واحد منها فعل للغريم، فلا يجوز

فقه القرآن

رفعه بمطول، فيبقى «مَعْنَى» وقد جرى خبراً على عِزَّة، وهو فعل لغيرها، فيجب إبراز ضميره.

فأما من قال: إنَّ قوله «وأرجلكم» منصوبة بتقدير واغسلوا أرجلكم كما قال:
 * مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا * * وعلفتها تَبْنًا وماءً بارداً *
 فقد أخطأ أيضاً لأنَّ ذلك إنما يجوز إذا استحال عمله على مافي اللفظ، فأما إذا جاز عمله على مافي اللفظ فلا يجوز هذا التقدير.

فصل:

وقد ذكرنا من قبل أنَّ قوله «وأرجلكم» بالنَّصب معطوفة على موضع «برؤوسكم» لأنَّ موضعها النَّصب، والعطف على الموضع جائز حسن كما يجوز على اللفظ، لافرق بينها عند العرب في الحسن، لأنَّهم يقولون «لست بقائم ولا قاعدًا» أو «لا قاعد» و«إنَّ زيِّداً في الدَّار وعمرو»، فرفع عمرو بالعطف على الموضع، كما نصب قاعدًا لأنَّه معطوف على محل بقائم. قال الشاعر:

معاوى أتنا بشر فأسجَحْ فلسنا بالجبال ولا الحديد
 فقدَّر الكلَّ شبهة. وصَحَّ أنَّ الحكم في الآية المسح في الرِّجلين، وقد قيلَ الشَّبهة في القراءة بالجرِّ على ماقدَّمناه.

ومن قال يجب غسل الرِّجلين لأنَّهما محدودتان كاليدين. فقولُه ليس بصحيح لأنَّه لانسَلَم أنَّ العلة في كون اليدين مغسولتين كونها محدودتين، وإنَّما وجب غسلها لأنَّها عطفتا على عضو مغسول وهو الوجه، فكذلك إذا عطف الرِّجلان على ممسوح وهو الرَّأس وجب أن يكونا ممسوحين، والفصاحة فيما قال الله في الجملتين ذكر معطوفاً ومعطوفاً عليه أحدهما محدود والآخر غير محدود فيهما.

وروى أنَّ الحسن قرأ «وأرجلكم» بالرفع، فإنَّ صَحَّت القراءة فالوجه أنَّه الابتداء وخبره مضمَر، أى وأرجلكم ممسوحة، كما يقال: أكرمت زيِّداً وأخوه، [أى وأخوه] أكرمته، فأضمره على شريطة التفسير واستغنى بذكره مرَّةً أخرى. إذا كان في الكلام الذى يليه

كتاب الطهارة

ما يدل عليه وكان فيها أبقي دليل على ما ألقى، فكأن هذه المراء - وإن كانت ساذة - إشارة إلى أن مسح الرأس ببقية الندوة من مسح الرأس كهاو. ويدل أيضا على وجوب الموالاة لأن الواو إذا واو الحال في قوله «وأرجلكم» بالرفع.

فصل:

وهذه الآية تدل على أن من غسل وجهه مرة وذراعيه مرة مرة أدنى الواجب على مافصله الأئمة عليهم السلام، ودخل في امتثال ما يقتضيه الظاهر، لأن لفظ الأمر يدل على المرة الواحدة ويحتاج على الاختصار أو التكرار إلى دليل آخر، فلما ورد أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين، علم أن الفرض مرة واحدة والثانية سنة، لأن الآية مجملة وبيانها فعله عليه السلام.

وكذلك تدل الآية على أنه لا يجوز أن يجعل مكان المسح غسلا ولا بدل الغسل مسحاً، لأن الله أوجب بظاهر الآية الغسل في الوجه واليدين وفرض المسح في الرأس والرجلين، فمن مسح ما أمر الله بالغسل أو غسل ما أمر الله بالمسح لم يكن ممتثلاً للأمر، لأن مخالفة الأمر لا تجزى في مثل هذا الموضع.

وتدل الآية أيضاً على أنه يجب تولي المتطهر وضوءه بنفسه إذا كان متمكناً من ذلك ولا يجوز له سواه، لأنه قال «فاغسلوا»، أمر بأن يكونوا غاسلين وماسحين والظاهر يقتضي تولي الفعل حتى يستحق التسمية، لأن من وضأ غيره لا يسمى غاسلاً ولا ماسحاً على الحقيقة.

ويزيد ذلك تأكيداً ما روى أن الرضا عليه السلام رأى المأمون يتوضأ بنفسه والغلام يصب الماء عليه، فقرأ عليه السلام: وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا. فإذا كان هذا مكروهاً فينبغي أن يكون الأول محظوراً.

وفي الآية أيضاً دلالة على أن من مسح على العمامة أو الخفين لا يجوز له لأن العمامة لا تسمى رأساً والخف لا يسمى رجلاً، كما لا يسمى البرقع وما يستر اليدين وجهاً ولا يداً. وما روى في المسح على الخفين أخبار آحاد لا يترك لها ظاهر القرآن، على أنه روى

فقه القرآن

المخالف عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: نسخ ذلك بهذه الآية. ولذلك قال عليه السلام لمن شهد لمسح الخفين «أَقْبَلَ المائدة أم بَعْدَهَا» عند عمر. فقالوا: لاندري. فقال عليه السلام: كان قبل المائدة.

فصل:

وفي هذه الآية دلالة على أن الطهارة تفتقر إلى النية، سواء كانت وضوءاً أو غسلًا أو ما يقوم مقامها من التيمم، وهو مذهب الشافعي أيضًا. وقال أبو حنيفة: الطهارة بالماء لا تفتقر إلى النية والتيمم لا بد فيه من نية. والدليل على صحة ما ذكرناه أن قوله: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا، تقديره أى فاغسلوا للصلاة، وإنما حذف ذكر الصلاة اختصارًا. ومذهب العرب في ذلك واضح لأنهم إذا قالوا: إذا أردت لقاء الأمير فالبس ثيابك، تقديره فالبس ثيابك للقاء الأمير. وإذا أمر بالغسل للصلاة فلا بد من النية، لأنّ بالنية يتوجه الفعل إلى الصلاة دون غيرها. وقوله عليه السلام «الأعمال بالنيات» يؤكده.

فصل:

وإذا صحّ بظاهر تلك الآية أن أفعال الوضوء الواجبة المقارنة له خمس: النية وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرأس ومسح الرجلين. فاعلم أن في الآية أيضًا دلالة على وجوب كقيّاتها العشر المقارنة له بظاهرها ومن فحواها، ولولا النصوص المجمع على صحتها في وجوب هذه الواجبات وغيرها الموجبة علمًا وعملاً، لما أوردنا هذه الاستدلالات التي ربما يقال لنا: أنها على أسلوب استخراجات الفقهاء إلا أنهم يرجعون رجماً فيما طريقة العلم، ونحن بعد أن قبلناه علمًا بالإجماع من الفرقة المحقة الذي هو حجة نتجاذب أهداب تلك الاستدلالات، ونتشبت بها نضيف بذلك فضيلة إلى فضيلة، على أن أكثر مانتبينه من أئمة الهدى عليهم السلام.

ولعمري أن الله قد أغنى الخلق عن التعسف، وبين فصل الشريعة على لسان

كتاب الطهارة

رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالسَّيِّئَةُ حُجِّجَتْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَا أَجْمَلَهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، لِمَا فِي
مَجْمَلِ الْكِتَابِ وَتَفْصِيلِ السُّنَّةِ مِنْ دَوَاءِ الْعَلِيلِ وَنَفَاءِ الْغَلِيلِ مَا تَصِيرُ الْأَلْفَاظُ الْأَلْهِيَّةُ بِهَا
أَقْوَى وَأَبْلَغُ.

وَكَلَّا الْأَمْرَيْنِ مِنَ اللَّهِ جَمَلَةً وَتَفْصِيلًا، لَيْسَ لِلرَّسُولِ وَالْأَتَمَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ اجْتِهَادٌ، إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ عَلَّمَهُمُ اللَّهُ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ وَرَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ [حَتَّى أُرْسِ
الْخُدُشَ].

فصل:

وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجوب التَّرتيب في الوضوء من وجهين:

أحدهما: أَنَّ الْوَاوِ تَوْجِبُ التَّرتيب لُغَةً عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَشَرْعًا عَلَى قَوْلِ
كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اِبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ يَرِيدُ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا
كَانَ مُحَدِّثًا أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ أَوَّلًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا، وَالْفَاءُ
تَوْجِبُ التَّرتيبِ وَالتَّعْقِيبَ بِإِلَّاخِلَافٍ. فَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْبِدَاءَ بِالْوَجْهِ هُوَ الثَّابِتُ ثَبِتَ فِي بَاقِي
الْأَعْضَاءِ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَفْرَقُ.

وَيَقْوِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأَعْرَابِيِّ حِينَ عَلَّمَهُ الْوَضُوءَ فَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ
الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ. فَإِنْ كَانَ رَتَّبَ فَهُوَ كَمَا نَقُولُ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَّبْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَتَّبٍ لَا يَجِزُّهُ، وَقَدْ
أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ بْنُ مَهْرَايَزْدَ: أَجُودُ مَا يُقَالُ عَلَى مَنْ أَجَازَ وَقُوعَ الطَّهَارَةِ بِغَيْرِ التَّرتيبِ
أَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّ فَاعِلَهُ مَسِيءٌ بِفَعْلِهِ وَالْمَسِيءُ مُعَاقِبٌ وَالاحْتِرَازُ عَنِ الْعِقَابِ وَاجِبٌ. قَالَ:
وَالْوَجْهِ اسْمٌ لِمَا يَنَالُهُ الْبَصَرُ عِنْدَ الْمَوَاجَهَةِ مِنْ قِصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مُنْتَهَى الذَّقَنِ
طَوْلًا.

وَلَمْ يَحْدِثِ اللَّهُ الْوَجْهَ كَمَا حَدَّثَ الْيَدَ، لِأَنَّ الْوَجْهَ مَعْرُوفٌ مُخْتَصٌّ بِجِبِّ غَسْلِ جَمِيعِهِ، وَالْيَدُ
يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ مَا هُوَ مِنَ الْبَنَانِ إِلَى أَصْلِ السَّاعِدِ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِهَا فِي الْوَضُوءِ،

فقه القرآن

فلا بدّ فيها من التّحديد. وأشار إلى مسح بعض الرّأس بالباء التي ليست للتّعدية. وحدّ الرّجلين لمثل ما ذكرناه في اليد.

فصل:

وظاهر الآية يوجب غسل الأعضاء ومسحها متى أراد الصّلاة وهو محدث، فإذا غسلها بالترتيب ثمّ أراد الصّلاة يجب أن يكون بعد مخاطباً به، عملاً بمقتضى الآية. على أن من أخطأ في الوضوء فقدّم مؤخّراً أو آخر مقدّماً يجب عليه أن يعيد، لأنّ التّرتيب في الوضوء واجب على ما ذكرناه من مقتضى الآية.

وقال أبو جعفر عليه السّلام: تابع بين الوضوء كما قال تعالى، ابدأ بالوجه ثمّ باليدين ثمّ امسح الرّأس والرّجلين [ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به] فإن غسلت الذّراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعد على الذّراع، وإنّ مسح الرّجل قبل الرّأس فامسح على الرّأس قبل الرّجل ثمّ أعد على الرّجل، ابدأ بما بدأ الله عزّ وجلّ به. وهذا عامّ في العمد والخطأ.

فصل:

وفي الآية أيضاً دلالة على أن الموالاة واجبة في الوضوء، لأنّ الأمر شرعاً يجب على الفور ولا يسوغ فيه التراخي إلّا بدليل، فإذا ثبت ذلك وكان المأمور بالصّلاة في وقتها مأمور بالوضوء قبلها فيجب عليه فعل الوضوء عقيب توجّه الأمر إليه. وكذلك جميع الأعضاء الأربعة، لأنّه إذا غسل وجهه فهو مأمور بعد ذلك بغسل اليدين، ولا يجوز له تأخيره.

فإنّ فرق وضوءه لضرورة حتّى يجفّ ما تقدّم منه استأنف الوضوء من أوّله، وإن لم يجفّ وصلّه من حيث قطعة إذا كان الهواء معتدلاً.

وإنّ وإلى بين غسل أعضاء الطّهارة ومسحها وجفّ شيء منها قبل الفراغ لحرّ شديد أو ريح من غير تقصير منه فيه، فلا بأس إذا بقيت نداوة تكفى للمسح، لأنّه قال «ما جعل

كتاب الطهارة

عليكم في الدين من حرج». وبمثل ذلك تدل الآية على مقارنة النية واسندامة حكمها.

فصل:

ويدل قوله: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ، عَلَى أَنْ مِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ الْأَسْمِ وَيَكُونُ مَاسِحًا. وَلَا يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مَادُونُ الْأَصْبَعِ، لِأَنَّا لَوْ خَلَيْنَا وَالظَّاهِرَ لَقَلْنَا بِذَلِكَ، لَكِنَّ السَّنَةَ مَنَعَتْ مِنْهُ. وَصُورَتُهُ: أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِ مُسَبِّحِهِ بَيْنَهُ مَقْدَمُ رَأْسِهِ، يَضَعُهَا عَلَيْهِ عَرْضًا مَعَ الشَّعْرِ إِلَى قِصَاصِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا عَرْضًا رِجْلَهُ الْيَمْنَى مِنْ أَصَابِعِهَا إِلَى الْكَعْبِ، وَيَمْسَحُهَا الْيَسْرَى رِجْلَهُ الْيَسْرَى كَذَلِكَ. فَهَذَا يَجْزِي. وَالنَّدْبُ: أَنْ يَمْسَحَ مَقْدَمَ الرَّأْسِ بِنِثْلِ أَصَابِعِ مَضْمُومَةٍ بِالْعَرْضِ، وَأَنْ يَمْسَحَ الرَّجْلَيْنِ بِالْكَفَيْنِ. وَالْبَاءُ الَّتِي فِي قَوْلِهِ «بِرُءُوسِكُمْ» كَمَا تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ تَدُلُّ فِي الرَّجْلَيْنِ أَيْضًا عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا مَضْمُومَةٌ فِي «أَرْجُلِكُمْ»، وَوَاوُ الْعُطْفِ مُنْبِئَةٌ عَنْهُ وَقَائِمَةٌ مَقَامِهَا، وَكَلِمَا هُوَ مُنَوًى فِي الْكَلَامِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

فصل:

وتدل الآية بقريب من ذلك على أن مسح الرأس والرجلين ببقية ندوة الوضوء من غير استيناف ماء جديد، لأن الأمر كما هو على الإيجاب سرعاً فهو على الفور، وإذا لم يستغل المتطهر بأخذ الماء الجديد واكتفى بالبلية فهو على الفور، ولأن اسم المسح يقع على كليهما، فلا يصح أن يميز ويخص بأحدهما إلا بقريئة تنضم إليه. وإجماع الطائفة - الذي هو حجة - حاصل على أن المسح ببقية الندوة، وهو من أوثق القرائن على أنه سبحانه لم يذكر في الآية استيناف الماء، وهذا قد مسح. فإن قيل: ولم يذكر المسح ببقية الندوة أيضاً. قلنا: نحمل الآية على العموم ونخصها - بدليل إجماع الفرق - على أن المسح في الشرع هو أن يبل المحل بالماء من غير أن يسيل، والغسل إمرار الماء على المحل حتى يسيل مع الاختيار.

فقه القرآن

باب الغسل:

ثم قال سبحانه وتعالى عاطفاً على تلك الجملة جملة أخرى، فقال: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا. ولكل كلام حكم نفسه، ولذلك قال عليه السلام: إذا أجنب المكلف فقد وجب الغسل. فعلة الغسل هي الجنابة كما ذكره المرتضى في الذريعة، فغسل الجنابة واجب على كل حال. وقد ذكرنا في كتاب «الشجار» في وجوب غسل الجنابة بيان ذلك على الاستقصاء، وبيننا ما هو العمل عليه والمعول على ما أشرنا ههنا أيضاً إليه.

وقيل: إن هذه الأحكام التي هي الغسل والتيمم - الذي هو بدل منه أو من الوضوء - من مقدمات الصلاة وشرائطها تجب لوجوبها، أي وإن أصابتكم جنابة وأردتم القيام إلى الصلاة فاطهروا، ومعناه فتطهروا بالاغتسال. فهذه الجملة متصلة بالجملة الأولى متعلقة بها، لأن الآية من أولها إلى آخرها تبين شرائط الصلاة المتقدمة، فلهذا كان حكم الجملة الأخيرة حكم الأولى. لأنه قد ربطها الواو العاطفة بما قبلها حتى يقدح في ذلك بقوله: وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ.

فصل:

ونبدأ أولاً بتفسير ألفاظ الآية وكشف معانيها ثم نشتغل بذكر الأحكام المتعلقة بها، فنقول: إن لفظ «الجنب» يقع على الواحد والجمع والأثنين والمذكر والمؤنث، مثل عدل وخصم وزور ونحو ذلك، إذ هو مصدر أو بمنزلة المصدر، وقال الزجاج: تقديره «ذو جنب». وأصل الجنابة البعد، لأنها حالة تبعد عن مقاربة العبادات إلى أن يتطهر بالاغتسال على بعض الوجوه. والأطهار هو الاغتسال بلا خلاف. وأطهر هو تطهر مدغماً، لأن التاء أدغم في الطاء، فسكن أول الكلمة فزيد فيها ألف الوصل. ومعنى الآية: أي استعملوا الماء أو ما يقوم مقامه.

والجنابة تحصل بشيئين: إما بإزالة الماء الدافق في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة، أو بالتقاء الختانين. وحده غيبوبة الحشفة في القبل أنزل أولم ينزل. وقال أبو مسلم ابن

كتاب الطهارة

مهر إيزد: يلزم الرجل حكم الجنابة من أمور: منها أن يجامع في قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ، ومنها أن يلتقي المختانان وإن لم يكن إنزال ولا ماء شهوة، ومنها أن يحتلم في النوم بشرط أن يجد بللاً. والاعسال المفروضة والمستنونة سبعة وثلاثون غسلًا: منها ستة أعسال مفترضات والباقية نوافل. ولم يورد المشايخ تغسيل الأموات من جملة الواجبات، ولا غسل نظارة المصلوب بعد ثلاثة أيام، ولا غسل الاستسقاء، ولا غسل من أسلم بعد الكفر. فلذلك نقص عن هذا التعداد.

والفرض المذكور بظاهر اللفظ في القرآن منها اثنان غسل الجنابة والحيض. قال تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، فأوجب بظاهر هذا اللفظ الغسل. وقال سبحانه: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، فيمن قرأ بالتشديد، وقد بينا أن الأطهار هو الاغتسال، وسيجيء بيانه في بابه إن شاء الله تعالى.

فصل:

وليس على الجنب وضوء مع الغسل، فإن قوله: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، هو على الإطلاق غير مقيد ولا مشروط بالوضوء، ومن اغتسل من الجنابة فقد طهر بلا خلاف. وكل غسل ماعدا غسل الجنابة يجب الوضوء قبله حتى يستباح به الدخول في الصلاة، فإن نسيه المغتسل فليتوضأ بعد الغسل لتصح منه الصلاة.

وغسل المرأة من الجنابة كغسل الرجل سواء، لأننا قد بينا في قوله «جنبًا» أن الجنب يقع على الرجال والنساء والرجل والمرأة، فينبغي أن يكون حكم الجنابة وحكم غسل الجنابة فيهما سواء، وإن ورد الخطاب بلفظ المذكرين في قوله: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا، فإن ذلك لتغليب الرجال على النساء إذا اجتمعوا.

والاعسال الآخر الواجبة - وهي أربعة - يعلم وجوبها بالإجماع والسنة بقوله تعالى على سبيل الجملة: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا.

وقال المرتضى: غسل من مس ميتًا من الناس مستحب غير واجب، وإنما ذكره كذلك

فقه القرآن

لخبرورد للتقية.

والجنب إذا أراد الغسل يجب عليه ستة أشياء، ويعلم هذا من السنة على سبيل التفصيل ومن القرآن على سبيل الجملة. قال تعالى: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وقد فصلها رسول الله صلى الله عليه وآله ورواها الأئمة المعصومين عليهم السلام كما علمه الله غصاً طرياً.

وقال بعضهم: لا يجب الاغتسال على الجنب بقوله «فاطهروا» بل بتفسيره في قوله: إِيَّاكُمْ يَرْى سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، في سورة النساء. فإن قيل: مامعنى تكرير قوله: أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ، إن كان معنى اللبس الجماع مع قوله: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا؟ قلنا: يمكن أن يقال أن الجنابة في الأول تحمل على الاحتلام وفي الثاني على الجنابة عمداً.

وقيل: إن المعنى في قوله: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، غير المعنى بقوله: أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ، لأن معنى قوله: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، إذا كنتم واجدين للماء متمكنين لاستعماله، ثم بين حكمه إذا عدم الماء أولاً يتمكّن من استعماله، فالتيمم هو فرضه وهو طهارته، فأراد: إذا كان له سبيل إلى الماء فعليه أن يغتسل، وإن جامع ولم يجد الماء فعليه التيمم. فالأول في حكمه مع وجود الماء، والثاني في حكمه مع عوز الماء.

باب التيمم:

ثم قال تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْلَا مَسْتَمُ النِّسَاءِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ. بين تعالى أحكام التيمم الخمسة وأشار إلى أنه على ضربين: تيمم هو بدل من الوضوء، وتيمم هو بدل من الغسل المفروض.

قال المفسرون: معنى الآية أنه لما تقدّم الأمر بالوفاء بالعقود - ومن جعلتها إقامة الصلاة ومن شرائطها الطهارة - بين سبحانه وتعالى وقال «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم

كتاب الطهارة

إلى الصلاة» أى إذا أردتم القيام إليها وأنتم على غير طهر فعليكم الوضوء، وإن كنتم جنباً عند ذلك فاغتسلوا، أى اغسلوا جميع البدن على وجهه، وإن كنتم جرحى أو مجذرين أو مرضى يضرّ بكم استعمال الماء وكنتم جنباً أو على غير وضوء أو كنتم مسافرين أو جامعين النساء ولم تجدوا ماءً أو لا تتمكنون من استعماله فافصدوا وجه الأرض طاهراً نظيفاً غير نجس ولا قدر، «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه» أى من الصّعيد. فإذا تبينت خلاصه معنى الآية سهل عليك تدبّر أحكامها التى نذكرها.

و«الغائط» أصله المطمئن من الأرض، وكانوا يتبرّزون إليه ليغيبوا عن عيون الناس، ثم كثر ذلك حتى قيل للحدث غائط كناية بالتغوط عن الحدث فى الغائط. وقيل: إنهم كانوا يلقون النّجو فى هذا المكان وترميه الرّياح إليه أيضاً، فسُمى بإسمه على سبيل المجاورة، ثم كثرهنا حتى صار فيه حقيقة، وإن استعمل فيما وضع له أولاً كان مجازاً. و«الأس» يكون باليد، ثم اتّسع فيه فأوقع على الجماع.

و«التيمم» القصد، وقد صار فى الشّرع اسماً لقصد مخصوص، وهو أن يفصد الصّعيد ونحوه، ويستعمل التّراب وما فى معناه فى أعضاء مخصوصة.

و«الصّعيد» وجه الأرض من غير نبات ولا شجر. وقال الزّجاج: الصّعيد ليس هو التّراب إنّما هو وجه الأرض تراباً كان أو غيره من الأحجار ونحوها، وإنما سُمى صعيداً لأنّه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض.

وقوله: «أو على سَفَرٍ، معناه: وإن كنتم مسافرين.

فصل:

اعلم أنّهم قالوا: إنّ السّفر فى هذين الموضعين غير معتبر اعتباراً يخلّ به إذا حصل شرطه الذى قرنه الله بذلك وقيده به من قوله: فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، وإنّما ذكر لأنّ أكثر هذه الضّرورات على الأغلب تكون فى حال السفر، فإن حصلت فى غيره فكمثله. ولهذا نظائر كثيرة، كقوله «وربائبكم اللّاتى فى حُجُوركم». وليس لكونهنّ فى الحجور اعتباراً، وإنّما ذكر ذلك لكونه فى أكثر الحالات كذلك.

فقه القرآن

وقيل أن «أو» ههنا بمعنى الواو، كقوله «أرسلناه الى مائة ألف أوزيريدون» يعنى وجاء أحد منكم من الغائط، وذلك لأنّ المجيء من الغائط ليس من جنس المرض والسّفر حتّى يصح عطفه عليهما، فإنّهما سبب لإباحة التّيمّم والرّخصة، والمجيء من الغائط سبب لايجاب الطّهارة، والتّقدير: وقد جاء من الغائط.

وقوله: أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ، المراد به الجماع، وكذا إذا قرئ «أولمستم» واللمس والملاسة معناهما واحد، لأنّه لا يلمسها إلّا وهى تلمسه. وقيل المراد به اللمس باليد وغيرها، والصّحيح هو الأوّل.

يروى أنّ العرب والموالى اختلفتا فيه، فقال الموالى المراد به الجماع، وقال العرب المراد به مسّ المرأة. فارتفعت أصواتهم إلى ابن عبّاس فقال: غلب الموالى المراد به الجماع. وسمّى الجماع لمسّاً لأنّ به يتوصّل إلى الجماع، كما سمّى المطر سماءً.

فصل:

وقوله: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً، راجع إلى المرضى والمسافرين جميعاً، مسافر لا يجد الماء ومريض لا يجد الماء أو من يوضّئه أو يخاف الضّرر من استعمال الماء، لأنّ الأصل أنّ حال المرض يغلب فيها خوف الضّرر من استعمال الماء، وحال السّفر يغلب فيها عدم الماء. «فتيمّموا» أى تعمّدوا وتحرّروا واقصدوا صعيداً. وقد ذكرنا أنّ الزّجاج قال: الصّعيد وجه الأرض. وهذا يوافق مذهب أصحابنا فى أنّ التّيمّم يجوز بالحجر، سواء كان عليه تراب أو لم يكن.

والتّيمّم إنّما يصحّ ويحبّ لفريضة الوقت فى آخر الوقت وعند تضيّقه، لأنّ التّيمّم بلاخلاف إنّما هو طهارة ضرورة، ولا ضرورة إليه إلّا فى آخر الوقت، وما قبل هذه الحال لم تتحقّق فيه ضرورة.

وليس للمخالف أن يتعلّق بظاهر قوله: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، وبأنّه لم يفرّق بين أوّل الوقت وآخره، لأنّ الآية لو كان لها ظاهر يخالف قولنا جاز أن يخصّه بإجماع الفرقة المحقّقة وبما ذكرناه أيضاً، كيف ولا ظاهر لها ينافى ما نذهب إليه، لأنّه تعالى قال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

كتاب الطهارة

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، وأراد - بلا خلاف - إذا أردتم القيام إلى الصلاة كما قدمناه، ثم أنبع ذلك حكم العادم للماء الذي يجب عليه التيمم، فيجب على من نعلق بهذه الآية أن يدل على أن من كان في أول الوقت له أن يريد الصلاة ويعزم على القيام إليها.

فإننا نخالف في ذلك ونقول: ليس لمن عدم الماء أن يريد الصلاة في أول الوقت، وليس لهم أن يفصلوا بين الجملتين ويقولوا: إن إرادة الصلاة شرط في الجملة الأولى التي أمر فيها بالطهارة بالماء مع وجوده، وليست شرطاً في الجملة الثانية التي ابتدأها «وإن كنتم مرضى»، وذلك لأن الشرط الأول لولم يكن شرطاً في الجملتين لكان يجب على المريض أو المسافر إذا أحدثا التيمم وإن لم يردا الصلاة، وهذا لا يقوله أحد.

والتيمم إنما أوجبه الله عند عدم الماء وحيث لم يجده الإنسان، ومعلوم أنه أراد بوجود الماء التمكن منه والقدرة عليه، لأنه لو وجد الماء ولم يتمكن من الوصول إليه للخوف من السبع أو التلف على نفسه لم يكن واجباً عليه استعماله ولم يجز أن يكون مراداً، فعلم أنه إنما أراد التمكن. والتمكن مرتفع بأحد الأشياء الثلاثة: إما لعدم الماء مع الطلب له، أو لعدم ما يتوصل به إلى الماء من آلة أو ثمن، أو لحائل بينه وبين الماء من الخوف من استعماله إما على النفس أو على المال وما أشبه ذلك، فالآية بمجرد ما تدل على جميع ذلك.

فصل:

على أنا نحمل قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، على العموم في جميع الأوقات عند عدم الأشياء الثلاثة المذكورة على بعض الوجوه، فإن القاضى للصلوات المفروضة يتيمم عند حصول إحدى تلك الشرائط في كل حال وإن لم يكن وقت صلاة حاضرة، وكذلك يتيمم من أراد أن يصلي صلاة نافلة في غير وقت فريضة أو في أول وقتها، ثم يجوز أن يصلي بذلك التيمم فريضة الوقت في آخر وقتها عند تضييقه، إذا لم ينتقض حكم ذلك التيمم بحدث أو ما يجرى مجراه، وهو التمكن من استعمال الماء.

واختلف في كيفية التيمم على أقوال:

أحدها: إنه ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين، وهو قول أبي حنيفة والشافعي

فقه القرآن

وأكثر الفقهاء، وبه قال قوم من أصحابنا لحديث ورد للتقية.

وثانيها: إنه ضربة للوجه وضربة لليدين من الزندين، وإليه ذهب عمار بن ياسر ومكحول والطبري، وهو مذهبنا في التيمم إذا كان بدلاً من الجنابة، فإن كان بدلاً من الوضوء كفاه ضربة واحدة يمسح بها وجهه من قصاص شعره إلى طرف أنفه ويديه من زنديه إلى أطراف أصابعها.

وإنما وهم الراوى عن عمار في الضربة في اليدين للتيمم على كل حال، لأنه روى التيمم الذي هو بدل من الجنابة. وقصته معروفة، وهي أنه وعمر كانا في سفر فاحتلما ولم يجدا الماء، فامتنع عمر من الصلاة إلى أن وجد الماء، وتمسك عمار في التراب وصلّى، إذ لم يعرفا كيفية التيمم، فلما دخلا على رسول الله صلى الله عليه وآله حكيا حالهما، فتبسم عليه السلام وقال: تمسكت كما تمسك الدابة، ثم علمه كيفية التيمم.

وثالثها: إنه إلى الإبطين، ذهب إليه الخوارج.

وروى الزهري: إن الله عفو يقبل منكم العفو السهل، لأن في قبوله التيمم بدلاً من الوضوء تسهيل الأمر علينا.

ومسح الوجه بالتراب وما يجري مجراه في التيمم إنما هو إلى طرف الأنف، ومسح اليد على ظاهر الكف على ما قدمناه. والدليل عليه - بعد إجماع الطائفة - قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ، ودخول الباء إذا لم يكن لتعدية الفعل إلى المفعول لا بد له من فائدة وإلا كان عبثاً، ولا فائدة بعد ارتفاع التعدية إلا التبعية، وحكم التبعية يسرى من الوجوه إلى الأيدي، لأن حكم المعطوف والمعطوف عليه سواء في مثل ذلك.

فصل:

والمقيم إذا فقد الماء يتيمم كالمسافر، لأن العلة في السفر فقدان الماء. ألا ترى أن السفر بانفراده لا يرخس التيمم فيه، وإنما ذكر سبحانه السفر مع السببين للترخيص في التيمم على ما قدمناه، لأن الغالب في السفر عوز الماء دون الحضور وبناء كلام العرب على الأغلب كثير.

كتاب الطهارة

فإن قيل: الآية ترخص للمحدث التيمم إذا فقد الماء، فمن أين لكم أن من سواه ممن ذكرتموه يجوز له أيضاً ذلك؟ قلنا: قد قدمنا أن من المعلوم إنه تعالى أراد بوجود الماء التمكن من استعماله والقدرة عليه، والتمكن مرتفع في المواضع كلها.

فصل:

وقوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا يدل على أن المحبوس إذا لم يجد الماء وتيمم وصلى فلا إعادة عليه، خلافاً للشافعي. وإنما قلنا أنه لا يعيد، لأنه إذا صلى فقد أدى فرضاً بالاتفاق، وإعادة الفرض لا تجب إلا بحجة، ولا حجة على إعادة صلاة المحبوس بالتيمم من كتاب ولا سنة ولا إجماع. ويستحب التيمم من رب الأرض التي تنحدر المياه عنها، فإنها أطيب من مهابطها، قال تعالى «صَعِيدًا طَيِّبًا». وسمى صعيداً لأنه يصعد من الأرض، والطيب ما لم يعلم فيه نجاسة، وطيباً أى طاهراً، وقيل حلالاً، وقيل منبتاً دون السبخة التي لا تنبت، كقوله «والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبئ لا يخرج إلا نكداً» والعموم يتناول الكل. وتسمية التيمم بالطهارة حكم شرعي، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: جُعِلَتْ لِي الأرض مسجداً وتراها طهوراً. ولا يرفع الحدث بالتيمم، سواء كان بدلاً من الوضوء أو بدلاً من الغسل، وإنما يستباح به الصلاة عند ارتفاع التمكن من الطهارتين، ألا ترى أن الجنب إذا تيمم وصلى فإذا تمكن من الماء يجب عليه الاغتسال. وقال المرتضى رضي الله عنه: يجب في نية التيمم رفع الحدث ليصح الدخول في الصلاة.

فصل:

وقوله تعالى مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، معناه ما يريد الله فيما فرض عليكم

فقه القرآن

من الوضوء إذا قمتم إلى الصلوة ومن الغسل من الجنابة والتيمم عند عدم الماء أوتعدّر استعماله ليلزمكم في دينكم من ضيق ولا يفتنكم فيه. ومن الحرج الذي لم يردّه الله تعالى بهم، أن يغتسلوا حين يخافون منه تلف النفس.

ثم قال: وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ، أى لكن يريد الله ليطهركم بما فرض عليكم من الوضوء والغسل من الأحداث والجنابة أن ينظف به أجسامكم من الذنوب، كما قال النبي صلى الله عليه وآله: إن الوضوء يكفر ما قبله.

وقوله: وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ، معناه يريد الله مع تطهيركم من ذنوبكم أن يتم نعمته بإباحته لكم التيمم وبطاعتكم إياه فيما فرض عليكم من الوضوء والغسل إذا قمتم إلى الصلوة مع وجود الماء والتيمم مع عدمه، لتشكروا الله على نعمه فتستحقوا الثواب إذا قمتم بالواجب في ذلك.

فصل:

والله تعالى ما جعل علينا في الدين من حرج، حتى أباح للمتيمم أن يصلي بتيممه صلوات الليل والنهار كلها من الفرائض والنوافل ما لم يحدث أول يتمكن من استعمال الماء. ويدل عليه قوله في آية الطهارة أنه أوجب الطهارة على القائم إلى الصلوة إذا وجد الماء، ثم عطف عليه بالتيمم عند فقد الماء، والصلوة اسم الجنس، وكأنه قال والطهارة تجزئكم لجنس الصلوة إذا وجدتم الماء وإذا فقدتموه أجزاءكم التيمم لجنسها. ثم كما لا تختص الطهارة بصلوة واحدة فكذلك التيمم.

فإن قيل: إن قوله: إذا قمتم إلى الصلوة، يدل على إيجاب الطهور أو التيمم إذا لم يجد الماء على كل قائم إلى الصلوة، وهذا يقتضى وجوب التيمم لكل صلاة. قلنا: ظاهر الأمر لا يدل على التكرار ولا على الاقتصار، من فعل مرة واحدة فليس يجب تكرار الطهارة بتكرار القيام إلى الصلوة إلا بقريئة ودليل.

على أن السائل يذهب إلى أن الرجل لو قال لإمرأته: أنت طالق إذا دخلت الدار، فلم يقتض قوله أكثر من مرة واحدة عند من يجيز الطلاق مشروطاً، ولو تكرر دخولها لم

كتاب الطهارة

يتكرر وقوع الطلاق عليها.

باب أحكام الطهارة

من الآية الثانية التي هي من أمهات الطهارة أيضاً:

أما قوله تعالى في سورة النساء: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى، فقد قيل أن في هذه الآية نيفاً وعشرين حكماً سوى التفرعات. وقالوا في سبب نزول هذه الآية قولان:

أحدهما: قال إبراهيم: إنها نزلت في قوم من الصخابة أصابهم جراح.

الثاني: قالت عائشة: نزلت في جماعة منهم أعوزهم الماء.

وظاهر الخطاب متوجه إلى المؤمنين كلهم بأن لا يقربوا الصلاة وهم سكارى،

ولا يجب قصر الحكم على سببه بخلاف.

وَقَرَّبَ يَقْرُبُ مُتَعَدِّ، يقال قربتك. وَقَرَّبَ يَقْرُبُ لازم يقال قُرِبَ منه.

وأصل السكر سد مجرى الماء، فبالسكر تنسد طريق المعرفة، وقوله: وأنتم سكارى،

جملة منصوبة الموضع على الحال، والعامل فيه «تقربوا»، وذو الحال ضميره، وقوله: جنباً،

انتصب لكونه عطفاً عليه، والمراد به الجمع. و: عابري سبيل، منصوب على الاستثناء.

وقوله: على سفر، عطف على «مرضى» أى مسافرين.

فصل:

معنى الآية: لا تقربوا مكان الصلاة، أى المساجد للصلاة وغيرها، كقوله

«وصلوات» أى مواضعها. وهذا أولى مما روى أن معناه لا تصلوا وأنتم سكارى، لأن قوله:

إلا عابري سبيل، يؤكد الأول، فإن العبور إنما يكون في المواضع دون الصلاة. و«أنتم

سكارى» فيه قولان:

أحدهما: أن المراد به سكر النوم وروى ذلك عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

والثاني: أن المراد به سكر الشراب.

فقه القرآن

«حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» أى حَتَّى تَمَيَّزُوا بَيْنَ الكلام وَحَتَّى تَحْفَظُوا مَا تَتْلُونَ مِنَ القرآن. وقوله: وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، فيه قولان أيضاً: أحدهما: أَنَّ معناه لَا تَقْرَبُوا مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ مِنَ المساجد وَأَنْتُمْ جُنُبٌ إِلَّا مُجْتَازِينَ، و«عابري سبيل» أى مَارِّينَ فِي طَرِيقٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا مِنَ الجَنَابَةِ. والثاني: أَنَّ المراد بِهِ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ جُنُبٌ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُسَافِرِينَ فَيَجُوزُ لَكُمْ أَدَاؤُهَا بِالتَّيَمُّمِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ حُكْمُ الجَنَابَةِ، فَإِنَّ التَّيَمُّمَ - وَإِنْ أَبَاحَ الصَّلَاةَ - لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ. والقول الأول أقوى، لَأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ حُكْمِ الجُنْبِ فِي آخِرِ الْآيَةِ إِذَا عَدِمَ الْمَاءُ، فَلَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَكَانَ تَكَرَّارًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى أَنْ يَبَيِّنَ حُكْمَ الجُنْبِ فِي دُخُولِ الْمَسَاجِدِ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَيَبَيِّنَ حُكْمَهُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ فِي آخِرِ الْآيَةِ. وقوله: وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى، قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ نَزَلَ فِي أَنْصَارَى مَرِيضٍ لَمْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يَقُومَ فَيَتَوَضَّأَ.

والمرض الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ التَّيَمُّمُ مَرَضُ الْجِرَاحِ وَالْكَسْرِ وَالْقُرُوحِ إِذَا خَافَ أَصْحَابُهَا مِنْ مَسِّ الْمَاءِ، وَقِيلَ هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ تَنَاوُلَ الْمَاءِ، أَوْ لَا يَكُونُ هُنَاكَ مِنْ يَنَاولُهُ عَلَى مَاقَدِّمَانِهِ. وَالْمَرْوِيُّ عَنِ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَوَازَ التَّيَمُّمِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى الْعَمُومِ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «لَمْ تَسْتُمْ» وَ«لَمْ تَسْتُمْ» الْجَمَاعَ، لِيَكُونَ بَيَانًا لِحُكْمِ الجُنْبِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، كَمَا بَيَّنَّ حُكْمَ الجُنْبِ فِي حَالِ وَجُودِ الْمَاءِ بِقَوْلِهِ: وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْسِلُوا، وَبَيَّنَّ أَيْضًا حُكْمَ الْمُحْدَثِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ بِقَوْلِهِ: أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ.

فصل:

يَسْأَلُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى، فَيَقَالُ: كَيْفَ يَجُوزُ نَهْيُ السَّكَرَانِ فِي حَالِ السَّكَرِ مَعَ زَوَالِ الْعَقْلِ؟ وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَجُوبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْسَّكَرِ فِي حَالِ وَجُوبِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ عَلَى التَّخْصِيسِ وَإِنْ وَجِبَ ذَلِكَ قَبْلَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ: فَلَا تَنْظِلُوا

كتاب الطهارة

فِيهِمْ أَنْفُسُكُمْ، وَإِنْ وَجِبَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْهَرِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَكْرَانٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَدِّ نَقْصَانِ الْعَقْلِ إِلَى مَا لَا يَحْمِلُ
الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ آدَوْهَا فِي حَالِ
السَّكْرِ وَلَا تَمَيِّزُ أَوْ كَانَ الْخَمْرُ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ.
وَقَدْ سُئِلَ أَيْضًا فَقِيلَ: إِذَا كَانَ السَّكْرَانُ مَكْلَفًا فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي
حَالِ سَكْرِهِ مَعَ أَنَّ عَمَلَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهِ؟
وَأَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْسُوخٌ عَلَى قَوْلٍ مِنْ زَعَمَ أَنَّ قَلِيلَ الْخَمْرِ لَمْ يَكُنْ سَرِيهَ حَرَامًا بِحَيْثُ لَمْ
يَسْكُرْ.

وَالْآخَرُ: إِنَّهُمْ لَمْ يُمْرُوا بِتَرْكِهَا لَكِنْ أَمَرُوا بِأَنْ يَصَلُّوها فِي بَيْوتِهِمْ، وَنَهَوْا عَنِ
الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي جَمَاعَةٍ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَوْقِيرًا لِلْمَسْجِدِ.
وَلَا يَصِحُّ مِنَ السَّكْرَانِ شَيْءٌ مِنَ الْعُقُودِ، كَالنِّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى
بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَلَا رَفْعُهَا كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ.

فَأَمَّا مَا يُلْزَمُ بِهِ الْحُدُودُ وَالْقَصَاصُ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ جَمِيعُ ذَلِكَ، يَقْطَعُ بِالسَّرْقَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ
إِذَا تَمَّتِ السَّرْقَةُ. وَكَذَا يَحْدُّ بِالْقَذْفِ وَالزَّانَا، لِأَنَّهُ السَّبَبُ لَذَلِكَ وَلِعُمُومِ الْآيَاتِ الْمُتَنَاطِلَةِ لَذَلِكَ
عَلَى مَا نَذْكُرُهُ.

فصل:

عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مَكْلَفًا يُلْزَمُهُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا حَسَنَ أَنْ يَنْهَى عَنِ
الصَّلَاةِ مَنْ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ مَعَ أَنَّهُ مَكْلَفٌ، وَالْخَمْرُ نَجَسٌ، فَالنَّهْيُ عَلَى هَذَا
مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهِ فِي حَالِ يَكُونُ عَلَيْهِ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ خَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا سَكْرًا وَقَالَ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ، فِي الْمُسْتَقْبَلِ «وَأَنْتُمْ
سَكَارَى»، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْعًا يَأْثُرُ إِلَى السَّكْرِ. وَعَلَى هَذَا قَالَ

فقه القرآن

السلف: إن الله حرم هذه الآية المسكر، ثم حرم القليل والكثير منه في المائدة، كما ذكرها بعض أحكام الطهارة وبينها في المائدة.

ومعنى: لا تقربوا الصلاة، لا تصلوا، و«لا تقرب الشيء» أبلغ في النهي من «لا تفعله». وقد ذكرنا أن قوله: وأنتم سكارى، جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، لأنه لم ينههم عن الصلاة مطلقاً، إنما نهاهم عن السكر الذي لا يفهم معه القول، أى إذا كنتم بهذه الحالة فلا تصلوا، والمراد تجنبوا الصلاة في هذه الحالة.

وقوله: حتى تعلموا ما تقولون، غاية للحال التي نهى عن الصلاة فيها، فكأنه قال: لكن إذا كنتم من السكر في حد تعلمون معه معنى ما تقرأون في صلاتكم أولفظه فصلوا. وقد بينا أن قوله «ولا جنباً» إنما نصب على الحال عطفاً على محل «وأنتم سكارى»، أى لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد لاجتازين في حال السكر ولا يجتازين في حال الجنابة، وهو قول أبى جعفر عليه السلام، وحذف لدلالة الكلام عليه وهو الأقوى، لأنه تعالى بين حكم الجنابة في آخر هذه الآية إذا عدم الماء، فلو حملناه على ذلك لكان تكراراً، وإنما أراد أن يبين حكم الجنب في دخول المساجد في أول الآية، وحكمه إذا أراد الصلاة مع عدم الماء في آخرها.

وبهذه الآية وبالآية التي تقدم ذكرها من المائدة يستدل على تحريم الخمسة الأشياء على الجنب على ما ذكرناه.

فصل:

وقوله «أولستم» المراد بالقراءتين في الآيتين الجماع، واختاره أبو حنيفة أيضاً، ألا ترى إلى قوله: ولونزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم، خصص باليد لنلاً يلتبس بالوجه الآخر.

وكل موضع ذكر الله تعالى المماسه أراد به الجماع، كقوله: من قبل أن يتماساً، وكذلك الملاسة. وقال بعضهم: من قرأ بلا ألف أراد اللمس باليد وغيرها بما دون الجماع، واختاره الشافعى. والصحيح هو الأول.

كتاب الطهارة

وعن ابن عباس: إذا حمل «عابري سبيل» على المسافرين كان تكراراً، فوجب أن يحمل على الاجتياز بالمساجد إلى الاغتسال إذا لم يتوصل إلى الماء إلا به. وقال عبد الله والحسن: يمر به إلى الماء ولا يجلس فيه. وقيل: إن ماتوهموه من التكرير غير صحيح، لأن المكرر إذا علق به حكم آخر لم يفهم من الأول كان حسناً، وقد ذكر معه التيمم، فلم يكن تكريراً معيباً. والأول أولى. وقال قوم: إن في التيمم جائزاً أن يضرب باليدين على الرمل فيمسح به وجهه وإن لم يعلق بهما شيء، وبه نقول. والشافعي يوجب التيمم لكل صلاة ويرويه عن علي عليه السلام، وذلك عندنا محمول على الندب.

وقوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، يدخل تحته النساء أيضاً، لأنه لا خلاف إذا اجتمع المذكر والمؤنث يغلب المذكر.

وقوله: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، الآية، إنما ذكرن إزالة للشبهة، فإن أم سلمة قالت: يارسول الله الرجال يذكرون في القرآن ولا تذكر النساء، فنزلت الآية.

فصل:

والجنب لا يجوز أن يمس القرآن، وهو المكتوب في الكتاب أو اللوح، لقوله تعالى: لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، وكذا كل من يجب عليه غسل واجب.

والضمير في «لا يمس» يرجع إلى القرآن لا إلى الدفتر، لقوله تعالى تَنْزِيلُ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حظر الله مس القرآن مع ارتفاع الطهارة.

فإن قيل: هذا يلزمكم أن لا تجوزوا على من ليس على الطهارة الصغرى أيضاً أن يمس القرآن.

قلنا: وكذلك نقول، وإنما يجوز أن يمس حواشي القرآن وأمانفس المكتوب فلا يجوز. وكذلك لا يمس كتابة شيء عليه اسم الله وأسماء أنبيائه وأئمة عليهم السلام. ويجوز للجنب والحائض أن يقرأ من القرآن ما شاء إلا عزائم السجود الأربع والدليل عليه - زائداً على إجماع الفرق - قوله: فَأَقْرَأُوا مَاتيسر من القرآن. فأما الحديث: ما كان يحجب رسول الله عن قراءة القرآن إلا الجنبانة، فهو الكراهة. وظاهر عموم ذلك يقتضي حال الجنابة

فقه القرآن

وغيرها. فإن أُلزِمنا قراءة السجّادات، قلنا أخرجناها بدليل، وهو إجماع الطائفة وأخبارهم.

ويمكن أن يكون هذا الفرق بين عزائم السجود وغيرها أن فيها سجوداً واجباً، والسجود لا يكون إلا على طهر - ذكره بعض أصحابنا. وهذا ضعيف لأنّ العلة لو كان ذلك لما تجاوز موضع السجود إلا أن يقال: النّهي عن قراءة تلك السور الأربع لحرماتها الزائدة على غيرها، والنّهي الوارد في الأحاديث بقراءة القرآن للجانب، ففي السور الأربع على الحظر وفيها عداها على الكراهة.

باب الحيض والاستحاضة والتنّافس:

قال الله تعالى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ. وسبب نزول هذه الآية إنهم كانوا في الجاهلية يتجنبون مؤاكلة الحائض ومشاربتها حتى كانوا لا يجالسونها في بيت واحد، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك واستعلموا ذلك أو أوجب هو أم لا؟ فنزلت الآية. وقيل: كانوا يستجيزون إتيان النساء في أدبارهنّ أيام الحيض، فلما سألوا عنه بين تحريمه. والأوّل أقوى. وقالوا: إن في هذه الآية خمسة عشر حكماً، وزاد بعضهم.

والمحيض والمحيض مصدر حاضت المرأة، والمحيض في الآية يصلح للمصدر والزمان، فتقدير المصدر يسألونك عن حيض المرأة ما حكمه من المجامعة وغيرها وتقدير الزمان يسألونك عن حال المرأة وقت الحيض ما حكمها في مجامعة الرجل إياها، والسائل أبو الدّحداح فيماروى.

وصفة الحيض هو الدّم الغليظ الأسود الذي يخرج بحرارة على الأغلب، وأقلّ الحيض ثلاثة أيام متواليات، ولا يعتبر التّوالى فيها بعض أصحابنا إذا لم يكن بين بعض الأيام الثلاثة وبين بعض عشرة أيام، وكلاهما على الإطلاق غير صحيح، لأنّ غير التتابع في ثلاثة الأيام إنما يكون في الحبلى لم يستبين حملها، والتتابع لمثّل عداها على ما ذكره في الاستبصار. وأكثر الحيض عشرة أيام، وعليه أهل العراق والحسن، وأقلّ الطهر عشرة أيام،

كتاب الطهارة

وخالف الجميع وقالوا خمسة عشر، وأما المستحاضة فهي المرأة التي غلبها الدم فلا يرقأ، والسَّين ههنا للصَّيرورة، أى صارت كالحائض.

والاستحاضة دم رقيق أصفر بارد على الأغلب، وهى بحكم الطَّاهر إذا فعلت ما يجب عليها. وقال قوم: تغتسل مرّة ثم تتوضأ لكل صلاة. وقال قوم: تغتسل عند كلّ صلاة. وعندنا لها ثلاثة أحوال: إن رأت الدَّم لا يظهر على القطنه فعليها تجديد الوضوء لكل صلاة [وإن ظهر الدَّم على القطنه ولا يسيل فعليها غسل لصلاة الغداة وتجديد الوضوء لباقي الصَّلوات] وإن ظهر الدَّم عليها وسال فعليها ثلاثة أغسال عند الغداة والظهر والمغرب.

وحكم النَّفاس حكم الحيض إلّا فى الأقل، فليس حدًّا لقلِّ النَّفاس. وهذا يعلم بالإجماع والسَّنة تفصيلاً وبالكتاب جملة، قال تعالى: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ

فصل:

وقوله: قل هو أذى، معناه قدر ونجاسة، وقيل: قل يا محمد هو دم ومرض، وقيل هو أذى لهنّ وعليهنّ لما فيه من المشقة.

فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، أى اجتنبوا مجامعتهنّ فى الفرج، عن ابن عبّاس وعائشة والحسن وقتادة ومجاهد، وهو قول الشَّيبانِيّ محمَّد بن الحسن، ويوافق مذهبنَا. وقيل أنّه لا يحرم منها غير موضع الدَّم فقط، وقيل يحرم مادون الإزار ويحلّ ما فوقه، وهو قول أبى حنيفة والشافعى. والاعتزال التَّنَحُّى عن الشَّيْءِ.

وقيل معنى «أذى» أى ذوأذى، أى يتأذى به المجامع بنفور طبعه عمّا يشاهد، فلا تلزموا أنفسكم منه أكثر من ترك مجامعتهنّ فى ذلك الموضع، لأنّ من العرب من كان يتجنّب المرأة كلّها تقبيلها وأن يماسّ بدنها، فأبطل الله هذا الاعتقاد وبَيَّن أنّه أذى فقط، أى يستقذر المجامع دم الحيض، وإنّه كلفة عليهنّ فى التَّكليف.

ولو قال: فاعزلوا النساء فيه، لكان كافياً، وإنّما ذكر فى المحيض إيضاحاً وتوكيداً وتفخيماً، ولذلك قال «ولا تقربوهنّ» بعد أن قال «اعتزلوا النساء» لما وصله به من ذكر

فقه القرآن

الغاية التي أمر باعتزالهن، وهو قوله «حتى يطهرن».

فصل:

ومعنى «لاتقربوهن» أى لاتقربوا مجامعتهن في موضع الحيض، إلا أن اللفظ عام والمعنى خاص، لأن العلماء مجمعون على جواز قضاء الوطر فيما بين الفخذين والإلتين وأى موضع أراد من جسدها، وإنما اختلفوا في الدبر فمنع منه الجمهور وأجازه مالك بن أنس وعزاه إلى نافع عن ابن عمر. وكل من أنكر ذلك قال: إن الله سمّاهن «حرثاً»، وليس الدبر موضع الحرث. وهذا ليس بسداد لأنهم يجوزون في غير القبل وإن لم يكن موضع حرث.

فالجواب الصحيح: إن العلماء أجمعوا على جواز هذا ولم يجمعوا على جواز ذلك فافترق الأمران.

مباشرة الحائض على ثلاثة أضرب: محرّم بلاخلاف، ومباح بلاخلاف ومختلف فيه. فالمحظور بلاخلاف وطؤها في الفرج لقوله: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فإن خالف وفعل فقد عصى الله وعليه الكفارة.

وأما المباح فماعد ما بين السرة والركبة في أى موضع شاء من بدنها. والمختلف فيه ما بين السرة والركبة غير الفرج، والظاهر أن هذا أيضاً مباح. والآية دالة على وجوب اعتزال المرأة والتباعد منهن في حال الحيض على ما ذكرناه، وفيها ذكر غاية التحريم ويشتمل ذلك على فصول:

أحدها: ذكر الحيض وأقله وأكثره، وقد فصلناه.

وثانيها: حكم الوطء في حال الحيض، فإن عندنا الكفارة عليه، إن كان في أوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار. وقال ابن عباس عليه دينار ولم يفصل. وأول الحيض وآخره مبنى على أكثر أيام الحيض وهى عشرة أيام دون عادة المرأة.

وثالثها: غاية تحريم الوطى، وسيجىء ذكرها.

وقال المرتضى: من وطأ جاريته في حيضها فعليه أن يتصدق. والدليل عليه: إننا قد

كتاب الطهارة

علمنا أن الصّدقة بروقربة وطاعة لله تعالى، فهي داخلة تحت قوله: وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ، وأمره بالطّاعة ممّا لا يحصى من الكتاب، وظاهر الأمر يقتضى الإيجاب فى السّريّة، فينبغى أن تكون الصّدقة واجبة. ويثبت له حكم التّدب بدليل قاد إلى ذلك، ولادليل ههنا يوجب العدول عن الظّواهر. فأنعم النّظر كيف ألزم القوم الذين خالفوه من طريقهم.

فصل:

وقوله: حَتَّى يَطْهَرْنَ، بالتّخفيف معناه حتّى ينقطع الدّم عنهنّ، وبالتّشديد معناه حتّى يغتسلن، وقال مجاهد وطاووس معنى «يطهرن» بتشديد يتوضّأن، وهو مذهبنا. وأصله يتطهّرن فأدغم التّاء فى الطّاء.

وعندنا يجوز وطء المرأة إذا انقطع دمها وطهرت وإن لم تغتسل إذا غسلت فرجها. وفيه خلاف؛ فمن قال: لا يجوز وطؤها إلّا بعد الطّهر من الدّم والاغتسال. تعلق بالقراءة بالتّشديد، وأنها تفيد الاغتسال. ومن جوّز وطؤها بعد الطّهر من الدّم قبل الاغتسال تعلق بالقراءة بالتّخفيف، وهو الصّحيح، لأنّه يمكن فى قراءة التّشديد أن يحمل على أن المراد به يتوضّأن حلّى ما حكيناه عن طاووس وغيره، ومن عمل بالقراءة بالتّشديد يحتاج أن يحذف القراءة بالتّخفيف أو يقدر محدوداً، بأن يقول: تقديره حتّى يطهرن ويتطهّرن.

وعلى مذهبنا لا يحتاج إلى ذلك، لأنّا نعمل بالقراءتين، فإنّا نقول: يجوز وطء الرّجل زوجته إذا طهرت من دم الحيض وإن لم تغتسل متى مسّت به الحاجة. والمستحب أن لا يقربها إلّا بعد التّطهير والاغتسال، والقراءتان إذا صحّتا كانتا كآيتين يجب العمل بموجبهما إذا لم يكن نسخ. ومما يدلّ على استباحة وطئها إذا طهرت وإن لم تغتسل، قوله: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ، وقوله: فَأَتُوا حُرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ، قال المفسّرون: إنّ اليهود قالوا من أتى زوجته من خلفها فى قبلها يكون الولد أحول، فكذبهم الله وأباح ما حظره، فعموم هذه الظّواهر يتناول موضع الخلاف، ويقطع كلّ اعتراض عليه قوله: وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، إذ لا شبهة فى أن المراد بذلك انقطاع الدّم دون الاغتسال، لأنّ «طهرت المرأة» فى الشّرع بخلاف «طمثت» وإن كان فى الأصل هو ضدّ النّجاسة، يقال

طهرت المرأة فهي طاهرة إذا لم يكن عليها نجاسة، وطهرت فهي طاهر إذا لم تكن حائضاً. والخطاب إذا ورد من الحكيم ويكون فيه وضع اللغة وعرف الشرع يجب حمله على العرف الشرعي إذا كان وارداً لحكم من أحكام الشرع. ولأن جعله تعالى انقطاع الدم غاية يقتضى أن مابده بخلافه، فالحيض كما ذكر الله تعالى مانع وليس وجوب الاغتسال مانعاً. وطهرت بالفتح أقيس لقولهم طاهر، كقولهم قعد فهو قاعد. ومن حيث الطبيعة طهرت أولى في المعنى.. والقراءة بالتشديد: لا بد من أن يكون المراد بها الطهارة، فإن كان المعنى التوضؤ - كما ذكرناه - فلا كلام، وإن كان الاغتسال فنحمله على الاستحباب.

فصل:

وقوله: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، أى إذا اغتسلن، وقيل: إذا توضأن، وقيل: إذا غسلن الفرج. «فأتوهن» أى فجامعوهن، وهو إباحة كقوله: وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا، وكقوله: فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ، وأما قوله: مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، [فمعناه من حيث أمركم الله] بتجنّبه في حال الحيض، وهو الفرج، وقيل: من قبل الطهر دون الحيض. وقال محمد بن الحنفية: أى من قبل النكاح دون الفجور. والأول أليق بالظاهر، وإن كان العموم يحتمل جميع ذلك، وكذا يحتمل أن يكون المراد من حيث أباح الله لكم دون ما حرّمه عليكم من إتيانها وهي صائمة واجباً أو محرمة أو معتكفة - على بعض الوجوه ذكره الزجاج، والعموم يشمل الجميع.

فغاية تحريم الوطء مختلف فيها: فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم حسب ماقدّمناه، ومنهم من قال إذا توضأت أو غسلت فرجها حلّ وطؤها وإن كان الأولى أن لا يقربها إلا بعد الغسل وهو مذهبنا، ومنهم من قال إذا انقطع دمها واغتسلت حلّ وطؤها عن الشافعي، ومنهم من قال إذا كان حيضها عشرًا فنفس انقطاع الدم يحللها للزوج وإن كان دون العشر فلا يحلّ وطؤها إلا بعد الغسل أو التيمم أو مضى وقت صلاة عليها عن أبي حنيفة.

كتاب الطهارة

فصل:

وقوله: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، قال عطاء: المتطهّرين بالماء، وقال مجاهد: المتطهّرين من الذنوب، والأول مروي في سبب نزول هذه الآية، والعموم يتناول الأمرين. وإنما قال «المتطهّرين» ولم يذكر المتطهّرات لأن المذكر والمؤنث إذا اجتمعوا فالغلبة للمذكر، كما قدّمناه في قوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا. وقيل «التّوّابين» من الذنوب و«المتطهّرين» بالماء.

ولوقلنا المراد به الرجال دون النساء - لأن الخطاب بالأمر والنهي معهم دونهن لقوله: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، و«لاتقربوهن» لكان أولى ولم يحتج إلى عذر. ويستدل بهذه الآية أيضاً على استحباب غسل التوبة، وكذا على ما ذكرناه من أنّهن لا يقربن إلا بعد الاغتسال.

باب أحكام المياه:

قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، أى طاهراً مطهّراً مزيلاً للأحداث والنّجاسات مع طهارته في نفسه، ووصف الله الماء بكونه طهوراً مطلقاً يدل على أنّ الطهوريّة صفة أصلية للماء ثابتة له قبل الاستعمال، بخلاف قولهم ضارب وشاتم ومتكلم، لأنّه إنّما يوصف به بعد ضربه وشتمه وكلامه، ولذلك لا يجوز إزالة النّجاسة بمائع سوى الماء. وكذا لا يجوز الوضوء به والغسل لأنّه تعالى نقل الحكم من الماء المطلق إلى التيمم، ومعناه أنّه أوجب التيمم على من لم يجد الماء، وهذا غير واجد للماء، لأن المائع ليس بماء لأنّه لا يسمّى ماءً. وأيضاً فقوله «فتيمموا» الفاء فيه يوجب التعقيب بلا خلاف. ووجه الدلالة أنّ الله تعالى قال «وأنزلنا من السماء ماء طهوراً»، فأطلق على ما وقع عليه اسم الماء، فإنّه طهور سواء أنزل من السماء أو نبع من الأرض عذباً كان أو ملحاً بارداً أو مسخناً واقفاً أو جارياً ماء البحر أو البرّ أو البئر أو العين.

وقال ابن بابويه: أصل جميع الماء من السماء لقوله: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، والطهور هو المطهر في اللغة، فيجب أن يعتبر كلّما يقع عليه اسم الماء بأنّه طاهر مطهر

فقه القرآن

إلا ما قام الدليل على تغيير حكمه أو أنه غير مطهر وإن كان طاهراً لكونه مضافاً.

فصل:

فإن قيل: «الطهور» لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً.

قلنا: هذا خلاف على أهل اللغة، لأنهم لا يفرقون بين قول القائل: هذا ماء طهور، و: هذا ماء مطهر، بل الطهور أبلغ. وأيضاً وجدنا العرب تقول «ماء طهور» و«تراب طهور» ولا يقولون «ثوب طهور» ولا «خل طهور» لأن التطهير ليس في شيء من ذلك، فثبت أن الطهور هو المطهر.

فإن قيل: كيف يكون الطهور هو المطهر واسم الفاعل منه غير متعد.

قلنا: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية، وذلك أنه لا خلاف بين أهل النحو أن اسم المفعول موضوع للمبالغة وتكرر الصفة، فإنهم يقولون: فلان ضارب، فإذا تكرر منه ذلك وكثر قالوا: ضروب، وإذا كان كون الماء طاهراً ليس مما يتكرر ولا يتزايد فينبغي أن يعتبر في إطلاق الطهور عليه غير ذلك وليس بعد ذلك إلا أنه مطهر، ولو حملناه على ما حملنا عليه لفظه طاهر لم يكن فيه زيادة فائدة.

فصل:

ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ، فكل ما وقع عليه اسم الماء المطلق يجب أن يكون مطهراً بظاهر اللفظ إلا ما خرج بالدليل. وقوله «ماءاً» يعنى مطراً وغيثاً. وقوله: لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ، قال ابن عباس: معناه يذهب عنكم وسوسة الشيطان، فإن الكفار غلبوكم على الماء حتى تصلوا وأنتم مجنبون، وذلك أن يوم بدر وسوس الشيطان إلى المسلمين وكان الكفار نزلوا على الماء، فقال لعنه الله: تزعمون أيها المسلمون أنكم على دين الله وأنتم على غير الماء وعدوكم على الماء. فأرسل الله عليهم المطر فشربوا واغتسلوا وأذهب به وسوسة الشيطان، وكانوا على رمل تغوص فيه الأقدام، فشده المطر حتى ثبتت عليه الأرجل وهو قوله: وَيُثَبِّتُ بِهِ الْأَقْدَامَ. والهاء في «به»

كتاب الطهارة

راجعة إلى الماء.

وقد أطبق المفسرون على أن «رجز الشيطان» في الآية المراد به أثر الاحتلام فإن المسلمين كان أكثرهم احتملوا ليلتئذ، فأنزل الله المطر وطهرهم به. والتطهير لا يطلق في الشرع إلا بإزالة النجاسة أو غسل الأعضاء الأربعة، وقد أطلق الله عليه اسم التطهير. وقال الجبائي: إنما ذكر «الرجز» وكفى به عن الاحتلام لأنه بوسوسة الشيطان.

فصل:

ولا بأس بأن يشرب المضطر من المياه النجسة، ولا يجوز شربها مع الاختيار. وليس الشرب منها مع الاضطرار كالطهر، لأن التطهر قربة إلى الله، والتقرب إليه تعالى لا يكون بالنجاسات. ولأن المحدث يجد في إباحته للصلاة بدلاً من الماء عند فقده، قال تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا. ولا يجد المضطر بالعطش بدلاً من الماء غيره، فإذا وجد الماء وكان نجساً رخص الله له في تناوله مقدار ما يمسك به رمقه.

ويدل على استباحة الماء النجس في حال الاضطرار أن الله أباح كل حرم عند ضرورة، حيث قال: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَأْكُلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. فيبين أنه لا إثم على متناول هذه المحظورات عند الضرورة.

فصل:

والماء إذا خالطه من الطاهرات ما غير لونه أو طعمه أو رائحته، فإنه يجوز التوضؤ به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء عليه، لأن الله أوجب التيمم عند فقد الماء بقوله: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، ومن وجد ماءً على تلك الصفة فهو واجد للماء قال الصادق عليه السلام: الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر.

ولا خلاف أن الماء له حكم التطهير إذا كان على خلقته، والخلاف في أنه إذا خالطه غيره أو استعمل. وقيل إذا اغتسل به جنب خرج عن بابه، ومنهم من كره التطهير به بعد

فقه القرآن

ذلك. وقال المرتضى: يجوز إزالة النجاسات بالمائعات، لأن الغرض بإزالة النجاسة أن لا تكون، وأسباب أن لا تكون النجاسة لا تختلف. قال: والدليل عليه أن لا يختلف بين أن لا تكون أصلاً وبين إزالتها، فإذا كان هكذا فمتى أزيلت مشى ماذكرناه وقد سقط حكمها. وقال الشيخ أبو جعفر: إن كان ذلك كذلك عقلاً، فإننا متعبدون شرعاً أن لا نزيل النجاسة إلا بالماء المطلق.

فصل:

ومن لا يجيد ماءً ولا تراباً نظيفاً، قال أبو حنيفة: لا يصلي، وعندنا أنه يصلي ثم يعيد بالوضوء أو التيمم، وبذلك نص عن آل محمد عليهم السلام، ويؤيده قوله تعالى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا، وقوله: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ، الآية. والأمر على الوجوب إلا أن يدل [ولادليل] على ما يدعيه الخصم، وقد بين النبي عليه السلام أحكام المياه وما ينجسها وما يزيل حكم نجاستها بالزيادة أو النقصان على ما أمره الله بعد أن علمه تعالى فقال: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، أى أنزلنا إليك القرآن يا محمد لتبين للناس ما نزل إليهم من الأحكام على ما علمناك. وأمر جميع الأمة بإتباعه والأخذ منه جملة وتفصيلاً فقال: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ.

فإن قيل: كيف لكم وجه الاحتجاج بالأخبار التي تروونها أنتم عن جعفر بن محمد وآبائه وأبنائه عليهم السلام على من خالفكم؟

قلنا: إن الله تعالى قال: وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ، وهذا على العموم، وقد ثبت بالأدلة إمامة الصادق عليه السلام وعصمته، وإن قوله وفعله حجة، فجرى قوله من هذا الوجه مجرى قول الرسول، على أنه عليه السلام صرح بذلك وقال: كُلَّمَا أَقُولُهُ فَهُوَ عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ جَبْرِئِيلَ عَنْ اللَّهِ.

ومن وجه آخر، وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إِنِّي مَخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَسَكَّمْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا كِتَابَ اللَّهِ وَعَتَرْتُمْ، الخبر. فجعل عترته في باب الحجة مثل كتاب الله، ولا شك أن هذا الخطاب إنما يتناول علماء البعثة الذين هم أولو الأمر، وهم الصادق

كتاب الطهارة

وآبَاؤُهُ وَأَبْنَاؤُهُ الْاِثْنَا عَشَرَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَكَلَّمَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ عَلَى مَنْ خَالَفَنَا الْعَمَلَ عَلَيْهِ، سَوَاءَ أَسْنَدُوا أَوْ أَرْسَلُوا. وَكَيْفَ لَا وَهُمْ يَعْمَلُونَ عَلَى مَا رَوَاهُ مِثْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ.

وَهَذَا السُّؤَالُ يَعْتَمِدُهُ مَخَالِفُونَا فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الشَّرْعِ، وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ.

فصل:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُورَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَكُلَّ كَافِرٍ أَصْلَى أَوْ مَرْتَدٍّ أَوْ مَلَى نَجَسٍ. وَفِي الْآيَةِ شَيْئَانِ تَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي نَجَاسَتِهِمْ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْإِخْبَارِ بِنَجَاسَتِهِمْ مِنْ أَنْ يُقَالَ: الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ، مِنْ غَيْرِ إِنَّمَا، فَإِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: إِنَّمَا زَيْدٌ خَارِجٌ، عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ بِمَنْزِلَةِ: مَا خَارِجٌ إِلَّا زَيْدٌ.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ «نَجَسٌ» وَهُوَ مُصَدَّرٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْمَعْ، وَالتَّقْدِيرُ إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ ذَوُو نَجَاسَةٍ. وَجَعَلَهُمْ نَجَسًا مُبَالَغَةً فِي وَصْفِهِمْ بِذَلِكَ، كَمَا يُقَالُ «مَا هُوَ إِلَّا سَيْرٌ» إِذَا وَصَفَ بِكَثْرَةِ السَّيْرِ، وَكَقَوْلِهِ:

* فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ *

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: الْمُرَادُ بِهِ نَجَاسَةُ الْحَكْمِ لِانْجَاسَةِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ تَقْتَضِي نَجَاسَةَ الْعَيْنِ فِي الشَّرْعِ وَإِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى الْحَكْمِ تَشْبِيهًا وَمَجَازًا، وَالْحَقِيقَةُ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ بِاللَّفْظِ، عَلَى أَنَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ

مَاشَرِيئِهِمْ وَعَاجِلُوهُمُ.

قُلْنَا: يَجِبُ تَخْصِيصُ هَذَا الظَّاهِرِ بِالذَّلَالَةِ عَلَى نَجَاسَتِهِمْ، وَتَحْمِلُ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا طَعَامُهُمُ الَّذِي هُوَ الْحُبُوبُ وَمَا يَمْلِكُونَهُ دُونَ مَا هُوَ سُورٌ أَوْ عَاجِلُوهُ عَلَى أَنَّ مَا فِي طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ فِيهِ خَيْرًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ، فَلَا يَدُّ مِنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ، وَإِذَا أَخْرَجْنَاهُ مِنَ الظَّاهِرِ لِأَجْلِ النِّجَاسَةِ وَكَانَ سُورُهُمْ عَلَى مَا بَيْنَنَا نَجَسًا أَخْرَجْنَاهُ أَيْضًا مِنَ الظَّاهِرِ.

فقه القرآن

فصل:

عن أبي بصير: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدخل يده في الإناء. قال: إن كانت قذرة فليهرقه، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

وسئل أيضاً عن الجنب يغتسل فينتضح منه من الماء في الإناء؟ فقال: لا بأس، هذا مما قال الله: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

وإذا صافح المسلم الكافر أو من كان حكمه حكمه ويده رطبة بالعرق أو غيره غسلها من مسه بالماء البتة، وإذا لم يكن في يد أحدهما رطوبة مسحها بالحائط لأنه تعالى قال «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»، فحكم عليهم بالنجاسة بظاهر اللفظ، فيجب أن يكون ما يماسونه نجساً إلا ما أباحت الشريعة.

فإن قيل: هل يجوز الوضوء والغسل بماء مستعمل.

قلنا: يجوز ذلك فيما استعمل في الوضوء ولا يجوز فيما استعمل في غسل الجنابة والحيض وأشباههما مما يزال به كبار النجاسات، وبذلك نصوص عن أئمة الهدى عليهم السلام. وفي تأييد جواز ما استعمل في الوضوء قوله: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا. وهذا الضرب من الماء مستحق للاسم على الإطلاق، وفي منع ماسواه نص ظاهر واحتياط للصلاة - قاله الشيخ المفيد.

وقال المرتضى: يجوز استعمال الماء المستعمل في الأغسال الواجبة أيضاً إذا لم تكن نجاسة على البدن، لعموم هذه الآية. وقد أشرنا في الباب الأول إلى هذا.

فصل فيما ينقض الطهارة:

نواقضها عشر بإجماع الفرقة المحقة والكتاب والسنة جملة وتفصيلاً.

أما النوم فإن آية الطهارة تدل بظاهرها على أنه حدث ناقض للوضوء، وإنما يوجب إعادته على اختلاف حالات النائم إذا أراد الصلاة، وقد نقل أهل التفسير وأجمعوا على أن المراد بقوله: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، إذا قمتم من النوم، وهذا الظاهر يوجب الوضوء

كتاب الطهارة

من كل نوم.

وقال زيد الشحام: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقة والخفقتين. فقال: ما أدري ما الخفقة والخفقتان، إن الله يقول: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ، إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ أُوجِبَ عَلَيْهِ الْوُضوء.

وعن ابن بكير قلت للصادق عليه السلام: ما يعني بقوله: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؟ قال: إِذَا قُمْتُمْ مِنَ النَّوْمِ، قلت: يَنْقُضُ النَّوْمُ الْوُضوء؟ فقال: نعم إِذَا كَانَ يَغْلِبُ عَلَى السَّمْعِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ.

والجناية تنقض الوضوء على أَى وجهيها حصلت وتوجب الغسل أيضاً، قال تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، وكذا الحيض قال تعالى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ، الْآيَةُ، والسكر المزبل للعقل ينقض الوضوء فقط، وكذلك الغائط قال تعالى: وَلَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى، إِلَى قَوْلِهِ: أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ. وماسواها من التواقض يُعلم بالتفصيل من السنّة وإِنَّمَا يُعلم من القرآن على الجملة.

وروى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَهْلِ قَبَا: مَاذَا تَفْعَلُونَ فِي طَهْرِكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحْسَنَ عَلَيْكُمُ التَّنَاءِ، فَقَالُوا: نَغْسِلُ أَثَرَ الْغَائِطِ، فَقَالَ: أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكُمْ: وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ. فَقَوْلُهُ: رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا، أَى يَتَطَهَّرُونَ بِالماء من الغائط والبول، وهو المروى عن الباقر والصادق عليهما السَّلَام. وروى في تفسيره قوله: وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ، أَى بَنَى إِسْرَائِيلَ إِذَا أَصَابَ الْبَوْلُ شَيْئًا مِنْ جَسَدِهِمْ قَطَعُوهُ بِالسَّكِينِ.

باب توابع الطهارة:

قد بينّا أَنَّ مِنْ شَرْطِ فَرْضِ الصَّلَاةِ الَّذِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ الطَّهَورُ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: وَضوءٌ وَغَسْلٌ وَتَيْمُّمٌ بِدَلْهِمَا وَكَمَا لَا يَجُوزُ الدَّخُولُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ عَدَمِ الطَّهَارَةِ فِي أَكْثَرِ الْحَالَاتِ لَا يَجُوزُ الدَّخُولُ فِيهَا مَعَ نَجَاسَةِ عَلَى الْبَدَنِ أَوِ الْثِيَابِ اخْتِيَارًا، قَالَ تَعَالَى: وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ* وَالرَّجَزَ فَاَهْجُرْ.

حمل هذه الآية أهل التفسير على الحقيقة والمجاز:

فقه القرآن

أما الحقيقة فظاهر، أى فطهر ثيابك من كل نجاسة للصلاة فيها، قال ابن سيرين وابن زيد: اغسلها بالماء، وقيل: معناه شمر ثيابك. ورأى على عليه السلام من يجرد ذيله لطوله، فقال له: قصر منه فإنه أتقى وأتقى وأبقى.

وأما من حمله على المجاز فقال: كأنه تعالى قال: وبدنك فطهر أو نفسك فطهر كما يقال: فلان طاهر الثوب، أى طاهر النفس، كقول امرئ القيس:

* فسلى ثيابي من ثيابك تنسلر *

ولامانع للحمل على الحقيقة والمجاز معاً لفقد التناهي بينهما فيجب إجراؤه على العموم فيها لفقد المخصص، والقرينة على أن الحقيقة أصل والمجاز فرع عليه، والحمل على الأصل أولى، والأمر شرعاً على الوجوب. ويدل عليه أيضاً قوله: وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ، ولم يفرق بين الظاهر والخفي ولا بين القليل والكثير.

فصل:

وقوله: وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، عن ابن عباس: إن الله أمر بعشر سنن خمس في الرأس وخمس في البدن، أما التي في الرأس فالمضمضة والاستنشاق والفرق وقص الشوارب والسواك، وأما التي في الجسد فالحتان وحلق العانة وتقليم الأظفار وتنف الإبطين والاستنجاء بالماء. وبه قال قتادة وأبو الخلد. وقال تعالى: مَلَأَ أَيْسُكُمْ إِبْرَاهِيمَ، أى اتبعوا ملته فإنها داخله في ملة نبينا مع زيادات.

فصل:

وإنما نتكلم في النجاسات التي خالفونا فيها احتجاجاً عليهم: واعلم أن المني نجس لا يجزىء فيه إلا الغسل عندنا، والدليل عليه - بعد إجماع الطائفة - قوله: وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رَجَزَ الشَّيْطَانِ، فإن المفسرين قالوا: إنه تعالى أراد به أثر الاحتلام - على ما قدمناه. والآية دالة على نجاسة المني من وجهين:

كتاب الطهارة

أحدهما: أن الرّجس والرّجز والنّجس بمعنى واحد، لقوله: وَالرّجَزُ فَأَهْجُرْ، ولقوله: فَاجْتَنِبُوا الرّجْسَ.

والوجه الثّاني: إنّه تعالى أطلق عليه اسم التّطهير، وهو في السّرع إزالة النّجاسة. ودم الحيض نجس قليله وكثيره لا يجوز الصّلاة في ثوب أوبدن أصابه منه شيء قليل والدّليل عليه آية المحيض فإنّها على العموم. والخمر وكلّ مسكر نجس، يدلّ عليه آية تحريره، وهى على العموم أيضًا وأمّا الغائط فيمكن أن يُستدلّ على نجاسته بآية الطّهارة. والفقاع وغيره من النّجاسات تدلّ على نجاستها السّنة على سبيل التّفصيل والقرآن على الإجمال، قال تعالى: مَا آتَاكُمْ الرّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وقد نهى عنه.

فصل:

والدّم الذى ليس بدم حيض ونفاس واستحاضة يجوز الصّلاة في ثوب أوبدن أصابه منه ما ينقص مقداره عن سعة الدرهم الواقي، وما زاد على ذلك لا يجوز الصّلاة فيه. واحتجاجنا عليه من الكتاب - مضافاً إلى الإجماع - قوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصّلاةِ فَاغْسِلُوا، فجعل تطهير الأعضاء الأربعة مبيحاً للصّلاة، فلو تعلّقت الإباحة بغسل نجاسة لكان ذلك زيادة لا يدلّ عليها الظّاهر لأنّه بخلافها، ولا يلزم على هذا ما زاد على الدرهم.

وما عدا الدّم من سائر النّجاسات من بول أو عذرة ومنيّ وغيرها وإن كان قليلاً يجب إزالته لأنّ الظّاهر - وإن لم يوجب ذلك - فقد عرفناه بدليل أوجب الزّيادة على الظّاهر، وليس في ذلك يسير الدّم.

وتلك الدّماء الثلاثة للنساء تختصّ في الأكثر بأوقات معيّنة يمكن التّحرّز منها، وباقي الدّماء بخلاف ذلك، وإنّما فرّقنا بين الدّم وبين البول والمنيّ وسائر النّجاسات في اعتبار الدرهم لإجماع الطّائفة وأخبارهم. ويمكن أن يكون الوجه فيه أن الدّم لا يوجب خروجه من الجسد - على اختلاف مواضعه - وضوءاً إلّا ما ذكرناه، والبول والعذرة والمنيّ يوجب خروج

فقه القرآن

كل واحد منها الطهارة، فغلطت أحكامها من هذا الوجه على حكم الدم.

فصل:

فأما من كان به بشور يرشح منها الدم دائماً لم يكن عليه حرج في الصلاة به، وكذا إن كان به جراح ترشح دماً وقيحاً فله أن يصلي فيها وإن كثر ذلك، يدل عليه قوله: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، ونحن نعلم لو ألزم المكلف إزالة ذلك لخرج به وربما تفوته الصلاة مع ذلك فأباحه الله رأفة بعباده.

والآية دالة أيضاً على أن حكم الثوب إذا أصابه دم البق والبراغيث فلا حرج أن يصلي فيه وإن كان كثيراً لأنه بما لا يمكن التحرز منه وإنه تعالى رفع الحرج عن المكلفين. وقد قدمنا أن الخمر ونبيذ التمر الذي نش وكل مسكر لا يجوز الصلاة فيه وإن كان قليلاً حتى يغسل بالماء، ويدل عليه قوله: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ، وإذا ثبت أنه نجس يجب إزالته، ثم قال «فاجتنبوه»، أمر باجتنباب ذلك على كل حال. وظاهر أمر الله شرعاً على الإيجاب فيجب اجتنباب ما يتناول اللفظ على كل وجه.

باب الزيادات في الخبر:

إذا سمعت الله تعالى يقول: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، فارح لها سمعك فإنها لأمر يؤمر به أولنهي ينهي عنه. وقال الصادق عليه السلام: لذة ما في النداء أزالَت تعب العبادة والعناء. وقوله: وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، يدل على أنه يكره أن يستعين الإنسان في الوضوء أو الغسل بمن يصب الماء عليه، بل ينبغي أن يتولاه بنفسه، ومن وضأ غيره وهو متمكن منه لم يجزئه، وكذلك في الغسل إذا تولاه غيره مع تمكنه لا يكون مجزئاً، لقوله: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، فإنه إذا لا يكون متطهراً، فإن كان عاجزاً عن الوضوء أو الغسل لمرض أو ما يقوم مقامه بحيث لا يتمكّن منه لم يكن به بأس، لقوله «ما جعل عليكم في الدين من حرج».

كتاب الطهارة

مسألة:

إن قيل: لم جاز أن يعبر عن إرادة الفعل بالفعل في قوله: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ. قلنا: لأنَّ الفعل يوجد بقدرة الفاعل عليه ويقع على وجه دون وجه بإرادته له، فكما يعبر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم: الإنسان لا يطير والأعمى لا يبصر، أى لا يقدران على الطيران والإبصار، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل، فأقيم ما هو كالسبب مقام ما هو كالسبب للملازمة بينهما، ولا يجاز في الكلام.

مسألة:

فإن قيل: ظاهر الأمر يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة محدث وغير محدث. قلنا: يحتمل أن يكون الأمر للوجوب، فيكون الخطاب للمحدثين خاصة. فإن قيل: هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدثين وغيرهم، لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الاستحباب؟ قلنا: نعم هذا من الصواب لأنه لا مانع من أن تتناول الكلمة الواحدة معنيين مختلفين.

مسألة:

أما ما روى أن عبد الرحمن بن عوف صنع طعاماً وشرباً فدعا نفرًا من الصحابة حين كانت الخمر مباحة فأكلوا وشربوا فلما تملأوا وجاء وقت صلاة المغرب قدموا أحدهم ليصلي بهم، فقرأ: أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، فنزل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ، فكانوا لا يشربون في أوقات الصلاة، فإذا صلوا العشاء شربوها فلا يصبحون إلا وقد ذهب عنهم السكر وعلموا ما يقولون، ثم نزل تحريمها.

فهذه الرواية غير صحيحة، فالخمر كانت محرمة في كل ملة على ما ذكره في بابه.

فقه القرآن

مسألة:

فإن قيل: ما محلّ قوله: **إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ** من الإعراب؟ قلنا: من فسر الصلاة في الآية بمواضع الصلاة - وهي المساجد - فحذف المضاف فهو في موضع الحال، أى لا تقربوا المسجد جنباً إلا مجتازين منه إذا كان فيه الطريق إلى الماء أو كان الماء منه أو احتمل فيه. وكان النبي صلى الله عليه وآله لم يأذن لأحد يمرّ في مسجده وهو جنب إلا لعلّى عليه السلام حتى سدّ الأبواب كلّها إلا بابه.

وأما من حمل الآية على ظاهرها - وهو بعيد - فقال: معناه لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعهكم حال أخرى تعذرون فيها وهي حال السفر، وعبور السبيل عنده عبارة، عن السفر، فقد ترك مجازاً ووقع في مجازين.

وإن زعم أنه صفة لقوله «جنباً» أى ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابري سبيل، فإنه لا تصحّ صلاتهم على الجنابة لعذر السفر، حتى يغتسلوا أو يتيمّموا عند العذر، وهذا يستوى فيه المقيم والمسافر.

مسألة:

فإن قيل: إن الله تعالى أدخل في حكم الشرط أربعة، وهم المرضى والمسافرون والمحدثون وأهل الجنابة، فيمن تعلّق الجزاء - الذى هو الأمر بالتيمّم عند عدم الماء منهم؟ قلنا: الظاهر أنه يتعلّق بهم جميعاً، وإنّ المرضى إذا عدموا الماء لضعف حركتهم وعجزهم عن الوصول إليه أومع وجدانهم الماء لا يمكنهم استعمال الماء لجرح أو قرح بهم فلمهم أن يتيمّموا، وكذلك السفر إذا عدموه لبعدهم منه أو لبعض الأسباب التى هى في الشرع عذر، والمحدثون وأهل الجنابة كذلك إذا لم يجدوه لبعض الأسباب.

مسألة:

فإن قيل: كيف نظّم في سلك واحد بين المرضى والمسافرين وبين المحدثين والمجنبيين، والمرض والسفر سببان من أسباب الرخصة، والإحداث سبب لوجوب

كتاب الطهارة

الوضوء والغسل.

قلنا: أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهير وهم عادمون للماء في التيمم، فخص من بينهم مرضاهم وسفرهم، لأنهم المتقدمون في استحقاق بيان الرخصة لهم لكثرة المرض والسفر وغلبتهما على سائر الأسباب الموجبة لغرضه، ثم عم من وجب عليه التطهر وأعوزه الماء لخوف عدو أو سبع أو عدم آلة استقاء أو غير ذلك مما لا يكر كره المرض والسفر.

مسألة:

الذلك في غسل الجنابة غير واجب بدلالة قوله: وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، واسم الاغتسال ثابت مع عدم ذلك للجوارح والبدن فبطل قول من أوجبه، إذ ليس بعد امتثال الأمر بالغسل أمر آخر، وذلك البدن معنى زائد على الغسل، وإيجاب ما زاد على المأمور به لا يكون من جهة الشرع إلا أن يريد به احتياط المغتسل في إيصال الماء إلى أصل كل شعر من رأسه وبدنه.

مسألة:

فإن قيل: مم اشتقاق الجنابة؟

قلنا: من البعد، فكأنه سمي به لتباعده عن المساجد إلى أن يغتسل، ولذلك قيل «أجنب».

وقال ابن عباس: الإنسان لا يجنب والثوب لا يجنب، فإنه أراد به أن الإنسان لا يجنب بماسة الجنب، وكذا الثوب إذا لبسه الجنب.

مسألة:

الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره، وإن كان صخرًا لا تراب عليه لوضرب التيمم يده عليه لكان ذلك طهوره، وهو مذهب أبي حنيفة أيضًا.

فقه القرآن

فإن قيل: فما يصنع بقوله في المائدة: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، أى بعضه، وهذا لا يتأتى في الصخر الذى لا تراب عليه؟ قلنا: قالوا أن «من» لا ابتداء الغاية. على أنه لو كان للتبويض لا يلزم ما ذكر لأن التيمم بالتراب عند وجوده أولى منه بالصخر، وكون الغبرة على الكفين لا اعتبار بها.

مسألة:

المحيض مصدر مثل المجيء، وكانت الجاهلية إذا حاضت المرأة لم يساكنوها في بيت كفعل اليهود والمجوس، وأخرجوهن من بيوتهن في صدر الإسلام أيضاً بظاهر قوله: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ، فقال عليه السلام: إِنَّمَا أُمِرْتُمْ أَنْ تَعْتَزِلُوا مُجَامَعَتَهُنَّ إِذَا حِضْنَ ولم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم.

مسألة:

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، معناه أفلح من تطهر للصلاة وتوجه بذكر الله فصلّى الصلوات الخمس.

كتاب الطهارة

دليل المصنوع - العام
الجزء الأول

ورؤيتهن الدم وعملهن وما يجب	فقد الرضا
عليهن من الصلاة وتركها . . . ٣٦	فقد الرضا
باب غسل الميت وتكفينه وتحييطه	باب التحلي والوضوء . . . ٦
وتشييعه ودفنه والصلاة عليه . . . ٣٨	باب الغسل من الجنابة . . . ٧
صفة غسل الميت . . . ٣٩	باب التيمم . . . ١١
الصلاة على الميت . . . ٤٠	باب المياه وشربها والتطهر منها وما
باب الصلاة على الطفل . . . ٤١	يجوز من ذلك وما لا يجوز منها . . . ١٢
باب الصلاة على من لا يعرف مذهبه . . . ٤٢	باب الحيض والإستحاضة والنفاس
باب الصلاة على المستضعف . . . ٤٢	والحامل ودم القرحة والعذرة
باب الصلاة على المنافق . . . ٤٢	والصفراء إذا رأت وما يستعمل فيها . . . ١٥
باب زيارة القبور . . . ٤٢	باب غسل الميت وتكفينه . . . ١٧
	المقنع
الهداية	المقنع . . . ٢٥
الهداية . . . ٤٥	باب الوضوء . . . ٢٧
باب المياه . . . ٤٧	باب السواك وفضله . . . ٣١
باب الوضوء . . . ٤٨	باب التيمم . . . ٣١
باب السواك . . . ٥١	باب ما يقع في البثر والأواني من
باب التيمم . . . ٥١	الناس والبهايم والطيور وغير ذلك . . . ٣٢
باب الأغسال . . . ٥٢	باب الغسل من الجنابة وغيرها . . . ٣٤
باب غسل الجنابة . . . ٥٣	باب الحائض والمستحاضة والنفاس

باب غسل الحيض	٥٤	باب صفة التيمم وأحكامه المحدثين	
باب النفساء	٥٥	فيه وما ينبغي لهم أن يعملوا عليه من	
باب غسل الجمعة	٥٥	الإستبراء والإستظهار	٧٩
باب غسل الميت	٥٦	باب المياه وأحكامها وما يجوز التطهر	
باب السنة في الكافور	٥٨	به منها وما لا يجوز	٨١
باب تشييع جنازة المؤمن	٥٨	باب تطهير المياه من النجاسات	٨٢
باب الصلاة على الميت	٥٨	باب تطهير الثياب وغيرها من	
باب القول عند النظر إلى القبر	٥٩	النجاسات	٨٤
باب إدخال الميت القبر	٥٩	باب تلقين المحتضرين وتوجيههم	
باب ما يقال عند دخول القبر	٦٠	عند الوفاة وما يصنع بهم في تلك	
باب وضع الميت في اللحد	٦٠	الحال وتطهيرهم بالغسل وتحنيطهم	
باب ما يقال إذا وضع الميت في اللحد		وتكفينهم وإسكانهم الأكفان	٨٦
	٦٠		
باب ما يقال عند وضع اللبن عليه	٦١	جل العلم والعمل	
باب ما يقال عند الخروج من القبر	٦١	فصل : في أحكام المياه	
باب صب الماء على القبر	٦١	باب في الإستنجاء وكيفية الوضوء	
		والغسل	٩٩
المقنعة		فصل : في نواقض الطهارة	١٠٠
المقنعة	٦٣	فصل : في التيمم وأحكامه	١٠١
باب فرض الصلاة	٦٥	فصل : في الحيض والإستحاضة	
باب الأحداث الموجبة للطهارات	٦٥	والنفاس	
باب الطهارة من الأحداث	٦٦	فصل : في غسل الميت وتكفينه ونقله إلى	
باب صفة الوضوء والفرس منه		حضرتة	١٠٢
والسنة والغفيلة فيه	٦٨		
باب الأغسال المفترضات والمسنونات	٧٢	الانتصار	
باب حكم الجنابة وصفة الطهارة منها		وفيه ثلاثون مسألة	
	٧٣	الانتصار	١٠٣
باب حكم الحيض والإستحاضة		المسائل الناصرات	
والنفاس والطهارة من ذلك	٧٥	وفيه أربعة وستون مسألة	
باب التيمم وأحكامه	٧٧	المسائل الناصرات	١٣١

فصل في ذكر الحيض ، والإستحاضة	
والنفاس	٢٣٣
فصل في حكم الأموات	٢٣٥
فصل في ذكر الأغسال المسنونة ...	٢٣٧
فصل في ذكر التيمم وأحكامه ...	٢٣٧
فصل في ذكر أحكام المياه	٢٣٧
فصل في ذكر النجاسات ، ووجوب	
إزالتها عن الثياب والبدن	٢٣٨

المراسم العلوية

كتاب الطهارة

ذكر : ما يتطهر منه	٢٤٢
ذكر : ما يتطهر به وهو المياه	٢٤٥
ذكر : كيفية الطهارة الصفري ...	٢٤٧
ذكر : الطهارة الكبرى	٢٤٩
ذكر : غسل الجنابة وما يوجبه ...	٢٤٩
ذكر : حكم الحيض وغسله	٢٥٠
ذكر : النفاس وغسله	٢٥١
ذكر : الإستحاضة وغسلها	٢٥١
ذكر : تغسيل الميت وأحكامه ...	٢٥٢
ذكر : حمله إلى القبر ودفنه	٢٥٦
ذكر : الأغسال المندوب إليها ..	٢٥٦
ذكر : ما يقوم مقام الماء	٢٥٧
ذكر : تطهير الثياب وما يصلّى عليها	٢٥٨
جواهر الفقه	٢٦١
وفيه تسعة وعشرون : أسئلة واجوبة	

المهذب

كتاب الطهارة

فصل : في بيان الطهارة الشرعية .	٢٧٧
ما به يفعل الطهارة	٢٧٧

الكافي

تعيين شروط الصلاة	١٧٩
-------------------------	-----

النهاية

النهاية	١٨٥
باب ماهية الطهارة وكيفية ترتيبها .	١٩٣
باب المياه وأحكامها	١٩٥
باب آداب الحدث وكيفية الطهارة	١٩٨
باب من ترك الطهارة متعمداً أو	
ناسياً أو شك فيها أو في شيء منها ثم	
صلى	٢٠٢
باب من ينقض الوضوء وما لا	
ينقضه	٢٠٣
باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة	
منها	٢٠٥
باب حكم الحائض والمستحاضة	
والنفساء وأغسالهن	٢٠٦
باب تغسيل الأموات وتكفينهم	
وتحيططيم وإسكانهم الأجداد ...	٢٠٨
باب التيمم وأحكامه	٢١٩
باب تطهر الثياب من النجاسات	
والبدن والأواني	٢٢٣٠

الجمال والعقود

الطهارة

فصل في ذكر أقسام العبادات ...	٢٢٩
فصل في ذكر أقسام أفعال الصلاة	٢٣٠
فصل في ذكر الطهارة	٢٣٠
فصل في ذكر ما يقارن الوضوء ...	٢٣١
فصل في ما ينقض الوضوء	٢٣٢
فصل في ذكر الجنابة	٢٣٢

باب ما يوجب إعادة الطهارة ٣٠٠	باب المياه وأحكامها ٢٧٨
باب فيما يتبع الطهارة ويلحق بها . . . ٣٠١	مياه الآبار ٢٧٩
كتاب الجنائز ٣٠٣	الماء المضاف ٢٨١
باب الأحكام المتعلقة بحال	أسثار الحيوان ٢٨٢
الإحتضار ٣٠٣	ماء المطر ٢٨٣
باب ما يغسل من موق الناس	ماء الحمام ٢٨٣
وأبعاضهم وما لا يغسل من ذلك . . ٣٠٤	البشر القريب من البالوعة . . . ٢٨٣
كيفية غسل الميت ٣٠٦	الماء النجس ٢٨٤
باب الأكفان والتكفين ٣٠٨	الأواني وفروعها ٢٨٤
وأما الدفن فنحن ذاكره وما يتعلق	العلم الإجمالي في الأواني . . . ٢٨٥
به في أحكام القبور ٣١٠	أحكام الجلود ٢٨٦
فقہ القرآن	باب الصعيد وما يجوز التيمم به وما
باب وجوب الطهارة ٣١٩	به وما لا يجوز ٢٨٦
باب الوضوء ٣٢٠	باب أقسام الطهارة ٢٨٦
باب الغسل ٣٣٦	الغسل ٢٨٦
باب التيمم ٣٣٨	التيمم ٢٨٨
باب أحكام الطهارة ٣٤٥	باب الجنابة ٢٨٨
باب الحيض والاستحاضة والنفاس . . ٣٥٠	باب الحيض ٢٨٩
باب أحكام المياه ٣٥٥	باب الإستحاضة ٢٩١
باب توابع الطهارة ٣٦١	باب النفاس ٢٩٢
باب الزيادات في الخبر ٣٦٤	باب مقدمات الطهارة ٢٩٣
	باب الإستنجاء وأحكامه ٢٩٣
	باب ترك استقبال القبلة واستدبارها
	وكذلك الشمس والقمر في حال
	البول والغائط ٢٩٤
	باب في كراهة الباقي من المقدمات . ٢٩٥
	باب كيفية الطهارة ٢٩٥
	باب كيفية الوضوء ٢٩٥
	باب كيفية الغسل ٢٩٧
	باب كيفية التيمم ٢٩٨



